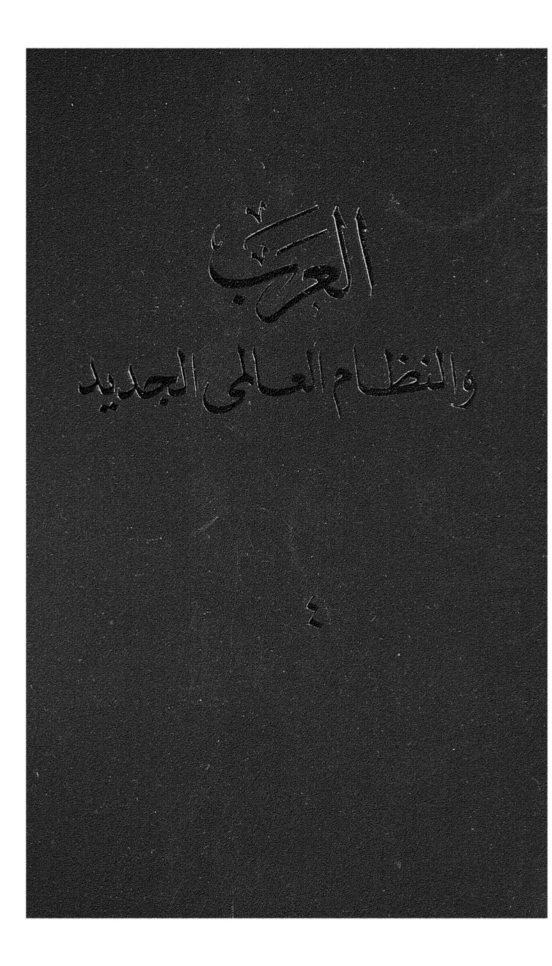

العرب
والنظام العالمى الجديد
٤




بسم الله الرحمن الرحيم

العرب والنظام العالمى الجديد

(المجلد الرابع)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٤ العرب فى ظل النظام العالمى الجديد (المجلد الرابع)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هوامش على نظام عربى مسكون بالفوضى (وبعدين) ؟؟ !! فتحى خطاب	الأحرار	٦٠٤	٣٠-١٠-٩٤
المسار الحرج للواقعية الجديدة إبراهيم العيسوى	الأهالى	٦٠٧	٠١-١١-٩٤
أكاديميون وسياسيون وصحفيون وعسكريون ومفكرون يقيمون النظام الدولى احمد سيد حسن	الأهالى	٦١١	٠٣-١١-٩٤
النظام الاجتماعى الدولى والعرب الذين قد يفرض عليهم ... التكيف ! عبد المنعم المشاط	الحياة	٦١٣	٠٣-١١-٩٤
نحو نظام عربى جديد احمد عباس صالح	الشرق الأوسط	٦١٦	١١-١١-٩٤
نحو مشروع حضارى عربى	الأهرام	٦١٨	١١-١١-٩٤
البيان الختامى	الأهرام	٦٢٥	١١-١١-٩٤
أين المشروع العربى ؟ (١) رجب البنا	الأهرام	٦٢٧	١٣-١١-٩٤
فى داخل العالم العربى عاطف الغمرى	الأهرام	٦٢٩	١٣-١١-٩٤
صباح الخير سعيد سنبل	الأخبار	٦٣١	١٧-١١-٩٤
اشكاليات الشرعية والمشروعية والإجماع السيد يسين	الأهرام	٦٣٣	١٧-١١-٩٤
العرب .. إلى أين ؟ مكرم محمد أحمد	المصور	٦٣٥	١٨-١١-٩٤
البعد الاقتصادى للندوة	الأهرام	٦٤٣	١٨-١١-٩٤
على هامش الوثيقة	الأهرام	٦٤٣	١٨-١١-٩٤

مجلد رقم ٤ العرب فى ظل النظام العالمى الجديد (المجلد الرابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
آراء وتعليقات حول المشروع الحضاري العربي			
	الأهرام	٦٤٤	٩٤-١١-٢٥
متى يتوقف هذا الاضطراب العربي ؟			
سفير صلاح بسيوني	العالم اليوم	٦٤٧	٩٤-١١-٢٧
لا للأحلام .. نعم للعمل المشترك			
	العالم اليوم	٦٤٨	٩٤-١١-٢٩
النظام العربي للأمن الجماعي : الوضع الراهن واحتمالات المستقبل			
صادق سعيد محروس	شؤون عربية	٦٤٩	٩٤-١٢-٠١
النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة : رؤية عربية			
خليل إسماعيل الحديثي	شؤون عربية	٦٦٧	٩٤-١٢-٠١
العرب والعالم الجديد			
عاطف الغمري	الأهرام	٦٨٥	٩٤-١٢-٠٧
العرب سيكونون مهزومين إذا لم يدركوا أهمية التكامل بين قدراتهم وامكاناتهم			
	الحوادث	٦٨٦	٩٤-١٢-٠٩
حواجز بين العرب وأوروبا تنتظر من يزيلها			
رغيد الصلح	الحياة	٦٩١	٩٤-١٢-١١
التضامن العربي قبل القرارات الدولية			
	الأهرام المسائى	٦٩٣	٩٤-١٢-١٨
خطوط عريضة لعصر جديد يتضارب سياسة واقتصاداً كونيا واثنيا			
عبد المنعم سعيد	الحياة	٦٩٥	٩٤-١٢-٢٠
الموقع العربي .. على خريطة صراعات القرن المقبل			
حسين معلوم	العالم اليوم	٦٨٩	٩٤-١٢-٢١
التضامن العربي والقرارات الدولية			
	الأهرام	٧٠٠	٩٤-١٢-٢٣
تأملات في حالنا (١)			
عوني بشير	المجلة	٧٠١	٩٤-١٢-٢٤
عواء .. وخواء			
محمد إسماعيل علي	الأهرام	٧٠٣	٩٤-١٢-٢٤
الثنائي .. وعرب ٩٤			
سلامة أحمد سلامة	الأهرام	٧٠٥	٩٤-١٢-٢٦

مجلد رقم ٤ العرب فى ظل النظام العالمى الجديد (المجلد الرابع)

مجلد رقم ٤ العرب فى ظل النظام العالمى الجديد (المجلد الرابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
القمة الاجتماعية فى مارس تبحث مشكلة ١٧٠٠ مليون فقير فى العالم			
	الأهرام	٧٤٥	٣١-٠١-٩٥
السيطرة على السياسة الدولية والمجابهة الحضارية سترسم حدود المستقبل			
خلدون الشمعة	الشرق الأوسط	٧٤٦	٣١-٠١-٩٥
فى عالم المواجهة لابد من ازدواجية المقاييس			
خلدون الشمعة	الشرق الأوسط	٧٥٦	٢٣-٠١-٩٥
على الحضارة الغربية أن تتعلم التعايش مع الحضارات الأخرى			
خلدون الشمعة	الشرق الأوسط	٧٥٩	٢٣-٠١-٩٥
الوضع العربى .. يتناقض وروح العصر			
حسين فهمى	الأخبار	٧٦٣	٢٣-٠١-٩٥
السلام سلام والحرب حرب، وهما لا يلتقيان ...			
عبد الهادى البكار	الأحرار	٧٦٥	٢٤-٠١-٩٥
التحديات التى تواجه المستقبل العربى			
عبد الكريم العلوجى	الأحرار	٧٦٨	٢٧-٠١-٩٥
العرب .. والقرن القادم !			
وجيه ذكرى	الأخبار	٧٧١	٢٧-٠١-٩٥
حول أزمة "الفكر الاستراتيجى العربى"			
نظرة مستقبلية	محمود عبد الفضيل	٧٧٣	٠٣-٠٢-٩٥
الوهم والحقيقة معا فى الوضع الدولى الراهن			
عاطف الغمرى	الأهرام	٧٨٤	٠١-٠٢-٩٥
صدام حضارات أم رواسب أحقاد ؟			
مصطفى البارودى	الشرق الأوسط	٧٨٦	٠٣-٠٢-٩٥
الحضارة الحق تتبرأ من العدوان			
مصطفى البارودى	الشرق الأوسط	٧٨٨	٠٤-٠٢-٩٥
مخاطر وتحديات			
على فهمى	العالم اليوم	٧٩٠	٠٥-٠٢-٩٥
قمة كوبنهاجن الدولية للتنمية الاجتماعية			
محمد محمدين	المساء	٧٩٣	٠٨-٠٢-٩٥
هل أدت نهاية الحرب الباردة إلى تحرر سياسى عربى			
أمينة خيرى	الحياة	٧٩٤	٠٨-٠٢-٩٥

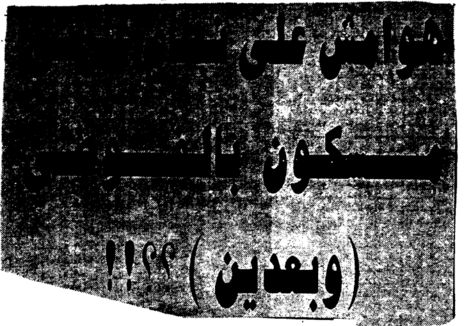
مجلد رقم ٤ العرب فى ظل النظام العالمى الجديد (المجلد الرابع)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
لماذا الإصرار على أن يكون العدو البديل "عربيا" ؟!			
عاطف الغمري	الأهرام	٧٩٧	٩٥-٠٢-٠٨
صراع الحضارات بين الطائفية والموضة			
خالد القشطينى	الشرق الأوسط	٧٩٩	٩٥-٠٢-١٣



المصدر : الأحـ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 1994



يكتبها اليوم :

فتحى خطاب

وبعدين ؟؟::

هكذا نقولها دائما بالعامية العربية .. كلمة مرسومة بالمواجع والهموم الثقيلة ، وتحمل حروفها وقع اصطدام العقل بحواجز ومتاريس من العجز التام عن فهم وادراك ماتجرى به الأحداث وتسحب معها مواقف غير مستقرة على حال .. وقد تكون الحقائق عارية تماما واصول اللعبة ومناوراتها على قارعة الطريق لمن يراقب ويتابع ولكن ايضا هذا الوضوح يثير الاكتئاب ومرارة الاحساس بالزمن العربى الجارى..

هى اذن حالة من العجز او حالة من «القرف» -وأرجو المعذرة لمنطوق هذه الكلمة - تجعلنا نلجأ الى هذا التساؤل المحير والقلق.

وبعدين ؟؟::

ماذا يريد «عمدة العالم» الامريكى

وماذا يريد القطر العربى الشقيق الكويت ..؟؟

بصراحة مطلقة ... وبعدين ؟؟

ماذا تريد امريكا اكثر من انفرادها بسلطة وسلطات قيادة عالم مابعد السقوط الاعظم لكتلة التجمع الشيوعى ..وبعد تولى زعامة ادارة وتوجيه الاحداث والازمات ..وبعد فرض هيمنتها على مقدراتنا وقدراتنا وثرواتنا .. وبعد ان احتكرت اوراق الحل لمشاكلنا وقضايانا ونزاعاتنا .. وبعد ان تهيات لها الفرص السانحة وبوسائل وادوات متعددة لترسيم جغرافية علاقاتنا ومصالحنا ..؟ لا اعتقد انها تبحث عن موقع (كبير العائلة العربية).. او ان الادارة الامريكية مثلا قداصيبت بالنهم لامتصاص ما تبقى لهذه الأمة من ثروات بترولية اهتزت قيمتها سعرا وانتاجا ، وفى هذه الحالة - لو صح الاحتمال - فان الشركات الامريكية ومثيلاتها من الشركات عابرة القارات او متعددة الجنسيات - كما يقال عنها - لها القدرة على تحقيق المصالح والاهداف والمطامع فهى كمؤسسات عملاقة بادارتها المختلفة تمزج بين السياسة والتجارة.

إذن .. هل هى الرغبة فى اعادة تشكيل خريطة العالم العربى ، وبمعنى فرض ترتيبات جديدة لخلق نظام عربى جديد (هذا اذا صح التعبير وكان هناك بالفعل نظام عربى قائم حاليا محدد السياسات والاتجاهات) ...ايضا ؟؟... لا اعتقد ..فالمطامع والاهداف اكبر من ذلك بكثير .. اكبر - حتى - من صياغة تقسيمات ادارية جديدة فى الفكر السياسى ترسم علاقات التبعية بين «العمدة الامريكى » .. و«خفراء الناحية » من السادة العرب ...::

واتذكر حين تولى الرئيس الامريكى السابق - جورج بوش - زعامة الادارة الامريكية تسربت حوله اخبار تقول انه يعتقد اعتقادا جازما بان التاريخ يبدأ منذ تسلمه حكم امريكا فبدلا من القول قبل ميلاد المسيح او بعد ميلاد المسيح يجب ان يقال قبل شروع عهد بوش .. وبعد شروع عهد بوش . ويبدو اننا سنواجه تقسيما زمنيا للتاريخ العربى المعاصر على هذا الاساس

فنقول داخل ساحتنا العربية .. قبل الحقبة الامريكية او بعد الزعامة الامريكية::

ولا أريد سرد العديد من الاحداث والوقائع او اعادة عرض شريط الذكريات من الزمن القريب ، فكل ما يتم عرضه محزن ومخز - وقد سبقنى عدد من الزملاء فى القول بهذا - نبتعد عن اسلوب العرض الشامل والحافل حتى لا افقد اتزان فكرة الموضوع المحدد بالموقف الامريكى الرافض و «المتعنت» تجاه رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ، واغتيال او محاصرة كل بادرة امل لحل ازمة التوتر فى منطقة الخليج (العربى) حلا سلميا بعد الاعلان - ومن خلال بنود البيان الروسى العراقى - عن موافقة العراق بالاعتراف بحدود وسيادة الكويت..

الولايات المتحدة الامريكية ادارت مواجهة سياسية «حاسمة» للالتفاف حول تحركات الوساطة الروسية



المصدر : الأحــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٤

ورغبت فى اجهاض النتائج وفرضت حصارا حول الاعلان العراقى بالموافقة على الاعتراف بالكويت - حدودها وشرعيتها وسيادتها .. مقابل جدولة مراحل رفع الحصار الذى تحول الى عقاب شرس لا انسانى .. وتحولت النوايا العراقية الى مناورات ينسجها خيال النظام العراقى ...!

ورضخ المجتمع الدولى - كالعادة - لتوجيهات التحليلات الامريكية للمؤشرات الايجابية وكان من المفروض - ان صدقت النوايا لوضع حد لأزمات الخليج المتوترة وتمهيد الطرق لحل سلمى نهائى ودائم - ان تبدأ المداولات الجادة حول بوادر الانفراج ومناقشة البيان الروسى العراقى ثم تحديد المطالبات الدولية بصيغة «قاطعة» لاعتراف العراق الرسمى والواضح .. وبدلا من دفع العراق الى ساحة اليأس والتشدد وفرض الشروط كان بالامكان دعم هذه التوجهات وادارة الازمة بفك خطوطها المتقاطعة خطوة خطوة .. خاصة ان البند الخاص باعتراف العراق بالكويت كان يشكل - وحده - اساس المشكلة وحجر عثرة امام أية محاولات للحل او اية تحركات لرفع الحصار عن العراق ، وبعد ان خضع العراق لقرار مجلس الامن الخاص بتدمير اسلحة الدمار الشامل والتفتيش والمراقبة ، والنقاط الاخرى المتصلة بالاسرى والمفقودين والتعويضات ليست قضايا متعثرة فى عرف فن التفاوض وادارة الازمات وهناك مواثيق ومعاهدات دولية لا يمكن تجاهلها وايضا فى هذا المجال الباب مفتوح لوساطات عربية واجنبية..

ولكن .. ماذا يحدث لو تم حل ازمة الحدود العراقية الكويتية ؟ وهذا التساؤل يخضع لتحليلات المؤسسات التابعة لصناعة القرار فى البيت الابيض .. ثم ما هى النتائج المترتبة على ذلك ؟ وبالتاكيد نحن لم نفقد الوعى - حتى الآن - بمعرفة النتائج داخل الساحة العربية وبعد ان اصبحت «ازمة الخليج» هى بؤرة التوتر فى عالمنا العربى - واذا شئنا الدقة فى التعبير - فهى بركان متجدد بطفحه ونيرانه والسحب الملوثة التى احاطت بمناخ الامة العربية بل وحددت طقس العلاقات العربية على هذا الاساس..

الحل السلمى ..يعنى تنقية الاجواء العربية وفتح الابواب امام المصالحة العربية ، وقد تنطلق أمال العربى الى ابعد من هذا من عقد أواصر التنسيق والتضامن العربى ورسم استراتيجية للامن القومى العربى (الواحد) وربما كان هناك دور عربى لفرض حلول عربية لمشاكل الوطن الواحد وقد تتحقق الية محكمة العدل العربية و .. و .. وبالتالى تضيع هباء منثورا فواتير وحسابات الولايات المتحدة .. ويهتز وجود نفوذها وسلطانها ... ومن يقبل هذا ؟؟

وربما كان صحيحا ما قاله «غورباتشوف» - صاحب ثورة التفكك السوفيتى : «إن السياسيين يمكن ان تصيبهم لوثة الجنون» .

حقا ... وبعدين ؟؟

ماذا يريد القطر العربى الشقيق الكويت ؟

انتهت ازمة الغزو منذ اربع سنوات تقريبا بتحرير الكويت وعودة الشرعية والسيادة بانسحاب قوات الاحتلال العراقية ، ثم فرض الحصار المشدد ، وتم اقرار الإذلال للعسكرية العربية العراقية بالمراقبة ، والتفتيش ، وتدمير الاسلحة ، وتحديد مقنن للاسلحة واستخداماتها ، .. وتفكيك المنشات العسكرية المتقدمة (فى مقابل تضخم حماقة القوة النووية الاسرائيلية) ودفن اية تطلعات او احلام لبناء قوة عسكرية عصرية ، وتم شطر العراق الى مناطق حماية وحظر فى الشمال والجنوب ومناطق خصصت اهدافا لاية ضربات وقائية ، وكان ما كان من الحصار الاقتصادى الشامل والمتعدد يعانى معه الشعب العربى فى العراق من ويلات الاوبئة والامراض ونقص المواد الغذائية وفقدان متطلبات الحياة اليومية الانسانية ، وجاء اتهام العراق بمحاولة اغتيال الرئيس الامريكى «بوش» وتم تنفيذ الحكم بضربة انتقامية للعاصمة بغداد ، واكد الخبراء العسكريون وتقارير لجان التفتيش الدولية على عدم قدرة العراق عسكريا على التهديد بالقوة المسلحة او العودة لغزو الكويت ومع مراعاة الاوضاع الدفاعية المستجدة فى الكويت والتحالفات الامنية مع القوى الغربية الكبرى .. اضافة الى توابع الحصار من عدم توافر قطع الغيار او تحقيق الصيانة لمعدات الآلة العسكرية العراقية.

وحدث ما حدث من «تصنيم» للازمة والحفاظ على درجة حرارة التوتر والكراهية ، والعزف على اوتار آثار الغزو ، واعتمد اللحن الرسمى لمرارة النفوس العربية التى تصدعت والقلوب التى حملت الضغائن ، المصيبة الكبرى لو تحدث احد او ترددت انباء ومعلومات عن مساعى

المصالحة العربية::

و.. أليس هذا كافيا ..

نعم .. لم يكن كافيا .. كان لابد من اعتراف العراق رسميا بالكويت الحدود والشرعية والسيادة - وهذا مطلب عربى متفق عليه بالاجماع للخروج من نفق الازمة -اعترافا رسميا موثقا والتزام العراق التزاما امينا بكافة قرارات مجلس الامن..

ومع التطورات الاخيرة اعلن وزير خارجية روسيا «اندريه كوزيريف» عن موافقة العراق على الاعتراف بالكويت الحدود والسيادة والشرعية وكانت البداية مشجعة وتحمل أملا وقدرا من التفاؤل بأن الخطوة سوف يتلوها خطوات لو تم التعامل مع المبادرة عربيا ودوليا بخطوات ايجابية ورفض القطر العربى الشقيق الكويت .. :: رفضا قاطعا مانعا ..::

وكنا نعتقد ان المشكلة والقضية تكمن اساسا فى الاعتراف العراقى بالكويت . ولكن الاعتقاد الثابت فى الخليج انه مادام بقى «صدام» بقيت معه عناصر عدم الاستقرار.

إذن ما هو الحل ؟

بالنسبة للعراق كدولة عربية وجزء من الجسد العربى لا يمكن «شطبها» من فوق الجغرافية العربية او القضاء نهائيا على الشعب العراقى . بل مجرد المساس بوحدة العراق وسلامة اراضيه امر مرفوض وهو من ثوابت الموقف المصرى كما اعلنه الرئيس مبارك..

وبالنسبة للرئيس العراقى فمن يملك التدخل فى الشئون الداخلية وفرض قرار خارجى على الشعب العراقى .. وهذا ايضا امر مرفوض وهو كذلك من ثوابت الموقف المصرى القومى .. ولو اقتصرت المشكلة على الرئيس العراقى فأين كانت الامكانيات والقدرات العسكرية الامريكية التى تحدثنا عنها بما يشبه الاساطير وروايات المعجزات وهى تصور «دبة النملة» فى قصر الرئاسة العراقى او حسب كلمات احد كتابنا «الكبارجدا جان لها القدره على تصوير «تكت» او ماركة الملابس الداخلية للرئيس العراقى ؟ وابن كانت اجهزة الظل الامريكية بما اشتهر عنها من تجنيد وتوظيف وتنفيذ.

ندرك تماما ان ماحدث فى اغسطس ١٩٩٠ كان خطا كبيرا ، وخطيئة غير مسبوقة والشارع العربى كان ولا يزال ضد ما حدث..

وندرك تماما ان تهور صدام حسين فى ذلك التاريخ وتوجيه القوة العسكرية العراقية ضد بلد عربى واحتلاله كان (فعلا) خارج حدود العقل وموجها بالدرجة الاولى ضد المصلحة العربية واسقاط مفهوم الامن القومى العربى تحت اقدام عساكر قوات التحالف التى هبت من الغرب باتجاه الشرق العربى ..

وندرك ايضا أن ازمة الخليج اصبحت هما عربيا نحافظ - بكل اسف - على تجسيد احزانه ومواجعه بين الحين والآخر وتجميد او تحييد أية تحركات عربية تجاهه .. والنوايا محددة بتجاهل اى حل عربى ..::

وبعدين ..؟::

وماذا بعد سياسة الابواب الموصدة حتى لا تمرق بادرة امل ؟

وفى حال المواجهة مع بوادر انفراج ولو مجرد رغبة او نوايا فهى خطوات تدينها اتهامات بالمناورة.. هل يمكن القول بأن جوانب عديدة من المشكلة تتصل بـ «مشاعر عداء خاصة» اى عكس منطوق نصيحة نابليون التى تقول كلماتها «يجب ان يكون قلب السياسى فى رأسه» .. وعموما اذا صدقت الاحتمالات فما هو الحل ..؟

الشارع العربى يسوده اعتقاد باليأس بان الحل لا يزال فى يد الامريكان توجيها وتدبيرا وصياغة وتنفيذا ، فهم الذين يديرون صفقات السلام واعداد حفلات المعاهدات وفوضنا اليهم الامر بما يرونه مناسبا .. وسقط تحذير «خافيير دى كويار» سكرتير عام الامم المتحدة السابق من انفراد امريكا بالاشراف على عملية السلام فى الشرق الاوسط - وكان ذلك في بداية عام ١٩٩١ - واكد على ان هذا الوضع غير مقبول لانه سيؤدى الى ما اسماه «ديكتاتورية دولية» ، واعلن انه يتعين ان تقوم المنظمة الدولية بدور مهم في الشرق الاوسط .. والآن الامم المتحدة فى موقع (التابع) والديكتاتورية الدولية تفرض شروطها وتدير اليات الحل ... والحرب ... والسلام ..

وهذه بعض ملامح الصورة العربية داخل اطار ازمة الخليج .. وليس امامنا سوى الاعتراف - بصدق المواجهة مع الذات والواقع - بامرين اولهما : ان ازمة الخليج (ازمة مقدسة) يجب ان تظل هكذا هما عربيا قائما فوق الجغرافية العربية ، والامر الثانى .. عجز الارادة العربية عن الحل او رفض التدخل العربى مادمنا اقررنا بدوام الحال وتصنيم الحدث وتضخيم التداعيات.

ولكن .. الى اين ؟::

وللحديث بقية مع ملامح نظام عربى مسكون بالفوضى - وايضا فى حال التجاوز ولو افترضنا جدلا وجود نظام عربى قائم بذاته ::



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : في نوفمبر ١٩٩٤

المسار الحرج للواقعية الجديدة

إن الواقعية، بمعنى تجاهل الواقع وإدراك مايستجد فيه من تغيرات والتعمق فى فهمها أمر مستحب ومحمود. لكن الاعتراف بالواقع والوعى بتغيراته شىء، وقبول هذا الواقع والتسليم بكل مستجداته كأنها قضاء لاحيلة للبشر فى رده أو حتى التماس اللطف فيه شىء آخر. وهذا الشىء الآخر هو ما أقصده بالواقعية الجديدة، تمييزاً لها عن الواقعية الأصلية المحمودة ومن الملاحظ أن صوت دعاة الواقعية الجديدة قد علا مؤخراً ، وأن حوارهم مع من يخالفونهم فى الرأى قد غلبت عليه لهجة هجومية تجريحية لاتسهم فى إثراء المحتوى المعرفى للحوار، بقدر ما تدفعه إلى دروب فرعية لاطائل من السير فيها.

ويرى الواقعيون الجدد أن الخير كل الخير فى "التكيف" مع الواقع الجديد، وفى تصحيح "سلوكنا! ومواءمة" أفكارنا بمايتمشى مع مقتضيات هذا الواقع الجديد. ومن لايرى مثل مايرون فهو عندهم إما غافل عما أصاب العالم من تغيرات، وإما واهم يعيش فى زمان غير زمانهم ويتمسك بمفاهيم ربما تكون مثالية لكنها أصبحت الآن بالية كالتنمية المستقلة والقومية والوحدة العربية والقطاع العام والاشتراكية ومعاداة الصهيونية. ولم يعد التمسك بمثل هذه المفاهيم فى نظرهم إلا نوعاً من السباحة ضد التيار التى تؤدى إلى التهلكة، أو إلى الإرهاق دون جدوى. والعاقل عندهم هو من يهجر هذه المفاهيم البالية ي و تبنى المفاهيم العصرية كاقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتطبيع والشرق أوسطية والاندماج فى النظام العالمى الجديد.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٤

وربما يكون من المفيد التوقف عند ثلاث مقولات ياخذ بها دعاة الواقعية الجديدة، صراحة او ضمناً وتجعلهم يسيرون على ما اراه مساراً حرجاً، تحفة المخاطر من كل جانب، ويفضى إلى اوخم العواقب من منظور حماية المصالح الاساسية للوطن المصرى الصغير وللوطن الكبير، وصيانة مستقبلهما المشترك.

من يصنع الواقع الجديد/ ولمصلحة من؟

تتلخص المقولة الأولى للواقعية الجديدة فى ان مصلحة الأمة إنما تكمن فى القبول بالامر الواقع والتعايش معه والتكيف مع متطلباته، بتصحيح فكرنا وسلوكنا على مثال الفكر السائد والسلوك الشائع فى العالم الجديد، وهى مقولة فاسدة من اكثر من جهة. فمن جهة اولى، إن تقدم العالم على امتداد التاريخ كان مرجعه ليس إلى من "تكيفوا" مع الأفكار السائدة، بل إلى من تمردوا عليها ورفضوها، على مالها من قداسة فى بعض الاحيان وسطوة جبارة فى كل الاحوال. وقد اعتبر هؤلاء الرافضين للفكر السائد حينذاك غير واقعيين او حتى مجانين، ونال الكثيرون منهم افظع الوان العذاب والهوان، بل والموت شنقاً او حرقاً فى بعض الاحيان. ولم يعرف فضل اصحاب الافكار "غير الواقعية" إلا بعد حين، حيث لايصح إلا الصحيح فى نهاية المطاف. وهكذا فإن الحكمة ليست دائماً فى قبول الواقع، وقد يكون من الخير فى بعض الظروف رفض التكيف مع هذا الواقع، والسعى لتغيير مايشتمل عليه من افكار ونظم. والخروج على الفكر الشائع، حتى إن كان مصدره اهل المنع والمنح من اصحاب الجاه والسلطان فى الغرب، وحتى إن كان هذا الفكر مرتبطاً بتقدم من تقدموا فى زمن سابق، هو احد المنطلقات الاساسية لما صار يعرف بالتفكير الابتكارى الذى يعتبره البعض من اهل العلم سر تقدم المتقدمين والمفتاح الحقيقى للخروج من التخلف.

وعلينا من جهة اخرى، ان نسال عن الصانع الحقيقى لهذا العالم الجديد والمروج الأساسى للمفاهيم التى يقبل عليها الواقعيون الجدد، وان نبحث عن غايته من إعادة تشكيل العالم على النحو الذى نراه الآن. اليست الدول الصناعية الكبرى وشركاتها متعدية الجنسيات هى صانعة هذا العالم الجديد؟! أليس الكثير مما نشهده من تطورات تكنولوجية، ومن سعى حثيث لإزالة الحواجز التجارية بين الدول، وتحويل العالم إلى مايسمونه قرية كونية، إنما ظهر استجابة لمتطلبات هذه الشركات العملاقة فى التحرك بحرية من دولة إلى اخرى، وغزوا أسواق العالم، وتنسيق عملياتها فيما بين اجزاء العالم المختلفة عن النحو الذى يحقق لها أعظم الأرباح؟ إن الكبار الذين يعيدون تشكيل العالم الآن ويتزعمون الدعوة لاقتصاد السوق وحرية التجارة الدولية والخصخصة وما إلى ذلك، ويتولون امر دول العالم الثانى والعالم الثالث، لايتصرفون بدافع الرحمة بنا ورعاية مصالحنا، ولابدافع حماية مصلحة عالمية لا وجود لها وإنما همهم الأكبر هو حماية مصالحهم التى هى مصالح الراسمالية العالمية، وبسط نفوذهم على العالم الذى يريدون أن يرتعوا فيه كما يشاؤون.

عالم الرأسمالية وعالم البحار

فالعولمة او الكوكبية لاتعنى انه لم يعد هناك كبير وصغير، او انه لم يعد هناك قوى وضعيف، او ان التعارضات بين مصالح الدول المختلفة قد زالت ولم تعد هناك إلا المصلحة المشتركة لجميع دول العالم. والصغير او الضعيف الذى يقبل الاندماج فى هذا العالم نزولاً على رغبة الواقعيين الجدد لن يقوى وينمو بفضل ذلك الاندماج. بل الأرجح انه سيبقى صغيراً او ضعيفاً، او يزداد ضعفاً على ضعف، حتى إن ظفر بالفتات المتساقط من موائد الكبار. والأرجح انه سيبقى تابعاً او تزداد تبعيته، حتى إذا سمح له الكبار بالانضمام إلى نواديهم واوهموه بانه صار واحداً منهم. ففى عالم الرأسمالية، كما فى عالم البحار، يدور السمك الصغير فى فلك السمك الكبير، ولايتورع السمك الكبير عن التهام السمك الصغير.

اليس العاقل هو من يؤجل الاندماج فى هذا العالم ريثما ينمى قواه ويحسن من قدرته التنافسية ويكتسب درجة معقولة من المنعة الاقتصادية (فك الارتباط والتنمية المستقلة)؟ وهو إن فعل ذلك، فإنما يكون قد أسهم فى تغيير بعض المعطيات الجائرة لهذا العالم الجديد، بدلاً من ان يستسلم لها. اليس هذا ما فعلته تلك الدول التى يطلقون عليها النمور الآسيوية، حيث تحصنت وتخندقت حتى اشتد عودها وكونت مزايا نسبية مهمة اهلتها بعد ذلك لدخول العالم الجديد من اوسع ابوابه؟! الا يرى دعاة الواقعية الجديدة ان ما يعتبرونه من قبيل المفاهيم البالية كالتبعية والتنمية المستقلة والقومية الاقتصادية والاعتماد على الذات خليق بما هو افضل من مجرد السخرية والتهكم؟! الا ليت الواقعيين الجدد يقراون ما كتب عن هذه المفاهيم قراءة مخلصة لامتربصة، إذ كثيراً ما اكتشف فى الندوات والمؤتمرات انهم يهاجمون هذه المفاهيم انطلاقاً من تصورات مسبقة او من كتابات المعارضين لها المشوهين لمعانيها، دون ان يكونوا قد كلفوا انفسهم عناء الاطلاع على هذه المفاهيم فى مصادرها الأصلية.

اقتصاد السوق وإنكار التاريخ

إن الواقعيين الجدد إنما ينكرون التاريخ، اى ينكرون التطور وسننه، عندما يدعون فى مقولتهم الثانية - إلى اسقاط ما يعتبرونه اوهاماً مثل التخطيط والدور الرائد للقطاع العام فى التنمية والانشغال الاشتراكى بقضايا مثل العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص واستقلالية التنمية. ذلك انهم فى مطالبتهم باقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والخصخصة وإطلاق المجال امام الراسمالية المحلية والاجنبية، إنما يصدرون عن اعتقاد بان الراسمالية هى النظام الذى اثبتت التجارب البشرية انه الأفضل والأكثر توافقاً مع طبائع البشر، وان اقتصاد السوق هو النظام الأرقى والواجب الاتباع بحسبان الدول المتقدمة تاخذ به ونجحت بفضله. ويتصل بذلك قولهم إنه بعد انهيار النظام الاشتراكى صارت الراسمالية هى الخيار الوحيد المتاح امام الدول النامية. فالرأسمالية هى نهاية التاريخ وكلمته الاخيرة فى شأن



إبراهيم العيسوى

المنافسة بين الراسمالية والاشتراكية. وقولا يعني ذلك توقف التطور عند اصحاب الواقعية الجديدة، وإنما يعني ان كل تطور قادم سوف يجرى داخل إطار النظام الراسمالى.. وهكذا فإن من يجادل فى الاقتصاد الحر وإطلاق قوى السوق إنما يجادل فيما لم يعد يصبح الجدل بشانه ، وإنما يسبح ضد تيار الواقع والعصر حسب ما يرى الواقعيون الجدد.

ولكن هذا الكلام حقيق بالمراجعة من عدة نواح. فهو، من ناحية أولى يتجاهل حقائق تاريخية ثابتة حول دور الدولة فى البلدان الصناعية القديمة والجديدة على السواء. وتكشف البحوث فى التاريخ الاقتصادى لهذه البلدان أن الدور الذى قامت به الدولة فى حماية الصناعات والأسواق المحلية، ودعم التنمية، وفتح الإسواق الخارجية لم يكن دوراً هامشياً باى حال فى الدول الصناعية القديمة . كما ان هذا الدور كان اقوى كثيراً فى الدول الصناعية الجديدة فى شرق آسيا، ويتجاوز كثيراً الحدود التى رسمتها النظرية الاقتصادية المسماة بالنيوكلاسيكية) للدولة. والحق أن كل ما يطالبنا الواقعيون الجدد بالابتعاد عنه من وسائل للتنمية، تحت شعارات اقتصاد السوق والخصخصة والانفتاح على السوق العالمية والاندماج فيها، هو بالدقة ما ساعد النمور الآسيوية على بلوغ ما وصلت إليه من نمو اقتصادي مرموق وقدرة تنافسية ممتازة. ولم يثبت لنا الواقعيون الجدد كيف ستصل الدول الساعية للتنمية إلى شاطىء الأمان عندما يلقى بها فى بحر الراسمالية الصاخب وهى مجردة من تلك الأسلحة التنموية التى تحقق بها الفوز لغيرنا. وإن سالتهم جواباً، فلن تظفر إلا بكلام عام حول اهمية المنافسة وحرية التجارة فى تحقيق الكفاءة والنمو.

ومن ناحية ثانية، فإن القول بأن هناك نظاماً اقتصادياً / اجتماعياً مثل الراسمالية يصلح لكل الدول فى العصر الراهن ، سواءً اكانت تلك الدول متقدمة أم متخلفة، ذات وزن كبير أم صغير فى البيئة الاقتصادية الدولية، هو قول يتصادم مع مبدأ اساسى تعلمناه من دراسة التاريخ الاقتصادى لمختلف دول العالم، الا وهو ان النظم والقوانين الاقتصادية ليست مطلقة بمعنى انها قابلة للتطبيق فى كل زمان ومكان، وإنما هى نسبية بمعنى ان مايصلح منها لدولة ما في وقت ما، قد لايصلح لدولة اخرى فى نفس الوقت، بل إنه قد لايصلح لنفس الدولة فى وقت آخر. ومن ثم فإن على كل دولة ان تبحث عما يناسبها من نظم وقوانين اقتصادية، بغض النظر عما إذا كانت تتمشى مع الموضة السائدة أو تخالفها.

مؤسسات الضغط الدولى

ولانزاع فى ان بعض الواقعيين الجدد يأخذون باقتصاد السوق الحر طواعية وعن اقتناع بصلاحيته ابتداء وسواء اكان هؤلاء قلة ام كثرة، فمن الثابت ان اكثر الدول النامية لم تاخذ بالمفاهيم المحببة للواقعيين الجدد، ولم تقبل تطبيق برامج التثبيت والتصحيح الهيكلى، إلا كرهاً تحت تاثير مؤسسات الضغط الدولى (صندوق النقد - البنك الدولى - هيئة المعونة الأمريكية)، واملاً فى التخفف من اثقال المديونية الخارجية ولو ان الامر كان عن اقتناع من جانب الدول النامية، ما استغرقت المفاوضات مع مؤسسات الضغط الدولى كل ذلك الوقت الطويل، وما كانت هناك حاجة لتمرير كل قرار اقتصادى داخلى على هذه المؤسسات لاعتماده منها ومباركتها اياه. ولايتطلب الامر كثيراً من الفطنة كى يرى المراقب المنصف ان مصر وغيرها من دول "الواقعية الجديدة" التى ارتضت "التكيف" و"التصحيح" قد اصبحت شكلاً وموضوعاً تحت الوصاية الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة. وإلا، فكيف نفسر وجود اضخم بعثة دبلوماسية امريكية واكبر طاقم لهيئة المعونة الامريكية فى القاهرة؟ وكيف لنا ان نفهم سر الحرية المطلقة التى يتمتع بها هؤلاء فى التعرف على كل صغيرة وكبيرة فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون ان يعترضهم اى عائق مما يعترض الباحثين المصريين؟ وقل مثل ذلك عن بعثات الصندوق والبنك الدوليين وهيئات المعونة الأجنبية الأخرى التى اصبحت تصول وتجول فى مصر بلا ضابط او رقيب، وتمنح هذه الجهة وتمنع عن تلك حسب هواها، لاحسب سياسة عامة يضعها المصريون للتصرف فى المعونات الاجنبية. افبعد ذلك يسخر الواقعيون الجدد من مفاهيم التبعية ويعتبرون الكلام عن التنمية المستقلة مجرد لغو فارغ؟!

السلام وتقديس الجغرافيا

اما المقولة الثالثة للواقعيين الجدد فهى تتعلق بتسوية النزاع العربى الإسرائيلى. فهم يذهبون إلى ان السلام إنما يقوم بتناسى الخلافات وفتح صفحة جديدة من التعاون الاقتصادى والثقافى مع اصدقاء اليوم اعداء الأمس، ولايرون فيمن يحجم عن التطبيع، ويرفض الشرق اوسطية، ولايشارك فى "هوجة" الندوات والمؤتمرات والاجتماعات التى تعقد هنا وهناك لإعادة رسم خريطة المنطقة التى نعيش فيها، إلا متزمت غير مدرك لما استجد فى العالم من متغيرات وغير قادر على كسر الحاجز النفسى الذى ترسب فى النفوس فى عهد العداوة مع إسرائيل. ويترتب على ذلك وجوب إسقاط كل حديث عن العروبة والأمن القومى العربى والمقاطعة العربية لإسرائيل.

وهكذا فان دعاة الواقعية الجديدة يريدون ان يحشرونا فى مسار حرج أوله انكار التاريخ واخره تقديس الجغرافيا، مع ان مصطلح الشرق الأوسط ليس مصطلحاً دقيقاً من الناحية الجغرافية! وبالطبع لم يقلل من حماس الواقعيين الجدد للسلام مع إسرائيل وللتعاون الشرق اوسطى ان مؤسسات الضغط الدولى التى تدفعنا على طريق اقتصاد السوق الحر هى نفسها التى تدفعنا دفعاً على طريق التطبيع والشرق اوسطية . ولم لا، وهذه المؤسسات التى تتولى إعادة هندسة المنطقة العربية وما حولها تعتبر التحول إلى اقتصاد السوق الحر من متطلبات نجاح المشروعات الشرق اوسطية؟!

إن الهرولة إلى التطبيع والاندفاع نحو مشروعات التعاون الشرق اوسطية، قبل ان يتحقق السلام العادل والشامل، وقبل أن تعود الحقوق لاصحابها، تكشف عن اختلاط الوسائل بالغايات لدى الواقعيين الجدد. فالمقاطعة العربية لإسرائيل لم تكن هدفاً فى حد ذاته، وإنما كانت وسيلة من وسائل الضغط على إسرائيل وحلفائها من اجل إعادة الحقوق المسلوبة. ولذلك يصبح من غير المنطقى القفز إلى التطبيع ومشروعات التعاون الاقتصادى ولما يتحقق السلام بمعناه الحقيقى، اى بعودة الحقوق إلى اصحابها، لابمعنى اتفاقات الإذعان التى وقعها حكامنا من موقف الضعف والياس والتفكك العربى. وإلا فما الذى يتبقى بايدينا من أوراق للتفاوض على عودة الحقوق المسلوبة للفلسطينيين والسوريين واللبنانيين؟

ولكن، لم هذا الحماس المفاجىء للتعاون الشرق اوسطى من جانب الواقعيين الجدد، وكان اكثرهم لوقت قريب من دعاة الوحدة العربية والقومية العربية؟ احقاً اصابهم الياس من العرب وكفروا بالعروبة ولم يعودوا يرون من طريق للتعاون

الإقليمي غير الطريق الشرق أوسطى؟ وهل هى مصادفة بحتة أن يتوافق رأيهم فى ذلك مع رأى الأصدقاء الأمريكيين والإسرائيليين الذين صمموا هذه المشروعات وخططوا لهذا التعاون الشرق أوسطى منذ أن لاحت فى الأفق بوادر الحل المنفرد على يد السادات، ومنذ أن تكاثرت على العرب عوامل الضعف والشقاق وقبل حكامهم التسليم بالأمر الواقع واحداً تلو الآخر؟! ألا يرى الواقعيون الجدد أن القضاء على دعوة القومية والوحدة العربية وشق الصف العربى هو بالدقة ما سعت إليه إسرائيل وأمريكا من سنوات طويلة، وأنهم عندما يسارعون إلى تلبية نداء التطبيع والتعاون الشرق أوسطى إنما يشاركون فى تنفيذ ذلك المخطط الأثيم؟! وختاماً أقول لدعاة الواقعية الجديدة: رويداً، إذا كان حكامنا قد هدموا خط الدفاع العسكرى والسياسى ضد الصهيونية العنصرية وأطماعها التوسعية عندما وقعوا ما يسمى باتفاقات السلام وبادروا إلى التطبيع حتى من قبل التصديق على هذه الاتفاقات، فلم تسارعون - بدعوى الواقعية - إلى هدم خط الدفاع الثقافى وخط الدفاع الاقتصادى؟! أليست هناك مصلحة فى أن يبقى "خط الرجعية" مفتوحاً؟!



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٤

مناقشات مثيرة بجامعة القاهرة للتقرير الاستراتيجى

أكاديميون وسياسيون وصحفيون وعسكريون ومفكرون يقيِّمون النظام الدولى

تستقبل المراكز البحثية والاستراتيجية والجامعات والهيئات العلمية والمشتغلون بالسياسة والمهتمون بها، وكذلك الأحزاب والنقابات كل عام التقرير الاستراتيجي العربى الذى يصدر عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، حيث يشكل مرجعاً هاماً للأحداث والتطورات التى تقع فى مصر والعالم العربى.

وعلى مدى يومين كاملين نظم مركز البحوث السياسية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ندوة لمناقشة تقرير العام الحالى، والذى تصادف مع احتفال المركز بمرور ٢٥عاماً على تاسيسه، ولذلك كانت مناسبة اخرى لتكريم د.سيد ياسين مدير المركز السابق وتحية المدير الجديد د.عبد المنعم سعيد.

أما عن مناقشة التقرير نفسه فقد كانت أشبه بمناقشة رسالة جامعية، حتى أن عديداً من أساتذة الجامعات طالبوا بان تتم المناقشة قبل ان يتم طبع التقرير في شكله النهائى حتى تتم الاستفادة من الملاحظات والمناقشات الشيقة والمثيرة على مدى يومين شارك فيها دبلوماسيون حاليون وسابقون وصحفيون وباحثون وكتاب وأساتذة جامعات وعسكريون منهم ممثلون لاكاديمية ناصر العسكرية اى مايزالون فى الخدمة العسكرية، وعدد من ضباط الجيش الكبار المتقاعدين، بالإضافة إلى عدد من المهتمين بالدراسات الاستراتيجية والسياسية، وعدد لاباس به من طلبة الجامعة.

المعلومات

القضية الأولى التى اثارت الاهتمام هى الحصول على المعلومات، وقد أكد د.مصطفى الفقى سكرتير الرئيس السابق للمعلومات ومدير المعهد الدبلوماسى، أن كل مصادر المعلومات متاحة وأن عالم اليوم بلا أسرار ولكن عدداً من الحضور بينهم الباحث حسن أبو طالب اشتكى من أن الحصول على معلومات لرسالته العلمية كبيرة المشقة وأنه لم يحصل على كل مايريد من معلومات وثار خلاف اخر حول هل نحن بصدد نظام عالمى جديد، أم اننا فى نفس العالم ولكن بترتيبات جديدة، ويقول أيضاً مصطفى الفقى أن الأطر القانونية التى تحكم العالم والعلاقات بين دوله لازالت قائمة، والأمم المتحدة قائمة وطبيعة العلاقات بين الدول لم تتغير، والذى تغير هو شكل التوازن الدولى ولذلك يمكن ان نتحدث عن نظام عالمى مختلف. ونتحدث عن هيمنة امريكية ولكن لايمكن ان نقر بابدية هذه الهيمنة.

وعقب د.عبد المنعم سعيد بان التقرير اهتم بالتدليل على ان هناك جديداً فى النظام العالمى. وهناك اعتراف بان هناك تغيرات فى العالم على الرغم من ان هناك من يقول إن العالم لم يتغير.

أمريكا والأصولية

قضية ثالثة اثارت الاهتمام هى الموقف الأمريكى من الاصولية الإسلامية، فمرة اخرى يشير د.مصطفى الفقى إلى ماذكره التقرير حول أن الأصولية الإسلامية لاتزال فى مقدمة التهديدات للمصالح الأمريكية، ويؤكد اختلافه مع هذا ويقول إن مخاوف امريكا وإسرائيل تتركز فى التيار القومى، وإن التيار الإسلامى كان ولازال محسوباً على اليمين والسياسة الامريكية والتعارض فى المصالح بين التيار الإسلامى والسياسة الأمريكية هو تعارض مؤقت لايجعلنا نتحدث عن ان امريكا تخشاه.

الخارجية تتدخل

وعقب السفير بدر همام بقوله إن هناك الوان مختلفة لتعامل السياسة الأمريكية مع التيار الإسلامى لون فى الجزائر وفيه تقترب السياسة الأمريكية من جبهة الإنقاذ، ولون فى إيران وتعتبره السياسة الأمريكية عدواً لها، ولون فى افغانستان وتعاملت معه السياسة الأمريكية كحليف، وهناك تردد امريكي اخر فى التعامل مع مسلمى البوسنة واشار السفير بدر همام إلى أن السياسة الأمريكية سياسة برجماتيه واقعية وان المصلحة الامريكية هى الهدف أينما تكون امس او اليوم او غداً.

تابع الندوة:
أحمد سيد حسن

التسوية

التسوية والصراع العربى الإسرائيلى كان احد المحاور الساخنة فى النقاش الذى جاء تحت عنوان السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية المصرية والتى ادارها الكاتب لطفى الخولى، وشهدت مشاركة من العسكريين والباحثين والأكاديميين وكافة الاتجاهات والتخصصات.

اللواء احمد عبد الحليم قدم عديداً من الملاحظات الهامة حول ضبط المفاهيم العسكرية، بينما انتقد الدكتور محمد السيد سليم السياسة الخارجية المصرية وقال إن سياسة مصر فى السنوات الخمس الأخيرة كانت رد فعل لمواجهة محاولة تهميش دور مصر، ولذلك بدأت عملية إعادة ترتيب لأولويات السياسة الخارجية المصرية للدخول فى مجالات جديدة للحركة لم تكن مفتوحة اساساً وتابع قائلاً «إن معضلة السياسة المصرية هي كيفية إقامة نظام إقليمي مستقر له ابعاد تنموية، وانتقد تركيز التقرير على مشكلة الصومال وإهماله لعديد من القضايا الهامة الأخرى وفى تعقيب د.محمد سيد سعيد احد خبراء المركز الاستراتيجى اشار إلى ان

التقرير اهتم برصد السياس المصرية فى عام كما هو معتاد وان التقرير يدعو إلى القيام بعملية تكيف واتباع سياسة فعالة لجمع الأوراق لتدعيم دور مصر ومركزها الإقليمى.

أوسطية وعربية

وتدخل الكاتب والمفكر لطفى الخولى بعده تساؤلات بداها قائلا «من خلال قراءتى للتقرير مازلت افتقد مفهوم السياسة الدفاعية المصرية والكلام حدث عن موضوعات تكنولوجية وتكتيكية، ولذلك أطلب من الأخوة العسكريين أن يوضحوا لنا العلاقة بين السياسة الدفاعية المصرية والسياسة الخارجية والداخلية.

وتساؤل أخر يطرحه لطفى الخولى قائلاً: ماهى وحدة البحث ووحدة القياس؟ هل لاتزال الدولة القومية ام التحالفات ام الاسواق؟ وهذه الحيرة تجعلنا نسأل هل نبدا بالواقع العربى من اجل سوق عربية أم نقفز إلى السوق الاوسطية، هل يجوز ان نقول (او) او نقول (و)؟ انا أرى إمكانية المزاوجة بين العربية والاوسطية.

واضاف لطفى الخولى انه على الرغم من كل الجهود التى تبذل لتهميش دور مصر، فإن ذلك لن ينجح لأنه بالرغم مثلان مصر رغم ضعفها كانت قائدة فى الصراع العربى الإسرائيلى عسكريا وسياسيا.

النظام المصرى

الجزء الخاص بالنظام السياسى المصرى على الرغم من اهميته لم يشهد نفس النقاش الذى تم العام الماضى نظراً لغياب الاتجاه الإسلامى هذا العام، وربما لأن هناك تقريراً أخر يصدر باسم هذا الاتجاه تحت اسم «حال الأمة».

ولكن وجود المستشار طارق البشرى مقرراً لهذه المناقشة أضفى الحيوية الغائبة.

الدكتور سيد عليوه. انتقد التقرير الاستراتيجى لأنه ضيق مفهوم المشاركة السياسية واهمل رصد المجالس المحلية والنقابات واغفل الأحزاب الصغيرة وكيفية صنع القرار السياسى وآلية صنع القرار فى الحكومة والحزب الوطنى.

وفجر قضية اخرى وهى كيفية تجنيد النخبة السياسية الحاكمة فى مصر، وكيفية اختيار الوزراء.

واشارت هالة مصطفى الخبيرة بالمركز إلى التحولات الهامة التى حدثت فى المجتمع المصرى وقالت إنه ماتزال هناك قيود على التحول الديمقراطى تؤدى إلى وجود مؤسسات قوية فى ظل الضعف المؤسسى السائد واختلال السلطات الثلاث لصالح السلطة التنفيذية، واشارت إلى أن التعددية الحزبية والسياسية تواجه ازمة نقص فى الفاعلية بسبب القيود السياسية المفروضة على عمل هذه الاحزاب.

دور الدولة

وقد عقب المستشار طارق البشرى على التقرير فاشار إلى اهمية دور الدولة فى إحداث التوازن بين القوى المختلفة، واكد أن دور الدولة وإمكانياتها كبيرة جداً، وقد كان لسعد زغلول وجمال عبد الناصر القدرة على رؤية هذا الدور بشكل فعال.

واكد على اهمية الاهتمام برصد الحركة الاجتماعية وتنظيم حركة المجتمع من خلال قنوات يسمح بها القانون.

وتتوالى المناقشات واكد جميع المتناقشين أن تقرير «الأهرام» يستحق الحصول على الدرجة الجامعية بدرجة ممتاز.

المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤

النظام الاجتماعي الدولي والعرب الذين قد يُفرض عليهم... التكيّف!

عبدالمنعم المشاط *

■ في إطار مرحلة الانفراج الدولي والتي بدات منذ التوقيع والتصديق على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت ١) عام ١٩٧٢، تحدث العالم عن نظامين جديدين: النظام الاقتصادي الدولي الجديد والذي مهدت له مجموعة الـ ٧٧ وقرار الجمعية العامة للامم المتحدة في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٤، والنظام الإعلامي الدولي الجديد والذي سعت اليونسكو إلى بلورته والسعي نحو إنشائه. ولم يلعب العرب دورا بارزا في اي من النظامين، ففي إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد وبينما سعت الدول الصغرى والفقيرة إلى الحصول على معونات خارجية ومساعدات تنمية، حاولت الدول الصناعية الكبرى الغنية ان تلوم الدول المنتجة والمصدّرة للنفط على التضخم الدولي وحثتها على تقديم مساعدات لزملائها الفقراء من دول الجنوب. ومهدت مناقشات ومؤسسات هذا النظام لتطورات أعمق ومؤسسات أهم. ففي مواجهة دول الأوبك أنشئت قمة الدول السبع الصناعية والمكونة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والمانيا وكندا واليابان لكي تضع أولا اسس التعامل الاقتصادي في العالم، ثم الاتفاق على الأبعاد الأمنية والاستراتيجية للعالم ثانيا، كان ان تم التوصل إلى اتفاقية ...ـات بما تعنيه من أولوية للدول الكبرى ومنتجاتها على حساب الدول الصغرى وعلى راسها الدول العربية سواء المنتجة او غير المنتجة للنفط.

ولم يسفر النظام الإعلامي الدولي الجديد والذي استهدف تخفيف التبعية الإعلامية وحماية القيم والتقاليد الوطنية وتشجيع وكالات الانباء الوطنية، عن نتائج إيجابية في هذا الشان نظرا للتقدم التكنولوجي الفائق في وسائل الاتصال ونقل المعلومات، ونظرا للتخلف الشديد في دول الجنوب في هذا الشان. وقد نشط العرب في البداية وانشاوا «عربسات» كمحاولة لخلق تدفق عربي للمعلومات المشتركة ثم صممت دول الخليج برامج إعلامية مشتركة، بيد ان شبكات الارسال الخاصة طغت على العمل العربي المشترك وطمست معالمه.

وهكذا لم يفلح العمل العربي المشترك في تخفيف التبعية الإعلامية للخارج بل الانبهار بشبكات الإعلام الأجنبية.

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبسقوط الاتحاد السوفياتي والتحولات السياسية والاقتصادية والايديولوجية في دول اوروبا الشرقية، وانتهاء الصراع الايديولوجي والتطلع إلى النموذج الليبرالي الرأسمالي والاتجاه نحو التخصيصية، وبزوغ قيم جديدة على المستوى العالمي، وحدوث تغيرات ...فية في المنظمات والمؤسسات ...تاكد اننا بصدد الانتقال إلى ...ي دولي جديد، وهو نظام ...يه العناصر السياسية ...جية وتتوهج على قمته وفي ثناياه القيم الاجتماعية والفكرية ومظاهر مؤسسية جديدة لم تشهدها الانسانية من قبل.

ولقد كان انعقاد «المؤتمر الدولي للسكان والتنمية» في شهر ايلول (سبتمبر) الماضي فرصة لتدبر هذا التحول المهم في النظام الدولي الذي نعيش فيه.

فالمؤتمر لم يات من فراغ ولكنه حلقة في سلسلة متصلة تضيف كلها إلى النظام الاجتماعي الدولي الجديد الذي ينمو ويتطور تطورا حثيثا، وإن كان من دون ضجة كتلك التي شهدها العالم إبان إثارة المسائل المتصلة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد او النظام الإعلامي العالمي الجديد. فقد شهد العالم - وما زال يشهد - عدة مؤتمرات اساسية تصب كلها في اتجاه بلورة هذا النظام الجديد: فقد شهدنا قمة الطفل عام ١٩٩٠ في نيويورك، وقمة الارض في ريو عام ١٩٩٢، وقمة حقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، والعام الدولي للسكان الاصليين في عام ١٩٩٣. وسنشهد القمة العلمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، والمؤتمر الدولي للمراة في بكين عام ١٩٩٥، ثم مؤتمر الامم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية عام ١٩٩٦.

وفي الوقت ذاته يشهد عالم اليوم



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : م نوفمبر ١٩٩٤

عدة تحولات ندفع إلى إنشاء النظام الاجتماعي الدولي الجديد، ومنها ظهور منظومة قيم عالمية جديدة أساسها احترام حقوق الإنسان والديموقراطية، وحماية البيئة والدور الفاعل للمنظمات غير الحكومية، ومن ناحية أخرى تتحول السمة الغالبة للصراع الدولي إلى الصراعات الداخلية وليس الصراعات الخارجية، والصراعات دون القومية اي العرقية او الدينية او الاقليمية، وهناك كذلك ظاهرة الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي وما يرتبط بها ويتصل بالصراعات من لاجئين او مشردين والذين يقدر عددهم بحوالى ٣٥ مليونا من البشر. واخيرا فإن العالم وهو يبحث في مؤشرات التنمية البشرية يقر بأن التنمية حق لا يمكن التنازل عنه أو تجنبه.

وإذا كان «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» قد صدر في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٨، إلا ان الدول والمنظمات الدولية لم تعره الاهتمام المناسب. فقد انشغل العالم كله بالحرب الباردة وما يترتب عليها من آثار تمس الدول والجماعات. أما اليوم وبعد انتهاء الحرب الباردة وبسقوط الاتحاد السوفياتي تصدرت قضايا حقوق الإنسان اهتمامات الأمم المتحدة وما عداها من المنظمات الدولية، وحظيت باولوية كبرى على جدول أعمال الدول القومية. وفوق ذلك عين السكرتير العام للأمم المتحدة مساعدا للسكرتير العام لمسائل حقوق الإنسان، وقامت الدول بالتصديق على عدد من الاتفاقيات المرتبطة باحترام حقوق الإنسان. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ صدقت ١٣٧ دولة على الاتفاقية الدولية للحد من التمييز العنصري، كما صدقت ٩٧ دولة على الاتفاقية الدولية المتصلة بمعاقبة جريمة الابارتهيد، وصدقت ١٢٥ دولة على اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما صدقت ١٢٣ دولة على الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وصدقت ١٢٦ دولة على اتفاقية الحد من كل صور التمييز ضد المرأة، كما صدقت ١٤٦ على اتفاقية عام ١٩٨٩ المتصلة بحقوق الطفل.

والمهم ليس مجرد توسيع نطاق حقوق الإنسان والتحول فيه من الحقوق العامة إلى حقوق بعينها، او حقوق جماعات بذاتها، كالمرأة والطفل والمشردين والمراهقين، ولكن الأهم هو استخدام خرق حقوق الإنسان وتهديدها كمبرر ودافع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تتولى هذا الخرق.

كما ساهم التطور الثوري في وسائل الاتصال ونقل المعلومات في تقريب المفاهيم بين مختلف الشعوب والجماعات مما خلق وعيا مرغوبا فيه بالمسائل المتصلة بحماية/ او خرق حقوق الإنسان. وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة ذاته في المادة ٢ فقرة ٧ لا يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، بما يؤكد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة القومية، فإن احد معالم النظام الاجتماعي الدولي الجديد السماح للدول الكبرى تحت مظلة الأمم المتحدة ذاتها بالتدخل لحماية حقوق الإنسان والارتقاء بها. ولقد وجدت مظاهر عديدة للتدخل الدولي في حالات اعتبرها المجتمع الدولي انتهاكا لحقوق الإنسان كالتدخل في شمال العراق او الصومال او رواندا او هاييتي او البوسنة والهرسك.

يضاف إلى ذلك أن حرص المجتمع الدولي على الحقوق المتصلة ببعض الفئات، كالمرأة او الطفل او المراهقين او العمال الأجانب، يعد تطورا مهما ويشكل واحدا من مجالات الاهتمام للنظام الاقليمي العربي والدول الأطراف فيه. فيثير مؤتمر السكان والتنمية مسألة تعزيز مكانة المرأة وتحصين حقوقها، وهو بذلك يؤكد على ما ورد في المواثيق الدولية التي وافقت عليها مختلف الدول، ويؤكد على الاتجاه العالمي الذي يعلي من وضع المرأة ويحاول تقنين حقوقها، وهذه المسألة تتعلق ليس فقط بالحقوق السياسية للمرأة كحق الانتخاب والترشيح للوظائف العامة ولكنها تمتد إلى حق التعليم والعمل والرعاية الصحية وهي حقوق تحتاج المرأة العربية إلى من يساندها ويعضدها. ولا شك أن المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها المنظمات النسائية تلعب دورا مهما في هذا الشأن.

وفيما يتصل بحقوق الطفل والمراهقين، فإن ما يثور بشأن الفئة الأولى قد استقر بعد قمة الطفل في نيويورك عام ١٩٩٠، وهي حقوق تتعلق بحق التعليم والرعاية الصحية وعدم الانخراط المبكر في سوق العمل والحد من سلطة الآباء في التعرض او الاساءة للاطفال، وعدم استغلالهم في أعمال خطرة. وأما حقوق المراهقين فهي جديدة في العمل الدولي، وتتعلق اساسا بالحق في سرية خصوصياتهم وعدم أحقية الوالدين في إفشاء أو حتى التعرف على أسرارهم الشخصية أو التعرض لهم بسبب ذلك، والمراهقون يشكلون فئة ذات خصائص سياسية معينة تأتي في رأسها الرغبة والاستعداد للتمرد، والاتجاه نحو إثارة التساؤلات حول نسق القيم السائد، وعدم اليقين إزاء كل ما استقر في الوجدان، ومن ثم يحتاج هؤلاء إلى رعاية خاصة وتوجيه محايد اختياري، ومرونة وتفاعل، وهكذا توجه الدول كل جزء لا يستهان به من برامج التنشئة في الوسائل المختلفة وبخاصة الإعلامية لهؤلاء الافراد. بيد أن الجديد هنا هو السعي نحو استقلال هؤلاء عن الوالدين والتأكيد على استقلالهم الذاتي، أو ذاتيتهم المستقلة.

ويرتبط بالنظام الاجتماعي الدولي الجديد حماية حقوق العمال الاجانب خصوصا اولئك الذين يستقرون لمدة طويلة في البلاد المضيفة. وقد اثير ذلك بسبب توافد اعداد كبيرة من العمال الأتراك والعرب من دول شمال افريقيا مثل المغرب وتونس والجزائر وهي اعداد فضلا عن انها لا تتمتع باية حقوق سياسية على الرغم من اقامتها مددا طويلة هناك، فهي كذلك لا تجد اية ضمانات للأمن الوظيفي، ناهيك عن حصولها على كل حقوقها الاقتصادية والمالية.

وهكذا يتجه النظام الاجتماعي الدولي الجديد إلى البحث في كل من الحقوق السياسية والاقتصادية والرعاية الاجتماعية للعمالة الاجنبية طويلة المدى، وهذه مسألة صارت تهم دول شمال افريقيا كدول مصدرة للعمالة إلى أوروبا، وكذلك دول الخليج باعتبارها دولا مستوردة

للعمالة الأجنبية المقيمة لديها. صحيح ان تلك الدول تتجه إلى التقليل من حجم تلك العمالة، ومع ذلك تظل العقدة قائمة وتتعلق بمدى إصرار المجتمع الدولي في المستقبل على تمتع هؤلاء بالحقوق السياسية بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وترتبط بالعمالة الأجنبية، وبما سبق ذلك ايضا، مسالة رعاية وحماية اللاجئين سواء ضحايا الكوارث الطبيعية أو الظواهر السياسية والاضطرابات الداخلية او الذين يعانون من الاضطهاد السياسي أي اللاجئين السياسيين، وقد وضعت الدول الكبرى وبصفة خاصة أوروبا قيودا شديدة تجاه النوعين، وهي قيود موحدة في أوروبا بالكامل. وهكذا فإن بديل فتح الحدود يتمثل في تقديم الرعاية للاجئين من ناحية وضبط وتخفيف الظروف السياسية التي تدفع البعض إلى الهرب وطلب اللجوء السياسي، ولن يتأتى ذلك إلا بالتدخل في شؤون الدول التي تتكرر فيها مسائل اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي.

ويقوم النظام الاجتماعي الدولي الجديد ايضا على مسالتين متكاملتين، الأولى الحق في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من ناحية، والثانية الحق في حياة كريمة أو ما يطلق عليه تحسين نوعية الحياة. فلم تعد التنمية ترفا، كما لم تعد مقصورة على الدولة او الحكومة، ولكنها صارت ضرورة، ومسالة شعبية، او اهلية، تستفز الطاقات الكبرى لدى المواطن بصرف النظر عن إرادة الدولة.

ويبدو أن الدول الكبرى والصناعية والغنية تبدي استعدادا لمساندة هؤلاء الأفراد ومشاركتهم في التحفيز والتشجيع. ويرتبط ذلك ايضا بضرورة تحسين ظروف الحياة ونوعيتها بالنسبة للمواطن وهذه تشمل مستوى التعليم والخدمات العامة والرعاية الصحية والحد من التلوث ونقاء الماء والهواء والحد من الازدحام وتوفير اسباب التفاؤل وزيادة حجم ومستوى السعادة، وتشجيع روح الفريق، وربط المرء بالبيئة وحمايتها من العبث والتلوث والحد من الحروب والصراعات وخاصة الداخلية منها، ويرتبط كل ذلك بالحد من سباق التسلح والانفاق العسكري.

وقد شهد العالم عام ١٩٩٤ بالفعل انخفاض الانفاق العسكري في العالم الثالث عن ذي قبل، وإن كان مستوى الصراعات خاصة الداخلي منها لم يقل عن ذي قبل. بيد أن ذلك يمكن ان يحدث في المستقبل إذا تم التوصل إلى آليات اخرى غير معتادة لحل الصراعات، كالوساطة والتوفيق والتحكيم والتفاوض وفوق كل ذلك المساعي الحميدة، بحيث يمكن احتواء الصراعات قبل تصعيدها. وهذه مسالة ملحة في الوطن العربي.

وإذا كان العالم كله قد انشغل بالبيئة في مؤتمر ريو عام ١٩٩٢، بسبب الدمار الذي الحقه الإنسان بها والذي تصاعد في تعميق ثقب الأوزون، فان التلوث الصناعي والنووي لم يقف عند حد الأوزون، ولكنه - وبخاصة في دول العالم الثالث ومنها الوطن العربي - قد امتد إلى الحياة اليومية من تلويث للمياه والهواء والشارع والمناخ، ومن القضايا المهمة لدى العرب في هذا الشان نقص الوعي البيئي لدى المواطنين وهو ما يمكن تفسيره بعدم الاهتمام بغرس قيم الحفاظ على البيئة في برامج التنشئة وبخاصة لدى المؤسسات التعليمية.

وهكذا لم تكن البيئة واحدة من شواغل مؤلفي الكتب المدرسية، كما لم تكن واحدة من شواغل واضعي المقررات الجامعية او المهتمين بإنشاء المراكز البحثية. وقد اثيرت قضية حماية البيئة من التلوث في الوطن العربي في مناسبتين مهمتين: الأولى: في إطار حرب تحرير الكويت حينما تم إشعال النيران في آبار نفطها، إذ تحدث الخبراء عن عدة مصادر لتلوث بيئة الخليج وهي حفر الخنادق وبعثرة الرمال وما تحمله منها الرياح، والنيران والدخان الناجم عن حرق الآبار، وأخيرا الرصاص الناجم عن المعارك ذاتها والاستهلاك الضخم للذخيرة. وقد بادرت دول عدة مثل اليابان ودول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الى محاولة احتواء هذا التلوث وبخاصة حينما انتقل إلى مياه الخليج. والثانية: في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، حيث تم اعتبار المفاوضات بشان البيئة واحداً من أهم مجالات التفاوض والتي حددت بخمسة: اللاجئين والبيئة والمياه والتنمية والحد من أسلحة الدمار الشامل. وهكذا وجد العرب انفسهم منخرطين في قضايا البيئة وحمايتها والتقليل من مخاطرها.

من هنا يثور السؤال: اين النظام الاقليمي العربي من كل تلك القضايا المرتبطة بالنظام الاجتماعي الدولي الجديد، وهو النظام الذي يسقط الأيديولوجية ويحد من المسائل السياسية والاستراتيجية ويعلي من القضايا الاقتصادية والاجتماعية؟ واين جامعة الدول العربية من ذلك كله؟ أم أن ذلك متروك للنظم السياسية ذاتها؟ أم أن الفاعل الرئيسي هنا هو المنظمات غير الحكومية العربية؟

مهما كانت الاجابة عن تلك التساؤلات يظل الأمر اليقين هو ان النظام الاقليمي العربي واقطاره لم تدرك بعد ابعاد النظام الاجتماعي الدولي الجديد والذي نتصور انه يمكن أن يتطور في اتجاهين متميزين:

الاول: مزيد من الدور الايجابي للمنظمات غير الحكومية بحيث تصير فاعلا دوليا ذا وزن وثقل، ويمكن أن تقوم بدور الدولة القومية الذي شهده العالم منذ إنشاء الدولة القومية في معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، وإن حدث ذلك لتقلص دور الدولة القومية كثيرا. وهناك معالم تشير إلى ذلك فعلا وبخاصة التحدي في مفهوم الاستقلال والسيادة الوطنية إلى المعنى النسبي. ولا شك أن نمو تلك المنظمات يؤدي إلى زيادة احتمالات إنشاء المجتمع المدني.

الثاني: وجود احتمالات اكبر لقيام الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن بمراقبة تنفيذ هذه القيم الجديدة، وفحص مدى التزام الدول بها، واحتمالات تطبيق الفصل السابع من الميثاق على حالات خرق تلك القيم والقواعد الجديدة.

في هذا الإطار الدولي الجديد يتوجب على الأقطار العربية، وعلى النظام الاقليمي إن كان يريد البقاء، أن يكيّف نفسه مع هذه الأنساق الجديدة قبل أن يُفرض عليه هذا التكيف.

• كاتب وجامعي مصري.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٤

نحو نظام عربي جديد

أحمد عباس صالح

الحوادث في منطقة الشرق الاوسط تتلاحق، وما اكثر المشروعات المطروحة، والمتغيرات السريعة في كل الميادين تقريبا، بينما تقف الجامعة العربية شبه معزولة، فليس لها دور في مشروع السلام العربي - الاسرائيلي، وليس لها دور تجاه الالتزامات الجديدة الناتجة عن اتفاقية «الجات» او عن السوق الاوربية المشتركة. ولم يكن لها دور عند غزو العراق للكويت، او كان دورها ضعيفا جدا. وليس لها دور في احداث اليمن السابقة واللاحقة. وليس لها دور في تنظيم التجارة بين الدول العربية.

كل هذا حدا بالكثيرين الى اعتبارها مؤسسة تتجه الى التفكك والانحلال.

ولكن هذا خطأ كامل، فليس المطلوب اطلاقا ان نحتفل بدفن الجامعة، بل علينا التشبث بها، على علاتها ونقائصها، حسب ما قاله العاهل المغربي الملك الحسن الثاني في الحديث الذي ادلى به اخيرا الى جريدة «الشرق الأوسط» وفي الوقت نفسه علينا ان نعمل على انشاء جامعة عربية جديدة. وقد سبق ان تحدثنا في هذا المكان عن ضرورة اعادة بناء هذه الجامعة، والحاجة الملحة الى المبادرة بالعمل الآن.

واي مراقب لما يدور في الصحف العربية، وعلى السنة السياسيين والمفكرين، وفي الندوات الفكرية، يلاحظ الالحاح على فكرة المشروع القومي، وان العرب غير متفقين على هدف او فكرة، وان البلاد المواجهة لاسرائيل والتي دخلت مجال التفاوض ليس لديها مشروع. قد تعرف انها تريد استرداد الارض مقابل السلام، وقد يعرف الفلسطينيون انهم يريدون وطنا حتى على ما تسمح به اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، اما ما وراء ذلك فليس واضحا. الحق ان مصر تتطلع الى تطهير المنطقة من اسلحة الدمار الشامل، وتعلق اهمية كبرى على نزع السلاح النووي الاسرائيلي. ولكن بعد ذلك لا يبدو ان هناك رؤية واضحة، حتى بالنسبة لمشروع السوق الشرق اوسطية الذي اجتمع من اجله مؤتمر التضامن الاقتصادي الضخم في الدار البيضاء منذ ايام.

ولذلك يتردد بشكل دائم في المؤسسات العربية المختلفة الحديث عن مشروع قومي تعبيرا عن الحاجة الى هدف والى رؤية واضحة.

ويعلم الجميع ان العالم كله يتغير وبسرعة خارقة. ومع ذلك لم تظهر اي بادرة في العالم العربي على خطة او فكرة للدخول في العالم الجديد بالكفاءة المناسبة. ولقد تاخر التضامن العربي طويلا نتيجة لعوامل كثيرة، في مقدمتها حالة الاستقطاب الأيديولوجي طوال العقود الخمسة الماضية، والتي قسمت العالم العربي ومزقته من حيث الفكر والعمل. ومع ان دولا كثيرة اخرى خضعت لنفس الاستقطاب وجرى عليها ما جرى على منطقتنا من شد وجذب، الا انها سارعت الى التغيير والى تحديد الهدف، والى حد ما هناك اهداف واضحة لدى تلك الدول اكثر كثيرا مما هو موجود لدى العرب.

ولقد انتهت فترة الاستقطاب بخيرها وشرها بالنسبة للكثير من دول العالم، الا المنطقة العربية التي ورثت مشروعا مؤرقا، خارجا عن تاريخها وكل سياقاته، وهو المشروع الصهيوني التوسعي الذي نجح في انشاء دولة اسرائيل، دخل في صراعات دموية مع دول المنطقة، مستفيدا من ان القوى العالمية الكبرى كانت تؤيده وتدعمه. وفي الوقت الذي كانت فيه القوتان العظميان، امريكا والاتحاد السوفياتي السابق، تختصمان اشد الخصام حول كل شيء وتهددان العالم بكارثة نووية تنهي الحياة على كوكب الارض، كانتا متفقتين فقط حول الدولة الصهيونية. وقد رسمت السياسة في المنطقة على نظرية توازن القوة والتي كانا يمتلكان التحكم فيها، باعتبارهما مصدر السلاح، وكانت هذه النظرية تضع اسرائيل في كفة متوازنة مع كل الدول العربية. وما اطول هذه القصة والتي لا حاجة للخوض فيها.

وبعد انتهاء الحرب الباردة انفتحت كل الطرق امام الدول التي عانت الاستقطاب السياسي والأيديولوجي، ما عدا الدول العربية التي وجدت ان عليها الاستمرار في الحذر وانفاق الجزء الاكبر من مداخيلها على السلاح، وتنظيم مجتمعاتها بما يجعل ردود افعالها على اي عدوان محتمل سريعا وناجزا. اي وجودها في حالة قلق مستمرة.

وعندما بدات مشروعات السلام التي لم تستطع ان تقضي على شعور المرارة والهزيمة التي يشعر بها العرب بسبب فرض الدولة الاسرائيلية عليهم فرضا، وبسبب حرص اسرائيل على ان تبدو في كل مناسبة منتصرة وقاهرة للارادة العربية، دخل العرب مشروعات السلام غير واثقين تماما من المستقبل. وما كادت اتفاقيات السلام تخطو خطواتها الاولى المتعثرة حتى ظهرت مشروعات هائلة ومخيفة تتقدم بها اسرائيل تحت مظلة القوى الكبرى تهدف الى اعادة تنظيم المنطقة بشكل كامل، وتبدو فيها اسرائيل قوة فاعلة رئيسية.

وينبغي الاعتراف بان العرب لا ينظرون الى المشروعات الاقتصادية في المنطقة بنفس النظرة التي تنظر بها اسرائيل، ولا غيرها من القوى المشاركة. ولهم العذر كل العذر في هذا التحفظ.

فهناك تاريخ طويل من الكتابات والتصريحات التي



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٤

صدرت عن زعماء اسرائيليين يصورون فيها الحلم الاسرائيلي الذي ينتمي الى عقليات القرن التاسع عشر، والذي يجعل اسرائيل الدولة الاستعمارية التي تحكم المنطقة.

لهذا بدات الافكار تتلاحق في كل المؤسسات الفكرية العربية، عن مشروع قومي عربي، وعن منظمة اقليمية عربية. وان كانت الجامعة العربية الحالية غير قادرة على التجاوب مع ما تتطلبه الظروف الجديدة، فمن الضرورة تغييرها واعادة بنائها. وهو الامر الذي اشار اليه الملك الحسن الثاني بوضوح شديد.

والواقع انه قبل قيام مثل هذه المنظمة تصبح مشروعات السلام قلقة وغير مستقرة، بما في ذلك مشروعات التضامن الاقتصادي ومرادفاتها. فالعرب لكي يدخلوا في نظام اقليمي شامل يجب ان يكونوا في وضع آمن، وعلى الدرجة المناسبة من القوة السياسية والاقتصادية. وهو شيء طبيعي في الظروف التي مرت بها المنطقة.

واذا كان الامر كذلك، فما هي الصورة التي يمكن ان يكون عليها التضامن العربي؟

لقد قامت الجامعة العربية على فكرة تضامن الحكومات. وعلى الرغم من الانجازات التي لا يستطيع احد نكرانها، فإن الجامعة، وبسبب اختلاف وجهات نظر الحكومات العربية، كانت غير قادرة على الحسم، وكانت الشرعية التي تستمدها من ممثلي الحكومات سرعان ما تختفي وينعدم اثرها بسبب الاختلاف. ولم تنجح الجامعة الا حين كان هناك اجماع. وبما ان هذا شيء نادر فلم يتكرر كثيرا، او في الواقع لم يتحقق الا في اطار شديد العمومية.

الآن الوضع مختلف، فالاقتصاد اصبح عالميا، بحيث صارت دول كبرى شديدة الثراء، عاجزة عن ان تمتلك سلطة فعلية على حركة راس المال داخل حدودها، والكثير منها يسلم الآن بانتقاص سيادته لحساب راس المال العالمي. وهذا الاستسلام تتسع دائرته يوما بعد يوم، فما بالك بالدول الصغيرة والفقيرة. ولهذا السبب اتجهت الدول، بكل ما تملك من قوة، للبحث عن دوائر اوسع، والارتباط بها، والاحتماء في سوقها الواسع.

الجامعة العربية اذن ضرورة شديدة الالحاح، ولعل اهم جانب فيها هو الجانب الاقتصادي. ولا بد ان تستند هذه المؤسسة إلى شرعية ثابتة ومستقرة. وفي هذا ليس هناك افضل من التمثيل الشعبي المباشر، وان تجد المصالح العربية المختلفة الطريق مفتوحا امامها من حيث التمثيل النيابي، ومن حيث التمثيل التنفيذي والقضائي.

وفي الطريق الى مثل هذه المؤسسة ينبغي ان تختار المؤسسات النيابية والاحزاب هيئة مفوضة لوضع النظام العربي الجديد. مثل هذه الهيئة لا تحتاج لأكثر من عشرين شخصا يملكون الكفاءة العلمية المناسبة لاجراء البحث ووضع صورة المشروع القومي ومؤسساته المختلفة. وهم لا يستطيعون ان يحققوا هذا الهدف ما لم يكن لهم الحق في الاستعانة بكل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في كل البلاد العربية. بحيث تصبح تلك الهيئة بمثابة لجنة تنفيذية تجمع المعلومات والتصورات المختلفة من الجهات المختصة وتعيد صياغتها في المشروع الكامل المنشود.

ومثل هذا التقرير لكي يكتسب شرعية كاملة لا بد ان يعرض على استفتاء شامل في كل دولة عربية، حتى اذا اعتمده الناخبون اصبح جاهزا للتنفيذ.

ربما كنت تحدثت من قبل عن هذا الاقتراح، ولكن الذي دفعني الى التفكير فيه، هو الفورة التي يشهدها المتابع لما ينشر في الصحف ويناقش في الندوات، وها هو ذا سياسي كبير مثل الملك الحسن الثاني ينبه اليه.

ووسط التوتر القائم في المنطقة، والاضطرابات السياسية، وعمليات العنف والارهاب الدائرة، ياتي المشروع القومي، او العمل من اجل نظام عربي جديد، ليجب كل هذه التوترات، والتفجيرات العصبية العمياء، ويضع الناس امام مسؤوليتهم في وضع خطط لمستقبلهم، وتشتعل المناقشات العملية المفيدة. وتنجو المجتمعات العربية من كثير من الامراض الاجتماعية الناتجة عن الاستلاب والاحساس بالعزلة، او القهر المحلي والعالمي.

وهناك احساس لدى غالبية النظم العربية باهمية المشاركة الشعبية، وقد شهدت الفترة الاخيرة قيام مجالس نيابية في اكثر من قطر عربي، مما يدل على ان ادراك السياسيين لأهمية المشاركة الشعبية يزداد عمقا، وينتقل من التفكير الى العمل، ومن التضييق والحذر، الى الثقة والاتساع.

والجامعة العربية الجديدة لا تتعارض مع قيام سوق شرق اوسطية اكثر اتساعا تشمل كل ما يوصف بانه جزء من الشرق الاوسط بل انه بدون نظام عربي جديد، يصبح من الصعب، ان لم يكن من المستحيل، قيام تلك السوق الواسعة، الا اذا اقيمت بنفس الاسلوب الذي يطبخ سلاما متسرعا ومنحازا، دون ان يلقي اعتبارا الى مخاطر ذلك في المستقبل القريب.

والحق ان الدول العربية اقوى مما كانت عليه في اي وقت مضى. وليس صحيحا ان الامة العربية تتدهور، كل ما هنالك انها تقف على الحافة بين ماض انقضى، ومستقبل قادم، مثلها في ذلك مثل غالبية بلدان العالم. وفي هذه الظروف تضطرب امور كثيرة الى ان تمسك الامة برؤية صحيحة وتدخل بها العالم الجديد.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٤

«الأهــرام» ـ باســم المثقفــين العــرب ـ يطــرح للحــوار:

وثيقة نحو مشروع حضارى عربى

تشكيل مؤسسة غير هادفة للربح تعنى بالمشروع ولها فروع فى الأقطار العربية

بدعوة كريمة من مؤسسة «الأهرام» عقد مجموعة من المثقفين العرب. من مختلف المجالات والاقطار العربية. ندوة فى مقر المؤسسة بالقاهرة خلال الفترة من ١ - ٣ جمادى الاخرة ١٤١٥ هـ الموافق ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٩٤ م. ولقد عقدت الندوة جلسات عمل مكثفة على مدى ٢٨ ساعة خلال الأيام الثلاثة حيث جرى الحوار موضوعيا وباشتراك كل الأعضاء لمناقشة المحاور الثلاثة الأساسية المطروحة وهى:

١ - العلاقات العربية / العربية...
٢ - العلاقات العربية / الاقليمية...
٣ - العلاقات العربية / الدولية...

وإذ انتهى النقاش الى وضع مشروع حضارى عربى، فان المشاركين فى «ندوة الاهرام» يؤكدون ان ماتوصلوا اليه محاولة على الطريق، يؤمنون بجديتها واخلاص ونبل هدفها، ومن هذا المنطلق يعتبرون ان نتاج اعمالهم هو صياغة أولية للمشروع، يريدون ويرجون عرضها على كافة الفعاليات السياسية والفكرية والثقافية وعلى كافة المراكز البحثية والتنظيمات الشعبية والنقابية فى الأقطار العربية لمناقشتها وفى هذا فان «الندوة» تكلف المقرر العام لها بالسعى لتنفيذ هذا وجمع حصاد المحاورات... كما تناشد الجهات الراغبة فى المشاركة الاتصال بالمقرر العام للندوة لترتيب دعوة بعض أعضائها للسفر الى أى عاصمة عربية والمشاركة فى الحوار.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١١ نوفمبر ١٩٩٤

اشترك فى الندوة

٤٣ شخصية عربية و ٤٣ شخصية مصرية

● من الكويت: الدكتور محمد الرميحى - ماضى الخميسي - السفير عبدالحميد البعيجان - عبدالعزيز سعود البابطين

● من لبنان: منح الصلح - كريم مروه - الدكتور كمال حمدان

● من سوريا: الدكتور محمد زكريا اسماعيل - الدكتور هيثم الكيلانى - الدكتور سهيل زكار - فايز عبسى

● من العراق: بكر محمود رسول - عبدالكريم العلوجى - بثينة الناصرى

● من السعودية: الدكتور سعود بن سلمان محمد آل سعود - تركى السديرى - الدكتور احمد عثمان التويجرى - عمر عبدالله كامل - جمال خاشقجى - الدكتور عبدالله مناع - محمد سعيد طيب - عبدالله مشهور - السفير سعود الزبيدى - على مكى - الدكتور امين الساعاتى

● من الامارات: الدكتور على حميدان

● من الأردن: الدكتور حسن ابراهيم - توجان الفيصل - الدكتور فؤاد العابد - الدكتور هاشم الكيلانى - الدكتور فهد الفانك

● من ليبيا: الدكتور على التركى - ابراهيم محمد البشارى

● من موريتانيا: محمد فاضل ولد الداه - الدكتور محمد ناجى احمد

● من قطر: الدكتور محمد كافود - ناصر محمد العثمان

● من فلسطين: محمد موسى صبيح - أميل حبيبى - السفير سعيد كمال

● من تونس: رشيد الذوادى

● من المغرب: الدكتور كمال عبداللطيف

● من اليمن: الدكتور محمد على الشهارى

● من مصر: صفوت الشريف - فاروق حسنى - الدكتور اسامة الباز - ابراهيم نافع - الدكتور عبدالعزيز حجازى - الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله - الدكتور أحمد كمال ابو المجد - الدكتور مفيد شهاب - الدكتور على صادق - الدكتور مصطفى الفقى - الدكتور عبدالاحد جمال الدين - سعد الدين وهبة - محمد سيد أحمد - الدكتورة بنت الشاطىء - صلاح الطاروطى - الدكتورة سلوى سليمان - السفير رؤوف سعد - الدكتور مصطفى عبدالعزيز - ك.رم مطاوع - الدكتور محمد السيد سليم - حمدى قنديل - سامى خشبة - الدكتور حمدى صالح - الدكتور سليمان نسيم - الدكتور اسامة الغزالى حرب - الدكتور طه عبدالعليم - الدكتور احمد يوسف احمد - احمد الجمال - الدكتور أحمد تيمور - الدكتور احمد محمد بدوى - اللواء طه المجدوب - اللواء صالح عبدالعاطى - احمد يوسف القرعى - الدكتور عبدالمنعم سعيد - الدكتور محمد سعيد ابو عامود - الدكتور محمد وهدان رشاد - عبدالعليم الابيض - الدكتور عبدالله الاشعل - السفير صلاح بسيونى - سها رضوان - ياسر علوى - الدكتور فوزى حماد - محمود مراد (مقرر الندوة).

وفي هذا الاطار ، ولايجاد آلية لاستمرار الجهود وتدفقها، فقد توصلت الآراء الى ان تكون هذه الندوة نواة لتأسيس تجمع فكرى ثقافى على شكل مؤسسة غير هادفة للربح/ مقرها القاهرة ولهافروع فى كل قطر عربى/ تضم المثقفين العرب فى مختلف من الاقطار العربية، تكون معنية ببحث كل مايدعم ويحقق المشروع الحضارى العربى والدراسات المستقبلية والمتعلقة به. ويتخذ هذا التجمع من « الأهرام» مقرا مؤقتا له . وقد وافق الاهرام مشكورا على ذلك . كما اتفقت الآراء على اختيار الاستاذ محمود مراد مقرر الندوة ليكون امينا عاما لهذا التجمع يعمل مع لجنة متابعة لتنفيذ هذا المشروع...

التحديات الراهنة

واذ استعرضت « الندوة» الأوضاع الراهنة فانها ترى ان الأمة العربية قد وصلت الى حالة حرجة من الضعف نتيجة ماحدث لها من الداخل فى التسعينات ومايدبر خارجها من بروز قوى تستثمر الفرص لالحاق مزيد من التمزق فى الكيان العربى وفرض التخلف عليه وهذا هو اكبر التحديات امام الأمة.

وترى « الندوة» ان من الخطورة بمكان ان تستمر هذه الحالة من الضعف والتمزق والا حدثت مضاعفات تفترس قوى الأمة دون الاكتفاء بانهاكها الأمر الذى يتنافى مع العقل العربى ولايمكن ان تغفره الأجيال الصاعدة والقادمة...

فضلا عن أنه يهدد ليس فقط بتفتيت الأمة الى شظايا ضعيفة وانما ايضا الى اشعال الفتن والحروب الأهلية وظهور تيارات منحرفة وتحريفية كما يهدد بطمس الهوية العربية واعتقال الأحلام العربية فى أغلال التبعية.

وفى العلاقات العربية - العربية ... ترى « الندوة» ان القضية الأكثر الحاحا الآن هى الخلافات الناجمة عن حرب الخليج ١٩٩١/٩٠ - وتداعياتها وماتعكسه من ظلال سوداء تؤثر سلبا على حركة التضامن العربى التى هى بالأساس حركة تقدم خلاقة تعود بالنفع على كل قطر عربى.

أن هذه الخلافات تهدد الامن القومى بمعناه الشامل سياسيا وعسكريا، اقتصاديا واجتماعيا، علميا وثقافيا، مما يمكن القول معه انها - بآثارها وبافساحها المساحة للغير - تؤدى الى تفريغ امتنامن سماتها كما تهدد بطمس الهوية العربية وتجميد ان لم يكن تشوية الحضارة العربية بانهيارها وبالتالى انهيار البناء المعروف للانسان العربى، والمجتمع العربى ، والدولة العربية.

ولمواجهة هذا كله، ولمواكبة معدلات التغيرات السريعة من حولنا فان « المصالحة العربية» صارت امرا محتما ينبغى على مختلف القوى والجهود أن تحتشد لها... لتحقق مصالحة عربية قائمة على خمسة أسس هى المصارحة واحترام الحدود الحالية لكل قطر عربى - وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام ارادة كل شعب عربى - والوقوف الى جانب أى شعب يتعرض للعدوان والظلم والمعاناة...

وتناشد « الندوة» الملوك والرؤساء وصانعى القرار العرب باتخاذ خطوة شجاعة على طريق المصالحة... ويبدى المشاركون المنتدون استعدادهم لتشكيل وفد من المثقفين العرب للسفر الى العواصم العربية المعنية للقاء بالمسئولين فيها واجراء حوار حول قضية المصالحة - وهى بداية انطلاقة المستقبل العربى - وذلك فور تلقى اية استجابة.

ان « الندوة» تضع المصالحة كأولوية اولى يجب التركيز عليها والاصرار على نجاحها فى مواجهة التحديات التى تنتصب فى الوقت الراهن ويتصاعد خطرها، ومن أجل تحقيق أعلى مستوى من المناعة والقدرة على التصدى..

ولقد اكد المشاركون فى الندوة ضرورة تعميق العلاقات العربية - العربية لتبادل المنفعة ولتحقيق المصلحة لكل قطر عربى، ولكل مواطن عربى... أيا كان فى أى مكان.

وترى « الندوة» ضرورة التنسيق السياسى بين الاقطار العربية، لاحتلال مكان عربى أفضل وسط المستجدات اقليميا ودوليا، وللتعامل مع أى نظام آخر قائم أو مستجد من خلال نظام عربى يعرف مصالحه ويوفر حمايتها...



وعلى الصعيد الاقتصادى، ترى « الندوة» انه فى ضوء تعاظم نظام اقتصاديات السوق وانتشار تشكيل التكتلات الاقليمية - القائمة أساسا على الاقتصاد - فإنه ينبغى على الاقطار العربية الايمان بان تنمية كل منها تعتمد على مدى تكاملها مع شقيقاتها... واذا كانت التنمية هنا تعطى معنى اقتصاديا فتلك بديهة تفرض على القطاع الحكومى، وكذلك القطاع الخاص ورجال الأعمال التحرك لخلق كيانات ومؤسسات اقتصادية قادرة، وبنفس درجة تنمية الانتاج، لابد من رفع الانتاجية وكفاءة العامل وتحرير القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها من أى قيود واعطائها كافة الضمانات والحصانات..

كذلك فان التنمية تعنى ايضا - وبدرجة أهم - تنمية البشر بالتعليم ومحو الأمية ونشر الثقافة والفنون الرفيعة، والوقاية الصحية والعلاج، وما إلى ذلك من اجراءات تحمى الانسان وتصونه وتنمى قدراته وتطلق ابداعاته..

وفى العلاقات العربية - الاقليمية... ترى « الندوة» ان الركيزة والمنطلق هو وجود كيان عربى مؤسسى نشيط وفعال من خلاله يمارس العرب دورهم ويتعاملون مع اى نظم مستحدثة دون تخوف، متمسكون بمبادىء أساسية هى الا تفريط فى الحقوق العربية، والايمان بالسلام الشامل والعادل، والندية فى التعامل.. واعطاء الأولوية لمصالحهم كتكتل اقليمى يحمى نفسه ولايهدد غيره ، يصون ذاته ولايعتدى على أحد...

وفى العلاقات العربية - الدولية فان على العرب المساهمة فى صياغة مفردات النظام العالمى الجديد استنادا الى تراثهم وحضارتهم ووفق مصالحهم ، ربما يجعلهم مجرد متلقين وانما مبادرين ، وبما لايجعل الآخرين يكيلون بمكيالين وفق معاييرهم وبصرف النظر عن معايير الشعوب والحقوق المستقر عليها.

التحديات التى تواجه الأمة

المصالحة وشروطها

المثقف ودوره

الأخطار التى تواجهنا

من الداخل ام الخارج؟

ان مجموعة المفكرين والمثقفين العرب المشتركين فى ندوة « نحو مشروع حضارى عربى» التى دعا اليها ونظمها واستضافها « الاهرام» ... تضع هذه الصياغة الأولية كمجرد عناوين او رءوس مسائل لمشروع حضارى عربى، يعتمد على الحضارة العربية الاسلامية - التى انصهرت فيها وذابت كل الحضارات السابقة، كما يعتمد على الدين والعلم.. مستلهما التراث المضىء مستخدما ادوات العصر وأوعيته.. مستوعبا مفاهيمه، منطلقا بالحرف العربى وكل مشحوناته إلى افاق أرحب واوسع وأفضل باجنحة من الديمقراطية وحقوق الانسان.

واذ يطرح المنتدون تصوراتهم.. يطرحون فى الوقت ذاته مجموعة من الافكار ومجموعة من الاقتراحات، تمثل حلولا عملية تصب كلها فى اتجاه واحد وهو «المشروع العربى الجديد»:

١- ان الدين مكون أساسى للحضارة.. يجب اعلاء مفاهيمه وكشف محاولات تشويه صورته وتحريفه، وتاكيد ان الدين تنوير وأساس لكل حركة نهضوية..

٢- ان الديمقراطية.. لم تعد مجرد مذهب سياسى، لكنها ضرورة للتقدم، ذلك ان المشاركة فى صنع هذا التقدم تكون بقدر المشاركة فى



صنع القرار.

٣- ان القومية- لاتعني فقدان الهوية القطرية، وبالعكس فانه كلما كان العمل القومي ناجحا انعكس ايجابيا بالمنفعة على القطر.

٤- ان الثقافة - بمعنى المعرفة - حق أساسي للانسان، وهي شرط اساسى لتكوين معرفة متنامية تستوعب التجربة الحضارية، فى بعديها التاريخي والواقعي المعاصر، وهي السبيل الحقيقي لصناعة المستقبل واستراتيجيته ومن ثم فان دور المثقفين العرب لابد ان يكون طليعيا ومسئولا وملتزما تجاه الأمة ومصيرها- وان الثقافة بالمفهوم الواسع لها هي تنمية للبشر على مدى العمر- ومن ذلك يجب:

أ- توحيد المناهج التعليمية والتربوية فى الاقطار العربية.

ب - اعتبار محو الأمية مشروعا قوميا عربيا يستهدف المتسربين من التعليم وتعليم الكبار- وان تتكامل الجهود المادية والفنية فى هذا الاتجاه.

جـ - الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا فى مختلف مراحل التعليم، وتوطيد التكنولوجيا فى اللغة العربية لتصبح جزءا من حضارتنا، وفى ذلك ترى «الندوة» انشاء اكاديمية عربية للتكنولوجيا تضم معاهد أبحاث ومراكز تدريب للحاق بالعصر والعمل على نقل التكنولوجيا المتقدمة وخلق تكنولوجيا عربية، وتوظيف البحث العلمى فى خدمة قضايا الانسان والمجتمع.

د - التأكيد على ان الثقافة والاعلام والفنون تعد صناعات ثقيلة سواء من حيث أهدافها وتاثيراتها ، او من حيث مادخلها من تكنولوجيا حديثة أو من حيث تكلفتها المادية- ومن هنا تلفت «الندوة» الأنظار الى هذا وتدعو الى انشاء مؤسسات ثقافية واعلامية وفنية عربية مشتركة توفر الامكانات للابداع العربى الذى يصور الحضارة والتحضر العربى ويبشر بالمستقبل.

٥ - الوعي العام- هو من أهم ماينبغي الاهتمام به، وتصحيحه وتنميته بما يؤدى الى محاربة العنف والارهاب، والدعوة الى العدالة الاجتماعية، واعادة ترميم القيم بالاعتزاز بالقيم الاسلامية والتراث الروحي والشعبي واعتباره من المكونات الجوهرية للشخصية العربية، ذلك ان المثقفين يعتبرون انه من الامور المطلوبة عاجلا صيانة الانسان العربى وحماية عقله ووجدانه- خصوصا فى مواجهة الوافد عبر الحدود وعبر الفضاء.

٦- يوجه المفكرون والمثقفون الدعوة الى زملائهم من رجال الاقتصاد والاعمال لعقد ندوة متخصصة لبحث الواقع الاقتصادى وأفاق الاستثمار فى الأمة العربية وسبل التعاون المشترك، وكيفية التعامل مع التكتلات الاقليمية الاخرى فى ضوء ملامح النظام العالمي الجديد الذى يتشكل الان-

٧ - ترى «الندوة» انه من الضرورى اقامة كيانات اقتصادية



ومالية عربية كبيرة، مثل انشاء بنك قومى استثمارى تؤسسه البنوك العربية والشركات ورجال الاعمال وتطرح بعض أسهمه للجماهير برأسمال لايقل عن خمسين مليار دولار وذلك لتنمية الاقتصاد العربى وتنفيذ مشروعات عملاقة والمساهمة فى انشاء شركات عربية جديدة.

٨ ـ ترى «الندوة» ـ ايضا ـ تاسيس شركات قومية متعدية الوطنية برءوس أموال ضخمة وتيسيرات حكومية لتكون لها صلاحيات كبيرة ـ تقف ندا للشركات متعددة الجنسية الأجنبية ـ وتعمل فى كل المجالات الزراعية، الصناعية، التجارية، الخدمية.. وفى المجالات المعلوماتية والبحثية والثقافية والفنية والاعلامية.

٩ـ تدعو «الندوة» الصحف والمجلات العربية الى تخصيص صفحة او ركن، وكذلك القنوات الفضائية ومحطات التليفزيون لتخصيص برنامج بعنوان «نحو مشروع حضارى عربى» يعرض فيه المفكرون والمثقفون العرب أراءهم فى هذا الشأن.. وتكلف «الندوة» مقررها العام ـ أمين التجمع المقترح ـ للتنسيق مع الصحف والقنوات والمحطات فى هذا الشأن ومدها بالمعلومات لبناء المشروع الحضارى العربى ومناقشته..

١٠ ـ اعلاء قيمة العمالة العربية.. وتسهيل تنقلاتها بين الاقطار العربية والحفاظ على حقوقها، واعطائها الأولوية عن غيرها..

خاتمة

ان «الندوة» وهى تضع هذه التصورات أمام صناع القرار وامام المفكرين والمثقفين العرب، وامام الرأى العام العربى كله ـ تؤكد ان أعضاءها الذين لبوا دعوة «الأهرام» قد سارعوا بتلبيتها واعطوا كل جهدهم لمداولاتها منطلقين من قلق عظيم يحرك عقولهم ويهز وجدانهم.

ذلك ان العالم العربى يواجه الآن واحدة من أحرج لحظات تاريخه الحديث فى المرحلة الحالية، فقد انهار النظام الدولى القديم مخلفا تفاعلات مختلطة يتم من خلالها تشكيل نظام عالمى جديد يفرض على كافة الدول العربية تحديات ترتبط بما يسمى الشرعية الدولية وحق التدخل، وامكانية العقاب، وحقوق الانسان، وترتبط كذلك بمجموعة من السياسات المتصلة بالتكتلات الاقليمية، والتحرر الاقتصادى، ونقل التكنولوجيا، وضبط التسلح، وغيرها.

كما شهد النظام الاقليمى فى المنطقة تحولات جذرية ترتبط بتسوية الصراع العربى الاسرائيلى، وتصاعد تاثيرات دول الجوار الجغرافى، ومايطرح فى اطار ذلك من مشروعات أمنية واقتصادية تهدف الى اعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية استنادا الى منطق تفرضه مصالح محددة قد لاترتبط بالضرورة بالمصالح الأساسية المشتركة للدول العربية. وتفرض هذه التطورات والمتغيرات الجديدة: مجموعة من التحديات التى يرقى بعضها الى درجة التهديدات، والتى تتطلب:

١ـ ضرورة اتفاق «العرب» على مفاهيم مشتركة تجعل من الممكن توصيف وتحليل مايدور والمشاركة فى صياغة المفاهيم الدولية التى تؤثر على المصالح العربية.

٢ ـ ضرورة اتفاق «العرب» على حد أدنى من المواقف المشتركة، او السياسات العامة التى تجعل من الممكن التعامل مع المتغيرات الجديدة، لضمان تحقيق المصالح العربية، وعدم الاضرار بها.

وتعد هذه المتطلبات قراءة للتفاعلات الدائرة فى مناطق مختلفة من العالم، وقراءة لما يجب أن تكون عليه السياسات العربية بحكم وجود الرابطة التاريخية والثقافية، والدينية، والعرقية المشتركة، ووجود حد معين يمكن الاتفاق عليه من «المصالح العامة المشتركة» نلتف جميعا حولها ونتحرك فى اطارها لتعظيم المصالح القومية العربية.. والوطنية لكل بلد عربى.



لذلك كله فان «الندوة» فى اهدافها الطموحة. تدعو الجميع وبالحاح الى التسارع بالعمل على تنفيذ امكانية التعامل مع التحديات والتهديدات القائمة فى البيئة الاقليمية والدولية على أساس الحد الذى يمكن الاتفاق عليه من «المصالح المشتركة»، وتستحث كافة الفعاليات العربية، رسمية وغير رسمية ، لاسيما وان المطلوب - فى ظل الأوضاع الحالية - لم يعد مجرد مواقف جزئية كرد فعل لتطور معين، وانما منظومة من المفاهيم والسياسات التى تشكل فى مجملها «مشروعا حضاريا عربيا» يتم من خلاله ايجاد حد ادنى معقول فى الفهم المشترك ، والتضامن والتنسيق، الذى يتيح للدول العربية اجمالا تحقيق مصالحها او الحفاظ عليها ويتيح لكل دولة على حدة ان تكون اكثر قدرة على تحقيق مصالحها الوطنية كما تراها هى.

ان الأمل الذى سيظل يدفعنا الى العمل من اجله هو خروج «المشروع الحضارى العربى» تعبيرا عن العقل العربى والمصلحة العربية والحلم العربى المشروع.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٤

البيان الختامى

على صدر بيانها الختامى تؤكد ندوة «نحو مشروع حضارى عربي» التى شارك فيها نخبة من المفكرين والمثقفين العرب، من مختلف المجالات والتيارات، من الأقطار العربية الشقيقة، اعتزازهم بمصر الدور والمكانة.. واذ يعبرون عن تقديرهم لها قيادة وشعبا.. يعربون عن مواساتهم لما أصاب بعضا من ابنائها نتيجة السيول التى وقعت خلال الأيام السابقة للندوة.

كذلك تؤكد الندوة - التى انعقدت من ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٩٤ - تقديرها للمبادرة التى اتخذتها «الاهرام» لعقد هذا اللقاء، وهى مبادرة غير مسبوقة ترسخ الدور الريادى والطليعى للأهرام التى تجاوزت صفتها كمؤسسة اعلامية صحفية لتمثل الصدارة كمؤسسة ثقافية حضارية قومية تمارس دورا تنويريا وطنيا وقوميا وتحمل عبر اصداراتها ومن خلال انشطتها المتعددة فكر العرب الى الدنيا على اتساعها.. ويشيد اعضاء الندوة باعدادها وتنظيمها وادارتها والموقف الواعى المسئول الذى التزم به «الاهرام» بتوفير كافة الامكانيات دون التدخل او فرض رأى او وجهة نظر معينة..

واذ تحيي «الندوة» مفكرى مصر ومثقفيها واعلامها.. فانها قد سعدت بالكلمة التى وجهها اليها الكاتب الكبير نجيب محفوظ والتى تمنى فيها المشاركة لولا مااصابه وتمنى لأعمالها النجاح. وتعلن «الندوة» ليس فقط عن استنكارها لما حدث للكاتب الكبير، ولعمليات العنف والقتل التى يتعرض لها بعض حملة الاقلام والآراء فى اقطار من امتنا العربية.. وانما تدعو أيضا الى الوقوف ضد هذه العمليات غير الانسانية وغير الاخلاقية وغير المسئولة والتصدى لها بحسم وحزم.

وقد أرسلت «الندوة» برقية الى الرئيس محمد حسنى مبارك قالت فيها:

«المفكرون والمثقفون العرب الذين

يشاركون في ندوة «الاهرام».. «نحو مشروع حضارى عربي» والذين يختتمون جلساتهم اليوم ١٩٩٤/١١/٧ بعد ثلاثة ايام من الحوار المتصل، يرفعون الى فخامتكم آيات التقدير على المناخ الديمقراطى الذى أتاح لهم فرصة الحوار الحر الموضوعى ويأملون ان يلقى بيانهم الختامى دعمكم ومساندتكم..

«ويرفع المنتدون الى فخامتكم صادق مواساتهم على ما اصاب بعض ابناء مصر من جراء السيول، مناشدين المجتمع الانسانى المساهمة فى علاج آثار الكارثة.

وكانت «الندوة» قد ارسلت الى الكاتب الكبير نجيب محفوظ البرقية التالية:

«بكل الحب والتقدير، والدعاء لكم بالشفاء.. تلقت ندوة «نحو مشروع حضارى عربي»- المنعقدة بجريدة «الاهرام» كلمتكم التى وجهتموها الى اعضائها من المثقفين العرب.. واذ تحيى «الندوة» حرصكم على مخاطبتها.. تستنكر الجريمة البشعة التى تعرضتم لها.. دعاؤنا الى المولى سبحانه لكم بعاجل الشفاء.. ولأمتنا بالتقدم والتطهر من عناصر الفتنة والارهاب.. وفقكم الله ووفقنا الى تحقيق الآمال المنشودة لخير الانسان العربي»

التوقيع: محمود مراد نائب رئيس التحرير مقرر عام الندوة.

وكان الكاتب الكبير قد وجه الى الندوة كلمة قال فيها:

«أرحب شخصيا بجميع الاخوان المشاركين فى «الندوة» من مصر والوطن العربي، وقد كنت اتمنى ان اشارك فى استقبالهم جميعا والعمل معهم فى سبيل وضع مشروع حضارى عربي، ولكن نظرا للظروف التى امر بها الآن فاننى اكتفى بالمشاركة من بعيد بالاعلان عن رأيي دون الاستفادة من الاستماع لآرائكم التى كنت اتطلع اليها..

ورأيي فى اختصار أن المستقبل الحضارى يجب ان يقوم فى أساسه على الاسلام، وفى تطوره على الحوار مع سائر حضارات العالم، والاستفادة من كل نقطة نور لاتتناقض مع مبادئنا الأساسية، وأن يكون اعتماده فى ذلك على دعامتين: القيم الموروثة من ناحية والعلم من ناحية اخري، بالاضافة لكل ماأثبت انه مفيد فى تطوير البشرية.. تمنياتى القلبية بان يوفقكم ربنا الى وضع الأسس الصالحة لمشروعنا الحضارى والى العمل على تنفيذها.

«التوقيع: نجيب محفوظ»

واذ تصدر «الندوة» بيانها، فانها تشير الى الوثيقة الصادرة عنها كمدخل الى مشروع حضارى عربي، تدعو كافة المفكرين والمثقفين العرب الى مناقشته ورعايته وتنميته.»

اين المشروع العربى؟ [١]

عندما عقد مؤتمر الدار البيضاء منذ اسابيع قليلة لبحث اوجه التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط، كانت القضية الاولى بالنسبة للدول العربية هي: هل سيكون الشرق الأوسط الجديد هو المجال الحيوى للعرب مستقبلا، ويمكن به الاستغناء عن الخريطة القديمة للعالم العربى، وبمعنى آخر: هل سيكون التعاون بين دول الشرق الأوسط عربية وغير عربية على حساب التعاون العربى.. هل هى نهاية الفكرة العربية.. والسوق العربية المشتركة.. واحلام التكامل العربى، بل الوحدة العربية ايضا..؟

هذه الأسئلة التى تعبر عن القلق على المستقبل العربى تستمد مشروعيتها من الواقع العربى الممزق الآن، خاصة بعد عدوان صدام حسين على الكويت، وظهور نواياه التوسعية، وظهور العراق كخطر على جزء من العالم العربى يزيد فى خطورته على التهديدات غير العربية، لان الضربة من الشقيق، من حيث لايحتسب، تؤلم وتمزق اكثر من ضربة العدو المتوقعة. كما أن هذه الأسئلة تجد مشروعيتها من حالة الضعف الشديد الذى تعانى منه الجامعة العربية بحيث تحولت الى مجرد اطار شكلى لالقاء الخطب، وعمل الدراسات النظرية، واعضاؤها لايريدون ان تكون لها المقدرة او الفاعلية التى تمكنها من تحقيق اى هدف من اهدافها، وليس العيب فى جهاز موظفى الجامعة العربية، ولا فى نصوص ميثاقها، ولا فى نظم العمل فيها، ولكن العيب يكمن فى غياب الارادة السياسية للدول العربية.. الارادة السياسية باحياء هذه الجامعة، والعمل من خلالها بجدية، واحترام قراراتها وتنفيذها، والمشاركة فيها بجدية.. وعلى اى حال فليس هناك دليل على عجز الجامعة العربية ابلغ من عجزها تماما فى هذه المرحلة عن عقد مؤتمر قمة عربى لاى سبب، ولا حتى لمجرد اخذ صورة تذكارية للقادة العرب فى عام ٩٤ او ٩٥ او مابعدهما.

هذا العجز العربى لابد ان يؤدى الى الشعور بان اسرائيل سوف تكون المستفيدة الوحيدة، لان المشروعات المشتركة بينها وبين كل دولة عربية على حدة تجد آذانا صاغية، ونوايا طيبة للتنفيذ، بينما يجد كل مشروع للتعاون العربى آذانا صماء، والدليل ان الحديث مستمر ليل نهار عن اهمية قيام مشروعات اقتصادية ومالية مشتركة بين الدول العربية ولكن الكلام فى واد والتنفيذ فى واد آخر.. وهناك شركات عربية مشتركة تكونت فى الماضى وتعانى من التعثر وتتعاظم المشاكل ولا تجد مساعدة جادة لحسم مشاكلها بالتركيز على المشروعات الناجحة وتصفية الشركات الخاسرة او دعم مايمكن إنقاذه منها، وتبدد الصورة وكان المطلوب ان تبقى هذه الشركات فاشلة ومتعثرة وعاجزة لتكون امثلة حية لمن يريدون إثبات فشل المشروعات العربية المشتركة وعدم جدواها.

وهناك قوائم بهذه الشركات تتضمن الشركات العربية للملاحة، وشركة البوتاس، والمؤسسة العربية للاتصالات، والشركة العربية البحرية لنقل البترول، والشركة العربية لبناء السفن، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للتعدين، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، والشركة العربية للصناعات الدوائية.. لم يفكر احد فى تشكيل لجنة عليا لديها صلاحيات اصدار القرار لبحث موقف كل منها، وإتخاذ الاجراءات اللازمة لاصلاحها، ولتصفيتها او لاشراك القطاع الخاص فى ملكيتها وادارتها.. وهناك امثلة اخرى كثيرة.

وهناك مشروع قديم بإنشاء بنك عربى للتنمية تشارك فيه الصناديق العربية، ويشارك فيه ايضا رجال المال والاعمال العرب، وهناك افكار قديمة لزيادة رؤوس اموال صندوق النقد العربى، وشركة ضمان الاستثمار، وافكار اخرى لانشاء مراكز لاستغلال ثروات كل بلد او مجموعة بلاد عربية، بحيث يكون هناك مركز للتنمية البترولية والصناعات البتروكيماوية فى البلاد البترولية، ومركز لتنمية المناجم فى بلد آخر، ومركز للبحث العلمى المشترك تساهم كل الدول العربية فى تمويله لان البحوث العلمية الحقيقية مكلفة جدا فى هذه الايام وتخصص لها الدول الكبرى مليارات الدولارات، ولكنها تستفيد من عائد بحوثها ونتائجها اضعاف ما تنفقه. وهناك افكار ان يكون البحث العلمى العربى المشترك فى شكل شركات وليس فى شكل اجهزة حكومية تتغلب عليها البيروقراطية، ومن الممكن ان تشارك فى تمويلها البنوك والمستثمرون من القطاع الخاص، ومن الممكن ان تكون مجالات البحث العلمى فى الميادين الهامة التى يتخلف فيها العرب جدا عن غيرهم عن طريق مراكز ابحاث كبيرة بتمويل يتناسب مع ضرورات البحث فيها، لكى تتخصص فى الابحاث الكيماوية، والهندسة الوراثية، والصناعات، وهى تحتاج الى معاهد علمية لاتخضع للانظمة الحكومية، لكى تستطيع تعبئة العقول العربية، وخلق المناخ العلمى المناسب للابتكار والابداع..

الافكار كثيرة.. والمشروعات كثيرة.

ولكن التنفيذ معدوم تقريبا، لعدم وجود الارادة السياسية المشتركة

والظاهرة المحيرة التى عبر عنها السيد صفوت الشريف وزير الاعلام فى ندوة بالاهرام منذ أيام هى ان نسبة النجاح معقولة اذا كانت المشروعات المشتركة بين بلدين عربيين فقط فإذا دخل شريك عربى ثالث فإن نسبة الفشل ترتفع ارتفاعا ملحوظا، وينتهى المشروع الى الموت غالبا. وكان السيد صفوت الشريف يتحدث عن ظاهرة، ولكنه وضع اصابعه على الداء، وقام بتشخيص المشكلة، وهى ان العالم العربى اصبح الآن فى حالة من التخوف والتشكك وفقدان الرغبة فى التعاون الى حد ان كل عمل تشترك فيه أكثر من دولتين عربيتين ينتهى بالفشل.. والمرض كما هو ظاهر مرض سياسى، والمسئول عنه هم السياسيون، ولا يمكن ان ياتى

رجب البنا



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٤

العلاج الا على ايدى السياسيين.

وقبل ذلك طرح السيد حسن عباس زكى وزير الاقتصاد الاسبق فكرة تشكيل تكتلات اقليمية تجمع المشتغلين بالسلع الاساسية التى تحتاج الى تعاون مشترك مثل الالمنيوم، والحديد، والملابس الجاهزة، والكيماويات، وضرب مثلا بالالمنيوم الذى تنتج ثلاث دول عربية هى البحرين، والامارات، ومصر حوالى ١٥٪ من حاجة العالم منه، وهى تواجه اساليب اغراق قد تعصف بصادراتها، ولا منقذ لها الا ان تتجمع للضغط على منافسيها، وليس من السهل ان تقوم كل دولة بذلك منفردة.

وطرح ايضا حقيقة ان الاستثمارات العربية فى الخارج تزيد على ٨٠٠ الف مليون دولار وهى تمثل احتياطات نقدية، واستثمارات فى ودائع، او اذون خزانة، او عقارات، او استثمارات فى شركات فى الولايات المتحدة واوروبا، وليس من مصلحة اصحاب هذه الثروات من الدول والافراد ان تكون الاستثمارات فى عملة واحدة، وليس من الحكمة الا يستغل جانب صغير من هذه الثروات فى خلق سوق مالية عربية، وفى مشروعات استثمارية فى الدول العربية لتساهم فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى والحضارى للعالم العربى، وتسهم فى ايجاد مناخ سياسى يؤمن بجدوى التعاون العربى..

الافكار كثيرة.. الاموال العربية موجودة.. والخامات موجودة فى الأراضى العربية.. واحتياجات الاستثمار من ارض، وعمالة فنية وكوادر متخصصة، موجودة، والسوق العربية واسعة، والقدرة الشرائية فيها تكفى لاقامة صناعات كبيرة.

اردت أن أقول باختصار للذين يصرخون هلعا من نتائج مؤتمر القمة الاقتصادية فى الدار البيضاء وما طرحت فيها من مشروعات مشتركة بين دول عربية وغير عربية.. وقالوا اين العروبة..؟ نقول: تعالوا الى مؤتمر مماثل لبحث فرص الاستثمار والتعاون الاقتصادى العربى المشترك لتكون له الاولوية.

الشرط المطلوب شرط واحد: الجدية.

هل هذا ممكن..؟



فى داخل العالم العربى

عاطف الغمرى

حين يتعرض أحد بالبحث والتحليل لحال العالم العربى وظواهره السياسية والاجتماعية التى تبدو غريبة فى احيان كثيرة، فانه يجد انه بخلاف مجموع البواعث السياسية والاقتصادية التى تصنع هذه الظواهر، فانه يتوارى من خلفها عنصر شديد الاهمية والتاثير هو العنصر النفسى الذى قد لا يحظى بكثير من الاهتمام مثلما تحظى به الاشياء المادية الملموسة فى المجتمعات مثل السياسة والاقتصاد.

وحين اهدانى الصحفى الانجليزى مايكل فيلد، كتابه الجديد «داخل العالم العربى» فان اكثر ما شدنى اليه وانا اقرأ سطوره، كان محاولة المؤلف ان يمسك بخيوط هذا البُعد النفسى بين اصابعه، وهو يرصد حال العالم العربى فى أحداثه المعاصرة حتى اليوم وربما ساعده على ذلك انه تخصص فى شئون الشرق الاوسط لمدة ٢٥ عاما، عمل فيها مراسلا لصحيفة «الفاينانشيال تايمز».

و «فى داخل العالم العربى» كان واضحا ان المؤلف يحدد محنة العالم العربى او بالتحديد - المواطن العربى - فى حالة بعينها هى انه يبدأ مرحلة من حياته والاوضاع تاخذ به الى قمة الامل ثم تنزل به نفس الاوضاع فجاة ودون تمهيد عقلى او منطقى الى درك الياس والاحباط.

ويبدو وكان هذه الحالة قد مر بها المواطن العربى فيما يشبه الدوائر التى قد تتسع زمنيا لتمتد الى مرحلة مثل فترة من التاريخ باكمله، او مرحلة اقصر ترتبط بفترة وجود نظام حكم فى السلطة، او يضيق مداها على مشروع او برنامج يبدا نظام حكم فى الترويج له ثم ينتهى به الى السقوط.

اى انه يتناول معنى الفشل ثم رد فعله، من خلال صعود وهبوط الآمال السياسية والاقتصادية العربية، وما يتولد عن كل حالة من عذابات الشعور بالهزيمة، او البحث عن الذات، او التساؤل الحائر: لماذا يحدث معنا ذلك؟ والنتيجة ان العالم العربى ظل طوال الخمسين عاما الماضية فى غير وفاق مع نفسه.

ومن جهة الدراسة العميقة التى حمل عبئها مايكل فيلد فى كتابه الضخم - وهو ما يمكن ان ننظر اليه باعتباره الدائرة الاوسع مدى - فان الشعور بالفشل السياسى فى العالم العربى المعاصر، له جذوره التى ترجع الى بدء ظهور الدولة المستقلة فى نهاية الحرب العالمية الاولى.

عندئذ انتعشت آمال القوى الوطنية فى الاستقلال عن الحكم التركى، وفى تحقيق الوحدة او هذه هى بداية الآمال التى بلغت ذراها.. ثم ياتى نهاية الشوط على النقيض من البداية تماما، حيث عانى العالم العربى فى تاريخه المعاصر كثيرا من الانقسام. والحكم الاستعمارى، وفرض بعض نوعيات من الحكام عليهم لا يريدونهم، ثم تلى ذلك بداية انشاء الدولة اليهودية على ارضهم.

وعندما ترصد الامور فى دائرة اضيق تضم املا مجسدا فى قضية واحدة، فان الوحدة مثلا تبدو قضية تقلبت مع اوضاع العالم العربى تقلبا غريبا، فهى انطلقت فى فترة الحرب العالمية الاولى، ولكنها نمت فى الثلاثينات والاربعينات، الى ان نضجت وانتعشت فى الخمسينات والستينات مع صعود المد القومى وقوة الناصرية ابتداء من عام ١٩٥٨، وصارت تلك فترة الآمال الكبرى للعرب الذين ينشدون الوحدة، والذين انتعش بينهم الشعور القومى، ولم يكن احد يتخذ منها موقف الرفض، كان هناك من يتبناها عن ايمان، وكان هناك من يناضل من اجلها علنا ويطعنها فى الظهر من الخلف، وهناك حكومات ادركت ان الوحدة ضد مصالحها فكانت تدافع عنها قولا وتقاومها عملا.

وكان ان تعثرت الوحدة، بداية من النتيجة التى وصلت اليها وحدة مصر وسوريا والتى ظهر من البداية انها زواج غير سعيد.

ثم هناك دائرة اخرى تتحرك فيها الآمال صعودا الى اقصى الذرى، ثم تتدحرجا مندفعا الى السفح دون منطق او عقل، وهي فترات تولى حكام جدد السلطة، مبشرين بأهداف كبرى، تطبع بداية حكمهم بالامل.. حتى ان تفاؤل الخمسينات والستينات كان يقود العرب ككل الى التسامح مع بعض انظمة الحكم، في ظروف لجوئها الى القمع فلا تشكو الا قليلا، وهي مستعدة لتقبل بعض التجاوزات لحقوق الانسان وحرية التعبير، اقتناعا منها بانها ستعوض بتحقيق اهدافها الكبرى على يد حكامها.

وكانت كارثة ١٩٦٧ تجسيدا مروعا للشعور بالتدحرج من قمة الامل الى قاع الاحباط النفسي، اذ بينما العرب مقتنعون تماما بانهم على وشك قطف ثمار النصر العظيم، اذ باسرائيل تهاجم في ٥ يونيو، حسب خطة كان قد جرى الاعداد لها من قبل، إعدادا جيدا. ثم كان غزو صدام حسين للكويت الذي يعتبر هو نفسه كانسان حالة نفسية قائمة بذاتها، فهو قبل الكويت قادته تقديراته - كرجل غير متعلم - الى تصور ان ايران هدف سهل يحقق فيها نصرا مجيدا، وكان عقله يخلط بين نفسه وبين عبدالناصر، رغم عدم وجود ما يبرر المقارنة، فعبدالناصر قادته الرغبة في تحرير العالم العربي، بينما صدام في تكوين شخصيته، تقوده رغبة حادة للسلطة في حد ذاتها. فكانت ازمة الخليج التي صنعها صدام، جارحة للحس العربي، باكثر من اي حدث آخر منذ كارثة ٦٧.

وحين يكمل المؤلف هذا المسار من رحلته «داخل العالم العربي» فانه يلخص عملية البحث والتي قام بها في ان هذه الدوائر او المسارات التي تبدأ في اطارها العام بالامل ثم تنتهي بخيبة الامل، وتبدأ بنفس الطريقة في دوائرها الاضيق نطاقا بنفس الشك ونفس النتيجة، انها قد طبعت في العالم العربي ببداية التشوش السياسي والمعنوي، الذي ستجده قد تفشى في مختلف ارجائه، وهو تشوش صار بعده شبه مقتنع بانه اذا كانت الزعامات الكاريزمية، وامل الوحدة العربية، واحلام النهضة، مقدر لها في كل الظروف ان تنتهي الى الفشل او حتى تتعثر، فما الفائدة منها كلها في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي اصبح وعي الشعوب بها عاليا جدا؟

ومن قلب هذا التشوش تولدت الظواهر الغريبة، وفي مقدمتها ظاهرة العنف التي بدأ تيارها في منتصف السبعينات، والذي كان في بدايته، رد فعل للشعور بالاحباط من هزيمة ١٩٦٧، ثم البحث عن شيء جديد بعد فشل الاشتراكية، وتعثر القومية العربية، وكل الآمال الكبرى، وتفشي الفساد المتزايد من حولهم، لكن العنف نفسه زاد من تراكمات الاحباط فهو ظاهرة لا تناضل من اجل التغيير، ولكن من اجل هدم كل شيء على رؤوس من فيه.

كانت هذه صورة مختصرة للغاية تبلور فكرة رحلة البحث «في داخل العالم العربي» لرجل من المتخصصين في اوضاعه، والرحلة تقودنا الى حقيقة لم تكن غائبة عن الكثيرين او انهم غافلون عنها، لكن ما يجعل البحث وراء هذه الحقيقة مسألة تبدو انها لا ينبغي ان تتوقف انما سببه كثرة الوقوع في التجربة والخطأ دون استخلاص العبرة منها، حتى لا نقع في الخطأ من جديد وبنفس الثبات والاصرار عليه، ولعله يبدو ان المؤلف الانجليزي قد ادرك حقيقة اخرى حين اصدر كتابه الذي يحمل عنوانه باللغة الانجليزية وتحت العنوان كتب باللغة العربية تلك الآية القرآنية : «ذلك بان الله لم يك مغيرا نعمة انعمها على قوم حتى يغيروا ما بانفسهم وان الله سميع عليم».

«صدق الله العظيم»



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ١١ / ٩٤

صباح الخير



يعيش العالم العربي في هذه الايام .. اسوا ايامه واوقاته ..!

كل مجموعة عربية .. تعيش بمعزل عن بقية المجاميع الاخرى .. الخيوط بينها ممزقة .. والكبارى منسوفة وغير متصلة ..! دول الخليج العربي تعيش في عالمها الخاص .. ودول المغرب العربي، تعيش في عالم اخر .. وبقية الدول تائهة وضائعة .. كل منها يبحث له عن دور بعيدا عن الاخرين ..! وحتى في قلب المجموعة الواحدة، تدب الخلافات، وتقع الخصومات، وترتفع الاصوات بالتهديد والوعيد ..!

والمحصلة النهائية لهذا الوضع .. هي حالة من التشتت .. بل والتشرذم .. الذى يهدد البلاد العربية بالضياع ..!

لقد اصبح في ظل هذا التفكك .. وفي ظل غياب الرؤية المشتركة للعرب اصبح من السهل على القوى الخارجية ان تنفرد بالدول العربية، وتحدد لها خطاها وسياساتها ..! والامثلة عديدة وكثيرة .

مثلا عندما بدات محادثات السلام العربية الاسرائيلية .. تصورنا ان يتم التنسيق بين مواقف البلاد العربية المشاركة في هذه المحادثات حتى يحصل العرب على افضل الشروط ولكننا اكتشفنا ان الاطراف العربية المشاركة في المحادثات .. تفرقت وانفرد كل منها بموقف بعيدا عن الاخرين ..!

وقبل شهور قليلة مضت اقدم مجلس التعاون الخليجي في خطوة مفاجئة على انهاء المقاطعة الاسرائيلية .. دون الرجوع الى الجامعة العربية وهي خطوة ارضت امريكا بقدر ما اسعدت اسرائيل .

ونحن نعلم ان حالة التشرذم العربي التي نعيشها في هذه الايام .. قامت في اعقاب غزو العراق للكويت .. ولكن العراق انسحب منذ مايقرب من اربعة اعوام مضت .. ورغم ذلك استمرت حالة التشرذم والتفكك .. ولم تستطع لا الجامعة العربية بوصفها بيت العرب .. ولا مصر بوصفها قائدة العمل العربي .. العمل على تصفية الاجواء . وجمع الشمل العربي من جديد !



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٤

ونتيجة لذلك ... ظهر العجز العربى بوضوح ، فى مواقف لايصح فيها العجز .. مثلما حدث فى المؤتمر الاقتصادى الذى انعقد مؤخرا فى الدار البيضاء ! لقد جاءت اسرائيل الى هذا المؤتمر ولديها تصور واضح لما يجب ان تكون عليه الاوضاع فى المستقبل ! والتصور الاسرائيلى يسعى الى تذويب الدول العربية فى كيان جديد اسمه الشرق الاوسط .. بحيث يكون الحديث مستقبلا عن دول الشرق الاوسط .. لا الدول العربية ..!

فماذا فعل العرب فى المؤتمر ؟ للاسف .. جلسوا متفرقين .. متباعدين .. يفتقرون الى رؤية مشتركة وواضحة .. ولم يحاولوا الاجتماع فيما بينهم .. وتنسيق مواقفهم !

والسؤال : الى متى يستمر هذا الوضع المتردى ؟ انه وضع يضعف مصر ، ويسلبها اهم ميزاتها .. وهى ريادة العالم العربى .. وقيادته !!

ان مصر مطالبة بالتحرك ، من اجل جمع العرب ، وتصفية خلافاتهم .. لان مصر بصمتها وسكوتها .. تتخلى دون ان تدرى عن قيادتها للعالم العربى .. وهى القيادة التى جعلت مصر.. اهم دولة فى العالم العربى .

سعيد سنبل



أوراق ثقافية

المشروع الحضاري

اشكاليات الشرعية والمشروعية والإجماع!

انتهينا من قراءاتنا الأولى لمحاضرة الأستاذ محمد حسنين هيكل عن «مصر والقرن الحادى والعشرين» إلى أنه فى قواعد المنهج التى حددها للإدارة السياسية كان يتكلم فى الواقع - وان لم يصرح - عن الحاجة إلى صياغة مشروع حضارى جديد، حاول أن يحدد شروطه الأساسية.

وفى تقديرنا أن الأسئلة التى طرحناها فى نهاية مقالنا الماضى عن المشروع الحضارى تستحق أن نتوقف عندها طويلا.

ولا يغيب عن بالنا غموض فكرة المشروع الحضارى فى ذهن الكثيرين.

ولذلك عنينا فى دراسة سابقة لنا، بحكم كوننا من بين الباحثين الذين روجوا لهذا المفهوم، بصياغة تعريف دقيق له وقد عرفناه بأنه:

«تصور لإعادة صياغة مجتمع ما، فى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبحيث يجد هذا التصور طريقه إلى التطبيق. وفى اطاره يتم بناء الفرد وفق نسق عقائدى معين، كما يتم إعادة صياغة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و والثقافية، بما يحقق النظرة الجديدة للعالم التى يتبناها المشروع».

بقلم: السيد يسين

«والمشروع الحضارى - بحسب هذا التعريف - لابد أن يمثل استمرارا من ناحية وانقطاعا من ناحية اخرى مع التصورات القديمة عن السياسة والمجتمع. ويمكن القول ان نجاح المشروع يتوقف على قدرته فى تثبيت وترسيخ القيم الجديدة من خلال ممارسات سياسية واجتماعية وثقافية، تقوم اساسا على المشاركة الشعبية فى اطار اشباع الحاجات المادية والروحية الأساسية للجماهير العريضة» (راجع السيد يسين، الوعى القومى المحاصر، أزمة الثقافة السياسية العربية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩١، الفصل الثالث، ص ٧٨).

ولكن يبقى سؤال هام: هل المشروع الحضارى يمكن أن يكون ابداعا نظريا لمجموعة من المفكرين أم أنه - بحسب التعريف ذاته - لابد أن يكون بلورة للخبرات والتفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية التى تشكلت فعلا على ارض الواقع؟

اجاب عن هذا السؤال الهام المؤرخ المعروف طارق البشرى فى مقال له عنوانه «الاوضاع الثقافية للحوار» نشر كمقدمة لتقرير «الأمة فى عام» الذى يصدره مركز الدراسات الحضارية الذى يعبر عن توجهات التيار الاسلامى.

اشكالية الشرعية

لقد سبق للأستاذ هيكل ان اشار إلى اشكالية شرعية المشروع الحضارى حين قرر ضرورة «أن يكون هناك هدف أو اهداف عامة مرغوب فيها ومطلوب تحقيقها، وتكون هذه الرغبة وهذا الطلب موضوع اجماع أو اغلبية وطنية مقتنعة به، وعلى استعداد للعمل من اجله والبذل فى سبيله».

وهذا التحديد الواضح والاشارة إلى الاجماع على الأهداف او توافر اغلبية وطنية على الأقل مقتنعة بالأهداف تشير إلى ضرورة مناقشة موضوع شرعية المشروع.

وابتداء نقرر أنه لا يمكن فى لحظات التحول التاريخى للأمم، كما هو الحال بالنسبة للظرف الذى تمر به الأمة العربية، وفى فترات الأزمة الثقافية والمجتمعية بكل تجلياتها، أن يحصل مشروع حضارى على الاجماع بل يمكن القول أن حصول مشروع ما على أغلبية وطنية يمكن أن يعد انجازا تاريخيا بارزا، لأنه سيكون علامة على بداية الانطلاق فى تنفيذ المشروع على هدى علم دقيق بالأهداف والوسائل.

ولكن كيف يمكن تعبئة الأغلبية الوطنية لكى تسند المشروع وتؤيده؟ ليس هناك من وسيلة سوى الحوار بين كافة الفصائل السياسية والتيارات الثقافية الفاعلة على الساحة المصرية.

وهنا تأتى المساهمة البارزة لطارق البشرى فى مجال تحديد شروط هذا الحوار واهدافه وحصيلته المتوقعة.

يتحدث البشرى منذ البداية عن أن المقصود بالحوار هو «الحوار القومى» ويقصد به «الجدال بين قوى المجتمع حول اوضاع الجماعة السياسية. وهذا الحوار القومى دائما قائم بين تلك القوى، فاذا ثار الحديث عن فكرة الحوار، فالمقصود بذلك أن تتحول الممارسة العشوائية للحوار إلى ممارسة منظمة وواعية. المقصود هو الكشف عن اسس وضوابط لهذه الممارسة ولا تتكشف امور كهذه ولا بادراك ماهو مشترك بين المتحاورين، مما يتفقون عليه، وما يختلفون فيه، أى بيان اوضاع «المشروع الوطنى» للجماعة السياسية (انظر طارق البشرى، الأوضاع الثقافية للحوار، تقرير الأمة فى عام، مركز الدراسات الحضارية، ٢٧ - ٣٤).

وبعدما يعرف البشرى الحوار واهدافه يطرح سؤالين أساسيين: «كيف نقيم التوازن فى امتنا؟»، والثانى: «كيف نصوغ التيار السياسى السائد؟».

وهو يرى أن الاجابة هذين السؤالين لا تكون إلا جوابا جماعيا، أى مما تسفر عنه اوضاع النقاش والحوار ومما يتقبله مجمل الراى العام ويلتقى عليه.

وليس المقصود بالتوازن الجمود - فيما يرى البشرى - وانما المقصود هو الثبات، اى ثبات الحركة نحو ما تتراضى عليه الجماعة من أهداف.

أما التيار السياسى السائد فلا يقصد بذلك تنظيم سياسى وحيد، وانما هو «الاطار الجامع لقوى الجماعة، الإطار الحاضن لهذه القوى، ويحملها ويحافظ على تعددها وتنوعها فى الوقت ذاته. هو مايعبر عن القاسم المشترك لجماعات الأمة وطوائفها ومكوناتها السياسية الاجتماعية. والتيار السياسى الأساسى هو ما يعبر عن وحدة الجماعة من حيث الخطوط العامة للمكون الثقافى العام، ومن حيث ادرك المصالح العامة لهذه الجماعة دون أن يخل ذلك بامكانات التعدد والتنوع والخلاف داخل هذه الوحدة».

والنقطة الجوهرية التى يؤكدها البشرى بصدد المشروع الوطنى «انه لا يؤلفه فرد، او افراد محدودون، ولا تؤلفه جماعة معينة بذوات اشخاصها، ولا يؤلف بقرار مسبق، وهو ليس نصوص دستور توضع، ولا أحكام قانون تصاغ، وليس عقدا يحرر... وانما هو «يستخلص من واقع الحركة الفكرية السياسية والاجتماعية من خلال الأطر الثقافية السائدة. ونحن لا نصيغه ولكن نستخلصه، ونحن لا نبدعه ولكننا نشكله من مفردات معدة سلفا، وكشفت عن نفسها فى سياق الحركة السياسية والاجتماعية. وهو يتشكل من مختلف ماتدعو اليه الحركات السياسية والاجتماعية والثقافية التى تظهر وتستمر وتثبت جديتها فى المرحلة المعينة، بما تحظى به من حجم وتأييد معتبر، وبما يثبت لها من وضع استقرار نسبى يفيد الجدية».

وحتى لا نستطرد فى مناقشات نظرية، يمكن القول ان خلاصة هذه الاجتهادات جميعا، أن مصر على مشارف صياغة مشروع حضارى جديد، من خلال حوار قومى بين التيارات السياسية الفاعلة على الساحة، وهى تيار الإسلام السياسى المعتدل، والتيار الليبرالى، والتيار الاشتراكى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٤

الأول يبرز الإسلام باعتباره الإطار الحضارى الجامع لتاريخ وحياة الأمة، والذى منه ينبغى أن تشتق القيم الأساسية للوجود: والثانى يركز على حرية الأفراد وحمايتها من كل عدوان فى اطار من التعددية السياسية والفكرية: والثالث يؤكد قيمة العدالة الاجتماعية فى سياق يركز على طموحات وآمال الطبقات الشعبية العريضة.

من خلال الحوار نرجو ان نصل إلى صياغة التيار السياسى السائد فى ضوء التاليف الخلاق بين معطيات كل تيار. وهذا التاليف لا ينبغى له ان يعطى كبير اعتبار للأصوات المتطرفة فى كل تيار التى تنحو إلى استبعاد الآخر ونفيه، ذلك ان المسعى هو صياغة لمشروع وطنى يجمع ولا يفرق. ويؤلف ولا يبدد.

ومحك الحكم على شرعية اشتراك أى تيار سياسى فى صياغة المشروع الوطنى هو الواقع. بمعنى أنه لابد له لن يكون له وجود مؤثر على الساحة، وان يكون معبرا عن جماعات عريضة لها رؤاها المحددة للعالم.

وهكذا يمكن القول أن ما اشرنا اليه يشكل شرعية اى مشروع حضارى.

اشكالية المشروعية

ولكن هل لو حققنا شروط الشرعية كما حددناها ، تكون مهمتنا قد انتهت؟

لا، لأن هناك شرطا أساسيا لابد من توافره هو شرط مشروعية المشروع الحضارى.

وقد استطاع الأستاذ هيكل ببراعة ملحوظة ان يشير فى المبدأ الرابع من قواعد المنهج فى الممارسة السياسية التى حددها إلى أنه لابد لأهداف المشروع الحضارى ان تتوافر لها مشروعية تجعلها مقبولة ليس فقط من أصحابه. وانما من غيرهم ويقرر بكل وضوح، والمشروعية التى اتحدث عنها ليست مشروعية القوانين والأعراف فقط وإنما هى ايضا مشروعية العصر بقيمه وموازينه».

وبهذا نكون فى مواجهة شرط اساسى لنجاح اى مشروع حضارى بالمعنى التاريخى لهذه الكلمة، فاى مشروع حضارى تتبناه جماعة سياسية ما، وصلت للسلطة سواء عن الطريق الديمقراطى او بالانقلاب العسكرى، أو بالثورة الشعبية، يكون مفارقا لروح العصر سيصيبه الفشل أن عاجلا أو آجلا.

وحتى لا يكون حديثنا على سبيل التجريد نشير إلى مثلين الأول هو النموذج الايرانى، والثانى هو النموذج السودانى. والنموذج الايرانى يثير قضية الوصول إلى السلطة عن طريق الثورة الشعبية. غير انه أهم من ذلك أن من وصل إلى السلطة هم جماعة من رجال الدين المتعصبين الذين اقاموا حكومة دينية ، يحكم فيها رجال الدين مباشرة، وتصبح فيها الفتوى آلية من الآليات الأساسية لتحديد الأهداف والوسائل. النموذج الايرانى يثير قضية الدولة العقائدية التى تسعى لتصدير الثورة الاسلامية خارج حدودها، والتى لاتتورع عن استخدام الارهاب فى الخارج، وممارسة القمع الوحشى فى الداخل، ومخالفة ابسط قواعد حقوق الإنسان وكل ذلك باسم قراءة شيعية مشوهة للإسلام.

والمثل الثانى هو النموذج السودانى الذى يشير إلى الاستيلاء على السلطة من خلال انقلاب عسكرى، يريد تطبيق مشروع حضارى اسلامى يتسم با لانغلاق الفكرى، وينزع إلى الغاء التعددية السياسية الغاء تاما، ومحو التعددية الفكرية، وخرق حقوق الانسان فى اطار ممارساته الدينية الشمولية.

هذان مثلان لمشروعين حضاريين احدهما شيعى، والآخر سنى، لم يتوافر لهما شرط المشروعية التاريخية وهو الذى جعلهما يعيشان فى عزلة دولية واقليمية، ولن يتاح لهما النجاح على وجه الاطلاق بالمعنى التاريخى للكلمة.

روح العصر، تحددها الثورة العلمية والتكنولوجية، والتيار الحضارى الغالب ينزع إلى احترام الديمقراطية وحقوق الانسان. ومن هنا فحين نطمح إلى صياغة مشروع حضارى جديد، من خلال الحوار الحى الخلاق فلابد لنا ان نضع اعيننا على مشروعية المشروع ولا نقنع بمجرد تحقيق شرعيته.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٨/١١/١٩٩٤

من المحرر

العرب .. إلى أين ؟!

بقلم :
مكرم محمد أحمد

لا يختلف احد على ان العالم العربى يعيش حالة إحباط وتمزق ، تهدر قدراته وتشلُ ارادته عن أن يلعب دورا فاعلا فى عالم تتسارع متغيراته ، وفى منطقة تشهد أحداثا



جساما وتحولات خطيرة ترسم ملامح مستقبل جديد لشرق أوسط مختلف فى ثوابته وعلاقاته.

تفككت أواصر العرب ، وتمزقت روابطهم ، وتبدد الأمل فى أى جهد مشترك، وساد المناخ العربى حالة يأس وقنوط ، ولم يعد أحد يعرف إلى أين يذهب العرب، وماذا يكون المصير ، إن ظلت الأوضاع على ما هى عليه الآن ؟، العرب غائبون عن الفعل ، يتركون أقدارهم ومصائرهم للآخرين، ويشترون أمنهم من خارج الحدود ...، لا يشاركون فى صنع المستقبل، وإنما يتلقونه من الآخرين ، خططا وأفكارا وبرامج ، تعتصر ثرواتهم وتقلص أدوارهم فى حدود أن يكونوا مجرد سوق رائجة لبضائع الآخرين !

فى ضباب هذه الصورة القاتمة يتصور بعض العرب أن الحل الأمثل فى الخلاص الفردى متى سنحت الفرصة ، لأن العمل العربى المشترك مضيعة للوقت وإهدار للجهد ! ويتصور آخرون أن الحل الصحيح فى الانكفاء على الذات ، لأن الجميع طامعون ، تحركهم المصالح ! ، وعلى إمتداد الساحة العربية من المحيط إلى الخليج ، ينشغل الجميع فى سباق وهمى ، تتناقض فيه الأدوار دون مبرر أو مسوغ ، صراعا على القدس التى لم تزل فى أيدى المحتل ، أو كسبا لمكانة متميزة فى سوق جديدة لم تكتمل! بعد كل مقوماتها !، أو سعيا إلى ترتيب مصالح جديدة على حساب مصالح مستقرة لأطراف آخرين !

والمؤسف فى الصورة أن التفكك العربى يجىء متصادما مع ظروف عربية واقليمية ودولية كان ينبغى أن تُملى على العرب مزيدا من الترابط والتنسيق المشترك ، ولكن هكذا نحن العرب ، نتقدم خطوة على الطريق الصحيح لنتراجع



خطوات إلى الخلف ، كى نعود مرة أخرى إلى نقطة البدء أو نقطة الصفر ، تدور فى حلقة مفرغة لا تقود إلى طريق صحيح .

جاء التفكك العــربى فى غير أوان ، بل جاء معاكسا لمجرى التيار العربى العام الذى كان يتجه إلى ضرورة العمل من أجل إحياء مشروع الوحدة على أسـس جديدة أكثر واقعية وعقلانية، بعد أن ساد طويلا الاعتقاد بأن حلم الوحــدة قد خبا واندثر فى خضم تجارب وحـدوية عـــديدة أخفقت جميعها ، لأنها تجاهلت الواقع العربى بمستويات تطوره المختلفة، وقفــزت فــوق اعتبارات التعدد والتنـــوع والمصالح المتباينة، وبدأت من القمة، من طموحات الزعماء التى تجسدت فى شعارات وصيغ فوقية، تفتقد الأساس الاقتصادى الصــحيح الذى يضمن تشابك المصالح ويحقــق للجماهير نفعا متبــادلا متكافئا ، يجعلها أكثر اصرارا فى الحفاظ على هدف الوحدة .

عادت الوحدة لتصــبح الاختيـــار العربى الصحيح فى عالم جديد بدا واضحا أنه يتجه لإنشاء تكتلات اقتصادية ضخمة ، تحفظ مصالح الكبار ، وتتيح لهم أسواقا واسعة تمكنهم من الصمود فى سوق ضارية تقرب فيها المنافسة من حدود الحرب التجارية ، كما تمكنهم من مجابهة مطالب الانفاق الضخم المتزايد على التطوير المستمر لنظم الإنتاج وأنماطه باستخدام أساليب العلم والتكنولوجيا الحديثة .

ولأن العقل العـــربى كان قد أصبح أكثر رشدا من ذى قبــل ، فلقد اتجهت كل الآراء وكل الأفكار إلى ضــرورة البدء بالتنسيق

المصدر : المصـــــور

التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٤



المشترك وصولا إلى التكامل الاقتصادى فى إطار خطة طويلة المدى، ترعى التدرج، وترعى اعتبارات الخلاف والتنوع ، وتفرق بين الممكن والمستحيل ، وتستفيد من تجارب الآخرين ، خصوصا تجربة السوق الأوربية المشتركة التى بدأت فى مطلع الخمسينات بتجمع سبع دول أوربية، ثم انتهت مع بدايات التسعينات إلى قيام سوق واحدة، هى الآن أكبر أسواق العالم وأعظمها شأناً فى التجارة الدولية.

لقد بدأ العرب حلمهم الوحدوى فى ذات التاريخ ، لكنهم ظلوا يدورون حول أنفسهم فى متاهات مفرغة ، تحكمهم هواجس الخوف المتبادل وغياب الإرادة السياسية الموحدة وتجارب الماضى المرير وسيطرة مصالح الخارج على إرادات الداخل فظلت أحلامهم مجرد دخان فى الهواء ومشاريع تفتقد صدق النيات وتفتقد العزم على التنفيذ ، وبرغم كثرة المؤسسات العربية التى تخطط منذ زمن بعيد للتعاون الاقتصادى العربى ، ظلت التجارة العربية فيما بين الدول العربية فى حدود لا تتجاوز ٧ فى المائة من حجم تجارة العرب الدولية، وتضاءلت الاستثمارات العربية فوق الأرض العربية إلى نسب جد محدودة قياسا على حجم الاستثمارات العربية فى الخارج

□□□

وكما جاء التفكك العربى معاكسا لمجرى التيار العربى الذى كان يدعو إلى إعادة التفكير فى قضية الوحدة على نحو أكثر عقلانية ورشدا ، جاء التفكك فى ظروف اقليمية ودولية تستوجب توسيع دائرة التضامن العربى ، كى يتمكن العرب من أن يكونوا طرفا فاعلا فى عالم جديد تغيرت موازينه ومعادلاته .

أفرزت متغيرات العالم الجديد بعد سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفييتى ، وسيطرة القطب الواحد وغلبة الاتجاهات الدولية التى تدعو إلى حل الصراعات الاقليمية والدولية بالطرق السلمية وتعذر اللجوء إلى الحرب ، أفرزت هذه المتغيرات تحديات عديدة تستوجب التنسيق العربى المتكامل لمجابهة تحديات السلام الشامل فى غيبة توازن القوى ، ولمواجهة الأوضاع المتغيرة فى الشرق الأوسط وهو يوشك أن يدخل مرحلة جديدة من التعاون الاقليمى ... لكن شيئا من ذلك لم يحدث ، لقد جاءت الرياح بما لا تشتهى السفن .

هبت رياح السموم من بغداد ، تعصف بالأمن العربى وتجتث روح التضامن ، وتمزق أوصال الأمة ، وتفتح الباب واسعا لتدخلات أجنبية جاءت تحت مظلة الشرعية والقانون الدولى لترد عدوان العراق عن الكويت .

بذلت مصر وبذل الرئيس مبارك وبذل بعض من قادة العرب جهودا مضنية مخلصة لتجنب أبعاد كارثة ضخمة ، لكن عناد صدام حسين أوصل المأساة إلى ذروتها .

□□□

ذروة المأساة الآن فى هذا الجرح الغائر الذى لم يزل يستنزف عالمنا العربى ، يشل إرادته عن أن يلعب دورا فاعلا فى عالم



تتسارع متغيراته ، وفى منطقة تشهد تحولات مصيرية خطيرة .. سوف يكون لها أثرها البالغ على مستقبل الوضع العربى لأجيال عديدة قادمة .

ومن ثم يصبح السؤال هل يدخل العرب مرحلة التعاون الاقليمى دون تنسيق مشترك ، أو رؤية عربية متكاملة تحفظ للمصالح العربية حقوقها المتكافئة مع الآخرين ، وهل يدخلون إلى السوق الشرق أوسطية كما دخلوا أبواب التسوية السلمية فرادى ، كل يبحث عن صالحه الفردي، لو أن ذلك قد حدث فسوف نجد أنفسنا أمام النتائج نفسها، سباق ومنافسة على مصالح قطرية محدودة ، تهدر فرص العرب فى تنمية متكاملة شاملة ، وتحيلهم إلى مجرد سوق لمنتجات الآخرين، لكن الوضع يمكن أن يختلف لو أن العرب استعادوا بعضا من تضامنهم ، لأن العرب يملكون بنية أساسية تصلح لانجاز مشروع التكامل ، يملكون عديدا من اتفاقات التجارة والاقتصاد وعديدا من صناديق التنمية المشتركة، وعديدا من الاتحادات النوعية المتخصصة ومؤسسات البحث والدراسة .

وربما يكون من عجب الأقدار ، أن يسعى العرب إلى مصالحة تاريخية تغلق أبواب الصراع العربى الإسرائيلى ، فى حين لايزال الجرح العربى غائرا يحول دون مصالحة عربية ، تحيى الأمل فى إمكان قيام علاقات عربية عربية على أسس جديدة ، تضمن للعرب دورا فاعلا فى تحديد ملامح خريطة التعاون الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط .

وبرغم أن المصالحة تشكل الآن مطلبا لا يحتمل الكثير من التأجيل ، إلا أن عرب الخليج خصوصا فى الكويت ، يساورهم القلق من مخاطر هذه المصالحة بينما صدام حسين لايزال يقبع على قمة السلطة فى بغداد ، رغم التنازلات التى قدمها العراق أخيرا عندما أعلن اعترافه بالحدود مع الكويت كما تم ترسيمها من خلال لجان الأمم المتحدة .

والحق أن المصالحة العربية كان يمكن أن تجد أرضا أكثر قبولا فى غياب صدام حسين عن السلطة ، لأن القيادة العراقية هى التى تتحمل وزر ما حدث ، فهى التى قامرت ، وهى التى عاندت وتصلبت ، وهى التى ضربت بقواعد الشرعية الدولية عرض الحائط ، وهى التى قدمت كل المبررات التى أدت إلى هذه الكراهية العميقة للنظام العراقى ، وهى المسئولة أولا وأخيرا عما أحاق بشعب العراق من أحوال بائسة يصعب استمرارها !

لكن يبدو أن وجود صدام حسين على رأس الحكم فى العراق يخدم أهدافا ومطامع أخرى ، ففى ظل بقائه ، تبقى وتستمر الذريعة التى تؤدى إلى فرض مزيد من الشروط القاسية على العراق سوف يقبلها صدام صاغرا كى يستمر فى الحكم ! ، وفى ظل بقائه ، يبقى «خيال المآته» الذى يجعل دول الجوار الصغيرة تستشعر حاجتها المستمرة إلى الأمن تشتريه من خارج الحدود ! ، ثم هو فى النهاية لايزال يصلح سببا للابقاء على أبواب المنطقة مفتوحة على مصاريعها لكل صور التدخل الخارجى ! ، للغرب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصــــور

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٤

الذى يبيع حمايته لدول الخليج بأغلى الأسعار ، وللروس الذين يراودهم حلم العودة إلى المنطقة من خلال بوابة العراق!

هل يمكن أن يظل هذا الوضع العربى المتردى رهنا بمشكلة بقاء صدام فى الحكم ؟

وهل يتم تأجيل المصالحة العربية إلى أجل غير مسمى انتظارا لغيابه؟

وما هو الأثر البعيد المدى لغياب العراق على توازنات القوى فى منطقة حساسة مكشوفة بالنسبة للأمن العربى؟

تلك أسئلة مهمة يصعب تجاهلها ، لكن السؤال الأخطر من ذلك ، إلى متى يمكن أن نأخذ شعب العراق بجريرة صدام حسين ، وماذا يمكن أن يحدث فى المستقبل القريب أو البعيد إن ظلت نار الكراهية تأكل كل فرص التقارب والتصالح بين شعبين لا فكاك من جوارهما الجغرافى، ثم أخيرا ماذا يكون الموقف حيال هذا التعاطف العربى المتزايد مع أوضاع الشعب العراقى رغم كراهية الجميع لنظام صدام ؟!

سوف يرضخ صدام لكل ما تبقى من شروط إنهاء المقاطعة ، بل لعله يذهب إلى مدى أبعد من ذلك ليسابق الآخرين على سلام دافىء مع الإسرائيليين ! ، وسوف يجد التحالف الدولى نفسه مضطرا لإعادة النظر فى أمر المقاطعة أو تخفيفها فى زمن قريب تحت الحاح الروس والصينيين والفرنسيين والأتراك الذين يرون فى إعادة اعمار العراق فرصة لمصالح ضخمة هناك ، فهل يظل العرب على موقفهم ينتظرون أن تأتى المبادرة من خارج حدودهم ، أم أن الحكمة تقضى بأن يبادر العرب الآن إلى طرح قضية المصالحة العربية على نحو صريح يضع فى حسابه كل الدروس المستفادة من أزمة الخليج ومضاعفاتها الخطيرة .

□□□

لقد طرح الرئيس مبارك فى خطابه الأخير أمام مجلس الشعب ضرورة أن تسبق المصالحة العربية مصارحة واضحة، تناقش أخطاء الماضى، وتبحث عن دروسه المستفادة، وتضع الضوابط الصحيحة التى تحول دون تكرار ما حدث ، لأن المصالحة فى غياب المصارحة لن تؤدى إلى اندمال الجرح الغائر ، ولن تعيد جسور الثقة المفقودة، وأغلب الظن أن تصبح عملا مظهريا أو نوعا من تبويس اللحى لا يفيد العمل العربى المشترك ولا يخدم أهدافه ، لأن جوهر المصالحة أن يدرك الجميع أخطاء الماضى ، وأن يتعرف كل على مسئوليته فى ذلك ، وأن يصح العزم، عزم الجميع، على انتهاج أساليب جديدة لمعالجة ما يظهر من خلافات عربية عربية، لأن اختلاف المصالح وتنوعها أمر محتمل قابل للتكرار ، لكن الذى لا ينبغى أن يكون قابلاً للتكرار هو استخدام الحرب أو التهديد باستخدامها وسيلة لحل النزاعات العربية .

طرح الرئيس مبارك شروطا جديدة ، تضمن إقامة علاقات عربية عربية ، على أسس صحيحة ، تؤكد احترام استقلال



المصدر : المصـــور

التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كل دولة عربية ، وتضمن سيادة كل قطر على موارده الطبيعية ، وتحرم التدخل فى الشـئون الداخلية للآخـرين ، وتجرم استخدام القوة أو التهديد بإستخدامها ، وتدعو إلى آلية جديدة أكثر تحضرا لفض النزاعات العربية العربية ، من خلال التفاوض أو التوفيق أو التحكيم مع احترام قواعد الشرعية والقانون الدولى، وترتب اجراءات رادعة لكل من يخرج على مواثيق العمل العربى المشترك .

والمصالحة بهذا المعنى جهد متواصل لايمكن انجازه دون حوار جاد يجرى داخل الجـامعة العربية ، تؤازره إرادة سياسية واضحة ، تصر على بحث أوجه القصور فى العمل العربى المشترك، وتعيد مناقشة دور الجامعة العربية ومهمتها على ضوء تحديات المستقبل التى تفرض على العرب خيـارات شتى ، أكثرها خطورة أن يصبح العرب على هامش التاريخ أو خارجه ، إن ظلت أوضـاعهم على ما هى عليه الآن، إرادات مشتتة متصارعة، لا تعرف الاتفـاق على الحـد الأدنى للمصـالح العربية .

لقد بذل الدكتور عصمت عبد المجيد أمين الجامعة العربية ، جهدا يستحق الثناء ، عندما بادر قبل شهور بطرح مبادرة شجاعة تدعو إلى مناقشة قضية المصالحة فى اجتماع ضم وزراء الخارجية العرب .. كان الاتجاه الأغلب يومها أن المصالحة العربية على ضرورتها سوف تكون صعبة فى غياب مواجهة كل الآثار السلبية التى أفرزتها حرب الخليج ، وفى غياب اعتراف واضح ومقنن من العراق بحدود الكويت ، وفى غياب التزام العراق بكل قرارات مجلس الأمن خصوصا ما يتعلق منها بقضية الأسرى الكويتيين .

لكن مبادرة أمين الجامعة العربية تلقى الآن دعما متزايدا من موقف مصرى واضح يؤكد على أهمية المصالحة العربية ويشترط لهذه المصالحة مصارحة عربية واضحة ، تضع الضوابط الصارمة التى تحول دون تكرار ما حدث ❑

مكرم محمد أحمد



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٤

تعليقات على ندوة «نحو مشروع حضارى عربى»

البعد الاقتصادى للندوة

■ من المستشار الاقتصادى عبدالعظيم غريب [illegible]

لقد تابعت فى اهرام الجمعة ١٩٩٤/١٠/٢٩ ندوة الاهرام عن «نحو مشروع حضارى عربى» ومن قبله موضوع الشرق اوسطية ومؤتمر الدار البيضاء ولى بعض الانطباعات لسابق عملى وخبرتى بالجامعة العربية والامم المتحدة حيث تعلمت الكثير فى تلك المجالات

اولا: الادارة الحكيمة للندوة، المبادرة السباقة لكم فضلا عن:

١ - ازددت علما وخبرة بما ورد من أراء ووجهات نظر الخبراء الذين ساهموا فى تلك الندوة والندوات السابقة.

٢ - الجمع الغفير من الحكماء والخبراء والمشتغلين بالقضايا العربية.

٣ - وجود خيط ورباط قوى بين الندوتين وارجو ان تكون هناك ندوة ثالثة توضح الربط بينهما «ماذا بعد الدار البيضاء والقدس لبلورة المشروع العربى كما يجب ان يكون عليه فى المستقبل.

ثانيا: وجهة نظرى اذا كان لى حق ابدائها.

١ - بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ وتدفق عائدات البترول، نشط العمل الاقتصادى فى الجامعة العربية مثل مختلف الاتفاقات الاقتصادية، وكذلك تمت دراسة استراتيجية اقتصادية فى مختلف المجالات والقطاعات للعرب كافة ولمختلف الدول العربية فى عدة مجلدات كذلك تمت خطوات واسعة نحو دراسة المخاطر التى تواجه الاموال العربية المستثمرة خارج المنطقة العربية، وانشاء كثير من المؤسسات المالية العربية مثل صندوق النقد العربى، وصندوق تقديم القروض للدول الافريقية.

فى نفس الوقت بدأت السوق الاوروبية المشتركة تطلب اجراء مايسمى بالحوار العربى الاوروبى (عدة جولات) ثم بعد ذلك الحوار الاوروبى الخليجى (بعد تجميد عضوية مصر فى الجامعة) !!

٢ - رغم انخفاض مستويات الاستثمار بين الدول العربية (الاستثمار البينى) والذى كان اقصاه عام ١٩٩١ بعد ازمة الخليج الثانية لم يزد على حوالى ٩٥٠ مليون دولار وفى حدود ٤٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ وهو مايعادل تكلفة اعداد كتيبة صواريخ يتم تدميرها فى دقائق فى اية حرب سابقة او لاحقة فان المشروع الحضارى العربى لابد لن يقوم على مجموعة من المصالح المباشرة الى ترى فيها شعوب المنطقة العربية انها تحقق مصالحها وطموحاتها بعيدا عن العواطف والمجاملات.

٣ - يجب العمل على ازالة بعض الحساسيات التى فرضت نفسها فى الفترات السابقة بين الاغنياء والفقراء من الشعوب العربية بعضها لبعض وان يكون واضحا ان التعاون بين الدول هو لمصلحة الطرفين او الاطراف ومترجم فى شكل ارقام وحسابات وله ضمانات كافية من خلال مؤسسات مثل (ضمان مخاطر الاستثمار العربية) او من خلال القوانين والاتفاقات الاقليمية والدولية.

٤ - النظر فى المشروعات العملاقة التى تم طرحها فى مؤتمر الدار البيضاء او القدس والذى يحقق مصالح مشتركة عربية دون اشتراك اسرائيل فيها مع الاستعانة باية تكنولوجيا متوافرة حتى ولو كانت فى الصين.

٥ - هناك دور جديد لوسائل الاعلام والصحف خاصة الاهرام فى الترويج للتحديات الجديدة خاصة الاقتصادية والسياسية فى مواجهة اسرائيل فى ظل بوادر حل ازمة العراق مع الكويت وذلك ان ثقة العرب فى انفسهم لقبول التحدى الحضارى هو الشىء الوحيد الذى يجعل منهم قوة اقتصادية وسياسية تقف فى مستوى القوى الكبرى فى العالم اذا خلصت النوايا وزادت الثقة بين مختلف الدول العربية والبديل عن ذلك تشرذم العالم العربى وضعفه ليكرر مأساة العرب والمسلمين فى اسبانيا.

تلك هى بعض الانطباعات العاجلة.

على هامـــش الوثيقـــة

■ من بثينة الناصري - كاتبة عراقية:

«أتاحت لنا مؤسسة «الأهرام» مشكورة فرصة رائعة للقاء اخوة عرب اكتشفنا معهم خلال ثلاثة أيام من الحوار المكثف أهمية أن نختلف وضرورة أن نتفق على الحد الأدنى من المواقف المشتركة لضمان تحقيق المصالح العربية التى يهدف اليها الجميع على اختلاف توجهاتهم. وقد خُيِّل الى فى مرحلة من مراحل الندوة ان الحوار نفسه يجب أن يكون هدفا بين المثقفين.. ففى وسط الغيوم المحيطة بعالمنا العربى علينا أن نلتقى ونوضح مواقفنا ورؤانا ونستوضح مواقف الآخرين.

كما خُيِّل الى فى مرحلة أخيرة من مراحل الندوة انه من المستحيل ان نتفق على وثيقة واحدة تجمع كل الاراء التى كانت تبدو على طرفى نقيض فى كافة المحاور التى نوقشت. ولكن يحسب للأستاذ محمود مراد مقرر الندوة جديته واصراره ومثابرته ولولا ذلك لما صار المستحيل ممكنا ولما خرجت الندوة بهذه الوثيقة الشاملة المهمة التى نشرت فى ملحق الأهرام بتاريخ ١٩٩٤/١١/١١ . وان برهنت هذه الوثيقة على شىء فإنها تبرهن على ان الثوابت العربية تبقى واحدة مهما اختلفت أساليب تحقيقها.

لقد خلصت هذه الوثيقة الى ان القضية الأكثر الحاحا الآن هى الخلافات الناجمة عن حرب الخليج وتداعياتها (وان المصالحة العربية أولوية أولى يجب التركيز عليها والاصرار على نجاحها فى مواجهة التحديات التى تنتصب فى الوقت الراهن ويتصاعد خطرها) كما تضمنت الوثيقة ان (المصالحة العربية صارت أمرا محتما ينبغى على مختلف القوى والجهود أن تحتشد لها لتحقق مصالحة عربية قائمة على خمسة أسس هى: المصارحة واحترام الحدود الحالية لكل قطر عربى وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام ارادة كل شعب عربى والوقوف الى جانب أى شعب يتعرض للعدوان والظلم والمعاناة).

وأود أن أناقش هنا من منطلق المصارحة وحرية النقاش هذه الأسس الخمسة العادلة من وجهة نظرى كطرف عراقى:

١ - المصارحة: ليس من المفترض فى المصارحة أن (يقرّ) طرف واحد بخطئه فالأخطاء التى حدثت موزعة على جميع الأطراف أقلها سد أبواب الحل العربى وتمكين قوى خارجية تتعارض مصالحها مع مصالحنا من أن تتصرف بمقدراتنا بما يضمن مصالحها الخاصة وليس المصلحة العربية. والمصارحة تقتضى الجلوس على مائدة التفاوض والحوار وكشف الأوراق وليس املاء القرارات والشروط. وربما يحدث مثلما يحدث كلما التقى عراقى بكويتى فى المؤتمرات الرسمية.. سترتفع أصواتنا الى حد الشجار ولكن فى النهاية سيتفهم الواحد منا أسباب الآخر.

٢ - احترام الحدود الحالية لكل قطر: تخفى الحدود الحالية بين العديد من الدول العربية جمرات يمكن أن تؤججها اية هبة ريح.. وذلك ادعى لأن يجلس العرب المتنازعون على مائدة تفاوض للاتفاق على حدود يرضى عنها الطرفان.

٣ و ٤ - عدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام ارادة كل شعب عربى. وهو شرط نؤيده نحن العراقيين بكل شدة فقد طال التدخل فى شئوننا . بل قطعت أوصال وطننا مرة بحجة حماية الحدود ومرة بحجة حقوق الانسان وكان الحصار لشعب كامل ليس انتهاكا صارخا لحق الشعب فى المأكل والملبس والدواء والتعليم وهى الحقوق الأساسية التى كفلتها الشرائع السماوية وأيضا مواثيق الأمم المتحدة ذاتها.

٥ - الوقوف الى جانب أى شعب يتعرض للعدوان والظلم والمعاناة - ونحن فى العراق ويؤيدنا كل منصف نعتقد انه لم يتعرض شعب لعدوان وظلم ومعاناة كما تعرضنا.

وفيما يلى بعض المقترحات العملية التى آمل أن تساهم فى تعزيز الأفكار الواردة بالوثيقة الصادرة عن الندوة:

١ - أرجو أن تعطى الأولوية لتشكيل وفد من المثقفين لزيارة مناطق النزاع فى العواصم العربية بدءا من بغداد والكويت باعتبارهما القضية الأكثر الحاحا للقاء المثقفين وحتى المسئولين فى البلدين للحوار ولتقريب وجهات النظر.

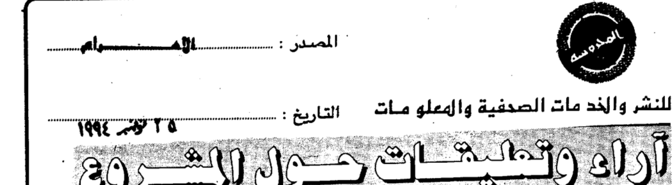
٢- ان يكون للتجمع الثقافى المقترح سلطة التدخل لدى الحكومات العربية لتجنيب الفعاليات الثقافية والفنية والرياضية من التأثر بالعلاقات السياسية بين هذه الدول، فلا يحرم فريق رياضى عراقى - مثلا - من اللعب فى دورة عربية.. أو تمنع فرقة مسرحية مصرية من تقديم عروضها فى بغداد أو يقام مؤتمر للموسيقى العربية فى مصر مثلا دون أن يدعى اليه مختصون من العراق، وكأن العراق خلا من الابداع الموسيقى. ان الابداع الثقافى والفنى والرياضى والعلمى ملك جميع الشعوب والثقافة العربية يجب أن تتواصل رغم الحدود ورغم النزاعات الآنية.

٣ - ارسال الوثيقة الى الاتحادات الثقافية والمهنية فى الأقطار العربية كافة لمناقشتها وعرضها على أعضائها ونشرها فى صفحها ودعوة هذه الاتحادات للانضمام للتجمع المقترح.

٤ - اصدار مطبوعة دورية باسم (المشروع) مثلا ينشر فيها ما يرد الى التجمع الثقافى من تطوير للأفكار المطروحة ومناقشتها.

٥ - عقد ندوة دورية كل ستة أشهر فى عاصمة عربية لمراجعة ما تم طرحه وانجازه.

ونأمل أن تكون مبادرة مؤسسة «الأهرام» عهدا جديدا لتواصل ثقافى عربى يتخطى الحدود والاختلاف المرير من أجل غد أكثر اشراقا لأمتنا العربية.



آراء وتعليقات حول المشروع الحضاري العربي

● لاتزال التعليقات من العواصم العربية مستمرة حول ندوة «نحو مشروع حضارى عربى» التى شارك فيها ٨٦ مفكراً ومثقفاً عربياً وعقدت فى «الأهرام» لتنتهى ببيان ختامى ووثيقة للمشروع وإنشاء آلية مستمرة تتمثل فى تشكيل تجمع باسم «مؤسسة المشروع الحضارى العربى» مقرها فى القاهرة ـ الأهرام مؤقتاً ـ ولها فروع فى البلاد العربية.

□ وقد كتب الدكتور فهد الفانك فى صحيفة الرأى الأردنية:

□ كان من الطبيعى أن تشهد قاعة المؤتمر فى دار الأهرام نوعاً من برج بابل، فالمثقفون العرب اتفقوا على حق الاختلاف وشرعيته وتعدد الآراء وتنوعها لدرجة التناقض وقد شهدت القاعة بالفعل طيفاً من التوجهات الفكرية والسياسية التى تمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. فهناك اجتهادات متناقضة حول السلام ومابعد السلام ـ القومية العربية والقطرية ـ اقتصاد السوق أم سيطرة القطاع العام الانعزال والحماية أم الاعتماد المتبادل، شدة الخطر الثقافى للتطبيع أم انعدام هذا الخطر، قبول السوق الشرق أوسطية أم رفضها، القلق على الهويتين العربية والإسلامية أم الاطمئنان إلى رسوخهما.

وأخيراً وقع الخلاف حول ماإذا كان يجب أن يصدر عن المؤتمر وثيقة أو بيان أو مشروع أو مسودة مشروع حضارى عربى وإذا صدرت مثل هذه الوثيقة فمن يعدها وأى آراء خلافية سوف تتبنى وبأى حق يستطيع المجتمعون أن يلزموا المثقفين العرب عامة بل كيف يصدرون بياناً مشتركاً مع أنهم مختلفون على كل شىء سوى البديهيات؟

لو حضر الحكام العرب الندوة واستمعوا لمداولاتها لتوصلوا إلى نتيجة طبيعية هى أن كل شىء جائز وأن كل الاتجاهات يمكن الدفاع عنها بما فى ذلك العزلة والإقليمية والتحلل من الالتزامات العربية والتعاون مع الشيطان.

فى كثير من الأحيان كان المراقب لسير أعمال الندوة يظن أنه قد جرى نسفها من أساسها، وأنها سوف تنتهى إلى لاشىء ولكن مقرر الندوة ومضيفها الأستاذ محمود مراد نائب رئيس تحرير الأهرام لم يستسلم وكان فى كل مرة ينجح فى إعادة الندوة إلى مسارها وإعادة توجيهها نحو إصدار وثيقة باسم المثقفين العرب.

و● كتب الدكتور مكارى أرمانيوس سرور استشارى الحريق والأدلة الجنائية (من القاهرة):

١ ـ بالنسبة للبعد السياسى، فقد حددت الوثيقة بكل وضوح وجلاء العلاقات العربية العربية والعلاقات العربية ـ الإقليمية والعلاقات العربية الدولية، ووضعت من القواعد والأسس مايكفل البعد عن الحساسيات المعروفة بين الأنظمة العربية، كما رسمت الطريق للوصول إلى مصالحة عربية عادلة.

٢ ـ بالنسبة للبعد الاقتصادى، بما له من أهمية عظمى فى الحاضر والمستقبل، فينبغى التركيز على نظرية التكامل الاقتصادى بين الدول العربية، والعمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ العملى والواقعى، وبذلك يتحقق الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية العربية والقضاء على ظاهرة البطالة التى تعانى منها بعض الأقطار العربية، بما يعود بالخير العميم على الجميع.

٣ ـ بالنسبة للبعد الأمنى، فذلك بالتعاون المثمر والخلاق بين الدول العربية فى هذا المجال الحيوى والهام لاستقرار المناخ الاستثمارى وبث روح الثقة والطمأنينة فى نفوس المستثمرين.

٤ ـ بالنسبة للبعد التنظيمى، أرى أن يتسع المجال فيشمل ضم



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٤

عدد آخر من الخبراء والشخصيات العربية والمصرية المشهود لها في الميادين التخصصية المختلفة، على أن يشكل منها لجان متخصصة تغطي جميع الأنشطة التي يتبناها المشروع، ويقيني أن كل الدول العربية تذخر بالعديد من أبنائها المتأهبين للعطاء بلاحدود أو مقابل في سبيل إنجاح هذا المشروع الحضاري العربي العظيم.

كما يشرفني - شخصيا - أن أضع كل إمكاناتي وخبراتي العلمية والعملية (بمصر والخارج ودول الخليج العربي) تحت تصرفكم، مساهمة متواضعة مني في هذا المجال.

● وكتب عبدالكريم العلوجي - العراق:

في ندوة الأهرام عن «مشروع حضاري عربي» والذي حضرها عدد من المثقفين والمفكرين العرب، ومن خلال المناقشات التي جرت في الندوة ظهرت مشكلة نقل التكنولوجيا والقضايا المتعددة بها وهي أساسية:

الأولى.. حقيقة الاعتماد العربي شبه الكامل على العالم الخارجي في مجال التكنولوجيا.

الثانية.. هذا الاعتماد العربي على الخارج في المجال التكنولوجي يمثل أخطاراً عديدة اقتصادية وسياسية واجتماعية.

والحقيقة أن قضية التكنولوجيا في العالم العربي بجوانبها المتعددة ليست منفصلة بحال من الأحوال عن الإطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في البلدان العربية.

ويعني هذا مباشرة أن الحديث عن تطويع التكنولوجيا المستوردة أو تخليق التكنولوجيا المحلية الملائمة لن يكون ذا قيمة عملية حقيقية إلا في إطار شكل من أشكال التنمية المستقلة المعتمدة على الذات في البلدان العربية وشكل من أشكال التكامل العربي. وفي إطار توجهات سياسية مختلفة.

إن الذي يحمي الأمة العربية اليوم هو التقدم العلمي والتكنولوجي وأن الصراع الحضاري الذي طالما دعا إليه المفكرون العرب «هراء» طالما لم يتأيد هذا الصراع باستراتيجية تضع التكنولوجيا التي نستوردها في مكانها الصحيح من حماية الإنسان العربي وتقدمه وتقويته.

إن الدول العربية قادرة بإمكاناتها. ليس الإمكانيات المالية وحدها. ولكن بظروفها الطبيعية. وموقفها الاستراتيجي الهام. واحتياطي الخام العالمي لشريان الحياة المدفون تحت أراضيها.. تستطيع بكل وسائل الضغط هذه أن تفرض على العالم حاجتها من التكنولوجيا. ولن تستبدل الاستسلام بسلاح القوة. فليس ينكر إنسان على العرب قدرتهم على البناء والتعمير.. ومايقال عن التخلف العربي. لايعني تخلف أفرانه. فكم من العلماء والخبراء والمكتشفين والباحثين الذين صنعوا لأنفسهم مركزاً هاماً في الأوساط الصناعية والاقتصادية أو العلمية في المجالات المختلفة وفي الساحات المتباينة من العالم كانوا من العرب.

إن المتغيرات العالمية، تتطلب منا العمل على استيعابها.. وبناء النظم العلمية الحديثة التي تجعل الأمة العربية بمقدرتها مواصلة الحياة. وأن تضيق الفجوة من التخلف التكنولوجي بيننا وبين الأعداء. وهو استمرار وحماية لوجودنا وتراثنا القومي العربي الإسلامي. وخاصة في هذه المرحلة التي تمر بها أمتنا العربية.

● وتحت عنوان «المشروع الحضاري .. أول رد عربي على المشروع الشرق أوسطي». كتب المفكر السعودي الدكتور أمين ساعاتي:

«ينشغل الناس جميعا في هذه الأيام وبالذات في منطقتنا العربية والإسلامية بقضية من أهم قضايا تاريخنا المعاصر وهي قضية قيام مشروع اقليمي ضخم تحت اسم «النظام الاقليمي الشرق أوسطي».

وهذا النظام اذا قدر له أن يتحقق بمثل مايروج له المتفائلون، فانه سيحدث تغييرا جوهريا في المنطقة العربية لايناظره أي تغيير في التاريخ القديم أو الحديث.

واذا كان هذا المشروع يطرح نفسه بهذا الزخم الهائل، فان مجموعة من التساؤلات تطرح نفسها بنفس الضخامة التي يقترن بها هذا المشروع الهائل.

ومن هذه التساؤلات مَنْ من المفكرين والباحثين العرب والمسلمين قادر على تقديم تصور دقيق لشكل ومضمون هذا المولود الجديد الذي ينذر بإحداث تغيير معياري في معطيات حياة الإنسان العربي من أقصى الخليج حتى أقصى المحيط.

بل من من هؤلاء وأولئك يستطيع الجزم بأن مثل هذا المشروع الذي يترعرع في حضن عمليات السلام سيكون له حظ النشوء والوقوف على الصفيح الساخن جدا الذي سبق أن أطاح بالكثير من المشاريع المماثلة وغير المماثلة؟!!

ورغم أن الإجابة الموضوعية عن هذه التساؤلات تحمل معها الكثير من التحديات، الا أن الأستاذ الزميل محمود مراد نائب رئيس تحرير الأهرام القاهرية حاول أن يبحث عمليا عن اجابة وافية وشافية عن هذا التساؤل، كما حاول أن يصمم مشروعا عربيا يتضمن أسس التعامل الفعال مع هذا المشروع الشرق أوسطي الذي مازال يكتنفه الكثير من الغموض.

ولقد سرني جدا أن تجد الدعوة التي وجهها نائب رئيس تحرير الأهرام صداها الواسع عند المثقفين العرب الذين تراكضوا لحضور الندوة التي عقدت في ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٩٤ لبحث الخطوط العريضة للمشروع الحضاري العربي.

كما سرني جدا أن يحظى المفكرون والمثقفون السعوديون بنصيب يتوازى مع الثقل الذي تحتله المملكة العربية السعودية في الوجدان العربي والإسلامي، حيث وجهت الدعوة الى: الدكتور الأمير سعود بن سلمان، تركي السديري، الدكتور أحمد عثمان التويجري، عمر عبدالله كامل، جمال خاشقجي، الدكتور عبدالله مناع، محمد سعيد طيب، عبدالله مشهور، الدكتور سعود زبيدي، الدكتور أمين ساعاتي.

ورغم ما قد يلوح من أن دول الشرق الأوسط تسلم لهجمة النظام الشرق أوسطي، الا أن الرؤية بدأت تتجه نحو النضوج والوضوح وبالذات عند المفكرين والعلماء الذين بدأوا يعددون مثالب النظام الشرق أوسطي ومداوره ومحاوره.

ولو انتظر المثقفون عاما واحدا آخر من الآن لأحسوا أن هناك تراجعا أكبر في مشروع النظام الاقليمي الشرق أوسطي.

وعلى سبيل المثال فقد دعيت الى ندوة عقدت بجامعة الأزهر في العام الماضي وسمعت مندوب أحد أكبر مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية يؤكد أن النظام الشرق أوسطي أصبح مسلمة من المسلمات التي يجب أن يتعاطاها ويتعامل معها النظام العربي.

ولكن في ندوة الأهرام المومأ اليها استمعت الى ذات المندوب وهو يتحدث بنبرة تغاير تماما ما كان عليه قبل عام.

هذا يعني أن النظام الشرق أوسطي يحتاج الى نظرة تأمل وتحليل وليس قبولا وتسليما وتعظيما.

وبشيء من التفاؤل نستطيع أن نقول لقد انتهت مرحلة الغشاوة وعدم وضوح الرؤية وبدأت مرحلة الوضوح والإفاقة لتصحيح كل مايطرح أمامنا من مشاريع وتنظيمات خارجية.

ولحسن الحظ أن هذه الندوة تزامنت مع التطور الذي طرأ مؤخرا على الدبلوماسية المصرية التي تتجه نحو تعميق الهوية العربية ودعم مؤسسات جامعة الدول العربية ومد جناح الدبلوماسية المصرية حتى تطول كل تنظيم عربي سواء في المغرب حيث الاتحاد المغاربي، أو في المشرق حيث دول اعلان دمشق.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٤

عن هذا المنطلق فان دور مصر الحضارى والقيادى اكبر بكثير من ان تقوم بالترويج لمشروع شرق أوسطى لم تتضح اهدافه بعد.

ان المثقف المصرى عودنا دائما ان رؤيته ابعد بكثير من الواقع (الزاهى!!) للمشاريع السياسية التى يرتبها الخارج، وان هذا المثقف المستنير هو الاقدر على تحليل مثل هذه المشاريع وتفكيكها ووضعها فى حجمها الطبيعى.

ولذلك أطالب مصر الحضارة ومصر العروبة التى اخذت الامة العربية الى طريق العمليات السلمية، ان ترد امتها العربية وتضعها على طريق المشروع الحضارى العربى الذى لا يستهدف الا النهوض بوعى الامة ويفطنها الى كل ما يحاك ضدها من مشاريع ومؤامرات.

ان مصر - وليس اية دولة عربية اخرى غير مصر لديها - الامكانات اللازمة لقيادة الأمة العربية فى هذه المرحلة الدقيقة التى تمر بها الأمة.

ان التاريخ العربى، - وتاريخ جامعة الدول العربية على وجه الخصوص - يؤكد ان دور مصر على الساحة العربية هو دور قائد، فقبل عام ١٩٤٤ بذلت العديد من الدول العربية جهودا كبيرة لانشاء منظمة عربية او جامعة عربية، ولكن لم تنجح كل المحاولات وحينما دعت مصر ورعت مؤتمر الاسكندرية فى عام ١٩٤٤ استجابت كل الدول العربية المستقلة ووافقت على انشاء جامعة الدول العربية فى القاهرة، ولأن الفكرة نبعت من القاهرة استحقت القاهرة ان تكون بيت العرب (المقر الدائم).

وفى تقديرى فان ندوة الاهرام تعتبر الرد العربى الاسلامى الاول على مؤتمر الدار البيضاء الذى بحث فى امكانية انشاء قيام النظام الاقليمى الشرق أوسطى.

ولذلك فاننى اعتبر هذه الندوة بمثابة النقطة المضيئة الاولى على طريق تظاهرة عربية اسلامية قادمة هدفها تضميم موضوعى لمعطيات النظام الجديد، وكذلك وضع الخطوط العريضة للتعامل معه ومحاولة استثماره لصالح الأمة.

ولقد لاح لى من خلال المناقشات ومن خلال مانشرته الصحف ووسائل الاعلام العربية ان الشارع العربى يعقد امالا كبيرة على هذه الندوة وعلى النتائج التى تمخضت عنها واهمها ان المشروع الحضارى العربى يعتمد على الحضارة العربية الاسلامية التى انصهرت فيها وذابت كل الحضارات السابقة، كما يعتمد على الدين الاسلامى والعلم، مستلهما التراث المضئ، مستخدما ادوات العصر واوعيته، مستوعبا مفاهيمه، منطلقا بالحرف العربى وكل مشحوناته الى آفاق ارحب واوسع وافضل، مؤكدا ان الدين الاسلامى هو تنوير واساس لكل حركة نهضوية..

ولكن رغم مايحيط هذا النظام الشرق اوسطى من اخبار تكاد تتصدر كل وسائل الاعلام وكل الندوات والمؤتمرات، الا اننى اود ان انوه الى ان «الفكرة» تبدأ كبيرة وتكون عادة اسيرة تصورات اصحابها لكنها سرعان ما تتراجع - عند التطبيق - الى حجمها الطبيعى..

هذه هى حالة فكرة الشرق أوسطيه، وهذا ما اكدته قمة الدار البيضاء، فلا اسرائيل قادرة على غزو المنطقة اقتصاديا.

ولا العرب عاجزون كما تصوروا بانفسهم عن إيقاف الغزو الاسرائيلى..

ولا الاستثمارات الاجنبية قادرة علي ان تحط الرحال فى منطقة تغلب عليها - فى الوقت الحاضر - ظاهرة عدم الاستقرار.. ولادول الخليج قادرة على التمويل بعد ان اضعفها الغزو العراقى البغيض.

ولا أحد يستطيع ان يصدق ان اسرائيل وامريكا قادرتان خلال سنتين علي تحقيق ما عجز عنه العرب خلال قرن كامل..

المصدر : العالم اليوم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤

متى يتوقف هذا الاضطراب العربى؟

■ سفير صلاح بسيونى■



من المفروض وضوح الرؤية لكل صانعى القرار فى الوطن العربى حول المتغيرات الاقليمية والدولية ولذلك فإن ظاهرة استمرار الاضطراب الحالى فى العالم العربى تبدو غريبة وبعيدة عن الواقعية السياسية والاغرب انه ليس هناك حتى الآن حل مقبول وقادر على تخطى هذه الازمة المستحكمة فى التاريخ العربى المعاصر.

والاضطراب كحالة نفسية يفقد صاحبه القدرة على التركيز الهادىء والتفكير السليم للوصول إلى قرار ولذلك فإن اول ما ينصح به الاطباء فى مواجهة هذه الحالة هو اعطاء المريض روشتة تتضمن العقاقير المهدئة إلى حين زوالها وتفاديا لما يمكن ان تتطور إليه من حالة اكتئاب قد تصل بصاحبها إلى الانتحار ولاشك اننا شهدنا فى السنوات الماضية عددا من الحالات التي وصلت بأصحابها إلى صدور قرارات تكاد تكون أنتحارية والا فكيف نفسر قرار غزو الكويت أو قرار الحرب بين شمال وجنوب اليمن أو قرار النظام السودانى باستمرار الحرب فى الجنوب أو قرار زعماء الصومال عدم الاتفاق واستمرار الحرب الأهلية أو قرار حماس والجهاد الإسلامى شن حرب ضد الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية أو قرار قادة جبهة الانقاذ فى الجزائر استمرار الحرب ضد الحكومة.. وكلها قرارات تكاد تكون انتحارية وان كانت الضحايا من افراد الشعب العربى وليس أى من هذه القيادات التى اتخذت مثل هذه القرارات.

ومن الأمور الطبيعية التى تترتب على حالة الاضطراب لدى البعض أن تأثيره لابد ان يمتد إلى أهل البيت ونحن فى عالمنا العربى لا نستطيع ان نعيش فى معزل عما يحدث حولنا ولذلك يسعى الكبراء من أهل البيت العربى إلى التهدئة والبحث عن الحلول واحيانا يحققون نجاحا وفى أحيان كثيرة يفشلون وعندئذ يصبح من المحتم استشارة أجنبية والتى غالبا ما تنجح وتصف علاجا قاسيا لهذا المريض أو ذاك ولكن ذلك لا يمنع من ان تاثير هذا العلاج يصل إلى اهل البيت الأخرين لانهم أما أن يشعروا بالالم والاسف بسبب قسوة ومرارة الدواء أو يحاولوا البحث عنه اذا كان غير متوافر فى الاسواق وفى كل الاحوال فإن من يتجرعون هذه المرارة هم الضحايا من أفراد الشعب اما السادة الكبار اصحاب القرارات فإنهم يتصورون انهم فوق المستوى وأنهم الاصحاء رغم كل التصرفات والقرارات اللامعقولة التي صدرت منهم!

وأمام هذا الوضع فإن القوى الخارجية أصبحت صاحبة كلمة فى كل ما يخص حياة ومستقبل امة العرب فلو نظرنا إلى السياسة أو الاقتصاد وأمام هذا الوضع، فان القوي الخارجية اصبحت صاحبة كلمة في كل ما يخص حياة ومستقبل امة العرب، فلو نظرنا إلي السياسة اوالاقتصاد الامن فى هذا الوطن فإننا لن نجهد انفسنا فى التعرف على من يخططون وينفذون لاغلب ما يرتبط بشئون حياتنا كعرب، وقد زاد من هذا الموقف هذه الاصوات العالية فى أوروبا والولايات المتحدة التي تعبر عن مخاطر وتهديد للأمن الأوروبى من جانب ما يصفونه بالاصولية تحتم استعدادات عسكرية خاصة للتدخل مثل هذه المناورات الفرنسية ـ الإيطالية ـ الأسبانية فى البحر الابيض بهدف التنسيق للتدخل اذا ما حدث تهديد للأمن الأوروبى أو الرعايا الأوروبيين فى الدول العربية وعندما يصل التفكير الغربى إلى هذا الحد. فإن الأمور تبدو وكأننا نعود إلى القرون الماضية مع فارق جوهرى هو أن التدخل العسكرى يتم فى نهاية القرن العشرين بموافقة العرب.

هل يمكن ان نلوم غيرنا على ما وصلنا إليه من حال؟ الذى لاشك فيه ان الفجوة تتسع بين المثقفين العرب الذين يصرخون من اجل تعديل جذرى فى الاوضاع العربية ومن أجل مشروع حضارى عربى ولكن القضية المحورية التى لابديل عنها للتعديل والاصلاح تكمن فى الديمقراطية باعتبارها السبيل الوحيد للحد من التدهور المستمر ووقف القرارات التى أدت إلى هذا الاضطراب الحالى ودون ذلك نبقى حيث نحن فى انتظار العون من الخارج والذى لايهمه سوى ان يقبل العرب ما يخططه وينفذه فى اطار النظام الدولى الجديد والشرعية الدولية بكل مفاهيمها ومعاييرها أمريكية كانت أو مزدوجة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٤

لا للأحلام.. نعم للعمل المشترك

لعله مما يدمى القلب أن توصف المنطقة العربية من قبل المفكرين الاستراتيجيين الغربيين بأنها «تقع خارج نطاق حركة التاريخ» وبغض النظر عما يمكن أن يثيره هذا التصنيف لدينا من مرارة تشوبها مشاعر الحنق والرفض، فالمسلم به أننا نفتقد - فى عالمنا العربى - اهم لغة يتحدث بها هذا العصر وهى: حشد أدوات وأليات وإمكانات التكامل الاقتصادى فى مواجهة اقتصاد عالمى جديد يتشكل على هذا الاساس دون سواه.

من هنا لا يسع المرء إلا أن يتوقف بحسرة أمام عجزنا نحن العرب عن دعم أليات التكامل الاقتصادى المشترك فيما بين المجموعات الاقتصادية العربية، وصولا إلى طرح عربى مستقل يستشرف الافق الاقتصادى للمنطقة من منظور عربى، ويستند بالأساس إلى تغليب المصالح العربية أولا، على كل ما عداها.

لماذا هذا الحديث؟

لأن دعاة الوحدة الاقتصادية العربية مازالوا متشبثين بأمال عريضة، وغير مفهومة فى أن يتجسد حلمهم خلال أفق منظور ليس ببعيد.. كيف؟ هذا مالا يتطرق إليه أصحاب ذلك الحلم رغم التسليم بحقهم المشروع والمطلق فى أن يحلموا لأمتهم بأى مستقبل يشاءون.

إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه هو: هل نحن بالفعل قادرون فى ظل المعطيات الراهنة على إعادة طرح وتجسيد حلم الوحدة العربية، ومعه حلم الوحدة الاقتصادية العربية فى مدى منظور؟

لقد جاء الغزو العراقى للكويت ليعيد العالم العربى سنوات سنوات إلى الوراء بعيدا عن تجليات ذلك الحلم.. والله وحده يعلم كم من السنوات - ولا نقول العقود - يحتاجها العالم العربى لتجاوز آثار ذلك الكابوس.

والسؤال هو: لماذا لا نعيد تشكيل احلامنا فى صياغات أقرب إلى الواقع.. بمعنى أن نحدد أهدافنا فى نطاق المسئولية الملقاة على عاتق الجميع - مسئولين و أفرادا - لتعزيز العمل الاقتصادى العربى المشترك إلى أقصى حدود ممكنة؟

العالم اليوم

○ جامعة الدول العربية

النظام العربي للأمن الجماعي : الوضع الراهن واحتمالات المستقبل

د. صادق سعيد محروس
جامعة الملك عبد العزيز ، قسم العلوم السياسية – جدة

مقدمة

لا شك أن تحقيق الأمن الجماعي يُعتبر الهدف الأساسي أو الغاية النهائية للتنظيم الدولي المعاصر بمستوييه العالمي والاقليمي . ولعل ذلك يعود في واقع الأمر – بالدرجة الأولى – إلى حقيقة أن حركة التنظيم الدولي قد تميزت منذ أوائل القرن الحالي بطابع سياسي غالب . بعد أن ظلت ردحاً طويلاً من الزمن مقصورة على ما كان يعرف بالاتحادات والتنظيمات الدولية الادارية والفنية .

ولما كانت المنظمات الدولية هي التي تمثل الأجهزة أو الأدوات التي تُترجم من خلالها وبالأساس حركة التنظيم الدولي ، لذا فقد كان طبيعياً أن يُعنى واضعوا المواثيق المنشئة لهذه المنظمات – وعلى الأخص المنظمات الدولية العامة العالمية منها والاقليمية – بتضمين هذه المواثيق نصوصاً وأحكاماً واضحة بشأن التوكيد على أهمية تحقيق هدف الأمن الجماعي في إطار كل منها [١] . ومن جهة أخرى ، فمن الملاحظ أن نظام الأمن الجماعي قد نُظر إليه منذ إنشاء عصبة الأمم باعتباره البديل الحضاري للفوضى التي يمكن أن تعم المجتمع الدولي كنتيجة لقيام كل دولة أُنتهكت حقوقها أو تعرضت سيادتها للعدوان من جانب دولة أو دول أخرى بالرد على ذلك بنفسها / عملاً بحق القصاص الذي عرفته العلاقات الدولية في الماضي . كما نُظر إلى هذا النظام أيضاً – أي نظام الأمن الجماعي – بوصفه البديل الأفضل عن نظام المحالفات وتوازنات القوى ، الذي اصطبغت به العلاقات فيما بين الدول خلال القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى تقريباً ، وباعتبار أن هذا النظام الثاني – أي نظام المحالفات – من شأنه ولا شك أن يؤدي إلى خلق المزيد من الانقسامات أو التكتلات بين أعضاء الجماعة الدولية .

وعلى الرغم من حقيقة أن ثمة فكرة شائعة مؤداها أن الأمن الجماعي إنما هو فكرة تكاد تكون عالمية بالأساس ، حيث أنها ارتبطت أصلاً بقيام عصبة الأمم ، ثم تم ترسيخها والتوكيد عليها بعد ذلك من خلال

---

(١) راجع مثلاً نصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وكذا نص المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية .



ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن الثابت أيضاً هو أن التنظيمات الدولية الاقليمية تضطلع – بدورها – بجهد كبير في هذا المجال . ويستند دور هذه المنظمات الدولية الاقليمية في مجال تطبيق نظام الأمن الجماعي إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي أكد صراحة على أنه لا يوجد ثمة ما يمنع هذه المنظمات من المشاركة في جهود حفظ السلم والأمن الدوليين ، وخاصة في الأحوال التي يكون فيها العمل الاقليمي مناسباً ، وشريطة أن تحصل المنظمات المذكورة على إذن مُسبق من مجلس الأمن في حالة لجوئها إلى إستخدام القوة العسكرية خارج حدود الدفاع الشرعي الجماعي (٢) .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإلى أي مدى يمكن القول بأن الدول العربية – التي أنشأت فيما بينها تنظيماً إقليمياً تتمثل نواته في جامعة الدول العربية – تمتلك ، بحق ، نظاماً عربياً للأمن الجماعي ؟ وما هي ملامح هذا النظام – بفرض وجوده – أو ما هي سماته الرئيسية ؟ وهل قدر له أن يكون فاعلاً في دعم الأمن الوطني لكل دولة عربية على حدة ، ومن خلال ذلك دعم وتعزيز الأمن القومي العربي في معناه الأشمل ؟ وما هي الامكانات المتاحة للحديث عن فرص تحديث هذا النظام العربي للأمن الجماعي وتطويره بما يتوءم والتطورات الراهنة والمستحدثة على امتداد الساحة الدولية ؟

الإجابة عن كل هذه التساؤلات – وغيرها مما تقتضيه ضرورات التحليل – تمثل الهدف الذي نسعى إليه من خلال هذه الدراسة ، والتي سنعرض لها من خلال تناول النقاط الأربع الآتية : أما النقطة الأولى ، فسنعرض فيها بايجاز لبيان المقصود بالأمن الجماعي في نطاق التنظيم الدولي المعاصر . وأما النقطة الثانية ، فيدور موضوعها حول بيان موقف المواثيق الأساسية المنشئة للتنظيم الاقليمي العربي بالنسبة إلى فكرة الأمن الجماعي فيما بين الدول العربية . وتختص النقطة الثالثة ببيان إلى أي مدى نجح هذا النظام العربي للأمن الجماعي في تحقيق مقاصده وغاياته . وأما النقطة الرابعة والأخيرة ، فسنحاول من خلالها إلقاء بعض الضوء على الامكانات المتاحة لتطوير النظام المذكور ، آخذين بعين الاعتبار التطورات الدولية الراهنة .

اولاً- مفهوم الأمن الجماعي في نطاق التنظيم الدولي المعاصر

قلنا ، حالاً ، بأن نظام الأمن الجماعي قد نُظر إليه منذ أوائل العشرينيات من القرن الحالي باعتباره البديل المناسب عن نظام التحالفات وتوازن القوى الذي ساد العلاقات الدولية طوال القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى .

ونضيف هنا أن الأمن الجماعي قد قصد به بالأساس ذلك النظام الذي تتكتل بموجبه جماعة الدول أو الجماعة الدولية – في إطار تنظيم دولي عالمي أو إقليمي – من أجل الدفاع عن مصالحها المشروعة

(٢) أنظر نص المادة ١/٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة .



مجتمعة ، أو مصالح أحد أو بعض أعضائها في مونجهة أي اعتداء أو أي خروج على قواعد الشرعية من جانب دولة أو دول أخرى ، سواء من داخل التنظيم الدولي المقصود أو من خارجه [٣] . وعليه ، يمكن القول - في عبارة أخرى - بأن فكرة الأمن الجماعي ، بهذا المعنى ، تعتبر وبحق أحد المبادئ الأساسية التي صارت تحكم حركة المجتمع الدولي في تطوره المعاصر ، ومنذ انشاء منظمة الأمم المتحدة تحديداً [٤] .

وطبقاً للرأي الراجح في فقه القانون الدولي والعلاقات الدولية ، يقوم نظام الأمن الجماعي على مجموعة من المقومات التي نوجز أهمها فيما يلي [٥] :

١- فمن ناحية أولى ، يتطلب نظام الأمن الجماعي أول ما يتطلب ضرورة أن تتوافر له الآليات الكافية والمناسبة التي تتيح للجماعة الدولية المعنية فرصة حل المنازعات التي قد تثور فيما بين أعضائها بطريقة سلمية ، ودون الحاجة إلى اللجوء - منذ البداية - إلى أية أعمال قسرية عسكرية كانت أم غير عسكرية . ولعل هذا هو الذي يمكن أن يفسر لنا لماذا تحرص غالبية المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية العامة - العالمية منها والاقليمية على حد سواء - على النص على نظام معين للتسوية السلمية للمنازعات يقوم على إمكانية الاختيار بين الوسائل المتعددة التي يمكن من خلالها إنجاز مثل هذه التسوية : المفاوضات ، المساعي الحميدة ، الوساطة ، التوفيق أو المصالحة ، اللجوء إلى المنظمات الدولية ، التحكيم الدولي ، التسوية القضائية الدولية ، ... [٦] .

٢- كما يشترط في نظام الأمن الجماعي ألا يكون موجهاً ضد دولة بعينها ، أو ضد دول بأعيانها ، وإنما يكون موجهاً أصلاً وأساساً ضد كل من يسعى إلى إهدار قواعد الشرعية التي ارتضتها الجماعة الدولية لحكم العلاقات فيما بين أعضائها . فالخصم هنا ليس معلوماً بالاسم ، وإنما معلوم من حيث صفته وسلوكه المخالفين لقواعد الشرعية وأحكام القانون الدولي .

وبهذا المعنى ، يتميز نظام الأمن الجماعي عن نظام التحالف ، بل وحتى عن نظام الدفاع الشرعي الجماعي ، حيث أنه في ظل هذين النظامين الأخيرين فإن الخصم المستهدف إنما يكون محدداً سلفاً وبالاسم كمبدأ عام .

---

(٣) راجع على سبيل المثال فيما يتعلق بمفهوم الأمن الجماعي :
Claude, Ins Jr., Swords into Plowshares : The Problems and Program of International Organization, New York : Random House, 1955, pp. 250-257.

(٤) راجع في شأن مبدأ التضامن في مواجهة العدوان باعتباره أحد المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية المعاصرة : د. صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي - النظرية العامة ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ص ٢٥٢ - ٢٦١ .

(٥) المراجع السابق ، ص ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٦) راجع نص المادة ١/٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، حيث يشير بوضوح إلى الوسائل المختلفة لتسوية المنازعات الدولية سلمياً .



٣- وثالثاً - ، فإن من الشروط المهمة التي ينبغي تحققها في أي نظام للأمن الجماعي ، ضرورة أن يتوافر له عدد كافٍ من الجزاءات التي يمكن عند اللزوم توقيعها على المخالفين . وعلى ذلك ، فإي أي حديث عن نظام للأمن الجماعي إنما يكون غير ذي جدوى ما لم يزود هذا النظام بالجزاءات أو العقوبات المناسبة التي تكفل قمع أي عدوان أو أي تصرف مخالف لقواعد الشرعية الدولية - العالمية أو الاقليمية أو كلتيهما - يصدر عن دولة أو دول معينة . وهذه الجزاءات أو تلك العقوبات لا توقع إلا في إطار المنظمة الدولية المعنية ، وبموجب قرارات صحيحة صادرة عن هذه المنظمة . وهنا ، أيضاً ، يمكننا أن نلمس فارقاً آخر هاماً بين نظام الأمن الجماعي ومبدأ الدفاع الشرعي الجماعي ، حيث أنه في ظل هذا المبدأ الثاني يمكن للأطراف المعنية أن تقوم بنفسها بفرض الجزاءات التي تراها مناسبة ضد الدولة أو الدول الخصم [٧] .

٤- كذلك ، فإن من الشروط الأخرى التي ينهض عليها نظام الأمن الجماعي ، الشرط المتمثل في اتساع نطاقه ليشمل كافة الدول الأعضاء في التنظيم الدولي موضوع الاهتمام ، وبحيث لا يمكن - قانوناً - لأية دولة من هذه الدول التذرع بأية حجة للتهرب من تحمل الالتزامات التي قد تُلقى على عاتقها ، والتي قد يفرضها تطبيق النظام المذكور . فعلى سبيل المثال ، ليس هناك ما يسوغ لدولة محايدة الاحتجاج بمركزها الحيادي هنا كمبرر لعدم المشاركة مع باقي أعضاء الجماعة الدولية - فيما لو كنا نتحدث عن تطبيق نظام الأمن الجماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة - في الالتزام بأحكام هذا النظام .

كما تعتبر المنظمات الدولية الاقليمية ، في هذا السياق ، جزءاً لا يتجزأ من نظام الأمن الجماعي ، على اعتبار أنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق السلم والأمن في المناطق الخاصة بكل منها ، ومن ثم المساهمة في تحقيق السلم والأمن بمفهومها الدولي الشامل [٨] . ونتيجة لذلك ، تختلف المنظمات الدولية الاقليمية في هذا الخصوص عما يسمى بمنظمات الدفاع الجماعية ، أو ما يطلق عليه تبسيطاً الأحلاف العسكرية ، حيث أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه هذه الأخيرة يتمثل في تحقيق الأمن الفردي أو الجماعي لمجموعة من الدول الأعضاء فيها ، الأمر الذي يجعل بناءها التنظيمي مقصوراً عادة على كل ما يتصل بهذا الهدف بشكل مباشر [٩] .

---

(٧) أنظر في الاشارة إلى مفهوم الجزاء وصوره في القانون الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة :

Root, E., The Sanctions of International Law in the Twentieth Century, New York : Meredith Corporation, 1969.

(٨) د. ممدوح شوقي مصطفى ، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي ، القاهرة : دار النهضة العربية ، (الطبعة الأولى) ، ١٩٨٥ ، ص ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

(٩) المرجع السابق ، ص ٣٣٥ .



والواقع ، أن كل ما سبق يشير إلى الأمن الجماعي في مفهومه الضيق الذي يجعل تطبيق هذا النظام مقصوراً على الأحوال التي يحدث فيها تهديد للسلم والأمن الدوليين ، أو إخلال بهما، أو وقوع عمل من أعمال العدوان . غير أنه مع مرور الوقت – وكنتيجة للتطورات النوعية والكمية الهائلة التي شهدها المجتمع الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – أخذ هذا المفهوم الضيق يتسع شيئاً فشيئاً ليكتسب معاني جديدة ، أكثر إيجابية وذات أبعاد اقتصادية واجتماعية (١٠) . ولذلك ، لم يجد البعض أي حرج في الاشارة ، في هذا السياق ، إلى ما اسموه بالأمن الجماعي انطلاقاً من منظور أكثر شمولاً وأكثر اتساعاً وعدم الاقتصار على المعنى الضيق الذي يحصره في حالة غياب الخطر أو التهديد (١١) .

ثانياً- فكرة الأمن الجماعي في المواثيق المنشئة للتنظيم الاقليمي العربي

إذا نحينا جانباً المواثيق المنشئة لما أطلق عليه « التجمعات العربية المحدودة » ، والتي أعلن أعضاؤها رسمياً أن انشاءها إنما جاء بالتطبيق لأحكام ميثاق جامعة الدول العربية (١٢) ، فإنه يمكننا القول بأن الاطار المرجعي لأي باحث فيما يتعلق بمحاولتنا الوقوف على ما هية النظام العربي للأمن الجماعي يتمثل أساساً – منذ انشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ وحتى وقتنا الراهن – في الوثيقتين الآتيتين : ميثاق الجامعة من ناحية ، ومعاهدة الدفاع المشترك المعقودة عام ١٩٥٠ من ناحية أخرى (١٣) . فما هي ملامح النظام العربي للأمن الجماعي طبقاً لأحكام هاتين الوثيقتين ؟

١- فكرة الأمن الجماعي في ميثاق جامعة الدول العربية :

بداية ، لابد من الاشارة إلى حقيقة أن جامعة الدول العربية لا تمثل بأي حال من الأحوال استثناء من القاعدة العامة فيما يتعلق بتضمين المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية العامة – العالمية منها والاقليمية على حد سواء كعصبة الأمم والأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية – نصوصاً صريحة بشأن نظام الأمن

(١٠) المرجع السابق ، ص ص ٥٣٧ وما بعدها ، وأيضاً :
Nye, J., Collective Economic Security, International Affairs, 1974, No. 4.

(١١) د. ممدوح شوقي مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٤٤ وما بعدها .

(١٢) راجع المواثيق المنشئة لهذه التجمعات العربية الاقليمية الثلاثة : مجلس التعاون الخليجي ، مجلس التعاون العربي (وقد حُلّ هذا المجلس في أعقاب أزمة الخليج الثانية) ، اتحاد دول المغرب العربي .

(١٣) تجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا في تحليلنا في هذا البحث على ميثاق جامعة الدول العربية في صورته الحالية ، ولم نتطرق إلى الأفكار التي تضمنها العديد من المشروعات التي استهدفت إدخال بعض التعديلات على هذا الميثاق . راجع ، بصفة خاصة فيما يتعلق بموقف مشروعات تعديل الميثاق فيما يتصل بنظام الأمن الجماعي ، تلك الدراسة التي صدرت حديثاً جداً عن مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة (مصر) بعنوان : جامعة الدول العربية : الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير ، ١٩٩٣ .



المصدر : شؤون عربية

التاريخ : ديسمبر ١٩٩٤

الجماعي ، الذي ينبغي أن يحكم العلاقات فيما بين الدول الأعضاء . فمن خلال نظرة فاحصة لميثاق الجامعة ، نستطيع أن نلاحظ بسهولة أنه قد تضمن بدوره مثل هذه الاشارة الصريحة إلى ما يمكن أن نسميه « نظاماً عربياً للأمن الجماعي » ولو في صورة مبسطة أو محدودة . فعلى سبيل المثال ، وطبقاً لما يشير إليه نص المادة السادسة من هذا الميثاق ، رخص لمجلس الجامعة أن يبادر إلى اتخاذ التدابير اللازمة لدفع الاعتداء الذي قد تتعرض له احدى الدول الأعضاء . وفي هذا السياق ذاته ، جاء نص المادة الثامنة ليؤكد بوضوح على أحد جوانب فكرة الأمن الجماعي ، وذلك من خلال التشديد على ضرورة أن : « تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها » .

وبإمعان النظر في هذين النصين – وبالذات في نص المادة السادسة – يمكننا أن نخلص إلى عدد من الاستنتاجات ذات الدلالة الكبيرة فيما يتعلق بتصور واضعي ميثاق الجامعة وادراكهم لمحتوى فكرة الأمن الجماعي فيما بين الدول العربية الأعضاء .

وأول هذه الاستنتاجات يتمثل في حقيقة أن ميثاق الجامعة قد خلا من أي بيان للمقصود من معنى العدوان ، الذي قد تشنه دولة ما عربية كانت أم غير عربية ضد دولة عضو ، مما قد يوجب المبادرة إلى إتخاذ تدابير الأمن الجماعي حماية لاستقلال الدولة المعتدى عليها وحفاظاً على سلامتها الاقليمية . بل الأكثر من ذلك ، إن الميثاق لم يشر حتى إلى أنواع الأعمال التي يمكن اعتبارها من قبيل أعمال العدوان . وقد ذهب البعض من الباحثين – في معرض التعقيب على هذا الوضع – إلى القول وبحق بأن النتيجة الطبيعية المترتبة على عدم تحديد معنى العدوان في ميثاق الجامعة تتمثل في صيرورة مجلس الجامعة الجهاز المختص بتحديد ما إذا كان عمل معين غير ودي صادر عن دولة عربية ضد دولة عربية أخرى ، يعتبر عدواناً أم لا [١٤] .

والحق ، أنه وإن كان الغموض الذي يحيط بهذه المسألة هو من الأمور التي تؤخذ على واضعي ميثاق الجامعة ، إلا أن الملاحظ هو أن هذا الميثاق لا يمثل الاتفاقية المنشئة الوحيدة في هذا الخصوص . فالثابت ، أن جلّ المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية العامة قد عزفت – وربما عن قصد – عن إيراد تعريف محدد لمصطلح العدوان [١٥] .

(١٤) د. أحمد الرشيدي ، وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التصدي للعدوان ، مجلة شؤون عربية ، ١٩٩١ ، العدد ٦٧ ، ص ص ١٦ – ٢٨ .

(١٥) ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة مثالاً نموذجياً لعدم اتفاق الدول المنشئة للمنظمة الدولية في التوصل إلى تعريف محدد لمعنى العدوان . فمنى الرغم من تضمين الميثاق المذكور نصوصاً متعددة بشأن نظام الأمن الجماعي ، إلا أنه لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى المقصود بالعدوان .



متكاملاً بشأن الجزاءات أو التدابير القسرية العسكرية منها وغير العسكرية التي خَوّل مجلس الأمن سلطة اتخاذها ضد الدولة المخالفة لحملها على الامتثال لقواعد الشرعية الدولية وبما يكفل إعادة الأمن والسلام الدوليين إلى نصابهما (١٩) .

٢- مفهوم الأمن الجماعي طبقاً لأحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك :

جاءت معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي ، التي أبرمت عام ١٩٥٠ ، لتؤكد بدورها على ضرورة الأمن الجماعي في اطار العلاقات العربية - العربية ، ولتصحح بعض العيوب التي انطوى عليها ميثاق الجامعة فيما يتعلق بهذا الموضوع . كما جاء ابرام هذه المعاهدة ليؤكد - من جهة أخرى - على الرابطة الوثيقة التي تربط بين كل من جامعة الدول العربية - بوصفها منظمة دولية إقليمية - ومنظمة الأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية عالمية معنية أساساً بقضايا السلم والأمن الدوليين في مفهومهما الشامل (٢٠) .

فطبقاً لنص المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك ، « تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر أو على قواتها ، اعتداءً عليها جميعاً . ولذلك ، فإنها - عملاً بمبدأ الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها - تلتزم بأن تبادر إلى مساعدة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور ، منفردة ومجتمعة ، جميع التدابير ، وتستخدم جميع مالديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولاعادة الأمن والسلام إلى نصابهما » . وإضافة إلى نص هذه المادة المرجعية ، حث المادة الثالثة من المعاهدة الدول العربية المتعاقدة على أهمية بل وضرورة أن « تتشاور فيما بينها ، بناءً على طلب احداها ، كلما هُددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها . وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف » . ثم جاء نص المادة الرابعة من المعاهدة ليعزز المبادئ السابقة حيث أكد على أنه « رغبة في تنفيذ الالتزامات سالفة الذكر على أكمل وجه ، تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها ، وتشترك - بحسب مواردها وحاجاتها - في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح » .

ومما لاشك فيه ، أن تحليل هذه النصوص الثلاثة التي تضمنتها معاهدة الدفاع العربي المشترك (نصوص المواد : ٢ ، ٣ ، ٤) يبرز بوضوح حقيقة أن المعاهدة المذكورة قد خطت بعض الخطوات الايجابية والمهمة

(١٩) راجع نص المادتين ٤١ ، ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٢٠) أنظر في إشارة إلى هذا المعنى : د. هيثم الكيلاني ، في البحث عن الدور العسكري لجامعة الدول العربية ، مجلة شؤون عربية ، ١٩٨٢ ، العدد ١٣ .



وأما الاستنتاج الثاني ذو الدلالة الخاصة فيما يتعلق بموقف ميثاق الجامعة إزاء فكرة الأمن الجماعي العربي ، فيكمن في حقيقة أن هذا الميثاق لم يشأن أن يخوّل مجلس الجامعة أية سلطة فعّالة تسوغ له التدخل من تلقاء نفسه وفور وقوع العدوان على دولة من الدول الأعضاء . فطبقاً لنص المادة السادسة الذي سلفت الإشارة إليه ، فإن الجهات التي يحق لها طلب تدخل مجلس الجامعة في حالة وقوع عدوان على دولة عربية عضو قد حددت في الآتي : الدولة العربية المعتدى عليها ، ممثل هذه الدولة لدى الجامعة ، أية دولة عربية عضو . ولا شك أن هذه إحدى نقاط الضعف الأساسية في نظام الأمن الجماعي العربي ، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن قرارات مجلس الجامعة – حال طلب تدخله – لمواجهة حالات العدوان الذي قد تتعرض له إحدى الدول العربية الأعضاء إنما تصدر بالإجماع وذلك فيما عدا صوت الدولة العربية التي تتخذ هذه القرارات ضدها [١٦] .

وليس بخافٍ هنا أن ميثاق الجامعة يبدو متخلفاً إلى حد بعيد في هذه الناحية ، إذا ما قورن مثلاً بميثاق الأمم المتحدة الذي يرخص لمجلس الأمن اتخاذ أية إجراءات – بما في ذلك التدخل التلقائي – إذا ما ثبت له أن التصرف الحاصل من دولة معينة يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين [١٧] .

والاستنتاج الثالث الذي نرى أهمية التوكيد عليه ، في هذا المقام ، يتمثل في كون أن الاجراءات أو التدابير التي أشار إليها نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة قد تمت صياغتها في عبارات عامة جداً . فضلاً عن كون أن الميثاق المذكور لم يشر صراحة إلى الجهاز الذي تناط به مهمة متابعة تنفيذ مثل هذه التدابير ، من الملاحظ أنه – أي ميثاق الجامعة – قد جاء مقتضباً للغاية في هذا الخصوص ، إذ اكتفى واضعوه بالإشارة إلى اصطلاح « التدابير » دون أي تفصيل . ويتصل بذلك ، أيضاً ، كون أن الميثاق لم يفصل في شأن الجزاءات التي يحق للجامعة توقيعها ضد أية دولة عربية تخرج على قواعد الشرعية التي ارتضتها الدول الأعضاء أساساً لحكم العلاقات فيما بينها . وليس أدلّ على ذلك مما لاحظه بعض الباحثين – وبحق – من حقيقة أنه فيما عدا حالة النص على جزاء أو عقوبة الفصل من الجامعة ، لم يتضمن هذا الميثاق أية اشارة إلى جزاءات أخرى ، من أي نوع كان [١٨] . ومما لا شك فيه أن هذه الحالة تبرز ، مرة أخرى الفارق الكبير – فيما يتعلق بتقويم فعالية نظام الأمن الجماعي العربي – بين كل من ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ، حيث أن من الثابت أن هذا الميثاق الثاني قد تضمن نظاماً يكاد يكون

---

(١٦) وهنا يبدو الفارق الكبير بين ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية . أنظر مثلاً نص المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة ، والذي يخوّل مجلس الأمن سلطات واسعة في مجال التصدي لأي تهديد للسلم والأمن الدوليين .

(١٧) راجع ، مرة ثانية ، نص المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة .

(١٨) راجع دراسة د. أحمد الرشيدي ، تطوير نظام الجزاءات في نطاق جامعة الدول العربية ، مجلة شؤون عربية ، ١٩٩٢ ، العدد ٧١ ، ص ص ٤٣ – ٥٤ .



– ولو من الناحية القانونية أو النظرية – في سبيل تعزيز نظام الأمن الجماعي العربي ، ولمحاولة تلافي بعض أوجه القصور التي أنطوى عليها ميثاق الجامعة في هذا الخصوص [٢١] . ويمكن تفصيل ذلك على الوجه الآتي :

أ – أنه على خلاف الحال في ميثاق الجامعة ، من الملاحظ أن معاهدة الدفاع العربي المشترك قد تركزت على ايلاء أهمية خاصة للصلة الوثيقة ، بل والعضوية بين ما يمكن تسميته الأمن القُطري أو الوطني لكل دولة عربية على حدة وبين الأمن القومي العربي في مفهومه الأعم والشامل . ولعل هذه الصلة العضوية قد بدت في صورة جَلّية في نص المادة الرابعة من المعاهدة ، والذي أشار بوضوح – وكما سلف البيان – إلى ضرورة أن تحرص الدول العربية المتعاقدة على تحقيق قدر مناسب من المواءمة والتنسيق بين خططها الدفاعية الوطنية وبين أولويات الاستراتيجية العربية العامة .

ب– كما يلاحظ ، في هذا المقام أيضاً ، أن معاهدة الدفاع العربي المشترك قد تضمنت النص على إنشاء آليات معينة للنهوض بمهمة تطبيق نظام الأمن الجماعي فيما بين الدول العربية . وقد تمثلت هذه الآليات في مجموعة الأجهزة التالية [٢٢] : مجلس الدفاع المشترك ، اللجنة العسكرية الدائمة ، الهيئة الاستشارية العسكرية ، القيادة العامة للقوات العربية المشتركة العاملة في الميدان ، ...

والحق ، أن الحرص على ضرورة النص على انشاء مثل هذه الأجهزة يعتبر أمراً إيجابياً من منظور تقويم النظام العربي للأمن الجماعي . وهو أمر لا يقلل منه كون أن العديد من هذه الأجهزة قد ظل في حالة شبه بطالة حتى وقتنا الراهن ، حيث لم يقدر لها أن تختبر عملياً إلا في حالتين هما : حالة القوات العربية التي أرسلتها الجامعة إلى الكويت عام ١٩٦١ استجابة لطلب حكومتها [٢٣] ، وحالة القوات العربية – قوات الردع العربية – التي أرسلتها الجامعة إلى لبنان خلال فترة الحرب الأهلية اللبنانية التي نشبت في عام ١٩٧٥ . وغني عن البيان ، أن عدم الافادة من وجود آليات معينة فيما يتعلق بالأمن الجماعي العربي لا يمثل « ظاهرة عربية » فحسب ، بل تكاد تكون ظاهرة دولية عالمية ، بدليل أن آليات ونظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قد ظلت إلى حد كبير حبراً على ورق ، ولم تجد طريقها إلى التطبيق إلا مع نشوب أزمة / حرب الخليج الثانية (أغسطس ١٩٩٠ – فبراير ١٩٩١) [٢٤] .

(٢١) المرجع السابق ، ص ص ٢٩٨ وما بعدها .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ص ٣٠٠ – ٣٠١ .

(٢٣) أنظر ، بصفة عامة ، فيما يتعلق بدور جامعة الدول العربية في أزمة الكويت عام ١٩٦١ : د. محمد عبد الوهاب الساكت ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٣ .

(٢٤) مارسيل ميرل ، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد (ترجمة د. حسن نافعة) ، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ ، ص ص ٤٦ – ٥١ .



ج- كذلك ، فإن من الخطوات الإيجابية التي خطتها معاهدة الدفاع العربي المشترك مقارنة بميثاق الجامعة ، فيما يتعلق بنظام الأمن الجماعي ، أنها - أي المعاهدة - رتبت التزاماً قانونياً صريحاً على الدول المتعاقدة - فرادى وجماعات - بالمبادرة إلى تقديم العون اللازم للدولة أو الدول العربية المعتدى عليها أو المهددة بالعدوان . كما ألزمتها بضرورة التعاون مع هذه الدولة أو الدول من أجل اتخاذ كافة التدابير المناسبة للتصدي للعدوان وإعادة الأمن والسلام العربيين إلى نصابهما . ولاشك ، أن نظرة أطراف المعاهدة إلى مفهوم الأمن الجماعي المشترك كانت هنا نظرة أكثر اتساعاً من مفهومه الضيق الذي رأيناه في بداية هذا البحث ، والذي يقتصر على مجموعة الاجراءات التي يتم اتخاذها في اطار المنظمة الدولية المعنية (٢٥) . فالثابت ، أن الالتزام الذي نصت عليه المعاهدة العربية للدفاع المشترك ، إنما يندرج بحسب ما خلص إليه البعض من الباحثين ، وبحق ، ضمن نطاق تدابير الدفاع الشرعي الجماعي ، حيث أنه يرخص لكل دولة عربية بوجوب أن تهب - سواء في صورة إنفرادية أو في إطار جماعي - لمساعدة أية دولة عربية أخرى تتعرض للعدوان أو تكون هدفاً للتهديد به (٢٦) . ولا شك ، أن تغليب جانب الدفاع الشرعي الجماعي على جانب الأمن الجماعي في معاهدة الدفاع العربي المشترك ، يعتبر أمراً مقبولاً في ضوء حقيقة أن أحد الدوافع الأساسية وراء إبرام هذه المعاهدة - والتي تأثر واضعوها بمعاهدة حلف شمال الأطلنطي (٢٧) - كان يكمن في تحقيق نوع من التنسيق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة والتي نعني بها بالأساس الأحكام الخاصة بمبدأ الدفاع الشرعي المشار إليها في المادة ٥١ من هذا الميثاق الأخير .

ثالثاً- النظام العربي للأمن الجماعي من خلال الخبرة التاريخية

ليس من قبيل المبالغة القول ، بداية ، بأن النظام العربي يكاد يكون قد أخفق تماماً ، منذ أن تبلورت ملامحه في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، في تحريك أعضائه - سواء في إطار مبدأ الأمن الجماعي أو إعمالاً لمبدأ الدفاع الشرعي الجماعي - للوقوف معاً ضد العدوان الذي يتهددهم والمتمثل في الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ضد بعض الدول العربية . فطبقاً للخبرة التاريخية ، فإن الأحكام ذات الصلة بهذين

---

(٢٥) ومن هنا تبدو الحكمة من وراء الربط بين الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية في معاهدة واحدة .

(٢٦) راجع نص المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك .

(٢٧) د. هيثم الكيلاني ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .



المبدأين – الأمن الجماعي والدفاع الشرعي الجماعي – قد ظلت حبراً على ورق ولم يقدر لها أن تتحول إلى فعل جاد ، عبر كل المواجهات العسكرية العربية – الاسرائيلية (٢٨) .

وأما في نطاق العلاقات العربية – العربية ، فالثابت أنه على الرغم من غلبة الطابع الصراعي على هذه العلاقات إلا أن الملاحظ هو أن اللجوء إلى القوة المسلحة في عملية ادارة الصراعات فيما بين الدول العربية قد ظل دوماً في صورة محدودة ، وهو ما لم يستدع في تقديرنا ضرورة التفكير في إمكانية تطبيق نظام الأمن الجماعي في مفهومه الضيق أو حتى اللجوء إلى ممارسة حق الدفاع الشرعي الجماعي . بعبارة أخرى ، فإنه فيما عدا حالة الاحتلال العراقي لدولة الكويت (٢ أغسطس ١٩٩٠ – ٢٦ فبراير ١٩٩١) ، لم تشهد العلاقات العربية – العربية في تطورها المعاصر حالة عدوان أو تهديد بالعدوان يمكن القول بأنها كانت تستدعي مواجهتها باللجوء إلى الاجراءات المنصوص عنها في المواثيق العربية ذات الصلة . والحالتان الوحيدتان اللتان تم فيهما اللجوء إلى عمل عربي جماعي – حالة النزاع العراقي الكويتي ١٩٦١-١٩٦٣ ، وحالة الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ – وُصف هذا العمل بأنه من قبيل « حفظ السلام Peace-Keeping » أو من قبيل « العزل بين القوات المتحاربة Enforcement action » ويندرج ضمن نطاق اجراءات الأمن الجماعي (٢٩) .

وعليه ، فإذا كانت أزمة الخليج الثانية أو أزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت هي التي شكلت وبحق الحالة النموذجية التي طرحت ضرورة تطبيق أحكام نظام الأمن الجماعي العربي صيانةً لاستقلال احدى الدول العربية وحفاظاً على سلامة أراضيها ، فإن السؤال الذي يطرح هنا هو الآتي : كيف واجه النظام العربي المذكور هذه الأزمة ؟ وكيف تصدت جامعة الدول العربية لهذه الأزمة ، باعتبارها هي المنظمة العربية المنوط بها بصفة رئيسية تطبيق نظام الأمن الجماعي في اطار العلاقات العربية – العربية ؟

نحاول ، فيما يلي ، الاجابة عن هذين التساؤلين من خلال نقطتين هما : ١- ماذا فعلت الجامعة لمحاولة احتواء أزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت والعمل على تسويتها سلمياً وفي اطار عربي ، و ٢- ما هي الأسباب التي تفسر الموقف العاجز للجامعة في هذا الخصوص ؟

---

(٢٨) وإضافة إلى حالة الصراع العربي – الإسرائيلي ، فإن أغلب الدول العربية قد اكتفت بتقديم الدعم المعنوي والمالي للعراق خلال فترة الحرب العراقية الايرانية التي استمرت نحو ثماني سنوات .

(٢٩) أنظر ، بصفة عامة ، في شأن القوات التي أرسلتها جامعة الدول العربية إلى لبنان خلال فترة الحرب الأهلية : عصام الجوله ، حول قوات الأمن العربية في لبنان ، مجلة شؤون فلسطينية ، العددان ٦٢ ، ٦٣ (يناير – فبراير ١٩٧٧) .



١ - جهود الجامعة لاحتواء الأزمة (٣٠) :

بصفة عامة ، يمكن القول بأنه على الرغم من حقيقة أن الجهود العربية الجماعية - في اطار الجامعة - قد تصدت بشكل فوري للغزو العراقي لدولة الكويت ، وذلك في محاولة لاحتواء الأزمة العربية والدولية الناشئة عن هذا الغزو ، وإيجاد تسوية سلمية لها ، إلا أن الملاحظ في هذا الخصوص هو أن هذه الجهود قد أخفقت تماماً في التوصل إلى إجماع عربي يتيح للجامعة تطبيق نظام الأمن الجماعي من أجل صيانة استقلال احدى الدول الأعضاء فيها . وكل ما قدر للدبلوماسية العربية في اطار الجامعة أن تقوم به في هذا الشأن لا يكاد يتجاوز تلك المؤتمرات الثلاثة الطارئة التي عقدت خلال شهر أغسطس من عام ١٩٩٠ ، وهي : المؤتمر الطارئ لوزراء الخارجية العرب (يومي ٢ و٣ أغسطس) ، والقمة العربية الطارئة (يومي ٩ و١٠ أغسطس) ، والاجتماع الطارئ الثاني لوزراء الخارجية العرب (يومي ٣٠ و٣١ أغسطس) (٣١) .

وفي التحليل الأخير ، فإن هذه الاجتماعات الثلاثة لم تسفر عن صدور أي قرار بشأن اجراءات الأمن الجماعي التي كان يلزم اتخاذها في مثل هذه الحالات ، وإنما اقتصرت فقط على مسألة ادانة العراق لعدوانه على دولة الكويت ، ومطالبته بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي الكويتية . ولا يكاد يستثنى من ذلك إلا تلك الاشارة التي تضمنها القرار رقم ١٩٥ الصادر عن القمة العربية الطارئة ، والتي أيدت فيها الجامعة الاجراءات التي ترى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى اتخاذها إعمالاً لمبدأ الدفاع الشرعي (٣٢) . ومن هنا جاء تأييد القرار المذكور أيضاً - أي القرار ١٩٥ - لمواقف الدول العربية التي وافقت على ارسال بعض وحدات من قواتها إلى منطقة الخليج (٣٣) .

٢ - تقويم موقف الجامعة إزاء أزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت من المنظور الخاص بنظام الأمن الجماعي العربي :

اجمالاً ، يمكن القول بأن جامعة الدول العربية قد وقفت موقف العاجز تماماً عن القيام بأية خطوة ايجابية وذات قيمة في سبيل انهاء هذه الأزمة والتوصل إلى تسوية سلمية لها في إطار عربي . فكما سلف البيان ، فإنه على الرغم من حقيقة أن الأزمة كانت تستلزم وبحق تدخلاً عربياً جماعياً لاحتوائها ،

(٣٠) د. عطية حسين أفندي ، الجامعة العربية وأزمة الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٩١ ، عدد إبريل ، ص ص ٣٥ - ٥٨ .

(٣١) المرجع السابق ، نفس الصفحات .

(٣٢) راجع دراسة الدكتور أحمد الرشيدي بعنوان : أزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت في إطار جامعة الدول العربية ، في نفس الكاتب (محرر) ، الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١ .

(٣٣) المرجع السابق .

باستخدام مختلف الوسائل المتوافرة ، إلا أن الجامعة – أو بعبارة أدق الدبلوماسية العربية الجماعية في اطارها – قد اقتصر دورها على عبارات الادانة والمناشدة بضرورة الانسحاب العراقي واحترام سيادة دولة الكويت وسلامة أراضيها .

وقد أثار هذا الموقف العاجز من جانب الجامعة العديد من التساؤلات بشأن ما هي الأسباب التي تكمن وراءه وتفسره . وقد قيل في هذا الخصوص بأن عجز الجامعة عن تطبيق نظام الأمن الجماعي العربي لوضع حد للاحتلال العراقي لدولة الكويت إنما يمكن تفسيره بارجاعه إلى عدد من الأسباب نشير إلى أهمها فيما يلي (٣٤) :

أ – فهناك أولاً السبب المتمثل في كون أن أي قرار يتطلب صدوره عن الجامعة لمواجهة هذه الأزمة كان لابد أن يصدر بالاجماع عملاً بنص المادة السادسة من الميثاق . وقد كان واضحاً منذ اللحظات الأولى لنشوب الأزمة في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ أن هناك تبايناً غير محدود في وجهات النظر العربية الرسمية – والشعبية إلى حد ما – بشأن الطريقة التي ينبغي أن تدار بواسطتها هذه الأزمة ، وهو الأمر الذي أضحى متعذراً معه التوصل إلى قرار إجماعي يحظى بتأييد كل الدول العربية فيما عدا العراق نفسه (٣٥) .

ب– وهناك ، أيضاً ، السبب المتمثل في حقيقة أن النظام العربي للأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الجامعة ، هو من حيث أصله وأساسه نظام ضعيف وواهن إلى حد كبير ، وخاصة إذا ما قورن بنظائره في بعض المنظمات الدولية الأخرى كمنظمة الأمم المتحدة . ومما لا شك فيه أن هذا الضعف الظاهر الذي ينطوي عليه النظام العربي للأمن الجماعي ، إنما يبرز بوضوح في افتقاد هذا النظام إلى آلية قوية تتيح له فرض الجزاءات التي يقتضيها الموقف لردع أية دولة عربية تسول لها نفسها الخروج على قواعد الشرعية العربية ومقتضياتها كما في حالة قيام دولة عربية بالاعتداء على دولة عربية أخرى . فطبقاً لما خلص إليه جانب الفقه العربي ، وعلى خلاف ما استقر عليه العمل في قانون المنظمات الدولية من النص في الميثاق المنشئ للمنظمة الدولية المعنية على العديد من الجزاءات التي تتراوح عادة ما بين الحرمان من التصويت في أحد أو بعض أجهزة المنظمة إلى التدرج حتى فرض الاجراءات القسرية العسكرية منها وغير العسكرية (٣٦) ، من الملاحظ أن ميثاق جامعة الدول العربية قد اكتفى واضعوه

(٣٤) د. عطية حسين أفندي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥ – ٤٠ .

(٣٥) أنظر في اشارة واضحة إلى هذا الانقسام العربي من جراء أزمة الخليج الثانية ، د. أحمد يوسف أحمد ، النظام العربي وأزمة الخليج ، في : د. أحمد الرشيدي (محرر) ، الانعكاسات الاقليمية والدولية لأزمة الخليج ، مرجع سابق ، ص ص ٢١١ وما بعدها .

(٣٦) راجع نص المادتين ٤٠ ، ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة .



ورأينا ، أن هذا الاستنتاج صحيح ولكن ليس بصورة تامة ، وذلك لسببين : أما السبب الأول ، فيتمثل في كون أن نص المادة (١/٥٣) من ميثاق الأمم المتحدة لم يصادر تماماً حق المنظمات الدولية الاقليمية – كجامعة الدول العربية وما في حكمها – في إمكان اللجوء إلى إجراءات قسرية من أي نوع بما في ذلك تلك التي له صفة عسكرية ، لأن أي استنتاج بخلاف ذلك من شأنه أن يلغي حكم المادة الحادية والخمسين من نفس الميثاق – أي ميثاق الأمم المتحدة – الذي يسوغ للدول مباشرة حقها في الدفاع الشرعي سواء في صورته الفردية أو في صورة جماعية تأخذ عادة شكل التنظيمات الاقليمية والتحالفات العسكرية .

وأما السبب الثاني الذي يحملنا على القول بأن العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاقليمية فيما يتصل باجراءات تطبيق نظام الأمن الجماعي لا تفسر وحدها عجز الجامعة عن اللجوء إلى مثل هذه الاجراءات في حالة أزمة الخليج الثانية ، فمؤداه أن أول قرار أصدره مجلس الأمن الدولي بشأن هذه الأزمة قد أشير فيه صراحة إلى تأييد المجلس للجهود التي تبذلها الجامعة العربية بهدف إيجاد حل عربي من أي نوع لهذه الأزمة . والراجح ، أن هذا التأييد المبكر جداً من جانب مجلس الأمن لجهود الجامعة المبذولة في هذا الخصوص إنما يمكن تفسيره على أنه يمثل تعبيراً عن موافقة أو إذن صريح من مجلس الأمن للجامعة باتخاذ ما تراه مناسباً لتدارك الأمر قبل استفحاله ، وهي موافقة أو إذن يستجيب والحكم المشار إليه في نص المادة الثالثة والخمسين (فقرة ١) من ميثاق الأمم المتحدة .

غاية القول ، إذاً إن الخبرة التاريخية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن ما يسمى تجاوزاً « بالنظام العربي للأمن الجماعي » لم يقدر له أن يجد طريقه إلى التطبيق منذ انشاء الجامعة عام ١٩٤٥ وحتى وقتنا الراهن ، وذلك على الرغم من أن حالة الاحتلال العراقي لدولة الكويت قد شكلت – وبحق – ظرفاً موضوعياً مواتياً لامكان اختبار جوانب القوة وجوانب الضعف في هذا النظام .

والسؤال الآن – وفي ضوء هذه الخلاصة – هل توجد ثمة امكانية لتطوير هذا « النظام العربي للأمن الجماعي » وبما يجعله نظاماً فاعلاً في تعزيز الأمن العربي القومي والقُطري في آن واحد ؟

وبعبارة أخرى ، ومع الأخذ بعين الاعتبار دروس الخبرة التاريخية ، ما هي احتمالات المستقبل بالنسبة إلى الواقع الراهن للنظام العربي للأمن الجماعي في ضوء التطورات الحادثة الآن – ومنذ أوائل التسعينيات تحديداً – على امتداد الساحة الدولية ؟

الاجابة عن هذا السؤال بأجزائه المختلفة – هي محور التحليل في النقطة الرابعة والأخيرة من هذا البحث .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ديسمبر ١٩٩٤

بالنص فقط على صورة واحدة من صور الجزاءات ألا وهي الفصل من الجامعة . وهذه العقوبة ، فضلاً عن حقيقة أنه لم يتم اللجوء إليها عملاً بالنظر إلى أن القرار الذي يتخذه مجلس الجامعة بشأنها يلزم صدوره بإجماع الدول الأعضاء باستثناء صوت الدولة المراد فصلها . وليس يخاف أن الاجماع في إطار العلاقات السياسية العربية - العربية يكاد يكون من الأمور الموسمية إن لم يكن المستحيلة .

ج- ويتصل بالسببين السابقين سبب ثالث ، مؤداه أن نص المادة السادسة في ميثاق الجامعة والذي عرض للتدابير التي يمكن اللجوء إليها في اطار النظام العربي للأمن الجماعي قد جاء في صورة عامة جداً . فناهيك عن أن هذا النص لم يحدد - كما سلف البيان - المقصود من معنى العدوان الذي قد تتعرض له إحدى أو بعض الدول العربية ، نجد أن التدابير التي تناولها النص المذكور قد أشير إليها دون أدنى تفصيل ، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من تفسيرها مادة اضافية للخلاف وتباين وجهات النظر فيما بين الدول العربية ، وتكون النتيجة - في التحليل الأخير - هي العجز عن التصدي للعدوان - أو التهديد به - الذي قد يستهدف سلامة أراضي إحدى هذه الدول .

ولاشك ، عندنا ، في أن القول بأن قاعدة الاجماع هي التي تتحمل المسئولية الكبرى في تفسير اخفاق الجامعة العربية في تطبيق نظام الأمن الجماعي العربي في أزمة الخليج الثانية إنما هو قول لا يجافي الحقيقة ، وهو ما يجعلنا لا نلوم الجامعة كثيراً في هذا الخصوص . ومع ذلك ، وإذا نظرنا إلى موقف الجامعة ككل في ادارتها لهذه الأزمة ، فلعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن القول المذكور لا يبرئ ساحة الجامعة تماماً في هذا الشأن . فنحن مع الرأي الذي خلص أنصاره إلى أنه كان بامكان الدول العربية - في اطار الجامعة - أن ترتكن إلى نص المادة السابعة من الميثاق الذي يجيز اتخاذ أي قرار دون تحديد لطبيعته يكون نافذاً فقط في مواجهة من يقبله . كما كان في الامكان الاستناد إلى أحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك لاتخاذ اجراءات رادعة لحمل العراق على الانسحاب من أراضي دولة الكويت وبالتالي تعزيز الحل العربي للأزمة .

وثمة رأي أخير قد يقول به البعض في صدد تفسير عجز الجامعة عن اللجوء إلى اجراءات قسرية رادعة ضد العراق لحمله على الانسحاب من دولة الكويت ، مؤداه أن الجامعة - بوصفها منظمة دولية اقليمية - ليست مطلقة اليدين تماماً في تطبيق نظام الأمن الجماعي الخاص بها ، مهما كان هذا النظام قوياً ومتكاملاً . فالجامعة العربية ، بهذه الصفة المشار إليها ، ليست مخولة مثل هذه السلطة الرادعة أو القمعية ما لم يأذن لها مجلس الأمن الدولي بذلك وحسبما يشير إليه نص المادة الثالثة والخمسين (فقرة ١) من ميثاق الأمم المتحدة [٣٧]

(٣٧) راجع أيضاً نص المادة ١/٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة .



رابعاً - النظام العربي للأمن الجماعي : رؤية مستقبلية

في تقديرنا ، أن ظاهرة الضعف العام وعدم الفعالية التي يتسم بها النظام العربي في مجال الأمن الجماعي - وكما كشفت عنها بوضوح شديد أزمة الخليج الثانية التي نشبت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ - وستظل هي الظاهرة المسيطرة في هذا المجال وإلى فترة قد تبدو غير قصيرة .

ولاشك أن هذا الاستنتاج يجد سنده الذي يرتكز إليه ويفسره في الأمرين الرئيسيين الآتيين :

١- أما الأمر الأول ، فيتصل بأزمة عدم الثقة القائمة باستمرار فيما بين الدول العربية وفي إطار علاقاتها المتبادلة ، وهي الأزمة التي عبرت دوماً عن نفسها في صور ومظاهر متعددة ، لعل أبرزها ذلك العزوف المتعمد من جانب بعض هذه الدول عن الموافقة على أي من المشروعات المطروحة بشأن تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بما يتيح الفرصة لدعم هذه المنظمة العربية الأم وتعزيز فعاليتها (٣٨) . وليس بخاف أن أزمة عدم الثقة هذه قد ازدادت تفاقماً ، واتسع نطاقها أكثر فأكثر ، وعلى نحو غير مسبوق في أعقاب التطورات التي ترتبت على واقعة الاحتلال العراقي لدولة الكويت وما قادت إليه من تداعيات . ولعل إخفاق مصر وسورية ودول الخليج العربية الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في ترجمة بنود « اعلان دمشق » الذي تم توقيعه في مارس من عام ١٩٩١ إلى خطوات عملية وملموسة لهو أكبر دليل على استمرار وجود أزمة عدم الثقة هذه ، ليس على مستوى العلاقات العربية - العربية الشاملة فحسب ، وإنما أيضاً على مستوى بعض التجمعات العربية الاقليمية . كما أن تعثر جهود المصالحة العربية - على الرغم من تواصلها - هو مثال آخر يمكن الاشارة إليه في معرض التوكيد على استمرار هذه الأزمة .

٢- وأما الأمر الثاني الرئيسي الذي يسوغ لنا القول بأن الأمل غير معقود - على الأقل خلال المستقبل القريب - في إمكانية صياغة نظام جديد وفعّال للأمن الجماعي العربي ، فيتعلق بحقيقة أساسية مفادها أنه في ضوء الخبرة التاريخية اللاحقة على إنشاء منظمة الأمم المتحدة يمكن القول بأن فرصة المنظمات الدولية الاقليمية - كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرهما - في القيام بدور فاعل في مجال الأمن الجماعي الاقليمي بل وفي مجال التسوية السلمية للمنازعات فيما بين أعضائها ، كانت أكبر ولا شك في ظل أوضاع الحرب الباردة والصراع الحاد والمستمر على قمة النظام الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . ولعل هذا هو الذي يمكن أن يفسر لنا - إلى جانب اعتبارات أخرى - نجاح جامعة الدول العربية مثلاً في الابقاء على الأزمة العراقية الكويتية الأولى عام

---

(٣٨) ثمة إشارة واضحة إلى مختلف مشروعات تعديل ميثاق جامعة الدول العربية نجدها في دراسة د. ناصيف حتي . الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق ، القاهرة : المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل - كراسات بحثية ، ١٩٩٢ .



١٩٦١ ضمن نطاقها العربي ، وكذا نجاح منظمة الوحدة الافريقية في التعامل بشكل ايجابي مع العديد من المنازعات التي نشبت بين عدد من الدول الأعضاء فيها خلال الفترة التالية على عام ١٩٦٣ .

أما اليوم ، وكنتيجة لهيمنة الولايات المتحدة على عملية صنع القرار على المستوى الدولي وانفرادها بزعامة العالم – ولو إلى حين – بعد الانهيار الرسمي للاتحاد السوفييتي في ٢١ ديسمبر ١٩٩١ ، فمن المشكوك فيه أن تتاح الفرصة من جديد للمنظمات الدولية الاقليمية لكي تضطلع بدور له قيمته في مجال الأمن الجماعي وحفظ السلام بين أعضائها . بل لعله لا يكون من قبيل المبالغة الاستنتاج هنا بأن البساط قد أخذ يسحب شيئاً فشيئاً من تحت أقدام المنظمات الدولية عموماً ، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة ذاتها . والدليل على ذلك ما نراه من تعاظم غير مسبوق للدور الأمريكي في العديد من مناطق العالم (الشرق الأوسط ، الصومال ، ...) .

على أن الحديث عن دور مستقبلي محدود ، أو شبه معدوم للمنظمات الدولية الاقليمية عموماً ، ومنها بطبيعة الحال جامعة الدول العربية ، في مجال الأمن الجماعي على المستوى الاقليمي ، لا ينبغي أن يفهم منه أن هذه الوظيفة المهمة لهذه المنظمات قد أضحت غير ذات موضوع . فناهيك عن حقيقة أن مثل هذا الفهم لا يستقيم ونص المادة الثالثة والخمسين (فقرة ١) من ميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر أن المنظمات الدولية الاقليمية هي أدوات أو أجهزة معاونة لمجلس الأمن فيما يتعلق بتطبيق اجراءات القمع ذات الصلة بنظام الأمن الجماعي الدولي ، فإن من الثابت أن المنظمات المذكورة يمكنها أن تضطلع بدور ايجابي كبير في تكثيف جهودها في مجال التسوية السلمية للمنازعات وتوطيد علاقات حسن الجوار فيما بينها . وهكذا ، يتحول مفهوم الأمن الجماعي من مفهوم يقوم أساساً على استخدام القوة المسلحة والردع العسكري إلى مفهوم آخر أوسع وذي أبعاد اقتصادية واجتماعية .

خاتمة

مما لا شك فيه ، أن النتيجة الأساسية التي يمكننا أن نخلص إلى إبرازها والتوكيد عليها في نهاية هذا البحث هي أن ضعف النظام العربي للأمن الجماعي وعجزه عن التعامل الايجابي مع مجمل القضايا العربية لا يكادان يرجعان بالأساس إلى العيوب الأصيلة في الأحكام القانونية ذات الصلة ، وإنما يرجعان إلى عدم الرغبة من جانب الدول العربية في الإفادة حتى من الحد الأدنى للعمل المشترك الذي تتيحه هذه الأحكام .

فكما رأينا : إذا كانت قاعدة الإجماع المشار إليها في المادة السادسة من ميثاق الجامعة هي ، وبحق ، التي كثيراً ما تقف حجر عثرة أو عقبة أمام أية إمكانية لدعم مبادرات الجامعة من أجل تطبيق نظام الأمن



الجماعي العربي في مواجهة أية دولة عربية تخالف أحكام هذا الميثاق ، فإن الملاحظ هو أن قاعدة الإجماع هذه لا تنفي حقيقة أن ثمة طرقاً أخرى يمكن للعمل العربي المشترك من خلالها أن يحقق أهدافه الأساسية في هذا الخصوص . فعلى سبيل المثال ، يمكن للدول العربية ، إن اتفقت ارادتها ، أن تستفيد من نص المادة السابعة من ميثاق الجامعة لتجاوز قاعدة الإجماع . ويشير نص هذه المادة الأخيرة إلى حق الدول العربية في أن تتخذ ما تراه مناسباً من اجراءات – سواء داخل إطار الجامعة أو خارجها – من أجل حمل الدولة العربية المخالفة على العودة إلى جادة الصواب والمحافظة – من خلال ذلك – على دعم السلم والاستقرار العربيين .

كما إنه بإمكان الدول العربية أن تستفيد – إن هي شاءت – من نص المادة الأولى من معاهدة الدفاع العربي المشترك الذي يؤكد على أن الاعتداء الحاصل ضد أية دولة عربية إنما يشكل إعتداءً ضد جميع الدول العربية الموقعة على هذه المعاهدة . وإضافة إلى هذه الإمكانية المتاحة ، يمكن للعمل العربي المشترك في هذا المكال أن يجد سنداً قانونياً له – في الأحوال التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات قسرية عسكرية كانت أم غير عسكرية – في نص المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز للدول فرادى أو جماعات الحق في اللجوء إلى القوة المسلحة كصورة من صور الدفاع الشرعي متى توافرت الشروط التي تسوغ لها ذلك .

كذلك ، فقد يكون من قبيل المبالغة القول بأن قصور النظام العربي للأمن الجماعي مرجعه الأساسي إلى حقيقة أن جامعة الدول العربية بوصفها منظمة دولية إقليمية ليس في مقدورها – طبقاً لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة – استخدام القوة المسلحة في إطار عمليات القسر التي قد يستلزمها تحقيق الأمن الجماعي . فقد انتهى التحليل ، فيما يتصل بهذا الرأي ، إلى التأكيد على حقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة لم يغلّ تماماً يد المنظمات الدولية الاقليمية في هذا الخصوص .

وأما عن احتمالات المستقبل ، فالراجح – في ضوء التطورات الراهنة على امتداد الساحة الدولية ، وكلها تطورات لم يكن للعالم عهد بها منذ منتصف القرن الحالي – أن أي حديث عن مستقبل النظام العربي للأمن الجماعي لن يكون بأي حال من الأحوال مُنبتّ الصلة بآثار هذه التطورات وتداعياتها . ومع ذلك ، فإن هناك من يرى – وبحق – أن النظام العربي الراهن سيكون مصيره الاضمحلال ما لم يتسن لأطرافه النهوض بآلياته الخاصة بالأمن الجماعي وتحديث مفاهيم هذا الأمن بما يتواءم والتطورات الدولية المستحدثة (٣٩) .

---

(٣٩) د. محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٢ ، العدد ١٥٨ ، ص ص ٢٨٤ – ٢٩٠ .



○ دراسات

النظام الدولي الجديد واصلاح الأمم المتحدة : رؤية عربية

خليل اسماعيل الحديثي

أستاذ المنظمات الدولية في كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

المقدمة

بين مؤتمري يالطا [١] ومالطا [٢] ساد نظام دولي معين ، حددت أطرافه وصيغت توازناته وكرست قيمه ومبادئه وقواعده في ميثاق الأمم المتحدة . وأدير قسم كبير من أوجه الصراع والتعاون بين محاوره في نطاق منظمة الأمم المتحدة ، غير أنه لم تكن قمة مالطا اعلاناً عن قيام نظام دولي جديد بقدر ما كانت إيذاناً ببدء عهد جديد في العلاقات الدولية ينطوي على متغيرات عدة ليس من بينها الغاء الأمم المتحدة واستبدالها بمنظمة دولية جديدة ، كما جرت العادة بالنسبة إلى النظم الدولية السابقة ، بل تدشين عهد جديد لابد أن يمس الأمم المتحدة ويعرضها لرياح التغيير . إن ما يشهده العالم اليوم ، سواء سمي نظاماً دولياً جديداً أو حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية أو متغيرات دولية جديدة أو مرحلة انتقالية في النظام الدولي ، فإنه يعني أول ما يعني السعي إلى اقرار مقاصد ومبادئ جديدة تستلهم قيم المجتمع الدولي وسلوكياته ، ونظماً ملائمة لادارة العلاقات الدولية ومعالجة مشكلاتها ، واعتماد وسائل وتقنيات مبتكرة أو متطورة لحمل أعضاء المجتمع الدولي على احترام هذا النظام وايجاد المنظمة الدولية الملائمة لهذه المعطيات ، حتى تكون مصدراً للشرعية أو اطاراً لها ، ومرجعاً لتطبيق سنن النظام وقواعده ، وأداة لتنفيذ قراراته واجراءاته .

إن بقاء الأمم المتحدة واستمراره يعنيان أنها لا تزال التنظيم الدولي القيم على تحقيق مقاصد النظام الدولي ، أو هكذا يفترض على الأقل ، بل إن من بين المعاني التي أصبح يعنيها النظام الدولي الجديد أنه

(١) وهو المؤتمر المعقود في شباط ١٩٤٥ في يالطا بين زعماء التحالف الذي كتب له النصر في الحرب العالمية الثانية ، وبه صيغ النظام الدولي الذي ظل سائداً حتى عام ١٩٨٩ .

(٢) وهو مؤتمر القمة المعقود عام ١٩٨٩ في مالطا بين رئيسي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، وبه انهارت القطبية الثنائية ، حيث أخلى الاتحاد السوفيتي مركزه ، مما أذن بتدشين عهد جديد في العلاقات الدولية .



النظام الذي يستند إلى الأمم المتحدة ويتمسك بأهداب القانون الدولي ، ومنها يستمد شرعيته ، وبهما يسعى لتحقيق أهدافه . ولهذا فإن النظام الدولي الجديد لا يدعو إلى الغاء الأمم المتحدة واستبدالها بمنظمة أخرى ، وإنما يدعو إلى تطويرها كي تغدو ملائمة للتغيرات الجديدة ، فهي إذن دعوة للاصلاح لا للإلغاء .

إن قضية اصلاح الأمم المتحدة تثير جملة من الأسئلة ، منها على سبيل المثال لا الحصر : إلى أي شيء في الأمم المتحدة ينبغي أن تمتد يد الاصلاح ؟ هل تمتد إلى الميثاق فينبغي أن يعدل مثلاً ؟ وأي شيء يجب أن يناله التعديل ؟ وهل ينال مقاصد المنظمة ومبادئها ، أم اجراءات العمل فيها ، أم ينبغي اصلاح الأجهزة الرئيسية والهيئات التابعة لها ، فيعاد النظر فيها بالالغاء أو الاستحداث أو التعديل ؟ وهل المشكلة تكمن في تشكيل تلك الأجهزة أم في كيفية اقامة التوازن بين الأطراف المكونة لها ، سواء أكانوا من ذوي النفوذ أم من المستضعفين ؟ أم أن الاصلاح الواجب فعله يتعدى كل ذلك لكي يمتد إلى اعادة النظر في فلسفة نظام الأمم المتحدة كلياً ؟ ثم ما هو الجدير بالاصلاح أولاً : أهي المنظمة الدولية أم المجتمع الدولي الذي يراد للمنظمة أن تنظمه وتخضعه للنظام الدولي ؟ وكيف ؟

هذه الأسئلة وغيرها هي مدار المشكلة ، وهو ما سنحاول مناقشته مما نحسبه أكثر أهمية مما سواه ، انطلاقاً من رؤية عربية ، وذلك من خلال متابعة المطالب التالية : ١- الأمم المتحدة ومدخلات الاصلاح ، ٢- مجلس الأمن ومشكلة اصلاح النهج والتكوين ، ٣- الأمن الجماعي بين مقتضيات النظام ونزعة التسلط .

اولاً - الأمم المتحدة ومدخلات الاصلاح

يعني الاصلاح تعديل أو تحويل أو الغاء ما هو قائم من تصورات وأفكار وهياكل ومؤسسات واجراءات ، وقد يتضمن اقامة مؤسسات جديدة واستحداث ما يتصل بها من مفاهيم ونظم . فالاصلاح وسيلة انتقال مما هو موجود اليوم إلى ما يود أن يراه المصلحون في المستقبل . ولا تشذ مشكلة اصلاح الأمم المتحدة عن هذه القاعدة ، فهي تدور حول ما يجب الحفاظ عليه وما ينبغي الغاؤه وما يتعين تعديله أو تحويله . وهي قضايا سبق التفكير فيها قبل أن يظهر شيء من ملامح النظام الدولي الجديد . فقد تناولها الشراح والكتّاب من أهل الاختصاص ، فكانت ميداناً لأبحاثهم ودراساتهم ، وشكلت هماً من هموم الأمم المتحدة نفسها ، حيث أولتها من عنايتها ما تستحق . فقد أدرك الأمين العام للمنظمة داغ همرشولد حتمية التغيير والاصلاح ، فكتب في تقريره السنوي المرفوع إلى الجمعية العامة عام ١٩٥٩ ، ان ميثاق الأمم المتحدة بوصفه معاهدة دولية قد أنشأ من الهيئات والأجهزة ما يمكن للدول الأعضاء الاستعانة بها واستخدامها

للوصول إلى مقاصد المنظمة ، غير أنه لا يجب أن ننظر إلى الوسائل التي رسمها الميثاق على أنها أساليب محددة ومقيدة ، بل يمكننا أن نضيف أساليب جديدة عندما تقضي الظروف بذلك » (٣) .

وفي عام ١٩٧٤ أصدرت الجمعية العامة قراراً يقضي باعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة والبحث في السبل المؤدية إلى تعزيز دور المنظمة وجعلها أكثر فاعلية (٤) . وأنشأت لهذا الغرض لجنة أسمتها « اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة » (٥) . كما تكررت دعوات الاصلاح من قبل الأمناء العامين للمنظمة ، وتضمنتها تقاريرهم السنوية ، فاشتملت على التوجيه بضرورة اقامة نظام دولي جديد يستند أول ما يستند إلى اصلاح الأمم المتحدة بوصفها المنظمة التي يتشكل فيها النظام الجديد (٦) .

وأن أول ما يجب أن يتناوله الاصلاح هو احياء المفاهيم والمُثل التي وعد الميثاق بتحقيقها (٧) . ولعل من أفضل الجهود الفكرية المبذولة في هذا الباب هو التقرير الحال من الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس المنظمة بعنوان « بعض الأفكار بشأن اصلاح الأمم المتحدة » الذي أعدته وحدة التفتيش بقلم موريس برتراند ، والذي وصف بأنه ثمرة نشاط الوحدة الممتد لفترة سبعة عشر عاماً .

وقد قامت فرضيته الأساسية على أنه لا يمكن الاستغناء عن التفكير الجاد في اصلاح الأمم المتحدة . وأن هذا التفكير يجب أن يكون جذرياً ، بحيث يتحدى المفاهيم الأساسية التي قامت عليها المنظمة ، والعمل على ايجاد منظمة دولية من الجيل الثالث (٨) . وهو ينظر إلى المنظمة على أنها لم تعد متخلفة في مفاهيمها وأدائها واستجابتها لضرورات المجتمع الدولي في قضايا السلم والأمن والتعاون والتنمية فحسب ، بل هي متخلفة حتى عن المستجدات التقنية في هيكلية وادارة المنظمات الدولية . ويصفها بقوله « هكذا نجد

---

(٣) الأمم المتحدة ، وثائق الأمم المتحدة (U.N., A/14, 1959) .

(٤) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة ٢٩ ، القرار ٣٣٤٩ ، الوثيقة (A/29/1974, 17 December) .

(٥) للمزيد من التفصيل عن اللجنة أنظر الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة ٤٨ ، الوثيقة : (A/AC. 182/INF/18) .

(٦) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة : تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة المقدم إلى الدورة ٣٥ للجمعية العامة ، الملحق ١ ، الوثيقة I (A/30/1) ، نيويورك ، ١٩٨٠ ، ص ١ .

(٧) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة : تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة المقدم إلى الدورة ٣٧ ، الملحق ١ ، الوثيقة (A/37/1) ، نيويورك ، ١٩٨٢ ، ص ٣ .

(٨) أنظر لوثائق الرسمية للأمم المتحدة : الجمعية العامة . بعض الأفكار بشأن اصلاح الأمم المتحدة بقلم موريس برتراند : (A/40/1988, 6 December 1985) ، ص ١ .



أنفسنا اليوم أمام منظمة عفا عليها الزمن إلى حد كبير ، وتقدمت بها السن دون أن تأخذ في اعتبارها التقدم المحرز في الأربعين سنة الماضية – في تكنولوجيا – المنظمات الدولية . غير أن التقنيات قد تطورت . واستجابة للاحتياجات الجديدة فقد استنبطت أنواع من الهياكل تختلف عن تلك التي عرفناها في عام ١٩٤٥ . ولذا فإنه من الضروري عندما يحين وقت التأمل في نوع المنظمة العالمية من الجيل الثالث ، أن يولى بعض الاهتمام لآخر ما وصلت إليه البحوث اليوم » (٩) .

غير أن أي كلام عن اصلاح الأمم المتحدة أو السعي نحو منظمة من الجيل الثالث ينبغي أن يكون مسبوقاً بوصف موضوعي لواقع المنظمة القائمة الآن ، وصف يصلح أن يكون منطلقاً في تحديد مشكلاتها الفلسفية أولاً ، ثم الأداتية ثانياً . فمما لا شك فيه أن الأمم المتحدة قد نجحت في إرساء بداية حيز سياسي عالمي ، وأبرزت بعض عناصر المشكلات المترابطة الأساسية العالمية ، إلا أنها لم تستطع أن تتكيف في مفاهيمها وهياكلها ووسائلها مع المقاصد الرئيسة التي أنشئت من أجلها ، سواء بتأثير متغيرات النظام الدولي عليها ، أو بقصورها عن التأثير في النظام الدولي المحيط بها ، ذلك لأنها صممت على أساس ثلاث مغالطات كبرى يمكن تحديدها على النحو التالي (١٠) : ١- المغالطة الأولى : أنه يمكن التوصل إلى « حفظ السلم » في العالم عن طريق مؤسسة ما ، ٢- المغالطة الثانية : أنه يمكن تحقيق التعاون الدولي ، وتنمية البلدان المتخلفة باتباع منهج وظيفي تتولاه منظمات حكومية متخصصة مع ادراك أنها تفتقر إلى الدوافع القوية والحقيقية نحو التكامل ، ٣- المغالطة الثالثة : أنه يمكن جعل المنظمة مكاناً أمثل لاجراء المفاوضات لتحسين أو تعديل التوافق العالمي في الآراء بين كل هذا العدد المتزايد من أعضاء الأمم المتحدة ، دون أن يسبق ذلك شعور مشترك بأولويات المشكلات الدولية ، أو دون تحديد هياكل المفاوضات التي يقبلها جميع الأطراف .

من ثم فإن الاعتبارات التي تركز على إصلاح المنظمة الدولية يجب أن تنطوي على تحديد المفاهيم الأساسية التي أرسيت عليها قواعد المنظمة الراهنة ، واستبدالها بمفاهيم ملائمة لطبيعة العلاقات القائمة والمستقبلية .

غير أن ادراك المقاصد الكلية للاصلاح ينبغي أن تسبقها اجراءات اصلاحية أولية تتضمن مخططاً واضحاً يفصح عن نوع المنظمة العالمية التي ينشدها المجتمع الدولي ، وصورة قانونية دقيقة وموجزة عن المؤسسات الجديدة ، مشفوعة بصورة أخرى تستند إلى عدد قليل من المفاهيم التي يمكن ادراكها بسهولة ، بحيث تقضي على المفاهيم الخاطئة التي خلقتها المصطلحات المستخدمة إلى الوقت الحاضر في أذهان

(٩) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

(١٠) المصدر السابق نفسه ، ص ٥١ .



الناس . فمثلاً لابد من الاستعاضة عن عبارات « صيانة السلم » و « نزع السلاح » و « تعزيز سلطات المنظمة » و « النهج الوظيفي تجاه المشاكل » ... الخ ، بمفاهيم أخرى ، ولتكن : « التعزيز التدريجي للسلم » ، « البحث عن استراتيجيات متكاملة » و « الأمم المتحدة الاقتصادية » و « وكالات التنمية الاقليمية » و « مجلس الأمن الاقتصادي » ... الخ . وقد يمكن التوصل إلى ايجاد مفاهيم أخرى أفضل ، ولكن من الأساسي أن تعكس هذه المفاهيم بأبسط ما يمكن التحسينات والتحويلات الملموسة التي يؤمل تحقيقها . ومن البديهي أنه لا يمكن أن يتم التحويل اللازم لهذا المخطط إلى مشروعات صكوك قانونية إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق على مركز الاهتمام الرئيسي [١١] . فما هو مركز الاهتمام الرئيسي الذي على أساسه تقاس فاعلية المنظمة ونجاحها ؟ إنه ولا شك القضايا ذات الصلة المباشرة بالسلم والأمن الدوليين . أليست تلك أولى مقاصد المنظمة وسبب وجودها أصلاً ؟.

ألم يَعِد الميثاق شعوب الأمم المتحدة في صدر ديباجته باقامة نظام فعال للأمن الجماعي ينقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب ؟ فما نصيب هذا الوعد من التحقيق على صعيد الواقع ؟.

إن مسار الأمم المتحدة لا يسعفنا بأدلة إثبات أو بأمثلة واضحة لتعزيز صحة هذا الزعم . ولذا فلا غرابة فيما اعتادت عليه الأطراف المختلفة حينما تعزو أوجه القصور في دور الأمم المتحدة إلى سبب أو حد ؟ هو عدم قدرتها على تطبيق نصوص الفصل السابع من الميثاق ، بوصفه الفصل المعني أكثر من غيره بتطبيق نظام الأمن الجماعي ، كما لو كان هذا الفصل ينطوي على قوة سحرية قادرة على تصحيح كل خطأ أو فوضى أو اخلال بالنظام مما قد يحيق بالمجتمع الدولي [١٢] .

من ثم فإن تعزيز دور المنظمة وزيادة فاعليتها سيمكنانها من تحقيق أهدافها ، سواء ما يتصل منها مباشرة بحفظ السلم والأمن الدوليين ، أو تلك التي تتصل بالتعاون الدولي في ميادينه المختلفة .

ونحن ، وإن كنا لا ننكر وجاهة هذا الرأي الشائع ، نرى فيه تعميماً يحتاج إلى مزيد من التحديد . إذ ما هي الاجراءات اللازمة لتعزيز دور المنظمة وزيادة فاعليتها ؟ هل تتم بتعديل أحكام الميثاق فعلاً ؟ أم باعادة تفسير أحكامه بطريقة مبتدعة وحسب الاقتضاء ؟ وما تأثير ذلك على احترام الميثاق وترسيخ قواعده ومدلولاته ؟ نعم هناك من يدعو إلى تعديل الميثاق . فهو كأي نظام قانوني عرضة لأن تتجاوزه طبيعة المتغيرات التي تحصل في المجتمع الذي يحكمه هذا النظام . وهناك من يرى أن الميثاق صكٌ حي متطور قادر على الوفاء باحتياجات المجتمع الدولي المتجددة ، وأنه بالصيغة التي وضع بها قد أنتج نظاماً منسقاً ، وأنه

---

(١١) المصدر السابق نفسه ، ص ٧٢ .

(١٢) أنظر د. نبيل العربي : الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، اكتوبر ١٩٩٣ ، القاهرة ، ص ١٥٠ .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ديسمبر ١٩٩٤

أداة قانونية قادرة على اتاحة التقدم في سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين ، شريطة أن يجري تطبيقه تطبيقاً كاملاً وفعالاً وعادلاً ، وأن هناك أشكالاً وطرقاً عملية لتكييف الميثاق مع الظروف المتغيرة ، مثل اعتماد اعلانات الجمعية العامة ، وقرارات مجلس الأمن ، وانشاء آليات ومؤسسات جديدة ، إضافة إلى صياغة « تفاهمات » و « تفسيرات » مشتركة فيما يتعلق بأحكام الميثاق . وهناك من يدعو إلى اعادة النظر في هيكل المنظمة وما يتصل به من أنماط توزيع القوة في نطاق المنظمة ، وما يترتب عليه من توزيع سلطة اتخاذ القرار الدولي .

ثمة اتجاه آخر يرى أن يد الاصلاح يجب أن تمتد أولاً إلى ترتيب اهتمامات الأمم المتحدة والمشكلات التي يجب أن تواجهها أولاً . وهذا الاتجاه يثير جملة من الأسئلة ، منها السؤال عن جدول اهتمامات الأمم المتحدة وأولوياتها ؟ وهل هي قضايا السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات الدولية سلمياً ؟ أم التعاون الدولي في الميادين المختلفة ؟ أم السعي نحو ايجاد نظام اقتصادي دولي ؟ أم ايجاد الضمانات الخاصة بحقوق الانسان وحرياته الأساسية ؟ أم ايجاد نظم قانونية تنظم استخدام أعالي البحار والفضاء الخارجي والشركات المتعددة الجنسيات ؟ أم الانصراف لمعالجة مشكلات البيئة الدولية وما يتصل بها من كوارث التصحر والاحتباس الحراري ونفاذ طبقة الأوزون وتناقص التنوع البايولوجي للأرض ، أم التخلص من النفايات الخطرة وما يتعلق بنقلها واقتنائها ومعالجة مشاكل المخدرات والأمراض الجديدة ذات الطابع الوبائي كمرض نقص المناعة وغيرها ؟.

إن ترتيب أولويات المشكلات التي تواجهها الأمم المتحدة هي مشكلة في حد ذاتها ، لا لكثرتها وتنوعها وتداخلها فحسب ، وإنما بالدرجة الأساس لصعوبة ايجاد المعايير الموضوعية المجردة في ترتيب سلم أهمية القضايا المطلوب معالجتها من جهة واختلاف الاهتمامات بالنسبة إلى كل دولة أو مجموعة دولية من جهة ثانية .

بعبارة أخرى ، فإن عملية ترتيب الأولويات في النظام الدولي لا تتم استناداً إلى أهمية القضايا المطلوب معالجتها وفقاً لمعايير موضوعية مجردة ، وإنما تعتمد على مدى أهمية هذه القضايا من وجهة نظر الأطراف المهيمنة والنافذة والمؤثرة في النظام الدولي في لحظة معينة .

وفي هذا السياق فإن عملية اعادة ترتيب الأولويات تتم إما بسبب تغير في موازين القوى بين الأطراف الأكثر تأثيراً في مسار النظام الدولي ، أو بسبب تغير في ادراك أحد الأطراف النافذة والمهيمنة في بعضها أو جميعها لطبيعة المخاطر التي يتوجب مواجهتها [١٣] .

---

(١٣) أنظر د. حسن نافعة : الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ص ٩٤ — ٩٥ .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ديسمبر ١٩٩٤

إن مثلاً واحداً نسوقه في هذا الخصوص ربما يوضح كم هي مشكلة ترتيب الأولويات مشكلة نسبية . فلو عقدنا مفاضلة بين القضايا المتصلة مباشرة بالسلم والأمن الدوليين ، وتلك التي تتعلق باصلاح النظام الاقتصادي الدولي مثلاً ، فلن نجد جواباً موحداً ، وسنجد في المحيط الدولي موقفين على الأقل : أحدهما تمثله دول الجنوب الفقيرة والنامية ، وهي تنزع بالتأكيد نحو انشاء نظام اقتصادي دولي تعاوني وتجعله في أعلى سلم أولوياتها لأنها تأمل أن يساعدها على التخلص من قيود المديونية وما تجرّه عليها من تبعية سياسية ، فهي محتاجة لكل ضرب من ضروب التعاون الدولي ، ما قد يساعدها على النهوض من وهدة التخلف والفقر والمجاعة . وثاني الموقفين يتمثل في ارادة دول الشمال الغنية أن تظل أولويات النظام الدولي منصبة على قضايا السلم والأمن بصفة مباشرة ، لا بوصفها تشكل أولى مقاصد الميثاق ، بل لتقديرها أن أي نزاع مسلح يقع بين كبرى هذه الدول كفيل بتدمير مكتسباتها المدنية والحضارية .

ولما كانت القوى النافذة في النظام الدولي والمهيمنة عليه هي ولا شك دول الشمال الغنية المتقدمة ، فإن أولويات اهتماماتها ستكون هي السائدة بالضرورة وهي المرجحة . وخلاصة القول فإنه لا يمكن الفصل بين مُثُل النظام وقيمه ومقاصده ومبادئه وبين القوى النافذة في النظام والمهيمنة عليه ، لأن هذه القوى هي القادرة على اشاعة هذه المثل والقيم أو فرضها ، إن شاءت ، وتحديد مقاصد النظام ومبادئه أو تخريج ما هو سائد منها وراسخ وتفسيره وتأويله على نحو يصبّ في وعاء مصالحها بالنتيجة . وهي التي تؤثر أكثر من غيرها في ترتيب الأولويات التي يتعين على مؤسسات النظام أن تتصدى لها وتعالجها ، وتستبعد أو تؤخر ما تراه منها .

لهذه الاعتبارات يبدو واضحاً سر عناية الأمم المتحدة الآن بقضايا المنازعات المسلحة وما تتصل منها مباشرة بحفظ السلم والأمن الدوليين ، لا بوصفها تشكل الهدف الأول من أهداف الأمم المتحدة فحسب ، بل لأنها تمثل قيمة من قيم النظام الدولي السائد . إن دراسة هذه القيمة أو هذا الهدف ينبغي أن لا يتم بمعزل عن الجهاز الموكل بتحقيقه ، وهو مجلس الأمن .

ثانياً - مجلس الأمن ومشكلة اصلاح النهج والتكوين

يوصف مجلس الأمن بأنه الجهاز التنفيذي الرئيس في الأمم المتحدة . وهو لهذا السبب يتمتع بأهمية خاصة بين الأجهزة الرئيسة الأخرى للمنظمة . فقد أولاه الميثاق عناية فريدة تمثلت في كيفية تشكيله ، وطبيعة المهمة الملقاة على عاتقه تحقيقها ، ونوع الاختصاصات المعهود بها إليه ، والوسائل التنفيذية المتاحة له دون غيره من الأجهزة الأخرى .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ديسمبر ١٩٩٤

وهو لهذه الاعتبارات واعتبارات أخرى كان عرضة للنقد أكثر من غيره من أجهزة المنظمة الأخرى سواء فيما يتعلق بتكوينه وصناعة قراراته والتصويت فيه ، أو طريقة معالجته لقضايا السلم والأمن الدوليين . ولذا فإن كل دعوة لاصلاح الأمم المتحدة تتجه أول ما تتجه نحو مجلس الأمن . وبالفعل فقد امتدت يد الاصلاح إلى مجلس الأمن مبكراً منذ عام ١٩٦٣ ، حينما قررت الجمعية العامة زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين من سبعة إلى احد عشر عضواً . واعتبر هذا القرار نافذاً من ٣١ آب / أغسطس ١٩٦٥ . وهو تعديل عادة ما يذكر في السجل التاريخي لمحاولات اصلاح المجلس لا غير . بيد أن أثره لا يتعدى الناحية الشكلية ، وهي جعل عدد الأعضاء متناسباً والزيادة المضطردة في عضوية الأمم المتحدة أثر موجة التحرر من الاستعمار وحصول العديد من دول آسيا وافريقيا على استقلالها ودخولها المنظمة الدولية . غير أن هذا التعديل لم يمس مركز الأطراف الفعالة في اتخاذ القرارات ، وهي الدول الخمس ذات المقاعد الدائمة في المجلس .

إن دعوة الاصلاح قد تجددت في السنوات الخمس الأخيرة ، وانصبت على مسألتين أساسيتين : احداهما تركز على نهج جديد يتعلق بوسائل المجلس وآلياته ، والأخرى تهتم بالعضوية وتكوين المجلس وما يتصل بهما من اعادة النظر في منظومة القوى صانعة القرار فيه .

ويحسن بنا أن نقف عند هاتين المسألتين :

١- مسألة اصلاح النهج والوسائل :

وتنحو اتجاهات الاصلاح فيها منحى تغيير أو تحوير نهج صيانة السلم وتعزيزه ، وذلك بتبني نهج « الدبلوماسية التوقعية » [١٤] ، كما سماها الأمين العام السابق للأمم المتحدة ، أو « الدبلوماسية الوقائية » [١٥] كما يسميها الأمين العام الحالي ، ويقصد بها تعزيز قدرة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن على معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين ، وذلك بتجديد وسائل المجلس وتفسير اختصاصاته وتحسين آلياته ، بحيث يصبح قادراً على الاضطلاع بمهامه على نحو أفضل ، ولذلك يقترح الأمين العام السابق أن يتبنى المجلس نهج « الدبلوماسية التوقعية » ويريد بها أن يصرف المجلس جهوداً أكبر لا إلى معالجة النزاعات المسلحة حينما تقع كما يجري عادة ، وإنما إلى انعاش قدرته على تفادي النزاع المسلح والحيلولة دون

(١٤) أنظر الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة لعام ١٩٨٩ ، وثائق الأمم المتحدة ، الوثيقة (A/44/8 (September 19891/1 .

(١٥) أنظر بطرس غالي : خطة للسلام : الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلام وحفظ السلام ، تقرير الأمين العام عملاً بالبيان الذي أصدره اجتماع القمة لمجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٢ .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ديسمبر ١٩٩٤

وقوعه ، وضرورة مناقشة الحالات التي تهدد بالانفجار في وقت أبكر مما يحصل عادة (١٦) . ويرى الأمين العام هذا النهج باعتباره أكثر ملاءمة لتسوية المنازعات لأنه يتيح فرصة للتنازلات المتبادلة ، فضلاً عن تهدئة المخاوف وازالة الشكوك التي كثيراً ما تفضي إلى نشوب القتال ، مع ما ينطوي عليه عادة من اثارة العزة القومية (١٧) .

ولا يختلف نهج الدبلوماسية التوقعية هذا كثيراً عن الدبلوماسية الوقائية فهي « تتطلب اتخاذ تدابير بناء الثقة ، وتحتاج إلى انذار مبكر يقوم على جمع المعلومات وتقصي الحقائق بصورة رسمية أو غير رسمية ، كما قد تتضمن انتشاراً وقائياً لممثلي الأمم المتحدة ، وفي بعض الحالات انشاء مناطق منزوعة السلاح » (١٨) ، ويحدد الأمين العام خطوات هذا النهج (١٩) الذي يقوم على صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام . وإلى جانب التدابير الاحترازية المبكرة التي هي عماد الدبلوماسية التوقعية والدبلوماسية الوقائية ، فإن كلا النهجين يؤكدان على أن أية تسوية سلمية للمنازعات يجب أن تستند إلى العدل في قراراتها واجراءاتها ، وتبتعد عن الانتقائية في تعاملها ، ذلك لأن أي اغفال لمقتضيات العدل والانصاف في أية تسوية سلمية لن تجعل من الأمم المتحدة تفي بولايتها الدولية كما يجب ، ولن يركن الأطراف إلى جهود التسوية السلمية ويطمئنوا إليها ، بل ستبقى عرضة للانتهاك والانتقاض متى تمكن الطرف الشاعر بالتسوية الجائرة وغير المنصفة أنه قادر على فعل ذلك (٢٠) .

ولذا جعل الميثاق التسوية العادلة لازمة لفض المنازعات الدولية بنصه على أن « يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدوليين والعدل عرضة للخطر » (٢١) .

غير أن بعض الشراح يرى أن الأمم المتحدة لا تطبق ، في الواقع ، ما يجب أن يسود المجتمع الدولي من قواعد طبيعية عادلة ، بل تطبق القانون الدولي الوضعي بكل ما يحتوي عليه من قواعد عادلة وأخرى ظالمة ، فهدفها ليس في الواقع تحقيق العدالة بل تطبيق القانون ، وكثيراً ما تكون قواعده غير عادلة .

---

(١٦) أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ ، مصدر سابق ، ص ص ١٤ - ١٥ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(١٨) أنظر بطرس غالي : خطة للسلام ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٢٠) أنظر تقرير الأمين العام لعام ١٩٨٩ ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٢١) المادة (٢) الفقرة (٣) من الميثاق .



ومن ثم فإن دور الأمم المتحدة ليس بالضرورة هو فرض الحلول العادلة للتسويات السلمية ، بل الوصول إلى التسوية السلمية التي تضمن في آن واحد عدم الاخلال بالسلام الدولي، وعدم قيام المنازعات المسلحة من ناحية ، والمحافظة على توازن القوى القائم بين الأطراف المهيمنة على النظام الدولي [٢٢] .

ولكن ، بالرغم من اعترافنا بأن القانون يتميز كلياً عن العدالة ، تبقى هاتان الفكرتان كما يقول « هانس كلسن » مرتبطتين بخيوط واضحة . ذلك لأن النظام الدولي لا يمكن أن ينتسب إلى ميدان القانون إلا إذا فسح المجال لفكرة العدالة ، سواء بتحقيق الحد الأدنى من المعايير الخلقية ، أو بجعل القانون منصفاً وعادلاً ولو بدرجة دون حد الكمال [٢٣] . إن نشدان العدالة في هذه الحالة ليس مثلاً فلسفياً أعلى يعكسه القانون الطبيعي ويعبر عنه في عالم المثال ، وإنما هو ضرورة وضعية تقتضيها التسويات السلمية الجادة للنزاعات الدولية ، وهي ضرورة يقتضيها استمرار ثقة الأمم والشعوب في دور المنظمة وحيادها ونزاهتها ، وذلك بتطبيق مبادئ الميثاق بصورة متسقة . وليس بصورة انتقائية ، إذ لو ساد التصور بأن التطبيق محابي وانتقائي لتلاشت الثقة ومعها السلطة المعنوية التي هي من الصفات العظمى والفريدة لهذا الميثاق كما يصفه الأمين العام للأمم المتحدة [٢٤] .

ثم أن القانون الدولي ، بعامة ، هو قانون اتفاقي ، يستمد قوته الأساسية من اتفاق الدول الصريح والمضمر . ولذا فإن مؤسساته ، ومنها الأمم المتحدة ، أحوج ما تكون إلى تمثّل مبدأ حسن النية والتعامل بمقتضياه ، سواء تجاه الدول ، أو من قبل الدول تجاه المنظمة ، أو فيما بين الدول بعضها مع بعض . ولا غرابة في النص عليه صراحة في الميثاق وجعله ضرورة ملازمة لتنفيذ الالتزامات [٢٥] . فكيف إذا تسرب الشك إلى نزاهة المنظمة وحيادها . أو تيقن الأعضاء بأنها تتعامل بصورة انتقائية ومزدوجة تبعاً لقضايا المعروضة عليها أو تبعاً لموقفها من الأطراف المتنازعة ؟!.

إنه ولا شك يزعزع الثقة في المنظمة ، ولا يجعل الأعضاء يعولون على قراراتها واجراءاتها وما تفرضه من تسويات سلمية قد تفض المنازعات حيناً لكنها لا تفضها دوماً .

---

(٢٢) د. محمد سامي عبد الحميد : العلاقات الدولية ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، بيروت ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ص ص ٤٥٦ – ٤٥٧ .

(٢٣) أنظر هانس كلسن : النظرية المحضة في القانون ، ترجمة الدكتور أكرم الوتري ، بغداد ، منشورات مركز البحوث القانونية ، ١٩٨٦ ، ص ٥٢ – ٥٣ .

(٢٤) أنظر بطرس غالي : مصدر سابق ، ص ٤٧ .

(٢٥) أنظر المادة (٢) الفقرة (٢) من الميثاق ونصها (لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق) .



٢- مسألة اصلاح أنماط توازن القوى :

وتنحو فيها اتجاهات الاصلاح منحى توزيع القوة ، وما يترتب عليها من تحوير أو تعديل في السلطة المعنية باتخاذ القرار الدولي . والمقصود هنا تعديل هيكل عضوية مجلس الأمن ، بحيث يحفظ للمجلس صفته التمثيلية وشرعيته ، وأن تشمل الزيادة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين وفق معايير بعضها يتصل بالتوزيع الجغرافي العادل ، وبعضها يتعلق بمعايير القوة والنفوذ الدوليين ، سواء بالمعنى السياسي أو بالمعنى الاقتصادي ، كالاسهام العام في أنشطة منظومة الأمم المتحدة ، أو الناتج القومي الاجمالي أو بهما معاً . كما تتناول مشروعات الاصلاح امكانية اعادة النظر في حق النقض (الفيتو) ، سواء بتعديله أو الغائه . ووسائل الترجيح الممكنة ، وقبل ذلك اعادة النظر في كيفية اقامة التوازن داخل مجلس الأمن ، بحيث يعكس توازن الأطراف المؤثرة في النظام الدولي برمته .

لقد شهدت السنوات الخمس الماضية ترشيحات مختلفة بهذا الخصوص أنصبت بالدرجة الأساس على منح مقاعد دائمة لدول معينة . وفي العموم ، فإن هناك أفكاراً ومحاولات ومشاورات تجري في السر والعلن حول تعديل مسألة العضوية في المجلس .

وهناك أفكار ومحاولات ومشاورات أخرى تجري حول اصلاح طريقة التصويت في المجلس ، لعل أهمها ينصب على معالجة مسألة اجماع الدول ذات المقاعد الدائمة ، وما يترتب عليها من امكانية أي من تلك الدول استخدام حق النقض (الفيتو) ، وهو حق كثيراً ما شلّ عمل المجلس على امتداد تاريخ الأمم المتحدة ، وحال بينه وبين اتخاذ القرارات اللازمة لفض المنازعات الدولية ، ومواجهة حالات انتهاك السلم ووقوع العدوان . ولطالما تعسفت بعض الدول في استخدامه دون مراعاة اعتبارات العدالة أو حتى مقتضيات السلم ، وهي الموكلة بحفظه وصيانته . وفي كل الأحوال ليس هناك اتجاه نحو الغاء حق النقض ، بل جل الآراء والسياسات تتجه صوب تعديله وتخفيف وطأته ، سواء بالحيلولة دون تحكم دولة واحدة في نقض الاجماع ، أو بتقييده بضوابط تحول دون شله لعمل المجلس .

ومهما تنوعت الأفكار وتعددت بشأن اصلاح مجلس الأمن ، فإن أي اصلاح حقيقي لا يمكن أن يتم بمعزل عن اعادة النظر في هيكل المنظمة ككل ، وأن لا يكون مقتصراً على اعتبارات توازن القوى أو أنماط توزيع القوة ومراعاة مراكز اتخاذ القرار الدولي في مجلس الأمن فحسب ، بل لا يقل أهمية عن ذلك ضرورة ايلاء « كيفية صنع القرار » عناية أكبر ، بحيث يتم بشكل ديمقراطي تعزز فيه الشرعية الدولية الحقيقية المعبرة عن الرضا العام لأعضاء المجتمع الدولي . وهو ما لا يتحقق إلا من خلال الجمعية العامة ، باعتبارها الممثل الحقيقي للمجتمع الدولي برمته ، فهي لم تعد تضم ٥١ دولة كما كان الحال عند تأسيس المنظمة ، بل أصبحت تضم اليوم ١٨٤ دولة ، وهي لهذا أصدق تعبيراً عن تطلعات المجتمع الدولي وادراك



مقاصده . ذلك لأن موقف الأمم المتحدة من القضايا الدولية ، بعامة ، لا يتحدد بهيكل علاقات القوى في النظام الدولي فحسب ، بل بعوامل عدة ، من بينها طبيعة هذه القضايا واسلوب ادارتها من جانب الأطراف المنخرطة فيها وعلاقة العديد من الدول المختلفة بها ، إلى جانب علاقة الدول الرئيسة في النظام الدولي ومدى مساسها بمصالحهم [٢٦] .

إن دعوتنا هذه لتعزيز دور الجمعية العامة لا تعني بحال من الأحوال أننا قصدنا بها أن تتولى الجمعية اختصاصات المجلس بشأن قضايا السلام والأمن الدوليين ، فذلك أمر لا يتفق وتكوين الجمعية ، إذ هي هيئة تنوء بحمل ذلك العدد الكبير من الأعضاء ، بينما يتطلب النشاط التنفيذي هيئة لا تزيد كثيراً عن حجم المجلس .

غير أن الحط من مهام الجمعية على هذا النحو قد أدى ، كما يقول مورجنتاو ، « إلى اصابة الأمم المتحدة بانفصام الشخصية نتيجة لتجاهلها من قبل المجلس ، ولربما كان الأمر مستساغاً لو أن الجمعية العامة هي مجرد هيئة استشارية محدودة الأعضاء ، ولم تكن الهيئة التي تمثل جميع دول العالم . إن هذا التوزيع في المهام بين المجلس والجمعية يؤلف في الواقع شذوذاً دستورياً مروعاً » [٢٧] .

وإذا كان هذا الوضع يوصف بالشذوذ الدستوري المروع يوم كانت الجمعية لا تضم أكثر من ٧٠ عضواً ، فأي وصف يصدق عليها الآن وهي تضم ١٨٤ عضواً ؟!.

قد يقول قائل أنه ليس في الأمر أي افتئات من قبل المجلس على الجمعية . لأن المجلس يمارس حقاً فوّضه فيه أعضاء المجتمع الدولي حينما عهدوا إليه بالتبعات الرئيسة في حفظ السلم والأمن الدوليين ؟ وأنابوه مناب أنفسهم للقيام بتلك التبعات ، وهو ما نص عليه صراحة في المادة (٢٤) من الميثاق [٢٨] . فهو بهذا إنما يمارس سلطة تستمد شرعيتها من عقد طرفه الأول المجتمع الدولي ممثلاً بالجمعية العامة ، وطرفه الثاني المجلس ممثلاً بالدول ذات المقاعد الدائمة فيه ، وهو شبيه بذلك العقد الاجتماعي الذي فوّض فيه الشعب حكامه حق ممارسة السلطة في النظام الداخلي . ولكن حتى لو سلمنا جدلاً بحصول رقعة العقد هذه على الصعيدين الدولي والداخلي ، ألا يحسن بالمجلس مراجعة ارادة المجتمع الدولي الذي تمثله

(٢٦) أنظر د. حسن نافعة : الأمم المتحدة والقضايا العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٥ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ ، ص ٥ .

(٢٧) مورجنثاو ، هانزجي : السياسة بين الأمم ، الصراع من أجل السلطان والسلام ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ج ٣ ، ص ١٢٨ .

(٢٨) أنظر المادة (٤) الفقرة (١) من الميثاق ونصها : « رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً وفعالاً يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسة في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات » .



الجمعية واحترام تلك الارادة ، كما يجب مراجعة الحكام لمحكوميهم واحترام اراداتهم على الأقل في الخطير من الأمور ؟!.

إن غياب الدور الفعال للجمعية العامة يعني غياب ديمقراطية العلاقات الدولية ، والاقتراب من الاستبداد الدولي ، بغض النظر عن الصورة التي يتخذها الاستبداد ، سواء مورس من قبل دولة مهيمنة واحدة أو اثنتين أو بضع دول ، وسواء تحقق في ظرف دولي قائم على التوازن أو في بيئة دولية مختلة التوازن .

ثالثاً - الأمن الجماعي بين مقتضيات النظام ونزعة التسلط

لقد صاغ الميثاق نظاماً عاماً للأمن الجماعي ، وعهد إلى مجلس الأمن بموجب المادة (٢٤) منه بالمسؤولية الرئيسة عن حفظ السلم والأمن الدوليين ، وخوله بمقتضى الفصلين السادس والسابع بالسلطات اللازمة للتدخل بغية تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، واتخاذ الاجراءات التي يراها مناسبة في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان ، ومنحته المادتان ٤١ و ٤٢ بخاصة سلطة فرض الجزاءات دون العسكرية والعسكرية .

غير أن هذه الصياغة التنظيمية المتقنة لم تستطع أن تخلق نظاماً فعالاً للأمن الجماعي على صعيد الواقع ، ما حمل موريس برتراند على الاعتراف في عام ١٩٨٥ ، وقد مضى على الأمم المتحدة ٤٠ عاماً ، « بأن نظام الأمن الجماعي والبحث عن السلم يمثلان بالتأكيد أوضح مثال على مهمة ميئوس منها » (٢٩) .

ان مشكلة نجاح أو اخفاق الأمم المتحدة في ارساء نظام فعال للأمن الجماعي ليست قضية احصائية تقوم على حصر حالات الاخفاق ونوبات النجاح ، كما أنها ليست معلقة على فاعلية جهاز من الأجهزة أو شكله أو تنظيمه أو أدائه ، ولا حتى باصلاح هيكل مؤسسي أو نهج معين ، بقدر ما هي مشكلة تنبثق أساساً من التصورات والمفاهيم ذات الصلة بطبيعة المجتمع الدولي ، وخصائص المرحلة التي تمر بها العلاقات الدولية ، والنظام الدولي السائد فيها ، وطبيعة السلطة الدولية التي تتولى عملية التنظيم .

من ثم يحسن بنا أن نعود لمناقشة التصورات والمفاهيم التي أوحت بالفرضيات الأساسية التي قام عليها نظام الأمن الجماعي وهي :

١ - أن أعضاء المجتمع الدولي قد فوضوا الدول الخمس الكبرى ، وأنابوهم مناب أنفسهم في السهر على حفظ السلم والأمن الدوليين ، ولذا فإن شرعية السلطة التي تمارسها « حكومة العالم المصغرة » هذه إنما هي مستمدة من تلك الارادة العامة المعبر عنها ديمقراطياً بهذه الانابة . غير أن واقع الحال يشير

(٢٩) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، الوثيقة (A/44/1988, 6 December 1985) ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .



إلى أن تلك الدول قد حازت هذا الموقع لا بسبب التفويض المزعوم من قبل أعضاء الهيئة ، وإنما هو ثمرة ما آل إليه واقع التوازن الدولي عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث كتب النصر للدول الحليفة الكبرى ، وتبعاً لذلك كتب لها الهيمنة الفعلية على النظام الدولي الجديد .

٢ – ان الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن ستعمل متضامنة وتتخذ قراراتها بالاجماع . وهي لهذا تستطيع أن تواجه أي تهديد للسلم والأمن الدوليين أياً كان مصدره ومهما كانت طبيعته . وهذه مغالطة ثانية ، إذ ما لبثت الدول الحليفة في الحرب أن دخلت في أتون حرب باردة منذ الأيام الأولى لقيام الأمم المتحدة حتى الأمس القريب . ولم تشهد المنظمة عهداً من الوفاق ما خلا السنوات الأربع الماضية ، وهو وفاق لا يتسم بالاستقرار ولا يستند إلى أسس واضحة ومتكافئة في العلاقات . وهو في تقديرنا حالة عرضية تحمل في ثناياها أسباب زوالها ، لأنه قائم على استلاب ارادة أحد طرفي التوازن ، لا بل على انهيار التوازن بعامة .

٣ – ان خطر الحرب أو التهديد بها لا يمكن أن يأتي من الدول الكبرى لأنها حارسة السلام ، وهي التي ستحمل مسؤولية اشاعة الأمن في محيط النظام الدولي . هذا ما ادعته الدول الثلاث الكبرى ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وبريطانيا في اعلانها الصادر عن مؤتمر دمبارتن أوكس ، وعزا وزير خارجية بريطانيا آنذاك اناطة هذه المسؤولية بالدول الكبرى إلى « أن المسؤولية يجب أن تصاحب القوة »[٣٠] .

إن الواقع الدولي يكذب ما نسبته الدول الكبرى إلى نفسها من دور ، بل ربما كان العكس صحيحاً في كثير من الحالات . ولعل كثيراً من الحروب والنزاعات الدولية كان مصدرها الدول الكبرى وإن تولتها الدول الصغرى بالوكالة . وهي بهذا لم تقدر مسؤوليتها كدول كبرى (قوية) كما يقول اينيس كلود بل « كثيراً ما كانت تجنح إلى اساءة استعمال قوتها بسلوكها الاستبدادي »[٣١] .

٤ – ان حكمة هذه الدول الكبرى المتحدة في اطار السلطة التنفيذية لمجلس الأمن كافية لمواجهة جميع الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، دون اللجوء إلى الحرب[٣٢] . وهذه هي المغالطة الرابعة ، إذ لم تكن تلك الدول من الحكمة والنزاهة في مواجهة مخاطر الحروب إلا في الحالات التي تمس مصالحها وسياساتها الوطنية ، وبالقدر الذي يجنبها المواجهة المسلحة المباشرة .

---

(٣٠) د. محمد طلعت الغنيمي : الأحكام العامة في قانون الأمم ، التنظيم الدولي ، الاسكندرية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧١ ، ص ٩٥ .

(٣١) كلود ، اينيس : النظام الدولي والسلام العالمي ، ترجمة د. عبد الله العريان ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٦٤ ، ص ١٠٨ .

(٣٢) مورجنثاو ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٤٣ .



مما سبق يتضح أن هناك مفارقة كبيرة بين الواقع والادعاء ، وبين التطلعات الديمقراطية التي أثارتها عبارات الميثاق ، والأداء الاستبدادي للدول الكبيرة الذي فرضه التوزيع الفعلي للمهام . وأن مجلس الأمن الذي يتولى تطبيق نظام الأمن الجماعي ما هو إلا « الحلف المقدس » لعصرنا هذا [٣٣] .

ان الفلسفة التي قام عليها نظام الأمن الجماعي اتجهت منذ البداية نحو تعزيز اجراءات القسر أكثر من أي شيء اخر . كما تأثرت بها كل محاولة لانشاء نظام دولي جديد أو اصلاح نظام دولي قائم . واجتهدت في إنماء امكانات القسر لا في اطار الجهد النظري الفكري والتشريعي فحسب ، بل في المحاولات الاجرائية والتنفيذية الفعلية أيضاً متى سنحت الفرصة بذلك . وجرياً مع هذه التصورات والمحاولات دشن النظام الدولي عهده الجديد بشن حرب الخليج تحت مظلة الأمم المتحدة .

وفي هذا السياق أيضاً تفاقمت نزعة النظام الدولي الجديد نحو مركزية السلطة ودعوى المسؤولية عن اقرار نظام عام للأمن الجماعي وجعلهما حكراً على مجلس الأمن . وهو أمر لا غرابة فيه من حيث الأصل وبالقدر الذي يتصل بمجلس الأمن ، إذ هو الجهاز الموكل بذلك كما هو معلوم . ولذا فلا تواجه هذه النزعة اعتراضاً من حيث المبدأ كما قلنا ، إنما الاعتراض ينشأ بسبب مخاوف الاستبداد والهيمنة حينما يمارسان من قبل احدى القوى الدولية على النظام الدولي ، حيث تعمد بعد ذلك إلى تصريف شؤون الأمم المتحدة وفق سياساتها الوطنية .

كما تكمن خطورة هذا الاتجاه في اقترانه دوماً بالحالة الظرفية للنزاع ، فيتحدد الموقف السياسي منه في ضوء موقف القوى المهيمنة من أطراف النزاع لا من طبيعة النزاع نفسه . وفي مثل هذه الحالة فإن اجراءات الأمن الجماعي ستتخذ بدوافع غائية تتصل بأهداف السياسات الوطنية أكثر من كونها استجابة لمقاصد التنظيم الدولي ومقتضيات الأمن الجماعي .

من ثم فإن الاستبداد والانتقائية هما سببان كافيان لنزع الثقة من نظام الأمن الجماعي ، الذي يفترض فيه أن يقوم على المشاركة والاجماع في الأداء وعلى الحياد والنزاهة في التعامل ، بل يمكن القول أنهما كفيلان بنزع الثقة من المنظمة الدولية بعامة والنظام الدولي برمته .

ولدلي من المخاطر الجسيمة التي يجرانها الاستبداد والانتقائية على نظام الأمن الجماعي أن تجد المنظمة نفسها منغمسة كلياً في أزمة أو نزاع دوليين ، ومنصرفة عن أزمة ونزاع آخرين ، لا لشيء ، إلا لأن الأولين يتعلقان بمصالح حيوية للدول المهيمنة أو أمنها أو سياستها الوطنية ، والآخرين لا يشكلان لها شيئاً من ذلك .

---

(٣٣) المصدر السابق نفسه ، ج ٣ ، ص ١٢٩ .



ان علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالأمم المتحدة حالياً وهيمنتها عليها تعكسان هذه المفارقة بوضوح ، وهو ما جعل المنظمة تتخذ مواقف متباينة بل متناقضة أحياناً ولا تلتزم بمبدأ واحد أو نهج فيما يتعلق بالقضايا الدولية . ففي حين دفعت الولايات المتحدة المنظمة الدولية إلى اتخاذ موقف يكشف عن اهتمام شديد وقامت بمبادرات قوية حيال بعض الأزمات والنزاعات الدولية ، فانها عملت على اهمال بعضها الآخر اهمالاً تاماً (٣٤) .

ان اصلاح نظام الأمن الجماعي وجعله فعالاً هي قضية تعد من ضرورات احترام أي نظام دولي ، غير أن الاحترام المطلوب لا يتحقق بالهيمنة والاستبداد ، ولا يكون محلاً للثقة في ازدواجية التعامل مع الأعضاء ولا بانتقائية المواقف من القضايا .

وعليه فإن أي مشروع لاصلاح نظام الأمن الجماعي يجب أن يعتمد أول ما يعتمد على اشاعة روح التعاون الطوعي بدلاً من قوة الارغام السلطوي ، لأن الأمن الجماعي كما يقول اينيس كلود « يتضمن التعاون بين الدول المستقلة في أعمال تنفيذية مشتركة ، لا التلويح بالسلطة السيادية من قبل نظام حكم مركزي ، وفي التحليل النهائي فإنه يجب على التنظيم الدولي أن يكرس نفسه بادئ ذي بدء للمبدأ القاضي بأن طبيعة المجتمع الدولي تجعل حفظ السلام معتمداً على انعاش واستحثاث التعاون الطوعي ، وعلى تعبئة الكبح الاخلاقي ، وعلى تنوير وتوسيع أفق المصلحة الذاتية القومية ، وعلى انماء التفاهم الدولي » (٣٥) .

من ثم يتعين القول أن أي اصلاح لنظام الأمن الجماعي ينبغي أن لا يبنى على أساس استحداث مزيد من وسائل القسر والارتقاء بها إلى مصاف فاعليتها في المجتمع الداخلي ، وإنما على تعديل نظرة النظام الدولي إلى الأسباب التي تهدد السلم والأمن وتذكي حمى النزاع ، ثم في ضوء ذلك تتحدد وظيفة نظام الأمن الجماعي وهيكليته .

ولذا فإن عملية الاصلاح ينبغي أن توجه إلى النظام الدولي لا إلى نظام الأمن الجماعي الذي تتولاه الأمم المتحدة . فالنظام الدولي كما يقول مورجنثاو « لا يحتاج إلى وسائل مبتكرة في معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين ، بقدر ما يحتاج إلى رباط مشترك ينتظم مجتمعاً مترابطاً في ظل سلطة مشتركة ومفهوم واحد للعدل » (٣٦) .

---

(٣٤) أنظر أمثلة على ذلك في : محمد السيد سعيد : مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، الكويت ، عالم المعرفة ، ١٥٨ ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٣٥) كلود ، مصدر سابق ، ص ٥٩١ .

(٣٦) مورجنثاو ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٩٩ .



وهو ما يثير مجدداً الأسئلة الرئيسة الأربعة حول النظام الدولي ودعواه في اصلاح الأمم المتحدة وهي : ١- أين تتركز السلطة في النظام الدولي ؟ ، ٢- ومن هي القوى النافذة في النظام الدولي والمهيمنة عليه ؟ ، ٣- وأي مبدأ للعدل يجب أن يسود النظام ويوجه مؤسساته ؟ ، ٤- وما هو مفهوم الخير العام الذي يجب أن يحققه النظام ؟.

إن الاجابة عن هذه الأسئلة هي التي تحدد قسمات النظام وملامحه الحقيقية ، وفي ضوئها ينشأ التصور الحقيقي لطبيعة النظام الدولي وبمقتضاه تبدأ عملية الاصلاح لمؤسسات النظام وفي مقدمتها الأمم المتحدة .

الخاتمة

ما أثاره النظام الدولي الجديد ، أو ما أثير حول النظام الدولي الجديد قرن دوماً بالحديث عن الأمم المتحدة ومركزها منه ودورها فيه ، وانطوى على الدعوة إلى جعل الأمم المتحدة مرجعاً لشرعية النظام واطاراً لتنظيم العلاقات الدولية ، ووسيلة لاشاعة وتطبيق قيم النظام ومبادئه ، وأداة لتنفيذ قراراته ومباشرة اجراءاته . وهو ما يتطلب اصلاح المنظمة وفق مقتضيات النظام الدولي الجديد كي تكون قادرة على النهوض بهذه المسؤولية .

وقد انتهيت من خلال المتابعة السابقة إلى ملاحظة المعالم الأساسية للمشكلة وهي :

١ - بغض النظر عن اللبس الذي وقع فيه معظم الكتّاب بين مفهوم النظام الدولي والمنظومة الدولية ، فانه لا خلاف على أن المنظومة الدولية قد شهدت منذ بضع سنوات ، وما زالت تشهد ، تغيرات مهمة من حيث الأطراف الأساسية المكونة لها ، وأولويات سياساتها الخارجية ووسائل خيارات الأمن والتنمية ، ومعايير التكتلات الدولية ، وانعكاسات التطورات التقنية الحديثة عليها ، ومشكلات البيئة وسواها من هموم المجتمع الدولي الجديدة . وهي في مجملها متغيرات تؤثر ، على نحو أو آخر ، في بزوغ قيم ومبادئ وقواعد دولية جديدة ، قد لا تخلق نظاماً دولياً جديداً ، لكنها دون شك ستدخل « جديداً » في النظام الدولي السائد .

٢ - لما كانت الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية القائمة ، ولم تلغ أو تستبدل بمنظمة جديدة كما جرت العادة مع النظم الدولية السابقة ، وأنها لا تزال المنظمة الدولية القيّمة على حراسة النظام والمعبرة عن شرعيته ، فإنها تحتاج إلى اصلاح يجعلها تتماشى مع الطبيعة الغائية والمذهبية والهيكلية للنظام الدولي الجديد .



المصدر : شؤون عربية

التاريخ : ديسمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣ – لا اتفاق على أولويات الاصلاح بسبب عدم وحدة هموم المجتمع الدولي أو ترتيب سلم مشكلاته . كما أنه لا اتفاق على تفسير وتأويل قيم النظام ومبادئه كحقوق الانسان وحرياته الأساسية ، والديمقراطية ، وديمقراطية العلاقات الدولية ، فضلاً عن اللبس الذي يثيره إعمال هذه القيم والمبادئ على صعيد الممارسة .

٤ – ترتكب دعوات الاصلاح خطأ حينما تركز دوماً على إحكام الأجهزة المعنية بقضايا المنازعات الدولية ، والنزوع نحو استحداث سلطة مركزية لنظام الأمن الجماعي . ذلك لأنه ليس هناك من وسائل مبتكرة في مجال السلم والأمن الدوليين ، وإنما هنالك نُهُج بعضها أنسب من بعض تبعاً لواقع العلاقات الدولية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه من الخطأ الاعتقاد بأن قضايا السلم والأمن الدوليين ستحل من قبل هيئة أو جهاز دولي مهما كان مستوى تقنيته التنظيمية وفاعليته الأدائية .

٥ – إذا كانت الأمم المتحدة محتاجة إلى الاصلاح ، فإن النظام الدولي أحوج منها إليه ، وأي اجراءات اصلاحية هي في الأساس تنبثق من مفاهيم وتصورات تنشأ من فلسفة النظام وتوجهاته ، وليس في احداث تحسينات في هيكل المنظمة الدولية واجراءاتها فحسب .

٦ – إن قيم النظام ومبادئه ووسائله عادة ما تفرض من قبل القوى النافذة في النظام والمهيمنة عليه . وهي التي توجهه باتجاه خدمة أيديولوجياتها ومصالحها وسياساتها الوطنية . ولذا فهي تنزع نحو التسلط والانتقائية في التعامل مع المشكلات الدولية ، مما يثير الريبة والشك والتمرد من قبل الأطراف المستضعفة نحو النظام بعامة . وبدلاً من ذلك ينبغي أن يبنى النظام على أساس المشاركة والتعاون واستلهام قيم العدل وديمقراطية العلاقات الدولية فعلاً ، حتى لا تقع المفارقة بين الادعاء والواقع ، وذلك لأن التسلط والهيمنة والانتقائية على صعيد المجتمع الدولي لا تقل سوءاً وخطراً عنها في المجتمع الداخلي . وكل دعوة لاصلاح النظم السياسية على الصعيد الداخلي ينبغي أن تجد مصداقيتها على الصعيد الدولي أيضاً .

ولكي تكون الأمم المتحدة جديرة حقاً بتطبيق مقتضيات الشرعية الدولية وتنفيذها ، وهو ما يبشر به النظام الدولي الجديد ، فإن ما لاحظناه مما نحسبه معالم أساسية لأزمة لاصلاح الأمم المتحدة ، يشكل في الوقت نفسه أداة اختبار لمصداقية النظام الدولي فيما بذله من وعود وبشّر به من أفكار . وهي في مجملها تصورات لعلها تشكل إسهاماً أو مقاربة فكرية لرؤية عربية في قضية يموج بها المحيط الدولي الآن .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٧ ديسمبر ١٩٩٤

العرب والعالم الجديد

عاطف الغمري

توقف النظر متاملا تلك الرؤية التي يتسع الاقتناع بها بين صفوة من المفكرين السياسيين في الغرب، والتي تقول إن دورة الصعود والهبوط للقوى العظمى تدفع بدول اسيا القريبة من الباسفيكي الى قمة القوى العظمى في العالم، وان القرن المقبل هو القرن الاسيوي، ليخلف بذلك القرن الامريكي، الذي حل في منتصف الخمسينات محل القرن الاوروبي، او سيادة أوروبا على العالم.

وكان الوقوف والتامل لتلك الرؤية، مدفوعا بتساؤل تلقائي: الا يملك العالم العربي - ككل - الامكانات التي يستحوذ عليها هذا العالم الاسيوي البعيد والتي هي الشرط المطلوب للصحوة الحضارية وصعود قمة الكبار في القرن الحادي والعشرين؟

والاجابة بنفس التلقائية: انهم فعلا يمتلكونها. لكن لابد ان هناك فارقا يجعل مايمتلكه هؤلاء فعلا مؤثرا، وما يمتلكه اولئك بغير اثر.

في اسيا - انطلقت بدايات صناعة قاعدة للتقدم الاقتصادي، لها في كل دولة صغيرة، هوية وفلسفة وهدف تعرفه، وتعرف كيف تصل اليه. ثم بعدها التقت طاقات وامكانات الجميع في عملية تكامل وتوافق وتناسق، تعتبر نفسها جبهة واحدة في مواجهة عالم مهيمن اقتصاديا. وبدأ كل منها ياخذ بيد الآخر، ادراكا من الجميع بان هذا هو الطريق الوحيد لتقدمهم، طالما ان موازين الحركة والقوة الاقتصادية في العالم تمسك بها دول الغرب التي لاتتحمل اي منها منفردة ولعب الاداء والمنافسة الاقتصادية، بل كفريق يلعب ضد فرق اخرى، موزعة هناك في العالم الى الجنوب منها او حتى الى الشرق الاقصى البعيد.

كانت البداية لهذا التحرك هي بداية اقتصادية في الاساس، لكن الاقتصاد بدأ يولد ابعادا اخرى لبقية المشوار في التفوق الاقتصادي، ترتبت عليه «ثقة بالنفس» في مواجهة الغرب الذي اعتاد ان ينظر الى هذا الشرق بنوع من التعالي احيانا، او بطريقة القائد الذي لاينبغي ان يقود الآخرين سواه. والثقة بالنفس اخذت تنعش الحس الحضاري الضارب بجذوره في التاريخ القديم، وحيث يجمع كل هذه الدول حد ادنى من المقومات الحضارية المشتركة، حتى وان كان كل منها ينتمي الى حضارة مختلفة عن الاخرى في جوهرها وفي اطارها العام.

هذه الثقة بالنفس المحكومة بعناصر الانتماء الحضاري المشترك، ظهرت في وقت كان بناء العالم فيه يتغير ويتبدل، بسقوط اركان النظام الدولي القديم الذي تحتكر مصيره وحركته قوتان عظميان هما الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي.. الذي كان.

لكن لان هذه الدول المنتمية الى الشرق منذ بدء تحركها لصناعة قاعدة تقدمها، كانت تعرف هدفها، وان لا شئ يتحقق إلا بفهم واستيعاب وخطة عمل، فانها ادركت انها تملك على الاقل مفتاح دخول قمة العصر المقبل، فهو عصر تكاد تتفق الشواهد والاحداث على انه عصر تكتلات، وليس عصر قوى منفردة. وان مفهوم «الدولة العظمى» تغيب شمسه وتتوارى، وان طريق هذه التكتلات الى القمة والتفوق، هو امتلاكها قيما حضارية وليس طاقات اقتصادية فحسب.

وان قدرة القوى الدولية على التاثير والنفوذ شرطه، امتلاك الصفتين: التفوق الاقتصادي والقيم الحضارية.

واذا نظرنا الى الوضع الذي كانت تتمتع به القوى العظمى في النظام الدولي القديم لسوف نلاحظ انه لا خلاف بين الحالتين. فقد كان هناك مزيج متداخل في صميم قوة الدولة العظمى، يجمع بين حجم القوة المادية المتوافرة تحت يدها، وبين اسنادها هذه القوة الى ماتحاول ترسيخ الاقتناع به وهو انها صاحبة رسالة انسانية تسعى اليها في كل سياساتها ومواقفها في العالم. هذه الرسالة تتحدد في نشر فلسفتها واسلوب حياتها وقيمها بين شعوب العالم، والقضاء على فلسفة واسلوب حياة وقيم القوة العظمى الاخرى..

وكان كلاهما - امريكا والاتحاد السوفيتي - تحمل ذات النظرة تجاه الاخرى بنفس الدرجة من التصميم واليقين.

وهو ماجعل الايديولوجية هي المحرك الاول للنزاعات والصراعات في العالم.

لذلك فان القوى الاسيوية - او قوى الشرق - لم تقف على عتبة النظام الدولي القادم، مصادفة. وانما لانها استوعبت العصر، وقواعده واخذت تعزز ماتحت يدها وتدعمه، وتتحرك من موقع قوة الى موقع قوة اكبر.. وتترك للآخرين ان يحددوا مكانها على القمة، التي لايملك احد ان يمنع عنها من يملك مؤهلات الصعود اليها او ينكر فرصته في ذلك.

فماذا عن عالمنا العربي؟ هل جهز نفسه للعصر.

صحيح انه يملك الامكانات، لكنها مغلق عليها وراء ابواب واسوار.. امكانات لكنها معطلة.. فلا شئ يكتسب الفعل والقدرة والتاثير، بدون ان يتحرك في اطار خطة شاملة تمضي في اتجاه معلوم ومنظور لعيون الكل في نفس المسار وفي نفس اللحظة، وان تحشد لهذه الخطة طاقات جميع الذين يرتبطون معا بخيوط الارتباط القومي والحضاري المشترك. لكن الذي حدث عكس ذلك. مثلا في عصر اختلف فيه مفهوم العدو، وجبهات الصراع والنزاع، هل حددت للامة العربية - جماعيا - من هو خصمها المحتمل. ليس بالضرورة ان تكون في هذا باحثة عن خصم.. لكن ان تبحث وتحلل وتدرس الاحتمالات سواء كانت لم تتجسد معالمها بعد، ام بان لها شواهد؟ وهل اجتمعت معا لتبحث وتدرس وتحلل كيفية مواجهة اية اخطار محتملة، حتى لاتدخل من جديد في دوامة نزاع يشتت قواها من جديد مثلما حدث منذ اشتعل على ارضها في الاربعينات النزاع العربي الاسرائيلي.

وهل بحثت ودرست وحللت انتقال تركيز اسرائيل من المجال العسكري الى المجال الاقتصادي، وارتباط هذا التحول بمفهوم الامن الاسرائيلي، وكيف تتعامل معه من هذا المنظور؟

وهل طرحت امامها ماتملكه من امكانات القوة والنفوذ والتاثير ليس فقط بقصد ان تعرف ماهو تحت يدها، ولكن بقصد ان تدرك كيفية تحويل ماهو موجود، الى طاقة فعل وتاثير.

هذا هو الفارق. ان نحدد لانفسنا فلسفة عمل تتلاءم مع العصر، تنسجم وتتناغم، لا ان نتصادم معه.. ثم خطة عمل تعبر عن هذه الفلسفة وتضعها موضع التنفيذ.. خطة تعي ان الذين لهم مكان في هذا العصر الجديد هم الذين يعرفون ان اركان هذا العصر عبارة عن تجمعات اقليمية او دولية، يجمع بينها في النهاية حد ادنى من خصائص حضارة مشتركة، او على الاقل متقاربة.





مقال الاسبوع

العلة كانت دائماً في عجز العرب
عن التضامن والتنسيق

العرب سيكونون مهزومين اذا لم يدركوا أهمية التكامل بين قدراتهم وامكاناتهم!

عدم الالتزام بتحريم الاقتتال
أوقع الفلسطينيين في ما يشبه الحرب الأهلية



عام ١٩٧٥، وفي أعقاب حادثة البوسطة (الباص) التي جرت في عين الرمانة من ضواحي مدينة بيروت، فكانت هذه شرارة اندلاع الحرب اللبنانية، صدر في هذه المجلة مقال لافت بعنوان المظلومان»، وفيه تعتبر «الحوادث» انه في تلك الحادثة التي اصطدم فيها لبنانيون وفلسطينيون بشكل فاجع دام، سقطت ضحيتان: الأولى الشعب الفلسطيني والثانية الشعب اللبناني. وبدأ مصير جديد يغلب عليه السواد لشعبين واعدين وحيويين من الشعوب العربية.

وصدق المقال، فمنذ ذلك الوقت والشعبان في نفق مظلم، لا يخرجان من وهدة الا ليقعا في اخرى، ولا يلوح بصيص نور حتى تغطيه سحابة سوداء.

واسوأ ما في الاصطدام بين الشعبين انه انطوى على فتنة داخلية في كل منهما مزقت وحدته الوطنية والفكرية. ففي الجانب اللبناني - انقسم اللبنانيون بين مخاصم للعمل الفلسطيني ومدافع عنه.

وفي الجانب الآخر برز الاختلاف بين انصار القيادة الفلسطينية برئاسة عرفات وتيار الرفض او جبهة الرفض. وضاعت ملامح الصورة، فلم يعد «الفسطينيون» هم كل الفلسطينيين، ولا عاد اللبنانيون كل اللبنانيين! وتوطد في كل من الجسمين مرض لا يزال يسكنه حتى الان، وهو تفرق الكلمة وفقدان التوازن.

لم يكن قد مر على تلك الحادثة سنة حتى قررت سوريا، بموافقة ضمنية من العرب والقوى الدولية، ان من واجبها الدخول الى لبنان. والقيام بدور الحكم القومي بين شعبين عربيين يتقاتلان. وقام يومذاك ثلاثة زعماء لبنانيون هم رشيد كرامي، وكان رئيس حكومة، وصائب سلام وتقي الدين الصلح من الرؤساء اللبنانيين، بزيارات الى مصر والمملكة العربية السعودية لشرح الظروف والأوضاع اللبنانية التي اوجبت التدخل السوري. وقد عاد المرحومان رشيد كرامي وتقي الدين الصلح يرويان في بيروت، من حصيلة زيارتهما الى مصر، انهما دعيا في فندق سميراميس الى عشاء تكريمي اقامه لهما احد اللبنانيين، فأعطيت الكلمة للدكتور سيد نوفل، امين عام جامعة الدول العربية بالوكالة في ذلك الوقت، فوقف يتحدث في اشارة الى الأحداث الصدامية الجارية في لبنان عن حكمة الجيل القيادي العربي الذي أسس جامعة الدول العربية.

ومما أورده نصوص عن لسانهم، ومن ميثاق الجامعة وبروتوكول الاسكندرية السابق له، تقول انهم منذ عام ١٩٤٤ و١٩٤٥ اعتبروا ان أهم ما يجب ان يتحلى به العرب هو الفطنة لخطر انشاء دولة اسرائيلية في فلسطين

(وقد قامت فعلا عام ١٩٤٨) ثم احتمالات تفجير وضع لبنان الخاص (وقد تحولت هذه الاحتمالات الى واقع مرتين: في احداث عام ١٩٥٨ بين رئيس الجمهورية اللبنانية وخصومه العرب واللبنانيين، وفي حرب عام ١٩٧٥.

وقد اوصى الجيل المؤسس للجامعة برؤية في مقاومة المشروع الاسرائيلي، وبرؤية في معالجة الحساسيات الدينية في المجتمع اللبناني مخالفتين، كما قال سيد نوفل، لكل ما جرى في ما بعد، وحتى ساعة خطبته! «فما أروع ما فرضوا من خطط، وما أسوأ ما نتخبط فيه».

هذا على الصعيد العربي، واما على الصعيد الدولي، فتسهل المقارنة بين ما عرض على العرب في السابق من الحلول الدولية للقضية الفلسطينية، وما عرض عليهم في الأمس القريب، وما هم فيه الان.

فالخلف يقبل مضطراً حلولاً رفضها السلف مختاراً. ولو عدنا بالذاكرة الى ما كان منصوصاً عليه في قرار التقسيم عام ١٩٤٧، نجد انه كان يقرّ للفلسطينيين بدولة كاملة السيادة كاسرائيل تماماً، وان البقعة المعطاة لهم يومئذٍ كانت اوسع بكثير من دولة غزة واريحا، وان وضع القدس كان مختلفا كل الاختلاف، لمصلحة الطرف العربي والدولي على حساب الاسرائيلي.

اما المقارنة بين قرار التقسيم عام ١٩٤٧، والحل المرفوض من الفلسطينيين عام ١٩٣٨، وذلك في مباحثات الكتاب الأبيض في لندن، فهي ايضا تشهد بأن العرض القديم كان اسخى واقرب الى العدالة. فكأن تاريخنا قد سار باستمرار باتجاه واحد هو الهبوط والتراجع.

ولو أردنا ان نفسر هذا التراجع المستمر في المطالب، وعدم القدرة على الوصول حتى الى القليل مما نرضى به، لوجدنا ان العلة ليست في انعدام الحكماء في المراحل المختلفة، بل العلة في عجز العرب عن التضامن والتنسيق. ومن طبيعة التفرق وغياب التنسيق ان يطلق الحرية لشيطان المزايدة والمناقصة. ذلك الشيطان المدمر الذي يتكلم حيناً بلغة المزايدة، وحيناً بالمناقصة، وهدفه الواحد الدائم هو التدمير والتخريب.

وقد ادرك خصوم العرب فعل هذا الشيطان الهدام في الجسم العربي، فاصبحوا يشترطون لأي تسوية ان لا يأتي العرب اليهم مجتمعين، بل فرادى، فتكون امامهم دائماً فرصة الافادة من عدم تطابق المواقف العربية. وهذا ما هو حاصل اليوم عربياً وفلسطينياً، على الرغم من وجود اكثرية واضحة وراء السلام كحل.

وأشد ما يكون الوضع ايلاماً هو داخل فلسطين نفسها، حيث نجد الفلسطينيين غير ملتزمين بالحد الأدنى الذي جرى عليه الاتفاق بين الرئيس



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٤

عرفات ومنظمة حماس، وهو تحريم الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني حتى في حالة اصرار فريق على الكفاح المسلح مع اسرائيل، إذ تستمر العمليات على مسؤولية القائمين بها في الأراضي غير المشمولة بدولة غزة واريحا، ولا تكون قيادة ياسر عرفات مسؤولة عنها. ولكن هذا الاتفاق لم ينفذ، وكان من نتيجة ذلك ان الفلسطينيين وقعوا في ما يشبه الحرب الأهلية، مضحين بقسم كبير من السمعة الثورية التي لهم في اوساط عديدة من العالم.

ان العرب لم يعرفوا الانتصار او ما شبيهه في تاريخهم الحديث الا في تلك الحالات النادرة التي عمدوا فيها الى التضامن. والمثل الأبرز على ذلك هو حرب تشرين عام ١٩٧٣، حيث استطاعت مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية ان تحقق نجاحاً بارزاً عزز من مكانة العرب في العالم. فقد قاتل المصريون والسوريون، وتضامن معهم السعوديون اقتصادياً، واستطاعوا جميعاً ان يخرجوا الوضع العربي من حالة انعدام الوزن. ولولا هذه الحرب التي هي ثمرة التضامن، لما تحرك مسلسل السلام شبراً واحداً الى الأمام. وسواء كانت هذه الحرب حرب تحرير كما وصفها اصحابها، ام كان حركة تحريك كما وصفها خصومهم، فانها قد احدثت حالة جديدة مكنت مصر من استرداد سيناء، ومكنت سوريا من القدرة على الاستمرار في المطالبة بالسيادة لكل الجولان وكل الجنوب اللبناني. كما مكنت المملكة العربية من لعب دور ذي ثقل خاص على الساحة العربية والساحة الدولية على حد سواء.

وقد كانت احتفالات عيد الاستقلال في لبنان في تشرين المنصرم مناسبة للحديث عن انجاز تاريخي انجزه لبنان عام ١٩٤٣، وكان من اسبابه التنسيق الجيد الذي مارسته القيادات السورية واللبنانية اثناء الكفاح ضد الانتداب الفرنسي، فحصل البلدان على استقلالهما من جراء ذلك، وانطلقا بقوة على الصعيد الدولي والعربي. وقد استمر هذا التنسيق بينهما لفترات طويلة. وهو اليوم موضع حرص السوريين واللبنانيين على قدم سواء، بل موضع مباهاة في بعض الأوساط.

والنقيض الصارخ للحالة اللبنانية ـ السورية الممتدة من عام ١٩٤٣ هو الحالة العراقية الكويتية. فقد عجز قادة العراق القدامى عن التأقلم مع ضرورة الاعتراف بالكويت، فأورثوا قادته الحاليين روحية الطمع بالشقيق الجار، مما كان سبباً لحرب بشعة سلبت العرب اموالهم، وأساءت الى سمعتهم العالمية، وفتحت المجال للدعاية الصهيونية كي تنال من المكانة العربية وتحرض ضد حقوق العرب في اموالهم وبلادهم.

واليوم يرى العرب انفسهم في امس الحاجة الى انهاء هذا الخلاف



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يير ١٩٩٤

الكويتي العراقي وتصفية العقلية العدوانية حيث توجد في صفوفهم، فتمكن استعادة جو الوفاق العربي العربي على الساحة السياسية.

وفي مصر، وفي مبنى جريدة «الاهرام» بالذات، انعقدت ندوة بين بعض المثقفين وقادة الرأي العرب، اشترك فيها وافدون من كل الأقطار. وكان موضوع الندوة «الشروع الحضاري العربي». وتكلم في الندوة وزير الاعلام المصري صفوت الشريف، ورئيس مكتب الرئيس حسني مبارك اسامة الباز. وقد خفق في هذه الندوة قلب مصر العربي، واستعرضت ايجابيات التعاون بين الحكومات والطلائع العربية على كل صعيد، وظهر واضحاً لجميع المشاركين ان العرب سيكونون مهزومين في اي سباق عربي ـ اسرائيلي مقبل اذا هم لم يدركوا اهمية التكامل بين قدراتهم وامكاناتهم. وقد خرجوا جميعاً بالاعتقاد ان الشرق اوسطية المقترحة لتكون رابطة بين اسرائيل والعرب وغيرهم من الدول الجارة لهم ينبغي ان لا تنسي العرب انهم عرب ايضا، وانهم ينبغي ان يستمروا متعاونين ومتعاضدين. وهذه المبادرة التي قامت بها «الاهرام» ذكرت العرب بروح النهضة العربية التي انطلقت من مصر ومن مناراتها الثقافية والصحافية في القرن التاسع عشر، وكان العرب جميعا، ولاسيما اللبنانيين والشوام، مشاركين فيها واصحاب فضل.

ومما بثته هذه الندوة من روح التمسك من جديد بالرابطة العربية واعادة الثقة بالعروبة كبديل عن «الاصولية» المتطرفة التي تحاول ان تحل محلها في نفوس الشعوب العربية. فالتدين مطلوب وله دور أساسي في نهضة الشعوب. ولكن التعصب يبقى مرفوضاً، ولا يستطيع ان يعطي العرب الوجه الصحيح الذي يطلون به على العالم، وخصوصاً في مرحلة النظام العالمي الجديد الذي يكثر فيه الحديث عن الانفتاح والتفاعل بين شعوب العالم وحضاراته.

لقد كان العالم ينظر الى العرب من خلال مصر والجزائر كقطرين متقدمين طليعيين في معارك التحرر والاستقلال فجاءت الأحداث الدامية التي جرت فيهما تشوه صورتهما وصورة العرب، إذ اضفت عليهما من ظلال التطرف والتعصب ما لا يتناسب مع حقيقتهما. ولعل هذا هو سبب الشعور الجديد النامي حالياً في مصر، وربما في الجزائر ايضا، بضرورة استعادة الاطلالة المشرقة عبر المبادرات العربية السمحة. فقد آن الأوان للوقوف في وجه التردي والغرق المستمر في مستنقع العجز والتسليم بالتراجع الحضاري.

حواجز بين العرب وأوروبا تنتظر من يزيلها

رغيد الصلح *

■ المؤتمر الذي نظمته جامعة الدول العربية ومجلس التفاهم العربي - البريطاني (كابو) في اول هذا الشهر في لندن بعنوان «كسر الحواجز: فرص سياسية واقتصادية» هذا المؤتمر كان موفقاً من نواح متعددة، من أهمها التوقيت. إذ جاء في سياق عملية الاعداد والتحضير للذكرى الخمسين لانشاء جامعة الدول العربية فكان مناسبة للتنويه بهذه المؤسسة ولتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية، ولابراز دورها كاطار ملائم لاجراء الحوار مع العرب كمجموعة. مشاركة الدكتور عصمت عبدالمجيد، الأمين العام للجامعة، في المؤتمر ساهمت في اعطائه هذا المعنى المطلوب. التوقيت كان ناجحاً ايضاً لانه جاء قبل ايام قليلة من انعقاد المؤتمر الأوروبي للتعاون والسلام، ورغم ان الانشغالات الأوروبية والأطلسية تطغى على المؤتمر القاري، إلا ان قسماً منها (الامن خصوصاً) يتصل اتصالاً حميماً بالعلاقات مع الجيران العرب، ومن هنا فإنه من المفيد أن يسبق المؤتمر الاوروبي، مؤتمر عربي - أوروبي، يتحاور فيه الطرفان ويتبادلان الآراء والأفكار فتتسرب اصداؤه الى اروقة الديبلوماسية الأوروبية. ومن المفيد ايضاً ان ترتفع قبل انعقاد المؤتمر الاوروبي دعوات أوروبية - عربية مشتركة تدعو الى «كسر الحواجز» بين الجارين. ولكن هل سار المؤتمر، فعلاً، في هذا الاتجاه؟ هل كان خطوة على طريق إزالة الحواجز بين اوروبا والمجموعة العربية؟

دعا الدكتور عبدالمجيد في كلمته الى كسر الحواجز عبر الحوار، وحدد أصول الحوار الناجح فإذا به «... عملية تبدأ بسعي الأطراف المشاركة بها الى تعريف الأرضية المشتركة التي يمكن لهم ان يلتقوا عليها، ثم تنتقل الى توسيع هذه الأرضية وتعميقها وصولاً، في نهاية المطاف، الى تذليل العقبات أو نقاط الخلاف». تلك هي أصول الحوار الناجح في الحالات العادية. غير أن الطرفين، الأوروبي والعربي ليسا في حالة عادية. فكلاهما يمر في مرحلة صيرورة وتكون تطرح فيها مصائر الدول والأقطار على بساط البحث، وتدور فيها مناقشات واسعة حول هوية المنطقتين وحول طبيعة النظام الاقليمي الانسب لهما. من هنا فإنه من شروط الحوار الناجح بينهما، اضافة الى ما جاء في كلمة الأمين العام للجامعة، هو ان يتعرف المحاور على الطرف الآخر في الحوار بدقة، وان يخاطبه وفقاً للهوية التي يرتضيها. من هذه الناحية يمكن القول بانه تخلل المؤتمر واعماله بعض الارتباك الذي يؤثر على نجاحه كمناسبة للتواصل بين العرب والأوروبيين.

لقد تجلى هذا الارتباك في عدد من الكلمات التي عبّر فيها أصحابها عن وجهة النظر الأوروبية فكانوا يصرّون فيها على مخاطبة الطرف الآخر بصفته جهة «شرق أوسطية» او شمال افريقية او خليجية، بحيث بدا المؤتمر عند هؤلاء وكأنه حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي أو أوروبا من جهة، وبين دول غير واضحة الهوية، من جهة أخرى. وعندما رغب الناطقون باسم الجانب الأوروبي في التعبير عن حسن النية تجاه المحاورين وتجاه الآخرين كانوا يشددون على الموقف الأوروبي المبادر والداعم «لعملية السلام» وعما بذله الاتحاد الأوروبي وما هو مستعد لبذله من جهد وتأييد مادي ومعنوي من اجل نجاح هذه العملية. فضلاً عن ذلك، وكامتداد لهذا الموقف، كانوا يجتهدون في القاء الأضواء على ما تعده أوروبا من خطط ومشاريع لدعم الاندماج الاقليمي الشرق أوسطي، وكذلك ما يوفره مثل هذا الاندماج من فرص للتعاون بين أوروبا والآخرين.

لو أن الدعوة الى المؤتمر جاءت من جهة «شرق أوسطية»، او لو انها كانت محددة بالعلاقات الأوروبية مع الشرق الاوسط او مع منطقة معينة من المناطق العربية، لكان من المنطقي والطبيعي أن ينصب البحث والحوار على العلاقات الأوروبية بهذه المنطقة، ولكن عندما تدعو جامعة الدول العربية، بالتعاون مع جهة معنية بالتفاهم العربي - البريطاني، الى مؤتمر حول كسر الحواجز بين الجانبين فمن المفروض ان يكون موضوع الدراسة والحوار الرئيسي هو العلاقة بين النظامين الاوروبي والعربي، بين ما تمثله جامعة الدول العربية، من جهة، وبين ما يمثله الاتحاد الأوروبي الذي هو قطب الرحى في عملية الاندماج الأوروبي، من جهة اخرى. ولو ان اولئك الذين تولوا شرح وجهة النظر الأوروبية في مؤتمر الجامعة العربية - كابو قاموا هم أنفسهم بتنظيم مؤتمر حول علاقة الاتحاد الأوروبي بكتلة دولية اخرى، فجاءهم مسؤولون وخبراء من هذه الكتلة يتحدثون بصورة حصرية تقريباً عن الدور الذي اضطلعت به في الماضي في دعم «كوميكون» او حتى في تحويل المؤتمر الأوروبي للتعاون والسلم الى منظمة بديلة تحل محل الاتحاد الأوروبي، لو حدث هذا معهم لما اعتبروه مساهمة في كسر الحواجز بين الاتحاد الأوروبي وتلك الكتلة بل عمل يزيد في تكبير هذه الحواجز وتثبيتها.

خلافاً لهذا النهج كان من الافضل ان يركز الذين تولوا شرح موقف الاتحاد الأوروبي، اذا كان مهتماً بالاندماج الاقليمي كما اشاروا، على موقفه من الاندماج الاقليمي العربي وعلى موقفه من المشاريع العربية المشتركة. ان هذه المشاريع جاهزة ويبلغ عددها حوالى ٨٠٠ مشروع وتحتاج الى تمويل مقداره أربعون بليون دولار، ولو اغدق الاتحاد الأوروبي عليها ما يغدقه على المشاريع الأوسطية من دعم معنوي ومادي لاسبغ عليها الكثير من الجدية ولشجع المجتمع الدولي على احتضانها.

ان مطالبة الجانب الأوروبي بمثل هذا الموقف لا تتناقض مع الحقيقتين الآتيتين:

الاولى، هي وجود خلافات عميقة وشروخ دامية في الجسم العربي أثرت تأثيراً بالغ السلبية على فكرة العمل العربي المشترك، وعلى امكانية تعاون الدول العربية، كمجموعة، مع التكتلات الاقليمية الأخرى في العالم. غير انه حتى هذا التاريخ، ورغم ما أصاب النظام الاقليمي العربي من ضعف وهوان، فإنه لا يزال قائماً ومعترفاً به دولياً وأوروبياً بدليل ان د. عبدالمجيد يجوب البلدان الأوروبية بصفته الرسمية كأمين عام لجامعة الدول العربية،

ويتفاوض معها حول قضايا المنطقة العربية، ويقدم لها الاقتراحات والأفكار التي تنعكس على مجمل العلاقات العربية - الأوروبية. ثم انها ليست المرة الأولى التي يصاب فيها النظام الاقليمي العربي بهذا النوع من العطب ثم ينهض منه فيستانف سعيه الى تكتيل الدول العربية وجمع طاقاتها وتعزيز العلاقات في ما بينها كاقطار مستقلة، وتطوير التعاون بينها، كمجموعة وبين المجموعات الدولية الأخرى. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار لما لهذا المنحى في العلاقات العربية الاقليمية من رصيد قوي في أوساط الراي العام العربي، وتاثير مثل هذا الرصيد على مستقبل النظام العربي الاقليمي. وربما كان الدليل الاقرب الى وقائع المؤتمر واعماله على هذا الرصيد هو رد الفعل الايجابي الذي لقيته مساهمة د. الياس سابا في المؤتمر. لقد كان ابرز هذه المساهمة التي تناولت التوقعات العربية من العلاقات مع اوروبا هو تاكيد مصالح العرب ومشاغلهم كمجموعة وليس كدول متفرقة متنابذة كما هو الحال الآن.

إن كتلة الدول العربية مثلها مثل أي تكتل دولي أخر، فيها عوامل جانبة تقوي اللحمة والتضامن بين أطرافها، وفيها عوامل طاردة تضعف العلاقات الجماعية وتؤثر سلباً على اية محاولة للتعاون بين هذه الأطراف. ولقد مرت الكتلة العربية في السنوات الأخيرة بامتحانات شاقة وعصيبة مثل حرب الخليج وتداعياتها، ومعاهدات السلام مع اسرائيل، ومن الطبيعي ان تؤدي هذه الأحداث المأسوية الى تصدع كبير في بنيانها، بل من الطبيعي ان تؤثر مثل هذه الأحداث في بنيان أي تكتل اقليمي. ان قضية البوسنة قد لا تكون من القضايا الأوروبية الرئيسية. انها ليست في حساسية ومركزية مسالة الالزاس واللورين، ولم تكن موضع تنافس مباشر بين دول الاتحاد الأوروبي، ولكنها مع ذلك تلقي بظلال قوية سلبية على العلاقات داخل الاتحاد، فضلاً عن تهديدها للعلاقات داخل حلف الأطلسي والمؤتمر الأوروبي للتعاون والسلم. ذلك لا يعني، بالطبع، انتهاء أي من هذه التكتلات والهياكل الاقليمية، ولكنه يدل على انها ما لم تتحول الى دول ذات سلطة مركزية، فإن العلاقات بين اطرافها تستمر في الاهتزاز تحت وطاة الظروف الدولية. النظام الاقليمي العربي ليس استثناء فإذا اشتدت القوى الطاردة فيه فإن ذلك لا يعني انه دخل مرحلة الاحتضار. ربما يمكن القول، عكس ذلك، اننا إذا أخذنا في الاعتبار شدة التحديات التي واجهته ولا تزال تواجهه، فإن قدرة النظام الاقليمي العربي على الاستمرار لهي جديرة بالتنويه.

ثانياً، تعدد أقنية العلاقات والحوار والتعاون بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والدول العربية او الأوسطية من جهة أخرى. ان الدول والهيئات الأوروبية تملك الفرص والوسائل والأقنية المناسبة لبحث علاقات أوروبا بالدول العربية بصورة منفردة او لبحث العلاقات الأوروبية - العربية الجهوية (المغرب العربي الكبير، الخليج، الدول المتوسطية والأوسطية الخ...) كما انها ليست مقصرة على الاطلاق في تشجيع وتسهيل قيام بنى شرق اوسطية تضم اسرائيل وبعض الدول العربية المجاورة، وهي تنظم المبادرات والاطارات المفضية الى قيام هذه البنى. بيد ان الخلط بين هذه المستويات من العلاقة من جهة وبين اطار العلاقات الأوروبية - العربية والاصرار او الانجرار الى استبدال الخوض في هذه العلاقات بالحديث عن العلاقات الأوروبية - الشرق اوسطية، حتى في الاطارات والمناسبات التي تنظمها هيئات العمل العربي المشترك لا يفيد العلاقات العربية - الأوروبية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما يسعى اليه الأوسطيون، بصورة معلنة او مضمرة، الى بناء نظام اقليمي شرق اوسطي على انقاض النظام الاقليمي العربي، فإن اقحام الحسابات والتوجهات الأوسطية وفرضها على مجالات العمل العربي المشترك وعلى اطارات التعاون العربي - الدولي سوف يفهم، في نهاية المطاف، على أنه نوع من انواع الانحياز الحاد الى الفكرة الأوسطية على حساب فكرة النظام الاقليمي العربي. ومثل هذا الانحياز لا يساعد على كسر الحواجز بين العرب والأوروبيين، بل على تعميقها.

---

* كاتب وباحث لبناني.



المصدر : ....الأهرام المسائى..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٨ ديسمبر ١٩٩٤........



التضامن العربى قبل القرارات الدولية

صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس الاول ثلاثة قرارات جديدة حول ما اصطلحنا على تسميته بازمة الشرق الأوسط، التى يتمثل جوهرها فى الصراع العربى - الاسرائيلى واستمرار اسرائيل فى احتلال أراضى ثلاثة شعوب عربية هى الشعب السورى والشعب اللبنانى وشعب فلسطين.

وأحد هذه القرارات يطالب اسرائيل بانسحاب كامل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة، ويؤكد ان قرار الكنيست الاسرائيلى بضم الجولان «لاغ وباطل» وقد صوتت ضد هذا القرار كل من أمريكا واسرائيل رغم ما يعلن عن تاييد واشنطن للمعادلة السورية بشأن السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل.

أما القرار الثانى فإنه يعتبر فرض القوانين والادارة الاسرائيلية على القدس لاغيا ولا أساس له ويدين تسرع بعض الدول بنقل مقار بعثاتها الدبلوماسية لدى اسرائيل الى مدينة القدس.

وفى الوقت نفسه فإن القرار الثالث يؤيد عملية السلام فى الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الامن ولكنه لا يورد ذكرا للقرار «٤٢٥» الخاص بالجنوب اللبنانى المحتل.. وقد اثار اغفال القرار ٤٢٥ زوبعة فى مجلس الأمن سواء من جانبنا نحن العرب أو من جانب بعض الأطراف الأخرى ذات الارتباط التقليدى بلبنان مثل فرنسا.

وواضح ان الذين أغفلوا ذكر القرار ٤٢٥ يستندون فى ذلك الى اعتبارات شكلية محضة منها - مثلا - ان عملية السلام المطلوب تاييدها تقوم أساسا على القرار ٢٤٢ ولكن لبنان رد على هذه الحجة قائلا انه دخل عملية السلام واشترك فى مؤتمر مدريد ومحادثات واشنطن بناء على القرار ٤٢٥ وان اغفاله هنا يتنافى مع الواقع.

ولكنى أريد أن أقول اننا نحن العرب نمتلك ترسانة هائلة من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة صدرت كلها خلال نصف القرن الأخير تقريبا فى شأن الصراع العربى - الاسرائيلى.. وكانت كل هذه القرارات الدولية لصالحنا.. ومع ذلك فإن المسألة ليست مسألة قرارات دولية فحسب، فالاهم منها فى مسار تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى واسترداد الحقوق العربية المغتصبة وتحرير الأرض العربية المحتلة هو التضامن العربى وليس أى شىء آخر.

ان التضامن العربى بمختلف اشكاله هو الذى يصنع القوة الذاتية العربية ويعظمها ويدفع الأطراف الأخرى الى احترامنا نحن العرب والى مساعدتنا فى اقتضاء مالنا من حقوق ضائعة او مرتهنة.

ولن نمل من القول بذلك أبدا.. لن نمل من القول بان وحدة الصف العربى وتحقيق درجات متعاقبة ومتزايدة من التكامل بين دول المجموعة العربية سياسيا واقتصاديا هى الطريق الوحيد لكى يحترمنا العالم وهو الآلية الأساسية لاحباط مخططات اسرائيل العدوانية ضد الحقوق العربية.

أعرف ان ثمة عوائق ومشاكل كثيرة تحول الآن دون عودة التضامن العربى ولكنى أعرف ايضا ان معظمها قابل للعمل لو خلصت النوايا وعقدنا العزم على ان نفكر لصالح أجيالنا القادمة.

ان الخلافات على الحدود مثلا خلافات واهية سواء كانت فى الشرق العربى أو المغرب العربى.. كما ان الخلاف الأردنى - الفلسطينى بشأن القدس هو الآخر قابل للحل اذا وضعنا فى اعتبارنا على الأقل اننا نتصارع على شىء لا نملكه فى ايدينا

ونحتاج الى ان نخلصه اولا من براثن الاحتلال الاسرائيلي.

ولكن أسوأ الخلافات العربية يتركز فى نقطتين اولاهما هى اثار أزمة الغزو العراقى للكويت، وثانيتهما هى محاولات البعض تصدير الارهاب تحت دعاوى الزعامة الروحية للعالم العربى مثلما يحدث من سودان الترابى.

اما غير ذلك فهو مجرد اعراض ثانوية لهذين المرضين الرئيسيين، لذلك نرجو من دعاة التضامن العربي وتنقية الأجواء العربية التركيز عليهما فى الحركة خلال الفترة القادمة ونرجو من كل مخلص أن يقدم اسهاماته لعلاج هذين المرضين.

وعموما.. فنحن نامل فى أن يدرك العرب كل العرب أن التضامن فيما بينهم هو الطريق الصحيح وهو الأمل الموعود لانقاذ اجيالنا القادمة من المعاناة والضياع.. فهل من مجيب؟!

المحــــــرر



المصدر : .... الحياة اللندنية ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٣٠ ديسمبر ١٩٩٤ ....

على ابواب عام جديد: الدنيا في منتصف التسعينات!!

خطوط عريضة لعصر جديد يتضارب سياسةً واقتصاداً، كونياً واثنياً

عبدالمنعم سعيد *

■ أيام ويبدأ عام ١٩٩٥، ومن له من العمر بقية، سوف يشهد نهاية القرن العشرين وبداية الالفية الثانية بعد الميلاد. الكثيرون في العالم العربي لا يزالون يرون الدنيا كما هي لم يعترها تغير ولا تغيير، وقلة اكثر بصيرة لا تراها الا في حالة فوضى وسيولة وانتقال يصعب تحديد مسار تدفق النهر فيها وطريقه من منبعها الى المصب. وفرادى، نحن منهم، نراها تغيرت بالفعل ومعالم الطريق واضحة اكثر مما يعتقد البعض منا ويظن، فالتغيرات الكبرى في مسار الانسانية لا تعرف التواريخ التي عندها يتبادل البشر التهنئة ليلة رأس السنة الجديدة، ولا صخب اسرار انطفاء انوار منتصف الليل، ولكنها بالتاكيد تعرف التاريخ الذي في صيرورته وجدليته الكبرى يتحدى تنظيمات البشر الزمنية، ويقرر لحظات الانتقال من عصر الى عصر، ومن زمن الى زمن. ولذا اصبح شائعا - ليس لدينا بالتاكيد - القول ان القرن التاسع عشر بدأ مبكرا بثماني سنوات عندما قامت الثورة الفرنسية، وانتهى بعد نهايته الزمنية باربعة عشر عاما عندما نشبت الحرب العالمية الاولى. ومن هنا تاتي النتيجة المنطقية وهي ان القرن الواحد والعشرين والالفية الثالثة بعد الميلاد، لن ياتيا بعد ست سنوات، وانما جاءا مبكرين منذ خمسة اعوام عندما سقط حائط برلين، ومع سقوطه سقط عالم، وبالتاكيد، ومن وجهة نظرنا، ولد عالم جديد. وعندما ينظر المؤرخون الى الاعوام الخمسة الماضية فان اغلبهم سوف تلفت نظره الاحداث الكبرى المثيرة والباهرة. فاسرارها، ربما للمرة الاولى في التاريخ، سوف تكون متاحة لهم باكثر مما قدر لكل مؤرخي التاريخ الانساني. وهذا يصح في حرب الخليج، وسقوط الاتحاد السوفياتي، وحرب البوسنة، وحتى غزو هايتي. لكن مهمتهم الاصعب، وربما الاقسى، سوف تكون في تبيان التيارات الكبرى الاساسية التي تشكل بداية عصر يختلف جذريا عما كان، حيث الاحداث الزاعقة من حروب وغزوات تعبيرات عن عملية تكيف ومواءمة مع قواعد واحكام جد جديدة.

واذا كانت الثورة التكنولوجية الثالثة هي ما لا يختلف احد على وقوعها ووجودها في عالمنا، فان ما نجم عنها وترتب لا يزال موضع نقاش وترقب، واحيانا هواجس وشكوك، وربما، ونحن على ابواب منتصف التسعينات، استطعنا بنظرة علوية ان نرى الكليات الكبرى التي تحرك العلاقات الدولية، وكيف يتكيف آخرون في الكون معها، وربما صار ممكنا بعدها رؤية تاثيراتها على منطقتنا العربية، لعلنا بدورنا نتعلم كيف نتكيف معها ونتعايش.

فسجل الاعوام الخمسة الماضية يشهد بوجود نموذجين للعلاقات الدولية، النموذج الاول يشمل الدول التي يتكثف في ما بينها الاعتماد المتبادل بدرجة كبيرة وتتشابك مصالحها الاقتصادية والمالية، وتتشابه توجهاتها الايديولوجية (الديموقراطية على الاغلب)، وتتميز بدرجة غير مسبوقة تاريخيا من التقدم التكنولوجي الصناعي، وهي الدول التي تضمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في اوروبا الغربية واميركا الشمالية وغرب الباسيفيكي. هذه الدول لم يعد متصورا ان تستخدم القوة العسكرية في ما بينها، فقد اصبح من المستبعد تماما ان تشن الولايات المتحدة حربا لضم كندا، او تسعى الولايات المتحدة مرة اخرى لاخراج اليابان من المحيط الباسيفيكي، او حتى ان يعود الصراع الفرنسي - الالماني الى الظهور مرة اخرى والى استخدام العنف المسلح الشامل كما حدث خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية. وفي هذا النظام فان السياسة السائدة تكون في اطار الاندماج والتكامل وليس الصراع والتفتت. وفي هذا الاطار فان مسيرة التعاون والتكامل بين الدول الاوروبية تعمقت وتوسعت: تعمقت بفعل قطع شوط كبير في تطبيق مشروع «اوروبا ١٩٩٢» الذي بدأ عام ١٩٨٥ لتحقيق ما يسمى بالحريات الاربع. (اي حرية انتقال السلع والخدمات والافراد وراس المال) بين الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الجماعة الاوروبية، وبفعل الانتهاء في ١٩٩٣ من التصديق من قبل برلمانات الدول الاعضاء على اتفاقية ماستريخت التي تم التوقيع عليها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١ والتي انشات «الاتحاد الاوروبي» كخطوة متقدمة على طريق توحيد السياسة الخارجية والاجتماعية والمالية للدول الاعضاء، وتوسعت بفعل المفاوضات خلال ١٩٩٣ بين الاتحاد الاوروبي واربع دول اوروبية هي النمسا والسويد وفنلندا والنروج، لكي تصبح اعضاء في الاتحاد اعتبارا من ١٩٩٥. وبالفعل فانه مع بداية ١٩٩٤ تم توقيع اتفاقية انضمام الدول الثلاث الاولى ووافقت شعوبها على الانضمام للاتحاد الاوروبي قبل نهاية العام، اما النروج فرفض شعبها الانضمام مفضلا البقاء بعيدا عن عملية الاندماج المتسارعة.

وفي شرق آسيا والباسيفيكي فان نموذج التعاون والتكامل بين دول المنطقة يتعمق في ثلاثة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٤

اتجاهات: الاول منها في استمرار وتعميق الاعتماد المتبادل في ما بينها، وهو ما يظهر في ارتفاع نصيب التجارة الخارجية والاستثمارات بين دول المنطقة في تجارتها واستثماراتها الكلية. والثاني في دخول اتفاق التجارة الحرة الذي وقعته دول رابطة جنوب شرق اسيا (اسيان) الست (اندونيسيا والفيليبين وتايلاند وبروناي وسنغافورة وماليزيا) عام ١٩٩٢ الى حيز التنفيذ عام ١٩٩٣، ومن ثم انتقال التكامل بينها الى مرحلة اعلى مما كانت عليه في السابق، والثالث اجتماع اول قمة لرؤساء دول منظمة التعاون الاقتصادي لدول اسيا والمحيط الباسيفيكي في سياتل بالولايات المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣. وكان هذا التجمع قد ظهر الى الوجود عام ١٩٨٩. وقد شارك في اجتماع سياتل سبع عشرة دولة تمثل ٤٠ في المئة من التجارة العالمية وسوق يصل عدد مستهلكيها الى بليوني نسمة يتوزعون على ثلاث قارات، والبلدان هي الولايات المتحدة وكندا والمكسيك واستراليا ونيوزيلندا والصين واليابان وهونغ كونغ وغينيا الجديدة وتايوان وكوريا الجنوبية وبروناي وماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتايلاند. ورغم ان هذا التجمع لا يمثل حتى اليوم تجمعا تكامليا بالمعنى المتوفر في الاتحاد الاوروبي واسيان والنافتا، الا انه يمثل مظلة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الاعضاء وتنظيم المنافسة بينها خصوصاً وانها تضم تجمعي اسيان والنافتا، فضلا عن احتوائها على كل من الصين وهونغ كونغ وتايوان في تجمع اقتصادي واحد، ما يقلل من فرص الاحتكاك، ويطرح فرص التعاون والتكامل، بينها.

وعلى اي الاحوال فان الدول المشاركة في هذا التجمع وافقت في اجتماعها الذي عقدته في اندونيسيا في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٤ على انشاء منطقة تجارة حرة في ما بينها بشكل تدريجي ينتهي في ٢٠٢٠. وليس معنى ذلك ان الخلافات والتنافس سوف تختفي في هذا النموذج، ولكنها سوف تتركز في معظم الاحوال على المجال الاقتصادي، حيث تسعى كل دولة الى تحقيق اقصى الفوائد الممكنة متأثرة في ذلك عادة بالقطاعات السكانية والاقتصادية فيها التي هي اقل اندماجا في النظام العالمي، وهنا فان الدول قد تلجأ لبعض الاجراءات السلبية مثل وضع قيود على التجارة، او إبقاء قيمة عملتها اقل من قيمتها الحقيقية بهدف تشجيع الصادرات، او تضع حواجز غير جمركية على وارداتها من نوع او اخر، لكن المهم ان جوهر النزاعات يكون حول تحقيق مزايا نسبية وليست مطلقة، وعلى الاغلب حول امور اقتصادية. ومن ثم فان التعامل معها يكون بصورة تدريجية وبوسائل اقتصادية جماعية او ثنائية، ولكنها في كل الاحوال لن ينظر اليها على انها تهدد القيم الاساسية للدولة او مكانتها القومية او كرامتها، او تشكل تهديدا لحياة افرادها. بمعنى آخر فان الابعاد الرئيسية المؤثرة على هذا النموذج سوف تعتمد بشكل اساسي على الجغرافيا الاقتصادية وعلاقاتها وتفاعلاتها وليس الجغرافيا السياسية التي كان لها التأثير الاكبر على مجمل التاريخ البشري منذ ظهور الدولة القومية. في الاحوال كافة فان المنافسات الاقتصادية التي لا غنى عنها، والتي تستبدل فيها فوهات المدافع باجراءات الجمارك، تجد حلها من خلال شبكة هائلة من المؤسسات الدولية كان آخرها منظمة التجارة العالمية التي نجمت عن اتفاقية الغات، ومن خلال الاستثمار، والشركات العابرة للقوميات واسواق المال العالمية. اما النموذج الثاني القائم على الصراع والعنف فيتجسّد بشكل عام في دول العالم الثالث، مع استثناءات قليلة في دول العالم المتقدم، حيث لا تتوافر، او حيث تضعف، روابط الدولة القومية، ومن ثم تنمو الصراعات والحروب الاهلية العرقية والقبلية والدينية، ويزداد تأزمها بفعل المجاعات والازمات الاقتصادية والفساد والسلطوية في نظم الحكم. وفي بعض الاحيان فان ضعف الرابطة القومية يمكن ان يقود قيادة سلطوية الى المغامرات الخارجية والحروب الاقليمية في محاولة للتجاوز او القفز على ضعف هذه الرابطة. ولما كانت دول العالم الثالث تتباين في درجة نموها وتطورها ومشاركتها في النظام العالمي، فان انغماسها في هذا النموذج يتوقف الى حد بعيد على مدى تطور هذه العوامل، بحيث يمكن تصور اقترابها من النموذج الاول كلما كانت متماسكة قوميا ونامية اقتصاديا ومشاركة بشكل ديناميكي ومتطور في روابط الاعتماد المتبادل العالمي، وتصدر ابتعادها عن هذا النموذج واقترابها من النموذج الثاني مع ضعف هذه العناصر او تراجعها.

وعلى اية حال فان هناك ملمحا في علاقات الجنوب لا يمكن تجاهله، ولكن لا يمكن القطع به حتى الآن، وهو أن الصراعات الاقليمية إما انها آخذة في الوهن او الجمود، او في بعض الاحيان على طريق الحل، فيما الصراعات الداخلية والحروب الاهلية، صعودها واضح وحاد. فالصراع الكوري الشمالي - الجنوبي المؤرق لمنطقة شرق آسيا كلها بابعاده النووية، وجد تسوية لا يمكن القطع بانها نهائية في الاتفاق الاميركي - الكوري



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٤

الشمالي، وصراع الخليج الاقليمي رغم احتقانه عرف تقدما مع الاعتراف العراقي بالكويت وحدودها، والصراع اليوناني - التركي حول قبرص لا يزال يراوح مكانه ولكن دون طلقة رصاص، والصراع العربي - الاسرائيلي يمر بعملية سياسية معقدة للعبور من حالة الحرب الى السلام، ولكن لا يمكن الجزم أن الجسر سوف يبقى ولن تنسفه زيادات العابرين عليه قسرا وعنوة.

وبينما انتهى الصراع في جنوب افريقيا، فإن الصراع في القرن الافريقي، وإن انتهى كصراع اقليمي، انتقل إلى داخل كل دولة من دوله يأكل ما تبقى فيها من زرع وضرع. فالحروب الاهلية ذات الطابع السياسي والإثني والعرقي والديني والقبلي، زادت كثيرا في منتصف التسعينات عما كانت عليه الحال في منتصف الثمانينات. فبالمقارنة بين ١٩٨٥ و١٩٩٤، شهد العام الاول عشرة صراعات، اي بنسبة ٤٣ في المئة من الصراعات الدولية في ذلك العام، تعود اصولها إلى اسباب داخلية، ونجد في العام الثاني ستة عشر صراعا، اي بنسبة ٧٠ في المئة تقريبا من الصراعات الدولية، تعود إلى هذه الاسباب. إن توقيع هذين النموذجين على خريطة العالم يشير إلى أن هناك توجها عالميا نحو عالم اكثر استقرارا ونموا وتلاحما يأخذ شكل قوس ممتد من اميركا الجنوبية صعودا عبر اميركا الوسطى والشمالية حتى غرب اوروبا واسكندينافيا مرورا بايسلندا ثم يلتحم بعد ذلك بمنطقة شمال الباسيفيكي وجنوبه مع منطقة شرق آسيا. وتمثل روسيا القطيعة الكبرى داخل هذا القوس. ولذا فعلى رغم التطورات المتلاحقة داخلها، فإن عملية ادماجها في هذا القوس سوف تظل على رأس مهام النظام العالمي المعاصر. وهي مهمة لن تكون سهلة نظرا لانها تعني عملية تكيف هائلة لنظام سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي اعتاد على القطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي المعاصر. ولكن روسيا سوف تظل همّا مركزيا ليس فقط لما يتوافر فيها من موارد بشرية ومادية، وسوق هائلة، ولكن ايضا لتأثيرها السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني على منطقة شرق اوروبا بأكملها. وما بين قطبي هذا القوس توجد مساحة هائلة من عدم الاستقرار وسيادة نموذج العنف ممتدة من حدود الصين حتى المحيط الاطلسي عبر وسط آسيا وجنوبها والشرق الاوسط وافريقيا.

ولأن النموذجين يوجدان على الكوكب ذاته فإن التفاعل بينهما اكيد وحتمي، وما نعلمه أن الواقعين في اطار النموذج الاول يحاولون خلخلة هذه المساحة بجذب اجزاء منها الى النظام العالمي من خلال سياسات متنوعة تبدأ بالتكيف الهيكلي التي يدفع في اتجاهها صندوق النقد والبنك الدوليان، وتنتهي بمحاولة خلق اسواق اقليمية فرعية لا تأخذ شكل تكتلات اقتصادية بقدر ما تكون وسيلة للتقليل من هيمنة الدولة القومية على الاقتصاد في ظل سوق اكثر اتساعا. وفي هذا الاتجاه فإن التشجيع الاميركي - الياباني - الاوروبي للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، ومن ثم الجهود الحثيثة لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، والحفاظ على امن الخليج من الدول الثورية المحيطة به، تعد مؤشرات في هذا الاتجاه. ويرجع الاهتمام بالشرق الاوسط الى انه لا يمثل سوقا متسعا فقط ولكن ايضا لأنه يتمتع بدرجة من المشاركة في الاقتصاد العالمي بفعل مصادر الطاقة الموجودة فيه ومشاركة بعض دوله في حركة المال والاستثمارات العالمية، فضلا عن احتلاله الساحل الجنوبي للبحر الابيض المتوسط.

هذه الاهمية المتوافرة في الشرق الاوسط لا نجدها في منطقة افريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة آسيا الوسطى، ومن ثم فإن السلوك العالمي ازاءها سوف يكون على الارجح تركها لحالها. ولعل ذلك يفسر الى حد كبير التراجع العالمي ازاء الحرب الاهلية في الصومال بعد أول بادرة للخسائر البشرية فيها، وكذلك تجاهل النظام العالمي للحرب الأهلية المستعرة في افغانستان. فبعد انتهاء الحرب الباردة، لم تعد افغانستان تشكل اهمية استراتيجية للنظام، ومن ثم تركت لحالها ومصيرها طالما أن النخب السياسية فيها عاجزة عن الاتفاق في ما بينها. وعلى الأرجح سوف تنطبق هذه الحالة على كل الحالات الاخرى في العالم الثالث التي لا يربطها رابط مع الاقتصاد العالمي المعاصر.

هذه هي الخطوط العريضة للعصر الجديد، ولكنه مثل كل العصور في التاريخ لا يأخذ مسارات خطية ومنطقية، وإنما تعتريه عملية تكيف هائلة، يحدث فيها جدل عميق واحيانا عنيف ومتوتر مع الماضي الذي لا يختفي فجأة وانما يظل لفترة عنيدا في حضوره ومقاومته، ومع نبتات جديدة وسط الجديد الذي نعيشه، لا يعرف احد متى تظهر جلية وواضحة. كل ذلك يحتاج الى استجلاء ونظرة عن قرب، لعل العين الفاحصة يكون بمقدورها كشف الحجاب عن علاقة التفاصيل بالكليات، والخصوصيات بالعموميات.

---

* مدير «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» في «الأهرام» - القاهرة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٤

الموقع العربى.. على خريطة صراعات القرن المقبل

■ حسين معلوم ■

الملاحظة الجديرة بالاهتمام فى إطار متابعة العناصر الأساسية التى يتشكل منها الوضع الدولى الراهن، وخاصة تلك المتعلقة باحتمالات «حرب الحضارات»، التى يمكن أن يشهد العالم وقائعها خلال المستقبل المنظور.. أن هناك، فى هذا الوضع، ما يؤكد أن هذه الحرب قادمة لا محالة، وفى مقدمتها «الحرب ضد الإسلام».

يتبدى هذا بوضوح من خلال ذلك الاتجاه الذى يزداد انتشارا فى الغرب، والذى يحاول التأكيد على اعتبار «الإسلام» هو الخصم الذى سيحل محل الشيوعية كعدو للغرب..

ولأن الدعاية، وهى وسيلة المؤسسات الاقتصادية والعسكرية الغربية فى تشكيل الرأى العام والتحكم فيه، لا تطيق الحياة إلا بتنصيب عدو من أجل تجنيد الرأى العام ضده.. فما زال المحللون الاستراتيجيون فى مراكز البحث الغربية يجتهدون فى حشد الأدلة والبراهين التى ترشح «الإسلام» لدور «العدو»، وقد بدأوا ينعتونه بـ «الخطر الأخضر» الذى يهدد الغرب بعد انهيار «الخطر الأحمر»!

الأهم من ذلك، أن هناك «حربا باردة حضارية» قد بدأت بالفعل.. ويمكن أن نلمس وقائعها فى هذه الحملة الإعلامية على «الإسلام» وفى الصورة التى تحاول من خلالها وسائل الإعلام الغربية ربط الإرهاب الدولى بـ «الإسلام» و«العرب».. وهل يمكن فصل العرب عن الإسلام؟

فهل نجاوز الحقيقة إذا قلنا إن هذه «الحرب الباردة الحضارية» التى يقودها الغرب ضد الإسلام والعرب، هى نوع من البحث عن كبش فداء لصراعات أخرى، يمكن أن يشهدها العالم مع ولادة القرن المقبل؟

وفى محاولة الإجابة، وتوضيح الصورة، يمكن أن نتناول اثنين من تلك الاحتمالات التى تنطوى عليها هذه الصراعات:

الاحتمال الأول: أن يتمحور الصراع الدولى بين قطبين حضاريين، هما الحضارة «اليهودية ـ المسيحية» فى الغرب الرأسمالى المتقدم، وبين الحضارة «البوذية الشنتوية» فى الشرق الأقصى الرأسمالى المتقدم بدوره أيضا.. وبالنظر إلى التنافس القائم حاليا بين هذين القطبين، فإن حسم هذا التنافس الذى يمكن أن يتحول إلى صراع، سيتقرر على ضوء الموقف الذى يمكن أن يتخذه النموذج الحضارى الثالث، الذى تجسده تاريخيا الحضارة العربية ـ الإسلامية.

وبما أن هذا النموذج الحضارى، يميل ـ بسبب خبرته التاريخية السلبية مع الغرب ـ إلى المواقف المناهضة للغرب.. فإن كسبه، أو الاستيلاء عليه أو على مواقعه، أو تحييده أو تفتيته، يصبح أمرا يتوقف عليه مصير الغرب.. فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الإسلام يشكل اليوم فى العالم أجمع، أكبر قوة مقاومة لمحاولة الهيمنة السياسية والثقافية الغربية.. وأن «الإسلام» الذى هو جوهر «هوية» العرب جميعا، كان ولا يزال وسيظل المرتكز الأول والأعمق لتقدم العرب الحضارى وتماسكهم الذاتى وتوحيد منطلقتهم روحيا وثقافيا.

إذا أضفنا هذا إلى ذاك يمكننا معرفة الأسباب التى تدفع الغرب إلى قيادة هذه «الحرب» ضد الإسلام عموما، وضده فى المنطقة العربية بوجه خاص.

الاحتمال الثانى: أن يتخذ الصراع شكل



المواجهة بين الشمال الصناعى المتقدم، وبين «الجنوب» النامى أو المتخلف «العالم الثالث» حسب الاصطلاح القديم» مع ملاحظة أن النزاع داخل معسكر «الشمال» تحكمه فقط وسائل المنافسة الاقتصادية القابلة لـ «قواعد اللعبة»، ولا يهدد بالخروج عن خط سيره نحو مواجهات سياسية عنيفة.

وبالنظر إلى التفكك الذى قد يصيب النظام الليبرالى الرأسمالى داخل معسكر الشمال ـ فى ظل اختفاء التحدى الشيوعى السوفييتى، وزوال النظام الدولى القائم على قطبين ـ فإن الغرب فى هذه الحالة لن يكتفى بتصوير الجنوب على أنه مجرد خطر وإنما سيحاول أن يعيد اكتشاف «عدو» من قلب عالم الجنوب، يضاهى فى «خطورته» ـ وربما يفوق ـ العدو الشيوعى السوفييتى سابقا.

ولعل موقف معسكر الشمال أو الغرب من الإسلام الذى تدين به الغالبية العظمى من العرب، وقسم هائل من الجنوب يتجاوز ربع البشرية، دال فى هذا الإطار.. فالإسلام عقيدة تسلح «المنتمى» إليها بنزعة استقلالية واضحة، فضلا عن أنها تقدم إطارا حضاريا للتمييز.. والإسلام ليس رابطة روحية فحسب وإنما هو ـ فضلا عن ذلك ـ رابطة اجتماعية، ولذلك فهو يمثل واحدا من أهم العوامل التى يعتمد عليها الرفض السياسي والثقافى الذى يبديه الجنوب ضد تسلط الشمال، إن لم يكن أهمها على الإطلاق. فإذا أضفنا إلى هذا أن الإسلام من زاوية التصور الاستراتيجى للسياسات الغربية، يقصد به ـ فى غالب الأحيان ـ العرب، ومنطقتهم العربية، حضاريا وجغرافيا وبشريا.. وأن العرب ليسوا تماما من الجنوب، وليسوا بعد من الشمال، من حيث إنهم يشكلون الدرجة العليا من البلدان «المتأخرة»، والدرجة الدنيا من البلدان «المتقدمة».. فإنهم يمكن أن يلعبوا دورا رئيسيا فى الصراعات المحتملة بين الشمال والجنوب، سواء تحولوا إلى «قاعدة» للشمال، أو «قيادة» للجنوب.

وفى سياق هذه الاحتمالات التى تنطوى عليها الصراعات التى يمكن أن يشهدها العالم خلال مرحلة ولادة القرن المقبل.. يمكننا القول بأن الحرب الحضارية، أو ما يطلق عليها البعض «حروب الثقافة»، قادمة لا محالة، وفى مقدمتها الحرب ضد الإسلام.

وإذا كان مفهوم «الحرب الجديدة» هذه، قد تجاوز مفهوم الحرب بالمعنى التقليدى المعتمد على الوسائل العسكرية فقط، وأن ذلك المفهوم «الجديد» قد اقترب من مفهوم المواجهة الاستراتيجية التى تعنى عملية تاريخية طويلة ومستمرة، تتسع لتشمل الساحة السياسية والاقتصادية والنفسية والثقافية أيضا.. فإن ذلك كله يشير إلى أنه لا توجد منطقة اليوم فى عالمنا المعاصر مثل المنطقة العربية، يمكن أن ينطبق عليها هذا المفهوم الجديد للحرب أو المواجهة الاستراتيجية بين الغرب والإسلام.

وهذا يعنى أن العرب عليهم الاستعداد جديا لهذه المواجهة الاستراتيجية، والعمل على خوض غمارها، بوصفهم فى موقع الصدارة بالنسبة للمسلمين فى هذا العالم.

ولا شك أن الاستعداد المطلوب يبدأ من خطوة ضرورية هى الوعى بمتطلبات التحدى الحضارى المفروض على العالم فى نهاية القرن العشرين من جانب الحضارة الغربية.. والأهم، هو الوعى بدور الإسلام فى عملية «التحدى الحضارى» هذه.



المصدر : ....الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢٠ ديسمبر ١٩٩٤



التضامن العربى والقرارات الدولية

فى إطار مناقشاتها السنوية لمختلف القضايا الاقليمية اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات جديدة بشأن أزمة الشرق الاوسط لكى تضاف الى السجل الملىء بقرارات المنظمة الدولية حول هذا الصراع المزمن الذى لم يقترب من نهايته بعد رغم استمرار دوران عجلة المفاوضات فى مختلف المسارات بين العرب وإسرائيل.

والذى يلفت النظر أن أحد هذه القرارات الجديدة يطالب إسرائيل بانسحاب كامل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة ويؤكد ان قرار الكنيست الاسرائيلى بضم الجولان «لاغ وباطل»، وكانت المفاجأة ان أمريكا قد قررت وأكدت نفس مواقفها السابقة وانضمت الى اسرائيل فى التصويت ضد هذا القرار رغم ما يعلن عن تاييد واشنطن للمعادلة السورية بشأن السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل.

وقد جاء القرار التالى للجمعية العامة متوازنا وعادلا وفى صالح عملية السلام بتاكيده على ضرورة اعتبار فرض القوانين والادارة الاسرائيلية على القدس لاغيا ولا أساس له وادانة التسرع من جانب بعض الدول بنقل مقار بعثاتها الدبلوماسية لدى إسرائيل الى مدينة القدس.

وأيضا فإن ما يسجل للجمعية العامة موافقتها على قرار جديد يدعم عملية السلام فى الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن، ولكنه لا يورد ذكرا للقرار «٤٢٥» الخاص بالجنوب اللبنانى المحتل.. وقد اثار اغفال القرار ٤٢٥ زوبعة فى مجلس الأمن سواء من جانب العرب او من جانب بعض الأطراف الأخرى ذات الارتباط التقليدى بلبنان مثل فرنسا.

ان الذين اغفلوا ذكر القرار ٤٢٥ يستندون فى ذلك الى اعتبارات شكلية محضة منها - مثلا - ان عملية السلام المطلوب تاييدها تقوم أساسا على القرار ٢٤٢ ولكن لبنان رد على هذه الحجة قائلا انه دخل عملية السلام واشترك فى مؤتمر مدريد ومحادثات واشنطن بناء على القرار ٤٢٥.

ولعل من الضرورى هنا أن نشير الى أننا أصبحنا نمتلك ترسانة هائلة من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لصالحنا.. ومع ذلك فان المسألة ليست مسألة قرارات دولية فحسب، فالأهم منها فى مسار تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى واسترداد الحقوق العربية المغتصبة وتحرير الأرض العربية المحتلة هو التضامن العربى وليس اى شئ اخر.

ان التضامن العربى بمختلف اشكاله هو الذى يصنع القوة الذاتية العربية ويعظمها ويدفع الأطراف الأخرى الى احترامنا.

إن وحدة الصف العربى وتحقيق درجات متعاقبة ومتزايدة من التكامل بين دول المجموعة العربية سياسيا واقتصاديا هى الطريق الوحيد كى يحترمنا العالم.

ومع التسليم بان ثمة عوائق ومشاكل كثيرة تحول الآن دون عودة التضامن العربى فإن معظمها قابل للحل لو خلصت النيات.

المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٤

تأملات في حالنا (١)

نقطة البداية



بقلم عوني بشير

دأب بعض التجار الأفذاذ في بلادنا، على استيراد مواد فاسدة، ومعلبات خاصة لاستهلاك القطط والكلاب وأطعمة انتهت مدة صلاحيتها وطرحها في الأسواق للاستهلاك الآدمي. وفعلاً استهلكها «الأوادم» دون ان يحدث شيء كبير.

قيل ان تحقيقات فتحت وغلقت، وقيل ان تاجراً اعتقل ثم افرج عنه لعدم ثبوت الضرر، ويقال والله أعلم أن الأطعمة الفاسدة والمنتهية الصلاحية ما زالت تتسرب الى الأسواق، وان بطون الأوادم ما زالت تنتفخ مرضاً وجيوب التجار ما زالت تنتفخ اموالاً، وعين الرضا عن كل عيب كليلة. فهل يعني هذا ان الأوادم عندنا انتهت صلاحيتهم كاوادم، ولم يعد يؤثر فينا اي شيء.

ارضنا وكرامتنا وأعرافنا وكل عزيز في حياتنا ينتهك ولا نقول شيئاً، ويا ليتنا نحوز على الرضى. على العكس من ذلك تماماً. فنحن ارهابيون خرجنا على القانون ومجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد.

ياويلنا نحن العرب اكلناها في النظام العالمي القديم، وأكلناها في النظام العالمي الجديد الذي بدأ بنا، ويا ما سنأكل تحت مظلته على وجوهنا وجنوبنا وأقفيتنا العريضة، اذ يبدو ان هذا النظام الجديد قد تم تفصيله على قدنا تفصيلاً.

لا اعتقد ان هناك أمة على وجه الأرض اكثر مسالمة منا، خضعنا لهولاكو ومولاكو وخضعنا للحكم العثماني مئات السنين وخضعنا للاستعمار العالمي «شرحو» ولم يحدث ان رفعنا إصبعاً الا فيما ندر، وفي كثير من حالات رفع الاصبع، كان الرفع يتم بفعل فاعل مجهول تقديره «هو» اما حالات النصب فكانت تتم بفعل «أن» المضمرة. لذلك ما زال يقال في بلادنا العظيمة لدى حدوث شيء ما او عرض ما او قضية ما «فيها إنّ».

نحن أمة مغلوبة على أمرها، الأمم الاخرى خاصة الأمم البيضاء هي الارهابية.

حربان عالميتان ذهب فيهما عشرات الملايين ضحايا العنف الأبيض والارهاب الأوروبي، نحن لم نُقم «هولوكست» لأحد، نحن لم ندخل حروب المائة سنة والوردتين ولا سفكنا الدماء في عرض البحار والمحيطات بأساطيلنا البحرية. ولم نشن



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٤

حروباً صليبية او هلالية على احد، ومع ذلك فنحن ارهابيون، لماذا حين ندافع عن ارضنا وحقوقنا نكون ارهابيين، اوروبا قاتلت هتلر ودكت برلين على رؤوس اهلها، وأمريكا حاربت بريطانيا الى ان استقلت فما الذي فعلناه نحن، اثناء صراعنا قبل سنوات كانت معظم دول العالم الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة معنا ومع حقنا، اكثر من ١٣٠ دولة كانت الى ما قبل زمن ليس ببعيد تعترف بنا، وحدهم بيض الغرب وقفوا ضدنا ونعتونا بالارهاب، اذا جرح شخص من

اعدائنا او امرأة بالغلط نعتتنا بأبشع اوصاف الارهاب، اما المجازر التي كانت تقام لأبريائنا من دير ياسين الى بحر البقر الى المخيمات فهي عمليات حربية شجاعة لأقوى جيش في الشرق الأوسط، وحين تغير الطائرات من عل على بيوت الصفيح وتترك النساء الاطفال والشيوخ اشلاء مبعثرة بين التنك والطين يصفق لها وتدرس خططها وطلعاتها في وزارات الدفاع البيضاء والمدارس العسكرية من ساندهيرست الى ويست بوينت.

وحين تقطع الطائرات الامريكية آلاف الأميال لتضرب المدنيين في طرابلس الغرب بتهمة كاذبة يصفق لها، وحين تبين لهم ان التهمة كاذبة لم يعتذر احد للدماء التي سفكت. اذ لا يهم ان تكون التهمة صحيحة او غير صحيحة فالعرب متهمون دائماً، ويكفي اتهام عربي واحد لقتل شعب بأكمله. فالذي فجر ملهى برلين ربما كان ما يزال في المانيا حين اغارت الطائرات على ليبيا، فليس مهما من فجر، المهم هو قتل الشعب وإذلاله، وقصة لوكربي ما زالت تؤكد حقيقة ان الشعوب العربية هي المسؤولة ورأسها هو المطلوب، لا شك ان تفجير طائرة مدنية عمل ارهابي قذر وكل مسؤول عن عمل كهذا يجب ان يلقى أشد العقاب من الطيار الاسرائيلي الذي فجر الطائرة المدنية الليبية فوق سيناء الى الامريكيين الذين اسقطوا الطائرة الايرانية الى السوفييت الذين دمروا الطائرة الكورية والمنشقين السيخ الذين فجروا الطائرة الهندية الى الارهابيين العرب او غير العرب الذين فجروا طائرة لوكربي الامريكية.

لا يوجد بين ليبيا ومعظم دول اوروبا اتفاقية لتبادل المجرمين، ومع ذلك عرضت ليبيا تسليم المتهمين لأي دولة اوروبية فيما عدا بريطانيا لمحاكمتهما، علماً بأن الرجلين متهمين وليسا مذنبين حتى الآن. فلماذا كل هذا التعقيد والاذلال بحجة التنفيذ الحرفي لقرار مجلس الامن الدولي؟ كم أمره عجيب هذا المجلس! عندما يعرضون عليه قضية عربية يضعون فيه بطاريات «ديوراسيل» او «ايفر ريدي» من ذلك النوع الذي يظل يعمل بعد ان ينتهي «الآخرون» اما اذا عرضت عليه مسألة صربية او غيرها فانهم يسحبون البطاريات منه ويضعون بدلاً منها بطاريات منتهية الصلاحية، او يتركونه بدون بطاريات بالمرة. كما يحدث الآن مع مسلمي البوسنة، يا بؤسنا ■

وللحديث صلة



المصدر : ....الأهـــــرام........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....٢٤ ديسمبر ١٩٩٤........

قول على قول

عـــواء .. وخـــواء

د.محمد اسماعيل على

كنا نعرف قصة «اليهودى التائه». نعرفها قصة وفكاهة ودعابة.. تلوكها الألسن وتمتلئ بها الأشواق جيلا بعد جيل..

الآن لم يعد اليهودى تائها.. فقد بحث عن مكانه ومكانته فرصدهما وشد الرحال اليهما صابرا مثابرا مناضلا. بدأ اليهودى التائه رحلة الخمسين عاما، من مدينة بال بسويسرا عام ١٨٩٧، بعد ان زوده زعيم المؤتمر الصهيونى الأول (تيودور هرتزل) بحقائب الأمل والعمل معا. وهمس فى أذنه همسات رصدها فى كتاب «الدولة اليهودية» قائلا: «فى بال، أنشأت الدولة اليهودية ولو صارحت الناس بذلك لقالوا عنى اننى مجنون.. لكنها - بالتأكيد - ستوجد بعد خمسين عاما الى متى تنتهى الخمسون عاما!؟ تنتهى عام ١٩٤٧!! انه نفس العام، الذى أصدرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٢/١٨١ فى ٢٩ نوفمبر، بانشاء الدولة اليهودية ... والعربية!!

●●●

الان، يتحدث اليكم «المسلم التائه»!! يعرفها اليهودى قصة وفكاهة ودعابة.. تلوكها الألسن وتمتلئ بها الأشواق جيلا بعد جيل!!

الآن لا أعرف مكانى ولا مكانتى ولاهويتى.! ضاع منى الطريق وضل عنى السبيل، فلا طريق ولاسبيل..

● واذا كان أجدادى قد تفرقت بهم السبل، شيعة وسنة، فاننا نحن الاحفاد قد تفرق بنا الطريق الف درب ودرب!! ساءلت نفسى مفكرا متدبرا حائرا.. أأسلك درب الاخوان المسلمين، ام ادخل شارع الجهاد، أم الجأ الى التكفير والهجرة!؟ وانطويت بالحيرة ومرارة التيه اسائلها مرة اخرى، هل اتوجه الى الجماعة الاسلامية، الى البيان والتبيين ام الى الانقاذ او الجبهة!!؟.. وانكفأت على ذاتى بهموم الحيرة والعذاب أسائلها مرة ثالثة، هل أتوجه الى حماس أم الى حزب الله ام أتجه الى الافغان!؟ فتات وشتات على موائد الدنيا وفى أرجائها.. كل مشغول بيومه وغده وهمه.. أخواننا فى البوسنة يبتلعهم طاغوت الصرب بعتاد الغرب!! دعما وتجاهلا ومكرا وخبثا، ونحن نبتلع الوهم الأمريكى، والمخدر الاوروبى، ونتوجه صاغرين غافلين الى الأمم المتحدة، دون ان ندرى أننا المستجيرون من الرمضاء بالنار!! إخواننا الشيشان، ينهش اجسادهم دب روسى فرغ من دعم كلاب الصرب ليتفرغ للاجهاز على مسلمى الشيشان!! أما أمريكا والغرب وجماعة المنتفعين بحقوق الانسان فهم يمصمصون الشفاه ويتألمون - رحماهم - فقلوبهم تتقطع حزنا وكمدا على أحوال المسلمين!! أمريكا تقول ان روسيا حرة فى (تاديب) جمهورية الشيشان، المتطلعة للاستقلال، لأنها مسألة داخلية (!!) وأمريكا - أيضا تقول ان الولايات المتحدة حرة، فى خطف رئيس دولة (نوريجا) ومحاكمته، وحرة فى اخراج رئيس دولة وتنصيب غيره فى هايتى.. فهى مسألة (دولية)!!

● وأمريكا حرة فى مساندة شمال اليمن ضد جنوبه لينتصر.. وحرة فى الابقاء على صدام فى العراق، حتى تضع الخليج كله، تحت فكى صدام وعلى صالح الحليفين الصديقين!! أمريكا تضع الخليج كله الآن بين حليفين ينتظران اللحظة المناسبة لالتهام الفريسة.. ولاتجد الفريسة، حارسا لها الا قاتلها!!

وليس لنا ان نعجب او ندهش!! فامريكا تلعب لعبة الشطرنج ببعض حكام العالم الثالث. تبقى على صدام وتريد للقذافى ان (يكش ملك)!! تساند كل خيالات المآتة فى عالمنا الثالث، وتترك شعوبها تتضور جوعا وتموت عطشا!! وهى تدرك ان العالم الاسلامى كالشياه الشاردة.. حياتهم كلام فى كلام.. وتحركاتهم نيام فى نيام.. الفرقة تباعد بينهم.. والشقاق يفتت كيانهم.. والتحزب يفرق بينهم!!

وهل كان خطيب المسجد يدعو لنا أم علينا؟.. لهم أم عليهم!؟.. مساجدنا تنعق فيها غربان بدعاء مشبوه مجنون.. «اللهم فرق شملهم.. وخرب ديارهم.. ويتم أطفالهم.. اللهم اهلك أعداءنا أعداء الدين!!»

●●●

أريد ان اقول، ان شملنا قد تفرق.. وان ديارنا قد خربت.. وان اطفالنا تيتمت.. وان الله قد اهلكنا!! فهل نعقت غرباننا على المنابر نعيق شؤم جاهل مجنون!؟ وهل ارتد الدعاء الى نحورنا سكينا طائشا جهولا؟!

وهل انتصر المسلمون - على طول تاريخهم - بالدعاء بهلاك الاعداء؟!

تخلف أباؤنا فخلفوا وراءهم ابناء اشد تخلفا ونكرا.. فوهن العظم منا واشتعل الرأس شيبا... وتساقطت الأمة كاعجاز نخل منقعر!!

● ولقد اجتمع مؤتمر القمة الاسلامية فى الدار البيضاء .. تيمنا بالبيت الابيض!!، وواحدة وخمسون دولة اسلامية، اجتمعت كما اجتمعت من قبل.. وكما ستجتمع من بعد.. ومن بعد بعد ، وصنابير الكلام تتدفق الى بلاعات الغرب والى صحراء العرب، فلا هؤلاء رأوا أو سمعوا، ولا اولئك ارتووا او شربوا!!

● ويسالنى صديقى لماذا لا اكتب ويكتب غيرى عن البوسنة!! لماذا أكتب فى الحب وفى كرة القدم!! اقول له اننى أكتب الآن عن الحقائق الثابتة لاعن الأوهام الباهتة؟! اكتب ياسيدى عن الحب فهو حقيقة.. وعن كرة القدم فهى خطة وطريقة.. فماذا اقول عن وهم (أمة الاسلام، ووهم او حدة الاسلام) ووهم (انقاذ الاسلام)؟! الكتاب يفكرون ويكتبون.. والحكام يدبرون وينفذون .. فقل بربك ماذا يفيد الكلام؟!

هل يحل الكلام مشكلة (المجاهدين) من أجل الكرسي في افغانستان؟! هل استوعبنا درس (الجهاد الافغاني) ضد الكفار السوفيت، وكيف تحول الى قتال مجنون مفتون بالسلطة والحكم، يدمر فيه المسلمون بيوت المسلمين، ويقتل فيه المسلمون المسلمين، ويهزم فيه مسلمو افغانستان، مسلمي افغانستان؟!..

هل نستوعب درس القتلة والسفاحين الذين يحملون راية الاسلام في مصر والجزائر والسودان، ضد المسلمين في مصر والجزائر والسودان!!

هل نغفل عن بوادر الميلاد لافغانستان الفلسطينية بين حماس ومنظمة التحرير!؟ المسلمون يوجهون سلاحهم الى نحورهم.. ينتحرون باسم الاسلام..

ويتباكون على الاسلام، وتنهمر دموعهم كالتماسيح على صحارينا الجرداء المحدبة!!

● ماذا يمكن ان يفعل كاتب او مفكر، اذا عجزت (القمم) الاسلامية عن فعل شيء!؟ أرأيت اذ يقتل العربي العربي، فيستعين العربي بالاجنبي على اخيه العربي؟!! افهمت هذه (الفزورة)؟ افهمت (عقدة الخليج) في اعلان دمشق الوليد المقتول؟!

●●●

والمدهش ان العرب في ايديهم - وحدهم - حل مشكلات العرب!! وان المسلمين في ايديهم - وحدهم - حل مشكلات المسلمين!!

ان الفرق بين (القدرة) و (الرغبة) هو الفرق بين امكانيات العرب والمسلمين وبين تطلعاتهم. ان لدينا كل امكانيات الحل.. ولكننا لانملك تطلعا الى الحركة نحو الامام.. ففقدنا الرغبة!! واذا فقدنا الرغبة، فقد أهملنا القوة!! نحن راضون هانئون ناعمون.. نلتقي في المؤتمرات بالاحضان المفخخة بديناميت الحقد، و(نتباوس) قبلات مسمومة بالكراهية.. والضحايا يتساقطون.. والأهل يتباكون.. وخيالات المآتة صامتون!!

● ان مصر تفعل كل ما تستطيعه، للعرب والمسلمين. تفعل ولاتتكلم.. وتبادر ولا تنادر كالأم تنفق كل ما في جيبها وتبذل كل قطرة من عرقها!! لكن مصر قطرة في بحر الإحدى والخمسين دولة، مالا، وعتادا.

ونحن نجد رئيسها ذاهبا آيبا، شرقا وغربا وكأنه المسئول الوحيد عن مصير الامة الاسلامية!! غيرنا يملك قطع رقاب الغرب! غيرنا يملك وقف الضخ في قلوب الاعداء!! غيرنا يملك سلاحا أبيض صغيرا لكنه ماض باتر هو سلاح المقاطعة!! لكن احدا من هؤلاء لايشهره.. بل انه ينكره!؟

● نحن نشتري بضاعة الغرب.. نشجعهم على العمل، ونضخ الدم في عروقهم. ونحن نضع أموالنا في بنوك الغرب.. نشجعهم على استثمارها ونملأ رئتهم بالحياة نحن الذين نسير كل عجلات الانتاج الغربي.. باموالنا، مشترين، أو مدخرين!! نحن نعطيهم ثمن السلاح ليتوجهوا به الى صدورنا .. ونموت كل يوم.. بسلاحهم.. وأموالنا!! وليس الحل كما يتوهم غربان التطرف والارهاب.. فحلولهم، معروفة في افغانستان وايران، حيث يتم في فتارين الحكم هناك عرض النظام الاسلامي بصورة يعجز عن رسم مثلها اعداء الاسلام.. يعرضونه وحشا باطشا جهولا، يقتل ابناءه واخوانه، فكيف يفعل بجيرانه!! يعرضونه في افغانستان سفكا للدماء وتخريبا للبيوت والمنشات ويعرضونه في ايران تخلفا وجهلا وتحريضا وتمويلا للارهاب!! وأين اسلام الله .. الذي اتى به محمد؟! نريد ان نعرفه بعد ان اختلطت علينا الامور. نريد ان نعرفه بامانة الذين يحملونه علما وعلما في الازهر وغيره.. فمابالهم صامتون ساكتون لايتكلمون الا اذا استنطقهم أحد !! وما بال جامعتهم تهرع هرع المجاهدين، لترشيح رئيسها لجائزة الدولة بعد ان أمسك بيده - كزملائه - سلطة تعيين العمداء!!

● ولقد قال الملك الحسن قولة في جماع المحنة الاسلامية .. قالها أرسطو من قبل .. حينما طلب من الإنسان ان يعرف نفسه.. وقالها الحسن من بعد، حينما قال في مؤتمر القمة الاسلامي «نريد ان نعرف الاسلام!! نعم.. نريد ان نعرف الاسلام ولو عرفنا لبدأنا.. ولو بدأنا لوصلنا.. فالقلوب الخاوية في اجساد ترتعش أياديها.. لاتستطيع ان تمسك السلاح.. والقلوب الخاوية في اجسادهم تتعثر أقدامها لاتستطيع ان تتقدم وحينما يختلط الاسلام بغبار الاوهام، نضل الطريق، وتتحلق حولنا الذئاب.. ولا أحد منا يسمع أحدا.. فالذئاب قد انقضت وعوت، والاجساد قد خارت وهوت».

● وفوق سماء العالم الاسلامي عواء... وخواء!!



من قريب

الثنائي.. وعرب ٩٤

٢ ـ يصعب ان تفصل العالم العربي عن العالم الثالث وما يجرى فيه من تطورات واحداث، في ظل اتجاه دولي قوى نحو خصخصة الصراعات، يتميز باطلاق يد كل دولة من الدول الكبرى في منطقة نفوذ تلعب فيها بحريتها..

وفي عام ٩٤ برزت درجة التنسيق الشديدة بين الثنائى القديم امريكا واسرائيل على نحو صريح غير مسبوق.. أحكم الطرفان شد الأحزمة والقيود، لتغطية العالم العربي بعباءة ضخمة تحت اسم «اتفاقيات السلام» انجزت في ظلها تفاصيل الاتفاق «المزعوم» بين الفلسطينيين واسرائيل، ثم بين اسرائيل والأردن، وكان الظن ألا ينتهى عام ٩٤ إلا وقد وضعت الرتوش الاخيرة في لوحة الشرق الأوسط باتفاق مبدئي بين سوريا واسرائيل حول الجولان.

وقد بلغت الثقة في امكانية تحقيق هذا النظام الجديد إلى حد الترتيب لانعقاد مؤتمر الدار البيضاء لتدشين السوق الشرق الأوسطية الجديدة، وبناء كتلة دولية جديدة على اساس اقتصادى تكنولوجي تقوده اسرائيل، وليس على اساس عربي قومي تتزعمه مصر كما كان الحال في عقود سابقة. وبلغت درجة الاستهتار بالأمن القومي العربي حدا لم تابه فيه امريكا بالتوازن الامنى بين العرب واسرائيل، بل سعت إلى ابقاء القوة النووية الاسرائيلية خارج دائرة السلام والكلام.

وفي غضون عام ٩٤، نفضت روسيا ـ الراعية الثانية لما يسمى بالسلام في الشرق الأوسط ـ يدها، تاركة لأمريكا حرية التصرف مقابل أن تترك امريكا لروسيا حرية التصرف في جمهوريات الاتحاد.. اما اوروبا فقد غرقت في مشاكلها. واطلقت يد امريكا في المنطقة بشرط أن تحصل على نصيب ولو صغير في جنى الثمار الاقتصادية للسلام.

وهكذا فرضت امريكا على المنطقة قواعد اللعبة بالتعاون مع اسرائيل.. استمرار الاعتماد العسكرى والامنى لدول الخليج على القوة الأمريكية، والتقليل من أهمية اى دور عربي (مصرى او سورى) في المحافظة على الأمن الخليجي، وانتهاز الفرصة لبيع كميات ضخمة من الأسلحة اليها، ودفعها إلى الدخول في حلبة السلام المنصوبة دون مخاوف.. مع استمرار تضخيم الخوف من الخطر العراقى والهيمنة الايرانية. واستغلال كل خطأ أو حماقة يرتكبها النظام العراقى لاشعال هذه المخاوف، ومواصلة سياسة عزل العراق وتاجيل المصالحة العربية. وكانت الحشود العراقية على حدود الكويت، والمناورات الايرانية للضغط على حكام الخليج بمثابة منح مجانية لدعم الحلف الأمريكى الاسرائيلى لاضعاف العالم العربي، وهلهلة اطرافه واستنزاف قواه وثرواته.

وإذ يضعف المركز فلابد ان تتمزق الأطراف.. فالحرب الانفصالية في السودان مستمرة. والحرب الأهلية في اليمن زعزعت وحدته. والخلافات الحدودية العربية على اشدها، بين اليمن والسعودية وبين قطر والبحرين، وبين مصر والسودان.

أما المغرب العربي فهو من اختصاص فرنسا!!

سلامة أحمد سلامة

التكامل الاقتصادى.. والوحدة السياسية

فى الحرب يتعطل العقل وتموت الحكمة

(1-2)

كان التنافس بين الكيانات السياسية كثيراً ما يتمخض عنه صراع حول الموارد المحدودة للنظام الدولى السائد.. وكثيراً ما كانت الأفكار والفلسفات السياسية، هى التى تذكى ذلك الصراع ليتحول إلى حركة من الصعب، في كثير من الاحيان، التحكم فيها.. وتأتى فى النهاية على حساب المصالح الحقيقية لأطرافه، التي بررت ذلك الصراع. تلك كانت أهم اسباب الحروب وسيادة عدم الاستقرار فى الأنظمة الدولية المتعاقبة. فإغراءات القوة، لاجاذبية السلام، هى التى كانت تتحكم فى سلوكيات الدول.. وتستفز الجانب المظلم من حركة وفكر الانسان.

وكانت الحروب تمثل اكبر دليل على أن ما يفرق المجتمعات البشرية اكثر وأقوى مما كان يجمعها.. وساد لأزمنة سحيقة الإعتقاد أن الاختلافات بين المجتمعات البشرية والتضارب بين الأفكار والفلسفات الانسانية لا تصل الى حلول حاسمة لها الا عن طريق الحروب والاقتتال..! حتى التسويات السلمية والمساعى الحميدة لدعاة السلام ماهى إلا محطات للهدنة والتقاط الأنفاس لمعاودة الصراع من جديد تمهيداً لحسمه بالقوة والحرب. إلا أن التاريخ ايضا ينبئنا أن الحرب ما كانت أبدا وسيلة حسم. بل كانت دائماً عامل عدم استقرار ساهمت نتائجها كثيراً في تقوية إغراءات التنافس.. وعملت أسبابها علي شحذ مقدمات الصراع، لتجد متنفساً لها فى الحرب عندما يتعطل العقل.. وتموت الحكمة.

صحيح أن الطبيعة الإنسانية خلافية من أساسها.. وأن عقل الانسان ولغته من أبرز أسس خلفيته الخلافية.. وقد كان أرسطو أول الفلاسفة والمفكرين السياسيين الذين لاحظوا الطبيعة الخلافية للإنسان، وقدروا قيمتها، وأعجبوا بتفرد الإنسان بها.. دون الكائنات الحية الأخرى. فالمجتمع الصحى والإنسانى السوى عند الفيلسوف الإغريقى، ليس المجتمع الذى يتكون من أفراد متجانسين.. بل ذلك الذى يتكون من أناس مختلفين. ونجاح النظام السياسى عنده ليس فى قدرته على كبت طبيعته الخلافية للنفس البشرية بل فى آتاحة الفرصة لديها للتعبير عن تفريدها وتميز فكرها. فالكبت والتشنج والتعصب هى التى تقود للحروب.. بينما التسامح مع الفكر المناوىء،

■ د.طلال صالح بنان ★■



والاحترام للرأى المخالف، وتقدير وجهة النظر المعارضة، هى التى تنتج المجتمع السوى.. ويتمخض عنها، بالتبعية، النظام الدولي المستقر والمتوازن.

فالوحدة السياسية، لمفهوم الدولة القومية الحديثة، لم تكن تعنى أبداً وحدة الفكر ولا وحدة الميول ولا وحدة الفلسفة ولا وحدة الدين ولا وحدة اللغة ولا التاريخ المشترك للمجتمعات التى تتكون منها الدولة العصرية.. بل لم تكن تعنى أبداً وحدة المصالح ووحدة التوجه، حتى في إطار الكيان السياسى الواحد. فمجتمعات كثيرة لا تتوافر فيها تلك الصفات التجانسية، ولم تهدد كيانها ولم تضعف وحدتها. بل إن توازنها واستقرارها توقف على قدرتها على



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ [illegible] ١٩٩٤

القفز علي كل تلك التناقضات في إطار سياسى توجد فيه مؤسسات سياسية كقوة تضمن مستوي مرتفعا للمشاركة السياسية يكفل لكل مجموعة تفردها واحتفاظها بخلفيتها المختلفة عن غيرها.. وحقها في حماية مصالحها اللصيقة بها، بالوسيلة التى تراها صالحة لذلك.. فى إطار الشرعية السياسية السائدة.. وعلي هدى قواعد اللعبة الديمقراطية المتفق عليها. هذه الفكرة المتوازنة لمفهوم الدولة القومية الحديثة، بعد أن أثبتت جدارتها في حماية ومنعة وإستمرار الكثير من الكيانات السياسية، بدأ التفكير في تطبيقها على كيانات اقليمية أكبر، لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه الأنظمة الدولية المتعاقبة من إشاعة السلام فى إطار من الاحترام المتبادل لمصالح وتوجهات وفلسفات وطريقة حياة كل طرف دولى. فإذا كان الصراع الدولى سببا في مآس وحروب طفت على التاريخ البشرى، فلماذا لا يكون التعاون، فى إطار الطبيعة الخلافية للنفس البشرية، نموذجا لتحقيق السلام..؟

☆ أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/١٢/١٩٩٤

التكامل الإقتصادى.. والوحدة السياسية (2-2)

السلام لا تحميه معادلة توازن القوى

■ د. طلال صالح بنان ★■

تكلمنا فى الجزء الأول من هذا المقال عن ظاهرة الصراع فى المجتمعات البشرية وكيف أن هذه الظاهرة تعد طبيعية.. ولكن ما تتمخض عنه من حروب ومآس لا يمكن أن يكون نتيجة طبيعية لظاهرة الصراع والتنافس. وكيف أن تلك الطبيعة البشرية أمكن التعامل معها، فى ظل الدولة القومية الحديثة، دون أن تقود لنفس النتيجة المأساوية فى كثير من المجتمعات التى فشلت عن فهم الطبيعة البشرية.. وحاولت أن تحكم عليها بالنتيجة التى تقود اليها حركتها، غير المتفهمة للطبيعة الخلافية للنفس البشرية.

لقد اكتشفت أوروبا، بعد أكثر من ألف عام من الصراع المرير حول الموارد المحدودة للأنظمة الدولية المتعاقبة.. والتى وصلت الى أوج عنفها فى هذا القرن، حيث إنه فى غضون ثلاثة عقود، شهدت أوروبا أعنف حربين عالميتين راح ضحيتهما عشرات الملايين من سكان القارة.. واكتوى بنارها العالم أجمع، إن السلام لا يمكن أن تحميه معادلة توازن القوى بقدر ما تحميه حركة كل الأطراف لتلمس مصالحها الحقيقية بطريقة أكثر موضوعية. وإذا كان الصراع، بين الدول، يجد تبريراته فى التنافس حول الموارد المحدودة للنظام الدولى.. وتحرضه فلسفات وأفكار تركز على عوامل التناقض والتنافر أكثر من تركيزها على عوامل التكامل بين المصالح الحقيقية لأطراف الصراع، فلماذا لا يعاد التفكير فى حركية الصراع ذاتها لانتشالها من تراكمات التاريخ المأساوية.. والعمل على تقريبها من الطبيعة الخلافية للنفس البشرية.؟

ومن هنا جاء الالتزام من أنه لا حروب فى أوروبا، بين الأعداء التقليديين هناك .. أن أفضل وسيلة لحفظ السلام، ليس فيما تمتلكه دول أوروبا الغربية من وسائل الردع ضد أعدائها المحتملين الجدد فى الشرق، بل فى العمل على استحالة نشوب الحرب فيما بينها (دول أوروبا الغربية) لأى سبب من الأسباب. والحل كان فى التزام الأعداء التقليديين فى أوروبا الغربية بصيغة التكامل الاقتصادى الذى يسمح لكل طرف أن يخدم مصالحه الحقيقية دون أن يتعرض لابتزاز قواعد لعبة الصفر (ZERO SUM GAME).. ودون أن يضطر أو حتى يفكر، فى تهديد المصالح الحقيقية والمشروعة لشريكه فى صيغة التكامل الاقتصادى. وكانت القناعة راسخة، منذ البداية، إن أى تقدم ملموس على الجبهة الاقتصادية سيمتد أثره ويغمر (SPILL OVER) الجبهات الأخرى، بما فيها الجبهة السياسية. فكانت القناعة، منذ البداية، أن التكامل الإقتصادى سيقود حتما الى الوحدة السياسية.

فثمار العائد المادى من التكامل الإقتصادى، ستقود الى التساؤل حول جدارة الأفكار السياسية، التى كانت وراء الصراع الدموى فى أوروبا طوال الألف عام الماضية من تاريخها الحديث. وإذا كانت تلك الأفكار قد ساعدت على بزوغ وسيادة الأنظمة السياسية الشمولية، التى اكتوت بنارها شعوبها قبل أن يصل حريقها الى الشعوب الاخرى، فلماذا لا يتخلص منها هى الأخرى؟ وبالتالى فإن عوائد التكامل الإقتصادى استفادت منها الدول المنهزمة فى الحرب العالمية الثانية قبل، وبصورة أكبر، من الدول المنتصرة فيها.. كما حدث فى حالة ألمانيا وإيطاليا فى غرب أوروبا.. وفى حالة اليابان فى الشرق الأقصى. فالتنمية الإقتصادية فى تلك البلدان، التى قامت على أساس التكامل الإقتصادى بينها وبين الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية، رعتها، منذ البداية، أنظمة ديمقراطية قامت على أنقاض الأنظمة الشمولية التى كانت تحكمها فى الماضى.

فاذا توحدت الدول إقتصادياً.. وتشابهت سياسياً، فما المانع أن تتوحد سياسيا؟ وهذا، بالطبع، ما يحدث الآن فى دول أوروبا الغربية كان يعرف بدول السوق الأوروبية المشتركة، أضحى يشار اليه الآن بدول الوحدة الأوروبية.

وقبل أن ينقضى العقد الاول من القرن القادم سيشهد العالم بزوغ نجم أوروبا المتكاملة إقتصادياً والموحدة سياسياً بجيش واحد.. وعملة واحدة.. ومؤسسات سياسية مندمجة.. مع الإحتفاظ بالطبيعة الخلافية للمجتمعات الأوروبية..

إن الصراع والتنافس ظاهرتان طبيعيتان فى المجتمعات البشرية.. ولكن ما يتولد عنهما من حروب ومآس ليست بالقطع طبيعية. إن التكامل الإقتصادى بين الشعوب لهو خطوة مهمة نحو وحدتها سياسياً حيث تمهد الأرض لبناء القناعة اللازمة بالمصالح المشتركة.

☆ استاذ العلوم السياسية
بجامعة الملك عبد العزيز بجدة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤

بالعودة الى مقالة هانتنغتون وتفاعلها مع أفكار العرب والمسلمين (٢ من ٢)

أزمة نظام عالمي يمر في... «النقطة الحرجة»

وجيه كوثراني *

□ بعد ان ميّزت حلقة الأمس بين الممانعة وصدام الحضارات، هنا التتمة الأخيرة:

■ لقد اعيد الاعتبار في الدراسة التاريخية للحضارات القديمة البائدة او الكامنة (بيران، بروديل...)، كما نظر الى حياة الشعوب والاقوام والجماعات كلها في الدراسة الانثولوجية على انها تعبير عن ثقافات معيشة، وبرزت مفاهيم كـ «النسق الثقافي» و«المرجعية» و«البراديغم» كمفاهيم ومداخل لفهم نسبية الثقافات «وحوار الحضارات» وتحولات مناهج العلم والمعرفة. بل ان اصواتاً غربية ذهبت الى مدى ابعد في ترشيح ثقافات وحضارات وفلسفات واديان «شرقية» لتكون بدائل للحضارة الغربية او مرجعيات مصححة لمسارها.

ظهرت في هذا السياق ومنذ مطلع الستينات ادبيات غربية كثيرة تتحدث مثلاً عن «الاسلام كقوة عالمية متحركة» (للكاتب الالماني Herbert Gottschal - ١٩٦٢)، ومنذ السبعينات ظهرت ادبيات غربية تبشيرية، تراهن على مستقبل الاسلام الحضاري، وكان اكثرها نبوعاً ادبيات روجيه غارودي المعروفة. بل ان النقد الابستمولوجي (المعرفي) للعلم طال حقل العلوم الفيزيائية والطبيعية فبرزت نظريات نقدية للمنهج الديكارتي وفيزياء نيوتن والتقسيم الوضعاني (Positiviste) للعلوم.

واتهم البراديغم الغربي للعلم بالتجزيء والتفكيك. ومدت النظرية الفيزيائية الحديثة حول الكون هذه النظريات بمبررات اعتقادية حول وحدة الكون وعضويته. ودفع هذا المنطق احد علماء الفيزياء المعاصرين الى تثمين الفلسفة البوذية الشرقية من حيث نظرتها المتوازنة والمتكاملة للانسان والكون والوجود.

ما نود ان نقوله: ان هذه الامثلة وغيرها تعبر عن احتمال تعددية التصور لدور الثقافات والحضارات والفلسفات في العالم. ولكن هذا التعدد يبقى اشكالاً من التمثلات والتردي والتحليلات الذهنية التي لا علاقة لها بصدام او صراع في ما بينها. انها تعبير - وفي الحالات التي نعرض لها - عن سياقات في تحول العقليات الغربية ومن داخل معايشة ازمة الحضارة الغربية نفسها. اما اهل هذه الثقافة او تلك، فلا يصادمون بسبب اختلاف ثقافتهم وحضارتهم وتصورهم للحياة والكون. وليس صحيحاً ان ثقافة او حضارة ما تحمل في داخلها عنفاً او عدوانية كثقافة او حضارة لجماعة من البشر، اللهم الا اذا تلبّست هذه الحضارة او هذه الثقافة دول وامبراطوريات وسياسات توسعية، او انها شكلت في المقابل اطار حماية وممانعة في وجه سيطرة او استتباع او اقتلاع او افقار وتجويع او اضطراب اجتماعي.

كان المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل قد اشار في كتابه الشهير «المتوسط والعالم المتوسطي» الى انماط من الحضارات الحية او الكامنة في حوض المتوسط في فصل بعنوان لافت: «الحضارات: فردوس البشر وجحيمهم». يقول: «يحتوي المتوسط ثلاث حضارات هائلة: ثلاث مجموعات ثقافية، ثلاثة انماط اساسية في الاعتقاد والتفكير والعيش والاخلاق والمأكل ... متجسدة في ثلاث شخصيات لا نهائية لاقدارها وكانت دائماً قائمة منذ قرون وقرون، متجاوزة حدودها وحدود الدول التي لا تشكل الا لباساً لها ... الحضارة الاولى هي الحضارة الغربية، وعلى الاصح اللاتينية او الرومانية ... الحضارة الثانية هي الحضارة العربية - الاسلامية. والغرب والاسلام يجمعهما تعارض عميق يقوم على التنافس والعداء والاقتباس. انهما عدوان متكاملان، الاول ابتكر الصليبية وعاشها، فيما ابتكر الثاني الجهاد وعاشه. اما الحضارة الثالثة فهي الحضارة اليونانية التي لا تكشف اليوم عن وجهها بوضوح، بل تحافظ فقط على جوهرها».

غير ان ابراز بروديل هذا المستوى الثابت والعميق من التاريخ للحضارات وقعرها الجغرافي - التاريخي، يستدركه في الكثير من المواضع بالتشديد على «تدخل الحضارات ايضاً والتحولات والتغيرات التي تطرأ عليها».

فالصليبية من جهة و«الجهاد» من جهة ثانية حالتان تاريخيتان لوظيفة «الحس الديني» لا تدخلان في الثابت الا لتغييره ببطء شديد، «فكما تداخل الحركة الثبات وتلازمه، فان كلا منهما يفسر الآخر ويكمله». هكذا تخترق الحركة كل ثبات، «وفي المتوسط - كما يقول - كل شيء كان عرضة للتبادل والانتقال والاستعارة، من الناس، الى الافكار، الى انماط العيش والمعتقدات واساليب الحب واشكال السكن والاخلاق والمأكل».

والفصول الرائعة التي يعقدها بروديل في كتابه عن «الاقتصادات والتجارة والنقل» وعن صعود الامبراطوريات وانهيارها، وعن «المجتمعات وصراعاتها المقنّعة» ترينا كم كانت واسعة في حينه (القرنين الخامس عشر والسادس عشر) عمليات التداخل بين الفضاءات الحضارية والثقافية في المجال الجغرافي - الحضاري الذي درسه (مجال البحر والسفينة في حوض المتوسط)، فكيف بنا اليوم مع عالم الثورة المعلوماتية وتحول العالم الى سوق ومجال اعلامي واحد؟ واللافت للنظر في دراسة بروديل ان هذا الاخير لم يسمّ الصراعات والصدامات التي نشبت في الحقبة التي درسها صراعاً او صداماً بين حضارات، وان شدّد على دور «الحس الديني» في بروز الامبراطوريات والدول الكبرى آنذاك (الصليبية والجهاد).

ان الصدامات والحروب تبقى في ابعادها العميقة، وفي المستوى الذي تحدث عنه بروديل نزاعات تتحكم بها مصالح الدول والتجارة والطرق ومصادر الثروة والتوترات الاجتماعية. فما قام به ملوك اوروبا بعد حرب المئة عام مثلاً «كان في رأيه - صنوعاً لارادة بورجوازيات المدن الباحثة عن استتباب السلام الضروري لازدهار تجارتها». واما الحروب داخل الدول والمدن والمناطق في حوض المتوسط «فتختلط فيها الحروب الدينية بحروب الفقراء وانتفاضاتهم .. ففي كل مكان من المجتمعات المتوسطية انتشر العنف مقنّعاً باوجه سياسية واجتماعية واقتصادية، في نابولي وفي البندقية كما في حلب والاسكندرية.

ليس الهدف من هذه الاستعادة التاريخية الاستنتاج ان التاريخ يعيد نفسه، او ان الازمنة تتماثل، بل على العكس، فالهدف هو الاستدلال على تنوع وتشابك مستويات «الاحداث والوقائع» في مرحلة التحولات والانعطافات الكبرى في التاريخ. فالقرنان الخامس عشر والسادس عشر اللذان درسهما بروديل دراسة معمقة تاسيساً على الثوابت والمتغيرات في تاريخ العلاقات ما بين الحضارات، يشكل مرحلة التاسيس لأوروبا الحديثة، ولكن ايضاً يشكلان مرحلة التاسيس للعلاقة غير المتكافئة مع العالم الاسلامي والشرق اجمالاً، بعد ان تغيرت أسس وطرق السيطرة على الجغرافيا السياسية والاقتصادية في العالم، وبعد ان ضعف نبض المتوسط لينتقل الى عالم المحيطات.

لا شك ان دور «الحس الديني» في الحضارة وفي الصراع وفي الحروب كان قائماً وفاعلاً، لكن، وكما يُظهر تحليل المصالح وسياسات الدول والقوى الاقتصادية ومعطيات الجغرافيا السياسية، كان هذا الحس الديني يتدخل كعنصر «تغيير» لا كعنصر «ثبات»، عنصر تغيير للحضارة نفسها ولتعبير هذا الحس على مستوى اللاهوت والعمل السياسي والاخلاق. فكان المشروع الراسمالي في الغرب نتاجاً لهذا التغيير. وكان ينبغي انتظار تطور ادوات مفاهيم البحث التاريخي والاجتماعي حتى تصبح هذه التحولات جزءاً من المعرفة التاريخية والوعي التاريخي، على ما نلاحظ لدى ماكس فيبر في ادراكه لدور الحس الديني في بروز التحولات الاقتصادية.

اما في الشرق الاسلامي فقد غرق الحس المقابل في فقه سلطاني لم يابه للتحولات الحاصلة في العالم، لا من قريب ولا من بعيد (وهذا موضوع للدراسة). وقد يكون التهميش الذي اصاب جغرافية العالم الاسلامي عبر تهميش المتوسط مدخلاً لفهم غياب الوعي التاريخي للعلاقة اللامتكافئة في العالم، الامر الذي ادى الى نشوء رأسمالية توسعية تعتمد على الحروب والاكتساح والسيطرة والالحاق، وفي ظل مشروع حضاري عالمي تعددت تسمياته وتلويناته وشعاراته خلال القرنين الاخيرين ما بين التمدين والتحديث والتحويل الديموقراطي اخيراً. الا ان هذا المشروع الحضاري كان في كل الاحوال والمراحل، يعبّر صراحة او ضمناً، تشجيعاً او اعاقة، عن مصالح القوى والدول الراسمالية الصناعية المهيمنة على العالم. فكان منطق السوق والتسويق والتنافس على الاسواق يبتلع مجالات «التثاقف» واقنية التفاعل الثقافي، وكل خير وجمال ونفع في مشروع الحضارة العالمية، ليتوظف لا في عملية الاغتناء الثقافي والتلاقح الحضاري، بل في ثقافة الاستهلاك ومعاييرها الذوقية والقيمية الوحيدة الجانب. هذه الثقافة الاستهلاكية التي كانت من جملة اسباب انهيار الايديولوجيات الاحادية الشمولية، شكلت ايضاً عنصر تخريب للثقافات المحلية في العالم، الامر الذي ولّد في مرحلة التقاطع بين حركة الاستعمار ومعطيات المجتمعات المحلية (الجماعات الدينية والطائفية والقبلية والإثنية) ولا يزال يولّد حتى الآن، بُعداً ايديولوجياً سياسياً للثقافات والاديان في «العالم الثالث» و«عالم الجنوب» اليوم، بُعداً يختلط فيه الديني بالسياسي، والمقدس بالعصبيات والحزبيات الاجتماعية. ولعل هذا البعد كان في اساس بروز ايديولوجيات حركات التحرر الوطني وثقافات المقاومة والممانعة لدى المستعمَر كما تحدث عنها فرانس فانون في الستينات، وكما تعود اليوم فتبرز بشكل اكثر حدة في الحركات التي يدعوها الفكر الغربي الآن «اصوليات» ويدعوها هانتنغتون بكثير من التسرّع والخفة «حضارات».

اذا اضفنا الى تركة الاستعمار والى ذاكرة الحرب الباردة وحركات التحرر الوطني والقومي، ما استجد ويستجد الآن من انفجار وتفكك لتسويات سايكس - بيكو ولمشروع الوحدة العربية، ومن فراغ وهواجس ولدت في اسيا الوسطى والباكستان والهند وايران وتركيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومن قلق نجَم عن الانفجار السكاني والتباس العلاقة بين شمال وجنوب، بانت صورة لصراعات العالم مختلفة في اسبابها وتعبيراتها عن تلك الصورة المبسّطة التي يقدمها هانتنغتون.

والواقع ان الاشكال الصراعية التي يصفها بالصدامات بين الحضارات، لا تعدو اشكالاً من الممانعات الثقافية وحركات الاحتجاج والحروب الاهلية، الناتجة عن عجز الحضارة الغربية عن ان تصبح عالمية مستوعبة لتنوع العالم، وذلك بسبب تطابقها مع مشروعها الراسمالي وتحولها الى دعوات ايديولوجية لهذا المشروع واستدخالها منطقة في الربح والسيطرة والاستهلاك، وبالتالي بسبب اعاقة هذا المشروع مخططَ التنمية التي فشلت في بلدان الاطراف فشلاً ذريعاً وتحولت في مظاهرها العالمية الغالبة الى حضارة «صورة» و«سلعة» يتجاذبها تناوب المتعة والملل السريعين لدى الميسورين، والحقد والجوع والعنف لدى المحرومين.

ان ما «يقوله خطاب «صدام الحضارات» المتاخر، هو ان انبعاث الثقافة الفرعية لحضارة قديمة كالحضارة الاسلامية - على سبيل امثال - هو صيغة من صيغ يقظة المغلوب الذي يلجا الى الذاكرة الجماعية الثقافية للاحتماء والاحتجاج والرفض، وان الثقافة المقاومة او المصادمة اليوم والتي تصدر عن مخزون من الذاكرة الجماعية والمقدس الديني ليست «حضارة» بالمفهوم الذي يعني انساقاً فكرية وفلسفية وابداعية، وانتاجاً للمعرفة على المستوى الانساني والعالمي، كما كان شان الحضارة الاسلامية سابقاً، بل انها نمط من ثقافة فرعية لحضارة اصبحت في حال العرب والمسلمين تراثاً وتاريخاً ومشروع استلهام لحضارة اسلامية جديدة.

ان العرب والمسلمين، اليوم، لا ينتجون وسائل الحضارة الانسانية الحديثة ولا علومها ولا فلسفتها، واما العودة الى معالم الحضارة الاسلامية ابان ازدهارها فهي عودة الى التاريخ واسترجاع لذاكرة او دراسة لمرحلة. وفي الحالين، لا تملك «الحضارة الاسلامية» بما هي تراث، دينامية التصادم مع الحضارة الغربية الحديثة. والشعوب الاسلامية تبحث عن مشروع حضاري جديد لا يمكن للاسلام الا ان يكون في قلبه، ولا يمكن للمعطيات الحضارية العالمية الا ان تكون مادة اقتباس وتوليف وهضم له.

اذن، ماذا نسمي كل هذه الصدامات في العالم التي يزهو هانتنغتون بتعدادها في مقدمة رده على مساجليه عبر اعطاء نماذج من عالم ما بعد «الحرب الباردة»؟

المدونة

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤

الواقع ان امثلة هانتنغتون هي نماذج من تكوينات طائفية - دينية واثنية وقبلية كانت موجودة في عالم الحرب الباردة، بل في عالم ما قبل الحرب الباردة. ولنلاحظ ايضاً ان هذه التكوينات كانت جزءاً من نسيج اجتماعي ساد عوالم حضارية قديمة انتظمت في اطر من الجغرافيات السياسية والتاريخية: عالم الصين، الهند، العالم الاسلامي - العثماني. ولنلاحظ ايضاً ان هذه التكوينات الثقافية لم تتحول الى عناصر صدام الا مع التفكك والتفكيك الذي حصل لها بفعل عوامل ذاتية وخارجية.

واذ لا مجال في هذه العجالة لدراسة هذه العوامل (ثمة دراسات تاريخية واجتماعية كثيرة متخصصة تطرقت الى جوانب من هذا الموضوع)، نشير باختصار الى ان عوامل التفكك والتفكيك جرت ببطء وخلال القرون الحديثة، وفي خط تقاطع فيه الجمود الحضاري «الذاتي» (العوامل الداخلية) مع توسع الراسماليات الغربية في العالم (العوامل الخارجية). فقد تحول العالم (غير الصناعي) تدريجاً الى اطراف مجتمعية وثقافية واقتصادية تابعة. وما ان أطل القرن العشرون عبر حربه الاولى حتى كان النظام العالمي يتشكل في اطرافه (المستعمرات ومناطق النفوذ) عبر تفكيك مبرمج ومدروس وموظف لتلك التكوينات الثقافية والاجتماعية والاثنية، وفقاً لخطوط جيوسياسية ومراكز نفوذ ومصالح وطرقات وثروات واستتباعات ثقافية وسياسية للقوى المحلية من اثنيات وقوميات وقبائل وجماعات دينية وطائفية ومذهبية وعشائرية.

كل هذه العناصر سمِّيت في الخطاب الغربي منذ اواخر القرن التاسع عشر «خصوصيات ثقافية»، ودخلت حقولاً وموضوعات في البحث الاثنولوجي والانتروبولوجي، كما وظفت في السياسات الغربية تجاه المجتمعات الاهلية، وفي اقامة الادارات المحلية وبرامج الثقافة والتعليم. واذا كانت هذه العناصر تنفجر الآن - في مرحلة ما بعد الحرب الباردة - فانما يعبر انفجارها في الامكنة التي تنفجر فيها عن ضيق وتوتر ومخاوف وهواجس جماعية، ولعوامل كثيرة لا علاقة لها بالثقافة ولا بالحضارة ولا بالدين.

ولعله من المفيد والانسب ان نبحث عن هذه العوامل الآن في مناطق «الجنوب»، لنجدها في اسباب الفقر وسوء توزيع الثروة والتكاثر الديموغرافي وانسداد ابواب الرزق والعمل والخلل في توزيع السلطة ودخول سلطة الدولة طرفاً مكشوفاً في الصراعات الاهلية. كما انه من المفيد ان نبحث عن هذه العوامل في مناطق «الشمال»، لنجدها في تفاقم الازمة الاقتصادية والبطالة المتزايدة والموزاييك الديموغرافي الداخلي بين «اصيل» و«وافد»، والهجرة المتصاعدة من مناطق الجنوب. ولعله بسبب هذا يرتسم في المشهد الاوروبي صعود لاحزاب اليمين المتطرف، وعودة الى صور شتى من العرقية والماضوية والاصولية والايديولوجيات القومية - الشوفينية التي ترمي بمسؤولية الازمة على «الآخر» المختلف ثقافة وعادات وانماط حياة.

وربما لهذا كله ترتسم في المشهد العالمي الوان فاقعة من الاختلافات العرقية والدينية والاثنية والثقافية التي تتصادم في اماكن شتى من العالم. ولا باس من ان نبحث عن نعوت وخلفيات اصطلاحية لهذه الصدامات، ولكنها بالتاكيد لن تندرج في مصطلح «حضارات». واذا كان لبعض تلك الصدامات، لو لها جميعاً، ابعاد في الاستراتيجيات والسياسات الاقليمية والدولية الكبرى، من حيث علاقتها كمادة وحقل بما يسمى «ادارة الازمات» في العلوم السياسية والاستراتيجية الاميركية، فلماذا نسمي هذه الصدامات «صدامات بين الحضارات»؟

نخلص الى القول ان عناصر الصدام التي يعددها هانتنغتون ليبني عليها فرضيته، لا تندرج في نسق ومفهوم «الحضارات». انها تعبير عن ازمة نظام عالمي يمر في «النقطة الحرجة» التي تجعل منه على حد ما يقوله الباحث الفرنسي في الاستراتيجيا بيار لولوش «فوضى الامم». وما يقترحه هانتنغتون بصيغة الدعوة الى تعايش الحضارات واحتواء اسباب انفجارها، هو نوع من سياسة «ادارة الازمات» في «كوكب الفقراء» الذي تنفجر فيه الديموغرافيا والثقافات الذي يمتزج فيها الديني والسياسي. واما عن دور مقالته الجديدة - القديمة فهو نوع من ادارة للنقاش الفكري والثقافي ومحورته حول «مركزية الخطاب الاستراتيجي» الاميركي. انه ايضاً نوع من «ادارة للازمة» من باب الفكر والثقافة، وفي انتظار «خطاب جديد» بعد ان ينتهي الدور الاستهلاكي لخطاب هانتنغتون كما انتهى قبله خطاب فوكوياما.

---

* مؤرخ لبناني.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يناير ١٩٩٥

العرب.. والعد التنازلي نحو القرن الواحد والعشرين

● العام الجديد يعني بداية العد التنازلي نحو القرن الواحد والعشرين، وهو سباق يخوضه العالم كله، فأين موقع العرب من هذا السباق؟

1995 ليس عاما عاديا فهو بداية النصف الثاني من التسعينات، ويبدأ معه العد التنازلي لدخول القرن الواحد والعشرين.

النصف الاول من التسعينات حمل للمنطقة العربية الكثير من الاحداث والعواصف، فقد شهد العاصفة التي مزقت الكثير في العالم العربي وهي حرب الخليج الثانية، ولكنه ايضا شهد تقدما في المسيرة الصعبة المتعثرة للسلام في الشرق الاوسط، وكذلك دخول العديد من الدول العربية في برامج تصحيح اقتصادي يجب النظر اليها في الاطار السياسي لاعادة التوازن.

في اطار المعادلة الدولية لم تكن المنطقة العربية وحيدة في حالة المرحلة الانتقالية التي يشهدها العالم الذي انهى التوازن الذي استمر بعد الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفياتي السابق نحو توازن نظام عالمي جديد لم يثبت نفسه حتى الآن، وبدلا عنه ظهرت معالم فوضى دولية يخشى ان تكون غير قابلة للسيطرة عليها.

فكما يعيش العالم تناقضات هذه المرحلة الانتقالية فان المنطقة العربية تعيش هي الاخرى تناقضات المرحلة الانتقالية بين الحرب والسلم، فمن جهة قبلت الدخول في مفاوضات سلام، وأبرم الفلسطينيون والاردن اتفاقات بالفعل، ولكن ما زالت سورية ولبنان بعيدين عن ذلك، وعلى الارض ظهر ان السلام اصعب من حالة الحرب مع دورة العنف والتطرف ليس من الجانب العربي وحده ولكن ايضا من الجانب الاسرائيلي. ووسط الجدل الصاخب والذي لا تقتصر لغته على الحوار فقط في المنطقة بل احدى ادواته الرصاص، لا يستطيع احد تقديم خريطة نهائية لترتيب توازنات المنطقة في اطار جديد لسبب بسيط هو ان مقومات هذا التوازن لم تتوفر بعد ولن فرص الانتكاسة كبيرة لو لم تعالج مقدماتها.

ولكن كما هو الحال في العالم فان المنطقة تشهد ايضا سباقا سواء بين اطراف عربية او بين اطراف عربية واسرائيل من الوصول الى توازن اقليمي مستقبلي يضمن مصالح كل طرف من وجهة نظره.

هذا اذا نظرنا الى الامور بشكل فيه تفاؤل لان السباق مهما كانت مشاكله يعني وعيا بالمستقبل وادراكا للتحديات، وان هناك خريطة جديدة يتسابق العالم على رسمها لتوازنات القرن الواحد والعشرين، ولا بد ان يكون للعرب حصة فيها.

هل يكون العام الجديد مختلفا بالنسبة للمنطقة عن 1994؟ المعتقد ان ذلك يتوقف على اشياء كثيرة منها عملية المصالحات العربية، وادارة المفاوضات مع اسرائيل ومع العالم بتنسيق اكبر، والقدرة على تحقيق اصلاحات اقتصادية وسياسية داخلية حسب ظروف كل مجتمع بما يؤمن جبهات داخلية قوية.

وهناك مبررات للتفاؤل بان العام المقبل قد يشهد بعض هذه الاشياء، ولكن ينبغي ايضا التنويه بان السباق في العد التنازلي نحو القرن الواحد والعشرين .الكثير من ادواته يعتمد على النجاح الاقتصادي. وهي قضية سياسية اولا لان الحصول على مقعد افضل في اي توازن دولي او اقليمي يرتبط بدرجة كبيرة بالوزن الاقتصادي.

علي إبراهيم

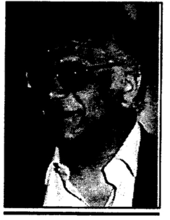


المصدر : .... الأهـــــــرام ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٥ يناير ١٩٩٥ ....

أوراق ثقافية

الحتمية العالمية وحرية الاختيار



بقلم:
السيد يسين

يحاول بعض المفكرين الغربيين- من خلال تحليلهم لعمق المتغيرات العالمية التى برزت علي وجه خاص عقب نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى - الإيهام باننا بازاء حتمية سياسية واقتصادية وثقافية لاقبل لشعب من الشعوب او لنظام من الأنظمة السياسية أن يقاومها او يقف فى طريقها، او حتى يعدل ولو تعديلا جزئيا في مساراتها. وهكذا برزت دعاوى الكونية السياسية، متمثلة فى شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان التى ترفعها بعض الدول العظمي، وتستخدمها في الواقع كاداة للهيمنة، من خلال التطبيق الانتقائى لها. ومن ناحية أخرى ظهرت آثار الكونية الاقتصادية متمثلة في الترابط العضوى بين الأسواق العالمية، وشبكات الائتمان فى كل انحاء الأرض. كما أن الكونية الاتصالية والمعلوماتية ربطت مختلف الاقطار برباط من شانه أن يؤثر تاثيرات متفاوتة على القيم السائدة في المجتمعات وعلى اتجاهات البشر.

وقد ادى النقاش الواسع المدى- الذى امتد على مستوى العالم - لتاثير المتغيرات العالمية على اتخاذ القرار الى خلط شديد بين مانشاهده ونلمسه من ظواهر. فلم يفرق البعض بين العمليات التاريخية كالكونية التى تشق طريقها نتيجة تفاعلات تاريخية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية، وبين نسق القيم الذى ينبغى أن يوجه هذه العمليات. ولذلك وجدنا بعض الأقلام سواء فى الغرب او فى العالم العربى، تنادى بمقاومة الكونية باعتبارها مفهوما امبرياليا، بدلا من الحديث عن نوعية القيم التى ينبغى ان توجهها، والمشاركة الإنسانية الواسعة المدى التى ينبغى أن تتمثل فى حوار الحضارات لصياغة نسق من القيم لايقوم على الهيمنة، وانما يحقق المساواة بين أبناء البشر.

كما ان بعض الأصوات- عن غرض او جهل - صورت تاثيرات المتغيرات العالمية وكانها حتمية مفروضة من شانها أن تلغى حرية اختيار الشعوب، وتفرض نفسها على حرية اختيار صانع القرار. وهذا التصور هو اقرب الى الوهم منه الى الحقيقة.

الكونية والاقليمية

واذا كانت الكونية عملية تاريخية حقا، إلا انه ليس معنى ذلك ان استغلالها بواسطة الدول العظمى قدر مفروض علينا، او حتمية لاقبل لنا بمواجهتها. واذا كان صحيحا أنه من بين المبادىء السياسية الكونية فى الوقت الراهن ضرورة حل النزاعات بالوسائل السلمية، ومنع الصراعات المسلحة، والضغط على الأطراف المتنازعة فى اقليم معين للوصول الى اتفاقيات سلمية تحل الصراع او تنهيه ان كان ذلك ممكنا، فليس معنى ذلك قبول هيمنة الدول العظمى فى هذا الاطار، بما يتضمنه ذلك من تطبيق انتقائى لبعض المبادىء او القواعد او المعاهدات الدولية، أو التحيز لطرف فى الصراع على حساب باقي الأطراف.

ولو طبقنا هذا كله على مسار تسوية الصراع العربى/ الاسرائيلي، والاهتمام الشديد الذى توليه الولايات المتحدة الأمريكية لحل هذا الصراع، واستفادة اسرائيل الاستفادة القصوى من علاقتها العضوية بامريكا، بما يتضمن ذلك من تحيز سافر على حساب المصالح العربية، لوجدنا أننا فى حاجة ماسة للوقوف وقفة نقدية ازاء المخططات الاسرائيلية للهيمنة على المنطقة، مدعومة بالتاييد الأمريكى خصوصا والغربى عموما. ليس ذلك فقط بل لابد من التصدى لسلوك بعض الأنظمة العربية، التى سارعت بعد اتفاق أوسلو وتوقيع المعاهدة الاسرائيلية /الاردنية لفتح الأبواب على مصاريعها للدخول الاسرائيلى الى قلب الوطن العربى، بدون تنسيق عربى وبغير دراسة متانية لسلبية هذا الاتجاه. ويمكن القول إن ممارسة التطبيع السياسى بين بعض الدول العربية من غير دول المواجهة، وفتح الباب للتعاون الاقتصادى مع اسرائيل بدون حل مشكلة الشعب الفلسطينى واقامة دولته المستقلة، وبغير انسحاب اسرائيلى كامل من الجولان وجنوب لبنان، يعد ضارا بالمصالح العربية العليا.

وقد سادت فى الفترة الأخيرة دعوات لانشاء نظام شرق أوسطى تشترك فيه اسرائيل وغيرها من دول الجوار العربية. ودار الجدل العنيف حول هذا النظام وهل هو وسيلة اسرائيل الاساسية للهيمنة على الوطن العربى، أم انه نتيجة لازمة للسلام الاسرائيلى/ العربى. ومن ناحية اخرى أثيرت تساؤلات حول هل سيحل هذا النظام محل النظام العربى سياسيا او اقتصاديا، أم يمكن للنظامين القائم والمرتجى أن يتجاورا ويدخلا فى علاقة تعاونية، او علاقة تنافسية؟

ظل هذا الجدل على المستوى النظرى فترة طويلة، برزت اثناءها ملامح المشروع من خلال الكتاب الذى نشره بيريز وحدد فيه رؤية لشرق اوسط جديد. ومعنى ذلك اننا بازاء وجهة نظر اسرائيلية مدروسة لم تجد مقابلا عربيا على مستواها يتولى تفنيد المسلمات الاسرائيلية الزائفة، او يتصدى برؤية مضادة للمشاريع الاسرائيلية المطروحة.

غير أن هذه الدعوة النظرية سرعان ماتحولت فى مجال التطبيق الى مؤتمر كازابلانكا للتعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط، والذى شاركت فيه دول عربية شتى، ورجال اعمال غربيون وعرب، وبدا الأمر كما لو أن هناك حتمية فى صيغة نظام شرق أوسطى من ناحية وغيابا كاملا لرؤية عربية مضادة من ناحية اخرى، بالرغم من الاشتراك العربى فى المؤتمر.

دلالة القمة الثلاثية

ولايمكن لنا ان نفهم الدلالة العميقة للقمة الثلاثية التى جمعت فى الاسكندرية يومى ٢٨ و٢٩ ديسمبر الماضى مصر وسوريا والسعودية بناء على مبادرة من الرئيس محمد حسنى مبارك، إلا فى سياق الصراع الدائر حول هوية المنطقة التى نعيش فيها، وهل تبقى عربية كما كانت دائما، ام ستنقلب لتصبح شرق اوسطية؟..

وليس هناك من خلاف فى أن مصر بحكم موقعها المركزى المؤثر فى النظام العربى وفى الشرق الأوسط عموما، والسعودية بحكم مكانتها الراهنة فى السياسة العربية، وسوريا بحكم كونها دولة رئيسية من دول المواجهة لها ثقلها الخاص، تمثل من بين الدول العربية نواة رئيسية.

واذا أردنا أن نقرأ البيان الختامى للقمة الثلاثية قراءة فاحصة، لوصلنا الى مجموعة بالغة الاهمية من النتائج.. ولنستعرض اولا النقاط الثمانى الرئيسية التى تعرض لها البيان:

١ - قرر البيان عزم الدول الثلاث على تعزيز العلاقات فيما بينها وخصوصا فى اطار من التعاون الاقتصادى القائم على توسيع وتوثيق التعاون المثمر فى مجالات التجارة والاستثمار والتنمية.

٢ - تقوية الدور الذى تقوم به جامعة

الدول العربية.

٣- ضرورة تجميع القدرات العربية فى اطار اقتصادى عربى قوى، ويتضمن ذلك مضاعفة جهود الدول فى اطار تنفيذ وتطوير الاتفاقيات العربية القائمة وتعزيز مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك.

٤- ضرورة حل المشاكل الثنائية بين الدول العربية بالوسائل السلمية.

٥- اصلاح الخلل الناجم عن غزو العراق للكويت، والالتزام بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك.

٦- دعوة العراق لاستكمال الخطوة التى اتخذها باعترافه بالكويت، والالتزام بكل قرارات مجلس الأمن لرفع المعاناة عن الشعب العراقى.

٧- السلام بين الدول العربية واسرائيل لابد له أن يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومن هنا مطالبة الدول الثلاث اسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان وجنوب لبنان والأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، ومساندة الشعب الفلسطينى فى ممارسة حقه المشروع فى تقرير المصير.

٨- مطالبة الدول الثلاث بانشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط وفى مقدمتها الأسلحة النووية.

الحرية العربية فى الاختيار

يعتبر هذا البيان أفصح رد على دعاة الحتمية العالمية وابرز دليل على قدرة النظم السياسية على ممارسة حرية الاختيار- حتى ولو كانت نسبية - دفاعا عن مصالحها الحيوية ضد الهيمنة العالمية، وأصدائها الاقليمية فى الشرق الأوسط.

فقد تصور العقل الاسرائيلى المنحرف، ان مسيرة السلام بين اسرائيل والدول العربية التى تدفع اليها الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقا لمصالحها فى المنطقة اساسا، ينبغى ان تصب نتائجها فى صورة مكاسب خالصة للطرف الاسرائيلى، حتى لو جاءت هذه المكاسب مجحفة بالأطراف العربية.

ويشهد على ذلك التعنت الاسرائيلى فى تطبيق اتفاقية اوسلو، وممارسة السياسات الاستيطانية العنصرية فى الضفة الغربية بما يتضمنه ذلك من مصادرة الأراضى الفلسطينية، وتوسيع المستعمرات القائمة، وانشاء مستوطنات جديدة، وذلك لخلق أمر واقع جديد يصعب ازالته فى المستقبل.

ومن ناحية ثانية تتعنت اسرائيل فى المفاوضات مع سوريا، واصرارها على التطبيع- كما تراه - قبل التوقيع، تحت شعار اجراءات بناء الثقة، والمماطلة فى قبول المطلب السورى بالانسحاب من كامل أراضى الجولان.

اما فى المجال الاقتصادى فهى تريد أن تنفذ الى عمق الوطن العربى من خلال دعوتها الى الشرق أوسطية، التى ابدت بعض الدول العربية قبولا متسرعا لأفكارها بغير تنسيق عربى ضرورى، وتبقى النقطة البالغة الخطورة والتى تتمثل فى اصرار اسرائيل على ان تكون بمفردها القوة النووية الوحيدة فى المنطقة. ومن هنا رفضها التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووى، ومن اغرب صور السلوك الأمريكى الضغط الشديد الذى مارسته ضد مصر لحثها على تجديد توقيعها على المعاهدة، مع اعفاء اسرائيل من الانضمام الى المعاهدة واستثنائها من ذلك استنادا الى حجج واهية.

ومما يسجل للقيادة المصرية موقفها الحاسم من ذلك، ورفض التجديد مالم توقع اسرائيل، والاصرار على اقتراح جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة الذرية والتزام اسرائيل الكامل بذلك.

ومن هنا الأهمية القصوى لتبنى بيان القمة الثلاثية لهذا الاقتراح، والذى يشكل الضمانة الحقيقية لأى سلام عربى/ اسرائيلى. لانه لايمكن للسلام ان يستقر فى ظل تهديد نووى اسرائيلى.

والواقع اننا نعتبر بيان القمة الثلاثية بما تضمنه من قرارات هامة نرجو أن تجد طريقها الى التطبيق، أول فعل عربى متكامل على الطروحات السابحة فى فضاء الشرق الأوسط والتى اعتبرها البعض قدرا لايمكن مجابهته. فالدعوة الى تدعيم الاقتصاد العربى سواء بين الدول الثلاث او فى مجال النظام العربى عموما، هى رد على الاغراءات المزعومة التى يقدمها مشروع الشرق أوسطية للمنطقة، وتقوية جامعة الدول العربية معناه انه من المستحيل لنظام شرق اوسطى ان يحل سياسيا محل تنظيمات النظام الاقليمى العربى. والاشارة القوية الى دعوة العراق الى استكمال مسيرته بعد اعترافه بالكويت، فى الالتزام بقرارات مجلس الأمن كمقدمة ضرورية لرفع المعاناة عن الشعب العراقى الشقيق، هى المدخل الحقيقى لتحقيق المصالحة العربية. ومطالبة اسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة فيها تدعيم واضح للموقف السورى فى المفاوضات، وانتصار لحقوق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير.

باختصار يمكن القول إن قرارات القمة الثلاثية - من غير أن تقصد الى ذلك - فيها رد بارز على دعاوى الحتمية العالمية، وتتضمن فى نفس الوقت ممارسة رفيعة المستوى لحرية الاختيار السياسية.

يبقى أن تدعم باقى الدول العربية قرارات القمة الثلاثية حتى يصبح العرب أطرافا فاعلة فى خضم الصراع الدائر وليسوا مجرد أطراف مستقبلة لسياسات الهيمنة عالمية كانت أو اسرائيلية. لقد قطع اجتماع القمة الثلاثية سلسلة الحتمية ومارس باقتدار حرية الاختيار.

غير أن هذا الاجتماع ليس سوى مقدمة ضرورية لجهد عربى مشترك .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٩

د.على الدين هلال ود.مصطفى الفقى والسفير عدنان عمران فى حوار

الجمهورية الاسبوعى

تنشيط العمل العربى المشترك ضرورة حياة ومستقبل

هلال : مشكلة العمل العربى .. غياب الارادة السياسية

هناك قرارات صدرت بالاجماع ولم تنفذ وأخرى صدرت بالأغلبية ونفذت

أدار الحوار :
محفوظ الأنصارى
أعده للنشر :
سمية أحمد
اشترك فيه :
محمد ابوالحديد
محمود نافع
سمية عبدالرازق

الفقى

القمة العربية يجب أن تكون نتيجة للمصالحة وليست سببا فيها

نحن فى سباق مع الزمن .. ونحتاج لترشيد اتفاقيات السلام



يوم الاحد قبل الماضي ٢٥ ديسمبر ١٩٩٤ ، عقدت «الجمهورية الأسبوعي» هذا الحوار لنشره في عدد الخميس ٢٩ ديسمبر .

نجوم الحوار .. الدكتور علي الدين هلال أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، وأمين المجلس الأعلى للجامعات - الدكتور مصطفى الفقي مدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية - السفير عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون السياسية .

النجوم الثلاثة ، خبراء سياسيون .. ضالعون في دراسة الواقع العربي وهمومه علما وعملا .. والقضية هي قضية الساعة في أزمة العمل العربي المشترك ، متمثلة في أزمة الجامعة العربية .

تطور الحوار وتصاعد .. أنتقل من الاطار العام للتفاصيل .. وبدأ وكأن «الجمهورية» وضيوفها يقرأون من كتاب مفتوح ، طالع الأيام الأخيرة من سنة ٩٤ العربية ، التي يبدو أنها ستصنع وتشكل أحداث ٩٥ العربية .. دراسة وتحليلا .. وليس رجما بالغيب وتنجيما .

تحدث ضيوفنا عن أن تحريك العمل العربي الجماعي يحتاج إلى قاطرة وقالوا بالتحديد ، إن القاطرة موجودة ، وتتمثل في ٣ دول عربية حددوها بالاسم ، هي : مصر - سوريا - والسعودية .

وظهر الأربعاء ٢٨ ديسمبر .. ونحن نضع اللمسات الأخيرة في إعداد الحلقة الأولى من هذا الحوار ، واعداد الصحيفة كلها للطبع .. كانت القاطرة قد ظهرت على القضبان ، وأطلقت صفارة التحرك .

كانت هناك قمة الاسكندرية الثلاثية التي دعا اليها الرئيس مبارك ، واستجاب لها وشارك فيها الرئيس السوري حافظ الاسد والعاهل السعودي الملك فهد .

وتلازم ، في «جمهورية الخميس الماضي» الحدث والتوقع .. واشتبك الامل بالواقع ، واضاف محفوظ الانصاري من أوراق مناوشاته الصحفية مع الرئيس مبارك خلال رحلة الرئيس الاخيرة لدمشق ، مازاد الرواية اكتمالا ، واعطاها النكهة والمذاق .

واليوم ، ننشر الحلقة الثانية والاخيرة من هذا الحوار ، ونحن نحلم ونعمل ، من أجل أن يستمر تحرك القاطرة فنيا ، قادرا على أن يشد العمل العربي الجماعي المشترك الى مايحقق المصلحة العربية العليا للمنطقة وشعوبها .


د.مصطفى الفقي

□ الجمهورية : نواصل الحديث في العلاج الممكن لأزمة الجامعة العربية والعمل العربي المشترك .

● السفير عدنان عمران : اتفق مع دواء الدكتور على خاصة وأنه يبدو وأننا ليس لدينا خيارات كثيرة سواها ، وان كنت أعتقد أن دور المثقفين بطيء للغاية وقد يحتاج لسنين طويلة ولكن أيضا يجب البدء به خاصة وأنه لو كان المثقفون قد قاموا بعمل نوع من التوعية للرأي العام العربي وأصبح هنالك رأي عام لاختلفت الصورة تماما عما هي الان .

الأمانة العامة بالتأكيد يجب أن تبذل جهودا قصوى ، وأنا هنا لاادافع عن الأمانة العامة وإنما أريد أن أقدم صورة لما يمكن أن تقوم به فقط حتى لاتحملها فوق قدرتها .

الأمانة العامة تستطيع أن تطرح اقتراحات ، وهناك كما اشار الدكتور على مبادرة المصالحة .. وهي في رأيي كانت نابعة من صلاحيات الأمين العام التي مارسها بمسئولية وبمسئولية صعبة فقد كانت هناك أطراف عربية تساءلت : لماذا يحرجنا الأمين العام بهذه المبادرة .. ولكن - كما قلت - هي تنبع من الميثاق وهي إصلاح الوضع العربي .. وكان هناك احترام لهذه المبادرة التي لقيت تجاوبا بطيئا وغير فعال حتى الان حيث لم تبرح دائرة التأييد من الغالبية لكن دون أن نتحرك إلى مرحلة نستطيع ان نبدأ فيها خطوات عملية في هذا الاتجاه .

ايضا الأمانة لاتستطيع تجاوز حدود معينة فموضوع الميثاق . طرحنا تعديل الميثاق ودخلنا عدة اجتماعات وكان التصويت من الأغلبية تطلب من الأمانة العامة أن تسحب الموضوع في هذه المرحلة الراهنة .. رغم ما بذله الامين العام من جهد لاقناعهم بضرورة وأهمية أن يتم ذلك الان ولكن ظل رأى الأغلبية أن الوضع العربي الراهن والأجواء العربية الراهنة لاتسمح بفتح هذا الباب .

العبرة بالتنفيذ

□ الجمهورية : ولكن سيادة الأمين المساعد .. هل مثل هذه الاجراءات تغني عن العلاج السياسي ؟

● السفير عدنان عمران : العلاج السياسي لن يكون الا عن طريق عدد من البلاد العربية الاكثر مسئولية اى التي تدرك أن المركب سيغرق بكل من فيه وأن الكل خاسر من هذا الوضع العربي المتردي .

ولكن هنا أود أن أسجل ومن واقع خبرتي على مدى ثلاثين عاما شاركت فيها ٢٠ من القمم العربية جميعا - بأنني لست متفائلا بأن انعقاد قمة عربية سيحل المشكلة .. فالأزمة الكبرى ليست في انعقاد المؤتمرات واتخاذ القرارات .. ولكن في تنفيذ هذه القرارات ولدينا مئات القرارات التي لو كانت نفذت .. لما كان الحال كما هو الان وكان الافضل بكثير .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٥

مثال واحد وهو انشاء سوق عربية مشتركة والذى اتخذ منذ بداية الستينات وحتى الان . لاشىء .. وهناك ايضا فتح الحدود العربية دون جوازات سفر .. ونجد الان الابواب العربية تغلق فى وجه العرب بشكل خاص .

الموضوع فن تنفيذ القرار العربى .. واخشى ما اخشاه انه فى ظل الوضع العربى حتى لو عقدت قمة وتمت المصالحة واتخذت قرارات .. لابد ان يقع التغيير فى اولويات الدول الأعضاء فالعمل العربي المشترك حتى الان يأتى فى

ذيل أولويات الدولة القطرية .. هناك بالفعل عدم اكتراث بالقرار العربي المشترك .

واود هنا ان اشير إلى ما قاله الدكتور مصطفى الفقى من أن الدولة القومية ضعفت بفعل الاصولية الاسلامية ، إنما أتى نتيجة للنظرة القطرية للانظمة العربية ، والاصولية الاسلامية استفادت الى حد كبير من هذه النتيجة ، والان اذا كان هناك فراغ نتيجة ضعف او غياب الفكر القومي فإنه من الخطأ أن تصور الانظمة القطرية أنها تستطيع ملء هذا الفراغ بمفاهيمها القطرية فإما أن يكون هناك المفهوم القومى الاسلامى والمفهوم القومي كان دائما له اطاره الاسلامى أو أن تكون الأصولية الاسلامية فليس هناك خيار ثالث بين هذين الخيارين ..

واعتقد فى النهاية بأنه لاغنى عن مبادرة كافة الاطراف المسئولة والامانة العامة ايضا ولكن مسلحة بادراك جديد .. لأن الهدف ليس العودة الى مسلسل القمم .. فكما قلت حضرت حوالى ٢٠ قمة وخرجنا من كل قمة بقرارات كنا نتصور انها انتصار كبير ، ودائما لم تفتح ملفات هذه القرارات بعد شهر واحد من هذه القمم .. وبالتالى يلغى دور الجامعة دون قرار .

● ● د.مصطفى الفقى: فى البداية أود أن اؤكد أن الجامعة العربية هى محصلة للوضع العربى أيضا اختلف مع الدكتور على فى أن كلمة الرؤساء والملوك هى الكلمة السحرية لحل المشاكل .. فانعقاد قمة عربية يجب أن يكون تتويجا لجهود ضخمة تسبقها من تصفية للخلافات .. وتنقية للأجواء .. كما أن تطوير الجامعة العربية لابد وأن يكون نتيجة للمصلحة .. وهنا أتصور عددا من النقاط للبدء أو العلاج ..

•أن يكون عام ١٩٩٥ عاما للمراجعة حيث يواكب مرور ٥٠ سنة على قيام الجامعة .. ومن هنا



السفير عدنان عمران

أتصور أن يقوم الامين العام بدعوة المثقفين العرب فى ندوة كبرى للبحث والمراجعة .. تتفرع منها لجان لتطوير الميثاق والأمانة .. وبحيث يكون لها صداها فى الرأى العام العربى .

•أن يقوم الأمين العام للجامعة بجولة عربية تشمل جميع الدول بلا استثناء لاعادة البحث فى تطوير عمل الجامعة وتطوير الميثاق .

□ الجمهورية : ذكر فى البداية أن هناك منظمات تعانى نفس أزمة الجامعة .. ولكن من الواضح انه بينما تسعى هذه المنظمات مثل الامم المتحدة وحلف الاطلنطى الى تطوير نفسها واعادة البحث عن الدور .. نجد أن الجامعة العربية فى سبيلها للالغاء وليس البقاء ؟

● ● د. على الدين هلال : مشكلة جامعة الدول العربية ليست فى تعديل الميثاق او قاعدة الاجماع فقرارات كثيرة صدرت بالاجماع ولم تنفذ مثل قرارات قمة عمان الاقتصادية وهناك قرارات اتخذت بالاغلبية ونفذت حرفيا مثل قرار قمة بغداد بعزل مصر وخروجها من الجامعة ، وقرار ارسال قوات عربية للكويت فى قمة القاهرة ١٩٩٠ .

المشكلة هى غياب الارادة السياسية للعمل العربى المشترك ، والقدرة على العمل المؤسسى سواء فى جامعة الدول العربية أو أى منظمة اقليمية عربية أخرى .. وعدم النظرة جديا للعمل العربى المشترك .. لماذا ؟!

•الابتزاز المتبادل ، وضرب الممكن بالمستحيل .. فالدول توافق على قرارات هى غير راضية عنها وتقبلها فى ظل الاحراج المتبادل .

•ان شبكة المصالح المشتركة لم تتم بعد بين الدول العربية حيث حجم التجارة البينية أقل من ١٠٪ بين الدول العربية بعضها البعض .. ومن هنا فان العلاقات العربية لاثمن لها أو للقرارات المتعلقة بها .. ولكن اذا كانت هناك مصالح حقيقية سيكون هناك احترام حقيقى للعلاقات ومثال لذلك العلاقات المصرية - الليبية .

•غياب الثقة المتبادلة لأسباب مختلفة لعل أهمها سعى بعض الدول للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى لنشر أفكارها السياسية أو تغيير نظم الحكم فيها وتاريخ السبعينات والثمانينات ملىء بذلك .

•أيضا عدم الاستقرار السياسى فى الدول العربية ولدينا مثال صارخ السودان سلة الخبز لافريقيا لايجد من يفكر فى الاستثمار فيه نتيجة لعدم الاستقرار السياسى .

كل هذه الاسباب فى اعتقادى تؤدى الى عدم الرغبة السياسية فى العمل العربى المشترك . ولو اضفنا الى ذلك تصوراً خاطئاً يقوم على أن الامن والرفاهية لأى دولة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ...... يناير ١٩٩٥



د.علي الدين هلال

لايكون إلا في الاطار القطري فقط .. وغياب الوعي بأن نهضة الدولة ترتبط بشكل عام بالنهضة العربية .. وهنا يجب الاشارة إلى أن هناك دولا تفضل التعاون الثنائي على اعلى مستوياته الاستراتيجية والاقتصادية على العمل الجماعي .

جولة للمصالحة العربية

● ● السفير عدنان عمران : أنا سأضيف نقطتين فقط علي ما قاله الدكتور على .. النقطة الأولى هي أن هناك شعورا عربيا بأن العلاقة القومية تكلفة ماديا .. فمثلا عندما يطرح أى قرار فيه انشاء صندوق عربى للتنمية .. فإن هذا القرار يموت فى الحال .. وهناك شعور بأننا اذا اردنا بناء علاقات قومية صحيحة ينبغى ان نحرر الدول الغنية من الخوف بأن عليها دائما التزامات مادية .

•النقطة الثانية تتعلق بالعامل الخارجى .. والذى يظهر دائما فى ظل الضعف العربى .. ولقد ظهر واضحا بعد أزمة الخليج لعرقلة العمل العربى ووقف أى جهد نحو اتخاذ موقف موحد .. والا ما كان سعر برميل البترول الان فى ادنى مستوياته (١٥ دولارا) رغم ان المنطقة تملك من ٥٥ - ٦٠٪ من البترول المستهلك والمخزون !!

ولهذا ايضا طرحت مفاهيم مثل الشرق اوسطية .. فهناك دائما الخشية من أن يتعافى الجسد العربى ويستعيد قوته وتضامنه .. ويصبح بالتالى العامل المهدد لأمن اسرائيل .. خاصة دولة مثل مصر بما لها من ثقل تاريخى وبشرى بما احية الـ ٩٠ مليون نسمة بعد ١٥ سنة .

وهناك دراسة لمعهد «جافى» الاسرائيلى صدرت مؤخرا حددت كلا من مصر وسوريا والعراق باعتبارها تمثل خطرا على اسرائيل .

علاج بالاسبرين

□ الجمهورية : رغم توصيف المرض .. وتحديد العلاج ايضا .. الا ان الواقع يشير الى ان البدء فى العلاج يتم ببطء شديد بينما هناك عملية تسوية تسير بسرعة اكبر وستفرض علينا متغيرات وظروفا جديدة .. فكيف توازن او نوائم بين الطرفين ؟

● ● السفير عدنان عمران : ما قيل هو الحل الوحيد وهو يحتاج الى نفس طويل .. وان كان ذلك لايعنى ايضا عدم السعى لوقف درجة الانهيار الراهنة بعقد قمة عربية .. ولكن يجب استغلالها لالتقاط الانفاس وان نفهم ونعى جيدا انه تجب معالجة المشكلات عميقة الجذور المعطلة للعمل العربى المشترك .. والا تكون المصالحة مثل مصالحات كثيرة سابقة وبعد مشاكل اكثر حدة ولكنها لم تكن سوى علاج بالاسبرين والا فإن هذه المصالحات لن تدوم .. فعلى سبيل المثال قمة بغداد مايو ١٩٩٠ وصفت من قبل الرؤساء والملوك العرب وخاصة من دول الخليج بأنها افضل قمة عربية ركزت على مفهوم الامن القومى الشامل .. وبعدها بشهرين حدث الغزو العراقى للكويت .

هوجة اعلامية

● ● د. على الدين هلال : الأسباب التى تعوق العمل العربى جزء منها موضوعى وبالتالى فإن دخول اطراف اخرى لن يغير من حقيقة الوضع .. أيضا فإن ما يتصور أنه سوف يحدث خلال شهور من مشروعات شرق اوسطية غير صحيح .. فهى لا تعد وان تكون هوجة اعلامية بهدف زرع تصورات معينة فى نفوس العرب .

المرجح ان هناك اطرافا غير عربية سينفتح الباب امامها للدخول فى سؤال إلى اين ؟!

اذكركم بأنه عندما طرح قيام بنك مشترك فى الشرق الأوسط تحفظت السعودية ودول الخليج !! القضية ليست انشاء البنك ولكن من يضع الأموال ؟!

وأنا لا اعتقد أن هناك سباقا مع الزمن .. وأتصور أن الهدف الحقيقى من وراء ما يحدث وما يقال فى المرحلة الراهنة هو هدف رمزى .. وهو أن تظهر اسرائيل كأحد أطراف التفاعل السياسى والاقتصادى فى المنطقة ولكن عندما تبدأ التنفيذ وترجمة ذلك لمشروعات .. يكون السؤال من يملك المال لهذه الاستثمارات .

لكن هناك نقطة وسطا فى تصورى وهى ان عقد قمة عربية سيكون الرد الرمزى على الجهود الاخرى التي هدفها ابراز اسرائيل فى المنطقة .

سباق مع الزمن

● ● د. مصطفى الفقى : يجب ان نعترف بأننا فى سباق مع الزمن وان الوضع العربى الراهن يمر بمرحلة غيرمسبوقة في تاريخه .. ولاول مرة يصدق هذا التعبير رغم كثرة ما رددناه فى غير محله .. وللاسف لا توجد وصفة سحرية لعلاج ذلك .

ولكني أتصور أن على الجامعة العربية أن تقوم بدور الضمير فى الوضع الحالى فإذا كنا نرى ان الاتفاقات الثنائية التى تمت مع اسرائيل تمثل اسفينا فى العلاقات العربية وتشكل خطرا حقيقيا على البنيان العربى .. وأنه اذا كانت هذه الاتفاقيات التى تمت فى فترة زمنية قصيرة سترتب اوضاعا يعانى منها العالم العربى لفترة طويلة .. فلماذا لايمكن ان يتم ترشيد مثل هذه الاتفاقات من قبل الجامعة كحد ادنى .

ايضا اود أن نؤكد اننا اذا كنا عاجزين عن احداث قمة عربية والقمة العربية لايمكن ان تحدث قبل المصالحة .. من الخطأ تصور أن القمة هى التى ستؤدى الى المصالحة .

□ الجمهورية : هناك سؤال افتراضى بسيط .. هل يمكن القول لكي نسهل من الوضع



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

عمران : نريد مصالحات عربية حقيقية .. لامصالحات على الورق

لا أتنبأ بنجاح أى اتفاق بين اسرائيل وأى طرف عربى

الراهن بأن تجربة السنوات الاربع الماضية منذ اغسطس ١٩٩٠ وحتى الان من انفاق مليارات من الدولارات على الأمن المستورد والترتيبات الامنية الخارجية .. هل يساعد ذلك على اعادة النظر فى الرأس العربى بأن الامن المستورد مشكوك فيه .. ام هذا غير مطلوب فى ظل الهجمة الشرق اوسطية ؟

● ● السفير عدنان عمران : أولا كلنا متفقون على الدواء طويل المدى .. ولكن الوسائل العاجلة أمام الاتفاقيات الثنائية وامام الشرق اوسطية واختلف هنا مع د. على الدين .. قد تبدو الان أنها تسير بحركية معينة ولكن اذا قبلت الدول الاعضاء فى الجامعة وعدد كبير منها كان موجودا فى الدار البيضاء ولم يعترض غالبيتها على الفهم وتشكيل لجنة للاعداد لمؤتمر عمان القادم لاقامة علاقة تنظيمية مؤسسية مع اسرائيل .. قد لاتكون الامور تتم بسرعة .. ولكن بالتأكيد الموضوع جدى والأطراف التى تقف خلفه اطراف قادرة على لى اذرع كثيرة فى المنطقة معارضة لهذا المشروع .. وقادرة على أن تقيم هذا المشروع الذى يهدف بالدرجة الأولى الى محو ما يسمى الرابطة القومية .

الحل العاجل كما قلنا سابقا - هو قمة عربية طارئة من بعض الدول العربية قد تكون هى مفتاح الموضوع بأكمله ماذا نريد ان نفعل وقريبا جدا .

قاطرة العمل العربى

● ● د. على الدين هلال : يجب ان نتفق اولا على ان الجامعة العربية ما هى الا مرآة تعكس الاوضاع العربية ، فكل الاوصاف التى قيلت فى الجامعة هى توصيف للواقع العربى .. وأتصور أن العلاقات العربية تعانى ازمة قيادة بعبارة اخرى اننا عندما ننظر الى كل المنظمات الاقليمية عندما تتعدد الاطراف لابد ان تتنوع الرؤى وتختلف المصالح .

وبالتالى فنحن بحاجة الى قاطرة .. هذه القاطرة لم يعد من الممكن لاى دولة عربية بمفردها القيام بها .. ومن ثم القاطرة لابد ان تقوم على اساس تنسيق وثيق بين عدد محدود من الدول العربية تطرح رؤية تجمع حولها أن لم يكن كل الدول فعلى الأقل الغالبية الكبرى من الدول العربية واتصور أيضا انه على مصر مسئولة خاصة فى هذا المقام .

□ الجمهورية : فى اطار الخريطة العربية الجديدة مع المصالح العربية الاسرائيلية والاتفاقيات الثنائية مع اسرائيل .. ما هو مستقبل التنظيمات التحت اقليمية (مجلس التعاون الخليجى - الاتحاد المغاربى) فى المنطقة وموقع الجامعة العربية ؟

«البقية ص٦»

● ● د. على الدين هلال : أولا يجب التمييز بين التنظيمات الاقليمية بين الدول العربية ثم أى تنظيمات او هياكل بين دول عربية واطراف اخرى غير عربية .

اذا اخذنا التنظيمات العربية أولا لا يوجد فى انشاء هذه التنظيمات ما يناقض ميثاق جامعة الدول العربية .. ولكن الشىء السلبى الذى حدث فى الممارسة هو أن هذه التجمعات تأتى للمشاركة فى المجالس العربية برأى موحد .. بعبارة اخرى انه بدلا من أن ينعقد مجلس الجامعة وكل دولة تناقش القضية ثم تصوت مع او ضد او تتحفظ وفقا لطبيعة المناقشة .. تأتى الدول المنخرطة فى تنظيم معين برأى موحد .. ثم يتحدث احدها ممثلا لهذا الفريق ومعبرا عنه .

انا لست على ثقة من حجم الترابط الذى حدث فى مثل هذه التنظيمات مثلا لو نظرنا لعلاقات بين دول الاتحاد المغاربى ومواقفها تجاه القضايا الكبرى سنجدها مختلفة ومتنوعة وعندما نتعرض لمجلس التعاون الخليجى نجد انه على الرغم من انتظامه فى اللقاءات وانعقاد الدورات الا ان هناك خلافات داخله (قطر والبحرين) ، (قطر والسعودية) سلطنة عمان لها مواقف متميزة فى قضايا معينة .. التقدم المحدود جدا فى انشاء قوة دفاع مشتركة .. نجد فى النهاية ان حجم الانجاز ليس كبيرا .

ولكن رغم ذلك يمكننا القول بأنه عندما يكون هناك تقارب اكبر بين بعض الدول العربية بعضها البعض فإن خطر ذلك على الجامعة العربية أقل من الخطر المترتب على النوع الثانى من الاتفاقات التى تحدث بين



دول عربية واطراف اخرى .. حيث تدخل دول عربية فى علاقات مع اطراف غير عربية .. ما يحدث الان يماثل مع الفارق الكبير دخول العراق حلف بغداد .. فالقضية اثيرت باعتبارها تحالفا سياسيا لدولة عربية مع اطراف غير عربية وواجهنا ذلك بتحالفات عربية (مصرية - سورية - سعودية) اسقطت الحلف .

من هنا اتصور أنه اذا تمت التسوية .. فإن اسرائيل ستشارك فى عدد من الترتيبات المتعلقة بالمنطقة .. وهنا وللتعامل مع هذا الوضع يجب ان نتحرك فى اطارين ان تكون عضوية الترتيبات الشرق اوسطية عضوية غير تراكمية بمعنى انه فى الوضع العربى كل الدول العربية اعضاء فى الجامعة العربية وايضا اعضاء فى كل مؤسساتها بمعنى ان نفس الدول العشرين تتعاون فى كل المجالات الصحة والتجارة والزراعة .. الخ .

بينما فى الترتيبات الشرق اوسطية اذا تعامل معها العرب بذكاء .. يجب الا يشترك فى اى ترتيب الا الاطراف ذات الصلة به .. اى من الممكن ان ينشأ ترتيب اقليمى لتنظيم مياه الفرات تشترك فيه كل من العراق وسوريا وتركيا .. ترتيب اخر للتعامل مع مياه نهر الاردن يشترك فيه الاردن واسرائيل .. بعبارة اخرى نتعامل مع هذه الترتيبات بحيث لا تحدث ابنية اقليمية شاملة تكون مناهضة للتجمع العربى .

● ● السفير عدنان عمران : انا اختلف مع الدكتور على فيما قاله .. فخطورة هذه الاتفاقات الثنائية انها تبدأ صغيرة ثم تكبر وتستغل فى تعميق الخلافات العربية قد يكون هدفها كما يبدو على السطح تعاونا سياحيا او تجاريا او تعاونا فى موضوع المياه احيانا .. ولكنها ستتحول بعد تشابك المصالح الى نوع من التعامل والتحالف الذى يصل ربما لاتفاقيات امنية .. إذن من مسئولية الدول العربية الفاطرة ان تعى هذا وترد على ذلك بالعمل الوحدوى المشترك الذى تكلمنا عنه .

لكن يظل هناك جانب مهم لايمكن منعه مثل ضرورة وجود اتفاقية لتنظيم توزيع مياه نهر الاردن ولكن فى حدود معينة اى حل القضايا الخلافية بين دولتين متجاورتين لا أكثر ولا أقل .. أيضا الشرق الاوسط به دول اخرى عديدة هناك تركيا ، ايران ، قبرص .. لماذا لم تطرح الضرورة القصوى لاقامة اتفاقات ثنائية وثلاثية ورباعية مع هذه الدول الاخرى .. وطرحت اسرائيل فقط ؟

الاجابة .. لان اسرائيل تملك قوى كبرى تريد ان تسوقها فى المنطقة لتلعب دور رأس الحربة واكثر من ذلك .

نقطة مهمة اود ان اناقشها حيث تتردد كثيرا فى الفترة الاخيرة .. فهناك من يقول : كيف نخشى دولة مثل اسرائيل تعدادها ٤ ملايين ونحن اكثر من مائتى مليون ؟!

والاجابة .. هى اننا لايجب ان نكون عنتريين دون فعل .. فالواقع يقول ان اسرائيل تحرك اللوبى الصهيونى المكون من ٥ ملايين يهودى فى الولايات المتحدة وكلنا يعلم دوره فى توجيه السياسة الامريكية .. الشرق اوسطية فقط بل فى مناطق كثيرة من العالم .. كلنا نعرف ان اسرائيل لها دور بارز ايضا فى التحكم بحركة المال العالمية بدءا من البنك الدولى ومرورا بكل البنوك الاقليمية .

ولذلك فعندما يكون هنالك شرق اوسطية من نوع معين واسرائيل تكون فيه اللاعب الرئيسى فى وسط الاسرة العربية .. فإن ما أخشاه ان تستخدم اسرائيل كل اتصالاتها الدولية لتقنع العرب بأن أى مشروع لن يمر دون رضاء اسرائيل .

وللأسف فإن هناك بين العرب من يقول ذلك الان .. اذن عندما تتحول اسرائيل الى ما يسترو يدير حركة المال والاقتصاد .. عندئذ من الخطأ القول أن ٢٤٠ مليون عربى يجب الا يخافوا من ٤ ملايين اسرائيلى .

ومن هنا فإن أى اتفاقيات ثنائية يمكن أن تحمل معها مخاطر التوسع لتكون اكثر من ثنائية بل ثلاثية ورباعية .. وان تكون اكثر من نشاط اقتصادى محدود بل يتوسع باتجاه ابعد وبالغ الخطورة .. وكما قلت من قبل فان هدفها بالدرجة الاولى القضاء لولا على فكرة العمل العربى المشترك نهائيا .. واعتقد ان اختيار العنوان لقمة الدار البيضاء لم يكن عبثيا وهو القمة الاقتصادية لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا بينما كانوا يستطيعون القول التعاون الاقتصادى بين الجامعة العربية ودول شرق اوسطية اخرى .

ضرورة حياة ومستقبل

● ● د. على الدين هلال ; أود أن أقول أن التحليل الذى قدمه السفير عدنان عمران يقودنا الى نتيجة واحدة وهى ان تفعيل مؤسسات الجامعة العربية وتنشيط العمل العربى المشترك اصبح ضرورة حياة وضرورة مستقبل .

□ الجمهورية : يبقى السؤال وهو ان اسرائيل ستكون الدولة الوحيدة فى العالم التى لا تنتمى الى المنظمة الاقليمية الموجودة فى منطقتها وهى الجامعة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : يناير ١٩٩٥

العربية هذا الوضع من المقصود ان تسعى اسرائيل لتغييره حتى تشعر بأنها حققت مكسبا من وراء السلام .

● ● **السفير عدنان عمران : نقطة نظام هى ليست الوحيدة .. هناك ايران ليست عضوا فى التنظيم الاقليمى .**

□ الجمهورية : لكن ايران على أطراف المنطقة بينما اسرائيل فى القلب السؤال بمعنى اخر هل من الممكن فى ظل التنظيمات الاقليمية العربية (مجلس التعاون واتحاد المغاربى) ثم الترتيبات التى ذكرها د. على الدين هلال فيما يتعلق ببعض المصالح المشتركة المحددة هل يمكن ان تكون هذه هى وسيلة حماية الكيان العربى مستقبلا .. وتكون استوعبنا اسرائيل فى المنطقة دون ان نفتح لها ابواب المنظمة الام .. فهى لا تستطيع الانضمام لا للاتحاد المغربى أو الخليجى بحكم انها ليست دولة خليجية او مغاربية ؟!

● ● **السفير عدنان عمران : اسرائيل عندما تدخل فى الكيان الذى توجد فيه كما قال الدكتور على فمعناه انها ستدخل فى لبنان وسوريا والاردن وفلسطين .. هذا قلب المنطقة العربية .. اسرائيل لن تكون ذلك الطرف البرىء بل سيكون دورها تخريبيا بالتأكيد من خلال وجودها فى هذا التنظيم . وهذا الخطر يمتد ايضا من هذا التجمع الى الاطراف التالية لأنها كلها تشترك فى جامعة الدول العربية وبالتالى تستطيع ان تؤثر سلبا حتى على الجامعة العربية .**

□ الجمهوريه : اذن ما العمل ؟

● ● **السفير عدنان عمران : اسرائيل العلاقة معها يجب أن تكون علاقة سلام شامل وعادل ودون تفريط .. بعد ذلك لسنا ملزمين بتدليلها وايجاد تنظيم تنضم اليه .. ولكن هناك علاقات طبيعية معها مثل اى دولة جار .. مثل ايران ، تركيا ، قبرص وفقا لمبادىء التعاون الاقتصادى وحسن الجوار .. لان اسرائيل المسلحة نوويا وتمثل عنصر تهديد امنى لى .. كيف ادخلها فى تنظيماتى .**

□ الجمهورية : لا يمكن انكار ان هناك منطقة سلام تمتد حتى تركيا وتدخل فيها اسرائيل وهى منطقة تحالفات ونحن مجبرون على الدخول فى هذه التحالفات .. كما أنها ليست هى الكيان الصغير الذى يمكننا ان نضحك عليه بالسلام وفقط ؟

● ● **السفير عدنان عمران : لايوجد فى العلم السياسى ما يقول اننى ملزم باقامة روابط معينة مع أى دولة .**

اتفاقات قد لا تصمد

● ● **د. على الدين هلال : اعتقد أن التفكير فى استيعاب اسرائيل فى تنظيم اقليمى يعبر عن رؤية انهزامية .. حقيقية كل دولة تخطط لنفسها وفق مصالحها .. وهذا هو تفكير اسرائيل هل من الممكن ان يحدث ذلك ؟ الاجابة نعم اذا استمر التيه العربى والتشتت والتمزق .. بل من الممكن ان يحدث ما هو أسوأ من ذلك لكن هذا ليس السيناريو الوحيد اذا تصرفت الدول العربية بصورة اخرى .**

حقيقة ايضا هناك تحولات دولية واقليمية ومعطيات جديدة .. وايضا السؤال كيف يدير العرب هذه الحقائق ؟! هم يديرونها فرادى .

سؤال اخر .. هل يستطيعون مواجهة ذلك بتصميم منهج اخر للتعامل .. وطريقة أخرى للتعامل ؟!

انا لا اريد التسليم بأن هناك قدرا محتوما ومعروضا على العرب ، فليس من قدر العرب الهزيمة .. ممكن ان يحدث ما تقوله الجمهورية فى ظل اوضاع معينة ولكن اذا تغيرت هذه الاوضاع سيكون هناك سيناريوهات اخرى .

□ الجمهورية : نحن نطرح كل الرؤى للوصول الى الطريق الأصح ؟

● ● **السفير عدنان عمران : أود أن اشير الى نقطة مهمة .. وهى من يستطيع الجزم بأن الدول العربية التى تسرع بالتعاون والاتفاق مع اسرائيل الان لن تشعر بعد وقت ليس بالطويل انه تم استغلالها من قبل اسرائيل وانها خدعت ..**

وتجربة اسرائيل مع الدول الافريقية واضحة ومعروفة .. فهى غير قادرة على تقديم اى عون للعرب .. ولا أتنبأ بنجاح أى اتفاق بين اسرائيل وأى طرف عربى فكل ما يطرح وعود وهمية هدفها الهرولة لاعتبارات حدودية ومحلية وضغوط امريكية شديدة

المشروع الحضارى والواقع الاقتصادى العربى

● تلقت ندوة «الاهرام» رسالة من الاستاذ عبدالفتاح محمد عبدالفتاح المشرف السابق على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.. يقول فيها:

«لقد اعطى المشروع الحضارى العربى رؤية متكاملة لواقع الامة العربية واكد امور جوهرية للخروج بها إلى واقع افضل لنتخذ مكانا له القدرة على التعامل مع المستجدات الاقليمية والدولية، ومن بينها تلك المتعلقة بالعمل الاقتصادى العربى المشترك حيث دعا المشروع الى بحث الوضع الاقتصادى وسبل التعاون المشترك ومايجب اتخاذه لخلق كيان عربى اقتصادى قوى وهو امر يجب ألا يمكث طويلا فى دائرة التفكير والاقتراح والجدل، وان يأخذ طريقه الى التنفيذ فى المستقبل القريب.

وهنا يثور تساؤل عن كيفية التنفيذ؟ فهل يتم باعادة النظر فى اتفاقيات وآليات العمل الاقتصادى العربى المشترك لبحث ايجابياتها وسلبياتها واخراجها فى ثوب جديد؟ ام نجهد العقل العربى ونغرقه فى البحث عن سبل جديدة قد يطول الوقت فى العثورعليها وقد لا نتفق عليها؟

اعتقد أن الواقع والمنطق يقودان إلى الاخذ بالشق الاول واهتدى بما ذكرتموه فى احدى مقالاتكم من ان «القول بفشل المشروع العربى فى صياغاته ومحاولاته السابقة لايبرر العدول عنه وانما يتحتم بحث الظروف الموضوعية.. التى ادت الى ذلك لاستخلاص العبرة وتحديد الوسائل والسبل الجديدة..» ومن هذا المنطلق اقترح ان يبحث رجال الاقتصاد والاعمال العرب الظروف الموضوعية لتنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ومانبثق عنها من سوق عربية مشتركة دخلت الى حيز التنفيذ فى ١٩٦٥/١/١ وماصاحبها من سلبيات وايجابيات، ولايتسع المجال لذكرها بالتفصيل انما وفى عجالة يمكن الاشارة الى الآتى:

١- ان هذه الاتفاقية بمثابة الترجمة العملية لنص وروح ميثاق الجامعة العربية.

٢- أنها تهدف الى اقامة وحدة اقتصادية عربية تحقق حرية انتقال الاشخاص ورءوس الاموال والتبادل التجارى والتنسيق بين الخطط الانمائية.. وغيرها على مراحل تدريجية.

٣- تحقق القليل من الانجازات وفى مقدمتها تنفيذ قرار السوق العربية المشتركة والاتفاقيات الخاصة بانتقال الاشخاص ورءوس الاموال واعداد الدراسات الخاصة بتوحيد الرسوم الجمركية والتنسيق بين الخطط الانمائية وانشاء شركات مشتركة تقدر رءوس اموالها بحوالى مليار دولار (انشئت خلال السبعينات) واتحادات نوعية متخصصة من مهامها التنسيق بين الصناعات القائمة.

٤- ادت عدة مشاكل اقتصادية الى تعثر تنفيذ اهداف الاتفاقية وقرار السوق ومن بينها ضعف القاعدة الانتاجية واختلاف النظم والسياسات الاقتصادية وغيرها والتى ادت إلى التنفيذ الجزئى او عدم التنفيذ الكامل للاتفاقيات والقرارات المنبثقة عنها، وعدم انضمام جميع الدول العربية اليها (حيث انضمت اثنتا عشرة دولة فقط هى مصر - سوريا - الاردن - العراق - السودان - الصومال - اليمن - ليبيا - موريتانيا - فلسطين - الامارات - الكويت. وانسحبت عام ١٩٩٠ وزاد من حدة هذه المشاكل الظروف التى مرت بها الأمة العربية.

على اية حال ومهما كانت الاخفاقات فمازالت هذه الاتفاقية تمثل الإطار المرن الذى يمكن من خلاله قيام تكتل اقتصادى عربى قادر على التعامل مع التكتلات الاقليمية. ودراسة موضوعية لاسباب تعثر تنفيذ أهدافها يمكن ايجاد الوسائل اللازمة لتذليلها والامل كبير فى تصدى المشروع الحضارى العربى لهذه المهمة القومية..



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

بروتوكول العمل العربي المشترك

أحمد عباس صالح

حسناً فعلت جريدة «الشرق الأوسط» عندما نشرت «بالامس» نص المشروعين الخاصين بـ«بروتوكول العمل العربي المشترك»، الأول صيغة خليجية والثاني صيغة مصرية.

ومن الواضح ان مؤتمر القمة الثلاثي الذي انعقد في الاسكندرية منذ أيام كان اهتمامه الأساسي هو النظر في أحوال الجامعة العربية وتطويرها بما يساعد على اقامة نظام عربي جديد يتفق مع الظروف التي تمر بها المنطقة.

وبمقارنة المشروعين يظهر ان المشروع الخليجي يركز على الأمن القومي وحده. وهذا شيء مفهوم على أي حال بسبب الغزو العراقي للكويت وما ترتب عليه من خسائر وتوترات ما زالت قائمة حتى اليوم.

والمشروع الخليجي يتضمن «تعهدات» تلتزم بها الدول الأعضاء خاصة باحترام الأراضي والحدود وعدم الاخلال بسلامة وأمن أي دولة. ثم تكوين نظام للردع إذا ما قامت أي دولة «عربية» بالاخلال بالسلام عن طريق القوة العسكرية.

بينما اهتم المشروع المصري، الى جانب موضوع الأمن العربي، بموضوع اقامة سوق عربية مشتركة تحت عنوان «إقامة جماعة اقتصادية عربية».

ويبدو ان شاغل الأمن العربي هو الأساسي بالنسبة لدول الخليج. ويعتبر موضوعاً متقدماً على أي موضوع آخر خاصة وانه لم تمض إلا شهور قليلة على حشد القيادة العراقية لقواتها على حدود الكويت مرة أخرى مما اقتضى ردعاً عالمياً سريعاً تحركت بناء عليه الأساطيل الأمريكية والغربية وتحملت الكويت - بالتالي - فاتورة هذا التحرك. بالفعل الأمن هو الموضوع الأساسي، ومن الصعب القفز عليه الى أي مشروع آخر قبل الانتهاء من ترتيبه وضمان حمايته بشكل مؤكد.

وفي هذا الاطار تأتي المصالحة العربية التي تعتبر تمهيداً ضرورياً لانشاء نظام أمني عربي حاسم يكون قادراً على مواجهة أي عدوان عربي بدون حاجة للجوء الى قوى عالمية أخرى قد لا تكون جاهزة دائماً للتدخل، فضلاً عن التكلفة الباهظة لهذا التدخل.

من الناحية النظرية هذا أمر ممكن، وهو تدعيم لاعلان دمشق وتوسيع دائرة الالتزام به. كما ان له آثاراً جانبية بالغة الأهمية تدعم الوحدة العربية، وتستقل بموضوع الأمن بعيداً عن تدخل أي قوة أجنبية وخضوعها بالتالي لمصالح هذه القوة. فليس من المستبعد الا تتطابق هذه المصالح دائماً مما قد يؤدي الى خلل واضطراب عند وقوع العدوان.

ولكن الذي يلاحظ على المشروع الخليجي انه حصر «الأمن» العربي ومخاطر خرقه في الدول العربية فقط. بينما هذا الأمن يتسع لأكثر من ذلك كثيراً، ليشمل تهديدات عديدة، فهناك التهديد الاسرائيلي الذي لم يزل قائماً، والذي احتضنت له اسرائيل بقوة ردع نووية تنفرد بها وحدها في كل المنطقة وترفض الى اليوم التخلي عنه.

وهناك تهديدات كامنة في الصراعات الايرانية - الخليجية، وكانت استراتيجيات سابقة لايران تسعى دائماً الى ان تكون قوة مهيمنة على المنطقة وبصفة خاصة على دول الخليج، وما زالت نزاعات الجزر والحدود قائمة بين ايران وتلك الدول. وتسعى ايران الى التزود بكل الأسلحة الفتاكة بما في ذلك الصواريخ والأسلحة النووية.

وهناك المطامع العالمية في ثروات المنطقة والتي لا يعلم احد كيف ستعبر عن نفسها عندما تتغير الظروف لسبب أو آخر.

ولذلك من الأفضل دائماً النظر الى موضوع الأمن العربي على نطاقه الواسع. ومن هنا فإن مشروعات السلام العربية - الاسرائيلية تدخل في اطار الأمن العربي، وكذلك الخلافات العربية - الايرانية، والتوازنات الضرورية بالنسبة لسائر الدول في العالم، وسوف يكون من الضروري الوصول الى صيغة واضحة تضمن سلام المنطقة، وخصوصا تجاه التهديد العسكري الاسرائيلي الذي تقوم نظريته الأمنية على التفوق العسكري وحده.

وهناك تفكير اسرائيلي جديد تتوافق معه بعض الدول الكبرى. وهو تثبيت الهيمنة العسكرية بهيمنة اقتصادية ويتجلى ذلك في اعطاء دور متقدم لاسرائيل في نظام شرق أوسطي شامل كما ظهر ذلك في الكتابات الاسرائيلية للمسؤولين، وكما بدا في مؤتمر الدار البيضاء.

والواقع ان تشتيت الدول العربية وتفريقها عن بعضها أمر واضح في المشروعات المطروحة في المنطقة. وفكرة الشرق الأوسط نفسها المقصود بها تعدد القوى وتوسيع دائرة دول المنطقة، بحيث لا تصبح الدول العربية قوة ذات ثقل جماهيري أو جغرافي.

وهكذا يبدو ان التحرك الاسرائيلي ينطلق من مفهوم أمنها، وهذا المفهوم أوسع كثيراً من مفهوم الأمن العربي المطروح في المشروع الخليجي الذي يعتبر في الحقيقة مرحلياً وآنياً ولم ينطلق من رؤية استراتيجية شاملة.

ليس المطلوب ان تنص المواثيق العربية الجديدة على نظام أمني ودفاعي يشبه الأنظمة التي قامت أثناء الحرب الباردة كحلف الناتو أو حلف وارسو، فهذا أمر لا يتفق مع مشروعات السلام. ولكن من الضروري ان تتضمن المصالحات موضوع الأمن وكفالات دولية تمنع العدوان وتعاقب عليه عند وقوعه. وإلا فسيكون للأمن العربي واجباته التي تختلف تماماً عن الأوضاع التي كانت قائمة أثناء الحرب الباردة، حيث انقسمت البلاد العربية، وتوزعت السياسات الأمنية على أسس العالم الثنائي القطبية.

الآن الوضع مختلف ولابد ان يملأ الفراغ الأمني على اسس جديدة، ومشروع السلام الحالي يتركز في مبادلة الأرض بالسلام، وان كان هذا ايضاً أمراً مشكوكاً فيه، ومحادثات قطرية تسوى فيها المشاكل جزئيا، بينما المفروض ان يكون



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

هناك اتفاق شامل يضمن الاستقرار ويمنع العدوان أو التهديد به. وان يكون لهذا الاتفاق نظامه وآلياته القادرة على القيام بهذه المهام. وأياً كان الأمر فإن الموضوع الذي شغل مؤتمر القمة الثلاثي في الاسكندرية هو احياء الجامعة العربية وتقويتها الأمر الذي لاقى ترحيباً واسعاً من الجماهير العربية ظهر في تعليقات الصحف وفي اهتمام الناس الذي أظهرته بعض أستطلاعات الرأي.

والحق أن الشعب العربي يشعر بالقلق الشديد، بحيث يستريب في كل شيء تقريباً، ويدرك بشكل غريزي أن التضامن العربي هو الحل الأمثل لمواجهة التحديات التي تتحدث عنها الصحف. مثل التحدي النووي الاسرائيلي، ومثل انحياز القوى الكبرى للجانب الاسرائيلي، ومثل التدهور الاقتصادي التي تنعكس آثاره على الحياة اليومية للأفراد، في أكثر من قطر عربي. ولا شك ان الجامعة العربية قد خفت صوتها، وغاب دورها طوال العقدين الماضيين ابتداء من معاهدة كامب ديفيد الى اليوم. وعندما وقع الغزو العراقي للكويت كانت أعجز من ان تتصدى للأزمة، ولعبت على أي حال دوراً محدوداً وفق طاقتها وظروفها.

والملاحظ ان مؤتمر القمة الثلاثي لم يجد أمامه إلاّ هذين المشروعين. وهما في أغلب الظن من وضع الخبراء البيروقراطيين الذين رأوا ان يتجنبوا مواطن الخلافات العربية، وان يتدرجوا خطوة خطوة نحو الاصلاحات التي ينشدو لها لاعادة تأهيل الجامعة العربية.

والواقع ان مشروع احياء الجامعة العربية أوسع من ذلك كثيراً، انه محاولة إنشاء نظام عربي جديد يتفق مع المتغيرات الهائلة التي حدثت في المنطقة. وليست المسألة محصورة في ميثاق الجامعة العربية وتعديله، بل هي في اعادة البناء كله. والمشروع الذي تقدمت به الورقة المصرية فيه تصور عن هذه «الجماعة الاقتصادية العربية»، ولكنه قدم على استحياء وبحذر شديد، مع ان المطلوب اقامة نظام عربي جديد يدخل به العرب المشروعات المطروحة على المنطقة، بحيث لا يبتلعون ولا يصبحون قوى تابعة لا تملك من أمرها إلاّ القليل. وهو مشروع متصل بالأمن القومي العربي أقوى الاتصال، لأن خرق الأمن لا ينحصر فقط في الهيمنة العسكرية بل يتعدى ذلك الى ما هو أخطر وهو الهيمنة الاقتصادية وما يترتب على ذلك من هيمنة سياسية. وأي تهوين في هذه الحقيقة يعتبر اهمالاً خطيراً، وعدم تبصر بالأمور.

والورقة المصرية تحدثت بشكل اجمالي عن اجهزة الجماعة، ولعلها استفادت من مشروع السوق الأوربية المشتركة، وهو أمر طيب بغير جدال. ولكن الغائب في هذا المشروع هو الشعب صاحب المصلحة الأول. ولم يظهر في اجراءات اقامة الجماعة أي أشارة الى الناخبين أو ممثليهم أو المؤسسات المدنية المختلفة.

ومع ذلك فالغالبية العظمى من الدول العربية لها مجالس نيابية، ما ليس منها بالانتخاب فهو بالتعيين وفقا لاعتبارات معينة متصلة بالكفاءة وبالظروف الاجتماعية، الأمر الذي يسمح بان تلعب دورها في وضع الاسس النهائية للنظام العربي الجديد والمشاركة الواسعة في اتخاذ القرار النهائي. ان المشاركة الشعبية مسألة ضرورية لجميع المجتمعات العربية المشغولة حقاً بالمستقبل، والمتخوفة منه، وليست واثقة تماما من النوايا الاسرائيلية - التي لا تخفي - حتى الآن - نواياها التوسعية أو خططها للهيمنة السياسية والاقتصادية. ومشروع ضخم مثل النظام العربي الجديد لا يمكن ان ينشأ حسب تقارير المكاتب وأهل الخبرة فقط وبعيداً عن أصحاب الحق الأساسي وهم الجماهير.

ولعله من الأوفق ان يتضمن المشروعان الخليجي والمصري النظم الاجرائية التي تفتح الطريق أمام مشاركة شعبية تنقل الاصلاح من مجرد آراء مجموعة من الخبراء البيروقراطيين الى مشروع شعبي تنشئه الجماهير وتتبناه. وهذا أمر ليس شاقاً، وليس صحيحاً ان النظم العربية تحول دونه أو تقف عثرة في طريقه.

بالطبع ان العملية الديمقراطية طويلة النفس وقد تستهلك من الوقت ما يعتبر ترفا لا تملكه البلاد العربية في ظروف التحديات المتلاحقة. ولكن ما أعظم أن يُنشئ النظام العربي الشعب العربي نفسه مع زعاماته وقياداته. وتلك فرصة تجمع الناس حول هدف بالغ الاهمية يمس حياتهم، حاضرهم ومستقبلهم، ويبصرهم عن كل المحاولات العصبية الهوجاء التي تصطاد في تلك المياه العكرة والملبدة بالاخطار. حقا ان لقاء القمة الثلاثي في الاسكندرية يستحق كل هذا الاهتمام الذي قابلته به جميع الأطراف بما في ذلك اسرائيل التي بادر وزير خارجيتها وفيلسوف السوق الشرق أوسطية، شيمون بيريز بزيارته للقاهرة فور انتهاء القمة ليطرح مخاوف اسرائيل، ولكن تحت حجة أخرى، وهي ان المؤتمر يحاول عرقلة التقارب العربي - الاسرائيلي ويحد من اندفاعه.

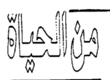
ان اللقاء بين هذه القيادات بالذات يكتسب اهمية بسبب المراكز الأساسية التي تشكلها دوله في قلب المجتمع العربي، وهو الى جانب هذا يمثل الافكار الأساسية والتيارات المتفاعلة في قلب الساحة العربية وتموجاتها المختلفة. فهو توافق بالغ الاهمية يجمع بين الافكار ويوحدها ويضع العرب لأول مرة ومنذ فترة طويلة على مشارف زمن جديد يستحقونه عن جدارة.

ومن المؤكد أن نظاماً عربياً متماسكاً وفعالاً وقادراً على احداث التنمية والازدهار، سيكون عاملاً أساسياً في تثبيت السلام وضمان استقراره.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥



العرب واكتشاف العالم الجديد

على رغم طباعته المتواضعة واخراجه البسيط والفقير الى حد ما فقد شد انتباهي كتاب جديد يحمل عنوان «دور العرب في اكتشاف العالم الجديد» أهداه لي الدكتور فهمي توفيق مقبل استاذ التاريخ المساعد في جامعة الملك فيصل، كلية التربية - الاحساء.

العنوان مثير ويحمل معان كثيرة في زمن كدنا نفقد توازننا وثقتنا بأنفسنا وبماضينا وأمجادنا. وعندما نغوص في المضمون نجد عشرات، بل مئات، الاثباتات والدلائل والوقائع والمقتطفات والأقوال من كتاب وعلماء ومؤرخين عرب ومستشرقين وأجانب تؤكد دور العرب التاريخي في اكتشاف العالم الجديد قبل كولومبس بمئات السنين، وتوضح مدى تأثر أوروبا بالفكر الجغرافي العربي والاسلامي وتأثر كولومبس وغيره بصورة واضحة قبل رحلاته.

ونكتشف صدق المحاولة والنفس الايماني والعروبي في قلب المؤلف ونحن نقراه يقول: «لا أرجو من هذه المحاولة المتواضعة الا وجه الله واطلاق صيحة مدوية لعلها توقظ أصحاب الضمائر الحية في الأمة ليشخصوا أسباب العلّة التي ألمت بأمتنا وليضعوا لها الدواء الناجع والأسلوب الصحيح لاعادتها الى مدارها القديم كصاحبة رسالة خالدة لا تموت!».

ومن الأدلة الدافعة التي يكشفها الكتاب ان كولومبس كان يعرف انه ليس أول من اكتشف تلك الأرض، وانه اصطحب معه الاسباني المستعرب لويس دي تورس المتضلع بالعربية كمترجم له اثناء رحلته الأولى (ص٩٩). ومن المعروف انه قام بأربع رحلات الى الأرض الجديدة ولكنه ظل حتى آخر لحظة في حياته يعتقد بأنها الهند أو ربما الصين واليابان (ص٦٩)، وان اسبقية الغرب تكمن في الاعلان وتأكيد الاكتشاف وليس الاكتشاف نفسه. ويؤكد ذلك الأميركي باري فل الذي قال ان هناك أدلة مقنعة تشير الى ان العرب كانت لهم رحلات مبكرة الى القارة الأميركية كما ان الآثار والكتابات التي تركوها تعتبر دليلاً قاطعاً على وجودهم في القارة التي دعيت بعد أكثر من ١٣ قرناً (اميركا). أما العالم المكسيكي لامارينا فيقول «ان الفينيقيين العرب هم أول من وصلوا الى اميركا قبل كولومبس».

ووفق الدكتور مقبل في كتابه هذا الذي صدر بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية الخامسة لاكتشاف النصف الثاني من الكرة الأرضية كمحاولة قيّمة لوضع الحقد في موضعه والاعتراف



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٥

بالفضل. ويا حبذا لو تتكرر المحاولات العلمية والموضوعية في مجالات العلوم والاكتشافات والجغرافيا وتبلغ المنظمات الثقافية الدولية مثل الاسيسكو الاليكسو والاونيسكو بالوقائع حتى تشجع اعادة كتابة كتب التاريخ والموسوعات، وأتمنى على المؤلف ارسال نسخ من كتابه الى هذه المنظمات ووزارات التربية والتعليم والجامعات العربية حتى نسهم في ايضاح الحقائق واماطة اللثام عن تاريخنا الناصع ونكشف «السرقات الأجنبية» لأمجادنا وتاريخنا واكتشافاتنا.

● **خلجة:**

من قيس بن الملوح:

متى يشتفي منك الفؤاد المعذب
وسهم المنايا من وصالك اقربُ
فبعد ووجد واشتياق ورجفة
فلا هي تدنيني ولا أنا اقرب
كعصفورة في كف طفل يزمها
تذوق حياض الموت والطفل يلعب
فلا الطفل ذو عقل يرق لما بها
ولا الطير ذو ريش يطير فيذهب!

عرفان نظام الدين



رأى بالعربى

لم يبق سوى ٥ سنوات ونودع القرن العشرين الذى يتحول الى مجرد صفحات فى التاريخ حافلة بالحروب والمآسى والكوارث وايضا الانتصارات العلمية الفذة .

فى القرن العشرين شهدنا حربين عالميتين ومئات الحروب الصغيرة . سفك ابناء أدم دماءهم بأيديهم . الطمع والجشع وحب السيطرة سواء فى النظم الدكتاتورية او الديمقراطية ، اشعلت الحروب وأزهقت الارواح .

وشهد القرن العشرون حضارات وامبراطوريات سادت ثم بادت . فى بدايته انتصرت الشيوعية فى روسيا . استطاعت ان تقتلع نظام القياصرة . وفى نهايته انهارت الشيوعية فى الاتحاد السوفيتي ليبدأ الصراع من جديد فى هذا الجزء من العالم بين القوميات التى استطاع الشيوعيون اخضاعها لنفوذهم خلف ستار حديدى واحد !

ولكن ماذا عن العالم العربى فى القرن العشرين ؟!

استطاعت الدول العربية بعد كفاح مرير أن تحصل على استقلالها . وفى عام ١٩٤٥ تم انشاء الجامعة العربية بهدف توحيد كلمة العرب وحل المشاكل التي تنشا بينهم داخل نطاق الأسرة العربية دون تدخل من الغرباء .

ولكن للاسف شهد العالم العربى خلال الخمسين عاما الماضية خلافات ونزاعات وصلت الى حد سفك دماء العرب بأيدى اخوتهم العرب .

وفى هذا العام بالذات يحتفل العرب بمرور ٥٠ عاما على انشاء الجامعة العربية . ويأتى هذا الاحتفال وحال العرب لا يسر . حتى مجرد شعارات الوحدة العربية لم تعد تتردد . الخلافات العميقة مزقت الشعارات البراقة التى كنا نخفى تحتها ما نخبئه داخل نفوسنا من عوامل فرقة واطماع .

اين الوحدة الاقتصادية العربية التى طالما تشدقنا بها خلال الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات ؟!

اين الوحدة الثقافية والعلمية ؟!

كل هذه الآمال توارت واندثرت اصبح همنا الآن ان نستعيد ما اضاعته حرب الخليج منا . أن نحقق مجرد المصالحة العربية حتى نستطيع ان نحلم من جديد بكيان عربى اقتصادى موحد !

لقد بدأت دراسات الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة فى وقت كانت السوق الاوروبية مجرد حلم يراود بعض الاقتصاديين الاوروبيين . مرت السنوات وتراكمت الدراسات العربية حول الوحدة الاقتصادية التي تحولت الى مجرد اوراق مكتوبة يعلوها الغبار فى ارشيف الجامعة العربية . فى نفس الوقت تحققت السوق الاوروبية ثم تحولت الى وحدة اوروبية . الغيت الحواجز والجمارك بين ١٧ دولة اوروبية .

فى حين ازدادت الحواجز بين الدول العربية وبعضها البعض !

ماذا نستطيع ان نفعل الآن والسنوات تمر بسرعة والزمن يتغير والكيانات الصغيرة لا مكان لها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فى عالم القرن الحادى والعشرين ؟!

الحل الوحيد امامنا هو ان نحقق المصالحة العربية بأسرع ما نستطيع وان نعمل على تطوير الجامعة العربية بحيث يصبح لها دور فعال فى تحقيق السوق العربية المشتركة كنواة للوحدة العربية . بالمصالحة نستطيع ان نحقق املنا فى تجميع طاقات العلماء العرب لتحقيق التطور العلمى لمواكبة القرن الحادى والعشرين . بالمصالحة نستطيع ان نفرض الوجود العربى على الساحة الدولية .

الطريق الى المصالحة شاق وليس مفروشا بالورود . ولكنه هو الطريق الوحيد الآن لتحقيق سلامة كل العالم العربى . أما طريق الشقاق والفرقة فهو طريق الدمار لكل العرب غنيهم وفقيرهم ، قويهم وضعيفهم .

الأيام تمر والزمن لن يرحمنا إلا اذا غيرنا ما بأنفسنا .

محمد طنطاوى



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٥

إفتراءات ثلاثة يطلقها المغرضون على العالم العربي الإسلامي

فضيل أبو النصر *

يدور لغط كثير حول اهلية العالم العربي - الإسلامي لارتقاء معارج التقدم والتطور وشغل الموقع الحضاري والثقافي الذي يخوله تبوأ سدة العظام والكبار. هذا اللغط يحمل في طياته الشكوك حول امكان تحقيق الحلم الذي يراود نفوس مئات الملايين من المسلمين. ولان هذه الشكوك تحولت الى افتراءات مغرضة كان لا بدّ من التصدي لها وفضحها. في هذا المقال - العجالة سنتحدث عن ثلاث افتراءات يُروِج لها المغرضون من خارج العالم العربي - الإسلامي وداخله.

في التخلف والتقدم

لا احد يدري الأسباب والعوامل الكامنة وراء ازدهار او تخلف او زوال حضارة من الحضارات. فالنظريات المتعددة التي جاء بها فلاسفة التاريخ وعلماء الإجتماع لتفسير الظاهرة الحضارية هي مجرد فرضيات بحاجة الى برهان واثبات. فالحضارة العربية - الإسلامية الصاعدة التي تشكو من التخلف والركود هي محور العديد من التاويلات والنظريات غير العلمية التي تسعى الى تحطيم كل بارقة امل لانطلاق المسيرة الحضارية العربية - الإسلامية. يقف وراء هذه المواقف المغرضة دعاة خبثاء لا يريدون للعالم العربي - الإسلامي ان يزدهر ويتطور. هذه الاطراف تروج لافكار وادعاءات هدامة هدفها منع المسيرة العربية - الإسلامية من بلوغ اهدافها المرجوة.

فالإفتراءات على العالم العربي - الإسلامي كثيرة وهي تاتي من خلال حملة مركزة من جانب السياسيين وبعض رجال الفكر في العالم الغربي لقطع الطريق على العالم العربي - الإسلامي ان يتبوا المركز الذي يستحقه في النطاق الحضاري الإنساني العام. ان تخلف العالم العربي - الإسلامي حقيقة ثابتة، ومن الطبيعي ان يتصدى العالم الغربي لهذه المسيرة خوفاً على موقعه ومصالحه. ومن الحقائق ايضاً كون العالم العربي - الإسلامي يستعد للقيام بقفزة حضارية نوعية على رغم كل العراقيل الموضوعة في طريقه. وهذه القفزة النوعية تحمل في طياتها الأمل الكبير الذي يخالج صدور العرب والمسلمين بان المستقبل يحتضن العزة والمجد والسؤدد، وعلى رغم كل ما يقال ويشاع فالعالم العربي - الإسلامي في طريقه لشغل الحيز الحضاري المميز الذي يريده.

ان التحدي الذي يواجه العالم العربي - الإسلامي كبير. فالى جانب التخلف والتشرذ والتخاذل في الداخل هناك المتربصون له في الخارج. وكان من جملة «الاسلحة» المستعملة ضده، سلاح الإعلام. فلا يمر يوم الا ويتعرض العالم العربي - الإسلامي الى حملات منظمة من الإشاعات والاكاذيب والإفتراءات هدفها تحطيم الإرادة العربية - الإسلامية وشل قدراتها على العمل والحركة. سوف نقتصر حديثنا اليوم على ثلاثة افتراءات فاضحة ما فتىء المتربصون، في الداخل والخارج، يروجون لها في كل مناسبة.

الإفتراء الأول: لا يُرجى خير من العالم العربي - الإسلامي. هذا الإفتراء لا يقول بتخلف العالم العربي - الإسلامي فقط بل بعجزه عن التقدم. الجميع مجمعون على أن العالم العربي - الإسلامي متخلف ومتخلف



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٥

جداً وفق المعايير كافة. إما ان نقول انه عاجز ان يتقدم فهو التجني بعينه لانه لا يوجد مجتمع او امة عاجزة عن التطور والنمو والتقدم حتى تلك التي لم تعرف عزّ حضارة سابقة. فكيف بنا اذن عندما نتحدث عن امة عرفت ارقى معارج الحضارة وذات ثقافة اصيلة وتراث يزخم بالروح المبدعة الخلاقة؟

ان صحوة العالم العربي - الإسلامي العارمة هي خير دليل على الأصالة والإستمرارية والإبداع. ان استشهاد الماضي على ما كان للحضارة العربية - الإسلامية من عزّ وسؤدد ومجد، لا يعني بتاتاً التغني بامجاد الماضي والتمسك بها بل لتوليد طاقة دافعة لارتقاء درجات التقدم والتطور في الحاضر والمستقبل.

فالعالم العربي - الإسلامي الذي يعاني من تململ التخلف والركود يخطط لبزوغ حضارة مميزة اصيلة تتفاعل مع المحيط الحضاري العالمي من دون ان تكون تابعة لاي حضارة اخرى. وبشائر هذه الوثبة الجبارة باتت معنا اليوم، وما هي الا فترة زمنية قصيرة في عمر الامم حتى تنطلق مسيرة الحضارة العربية - الإسلامية الحديثة. فالامة العربية - الإسلامية اليوم تستجمع كل قواها وبصورة عفوية لاخذ زمام المبادرة والتحرك نحو البناء الحضاري السليم. والتراث العربي - الإسلامي يمد الوثبة الحضارية بما تحتاجه من تصميم، والتفاعل الحضاري مع الغرب والشرق يمهد السبيل لاكتساب ما فات التراث العربي - الإسلامي من معطيات سبقتها إليه الحضارات الأخرى وبخاصة الغربية منها. ان استيعاب المحطات الحضارية الوافدة من الخارج ضرورة ملحة للإنطلاق الحضاري. لكن مهما كان حجم الإستعارة من الغير كبيراً فلا بد ان تاتي الحضارة العربية - الإسلامية اصيلة ومميزة. هذه الأصالة المميزة هي ما يزعج الكثيرين في العالم، إذ في اعتقادهم ان لا مكان للحضارة العربية - الإسلامية. هذا هو اساس الإفتراء الأول.

من ناحية اخرى، يجدر بنا ان نشير الى ان حركة التاريخ لم تتوقف في الماضي ولن تتوقف الآن. فالشعوب والأمم نهضت وازدهرت وما لبثت ان هبطت. وكما كانت الحال في الماضي، ستكون في الحاضر والمستقبل. لكن اجواء التفاعل والتكامل الحضاري المعاصرة تختلف عن السابق من حيث الشكل والمضمون. فمن حيث الشكل، يميل التفاعل الحضاري المعاصر الى العالمية الإنسانية نظراً الى انفتاح العالم على بعضه البعض من خلال ثورة الإتصالات والمواصلات السائدة مما يجعل الإنعزال الحضاري امراً غير منطقي وغير عملي. ومن حيث المضمون، الافكار والمبادىء والقيم تصبح في متناول يد الجميع. من هنا نؤكد على ان الامة العربية - الإسلامية مقبلة على نهضة حضارية جبارة سيكون لها اثر عظيم في سياق الحضارة العالمية.

الإفتراء الثاني: الإسلام سبب تخلف العالم العربي - الإسلامي.

السؤال الذي يطرح نفسه: هل يمكن لدين ان يكون سبباً في تقدم امة وارتقائها ويصبح بعد فترة من الزمن سبباً لتخلفها وتقهقرها؟ فالإسلام كان مصدر خير وبركة وعنصر نمو وتطور منذ بدء الدعوة الإسلامية ولقرون طويلة لاحقة. المسالة ليست مسالة دين بل مسالة عوامل وظروف ادت الى توقف الحضارة الإسلامية عن السير قدماً. كما اسلفنا، لا احد يدرك الاسباب التي تدفع امة ما في معارج التقدم والإزدهار او الاسباب الكامنة وراء تراجع هذه الامة. هنالك فقط تكهنات وتخمينات لا تخرج عن نطاق الراي الشخصي غير القائم على بيّنات كافية. لذا نبني تقديراتنا في هذا المجال على الأمور التي يتراءى لنا انها معقولة ومُدركة. لذا، اذا كان الإسلام يكمن وراء الحضارة العربية - الإسلامية الغابرة وسبب اعلاء شان المسلمين لاكثر من سبعة قرون، فمن المعقول اذن ان نقتنع بانه سيكون وراء الصحوة الثانية لا العكس. فنحن مقتنعون بان الإسلام ليس سبب تخلف العالم العربي - الإسلامي بل هو العامل الذي يعيد الحياة الى الأمة العربية - الإسلامية.

رسالة الإسلام عند اعلانها قلبت اوضاع المجتمع الجاهلي راساً على عقب فوحدت القبائل والعشائر العربية. ومع اتساع رقعة انتشار الرسالة، قامت الحضارة الإسلامية على امتداد عشرات الآلاف من الكيلومترات. فازدهرت العلوم والمعارف والفنون على اثر الإتصال بالحضارات العريقة الفارسية والمصرية والبيزنطية واليونانية والهندية. واستوعب الإسلام معارف هذه الحضارات، ونتج عن هذا الإنصهار الحضاري حضارة غنية ومميزة. فالإسلام جسّد ثورة روحية وثقافية وحضارية. والثورة التي فجرها حيثما حل ما زالت اصداؤها تتردد في جنبات الكون. فهل يتراجع الإسلام اليوم امام تحديات العصر ام يُثوّر العالم العربي - الإسلامي من جديد فيقوم مجتمع العدالة والحرية والكفاية والكرامة والعز؟ ان البشائر تدل على ان الإسلام اخذ بزمام الامور ومعلن الحرب على التخلف والتبعية. ولا نشك بتاتاً في أن الإسلام المعاصر هو الإسلام ذاته في الجوهر، وهو الذي يعمل على دفع عجلة التقدم والإرتقاء.

ان ثورية الإسلام، شانها شان الرسالات السماوية الأخرى، تعمل لصالح المسلمين والعالم. فهي قمينة بدك حصون الجهل والتخلف ورفع مستوى الحياة الإسلامية المادية والمعنوية الى اعلى المستويات. وليس من العيب ان نذكر ان الحضارة الإسلامية الصاعدة المتظللة بظلال الإسلام تقتبس ما تجده حسناً عند الآخرين لتكون في مقدمة الحضارات المعاصرة. فالإقتباس عن الغير عمل مقبول ومشكور، لذا جاءت الثورية الإسلامية في متناول جميع الشعوب الإسلامية وغير الإسلامية. لكن يبقى الإقتباس عملاً مشروعاً ومقبولاً اذا ما اقتصر على كل ما لا يمس الجوهر. فجوهر الحياة العربية - الإسلامية يبقى المفاهيم الإسلامية الحيّة والازلية التي تُميز المجتمع العربي - الإسلامي وفي الوقت ذاته تبني الجسور مع العالم اجمع.

فالإسلام، اذن، ليس سبب تخلف العالم العربي - الإسلامي بل هو القوة المحركة والمولدة والدافعة لحركة التاريخ على مستوى العالم العربي - الإسلامي وربما خارج رقعة هذا العالم.

الإفتراء الثالث: الحضارة الغربية حضارة عالمية ازلية لا مثيل لها.

لا نغالي اذا قلنا ان المفهوم الحضاري العربي - الإسلامي هو المفهوم الحضاري الوحيد الذي يقف في وجه انتشار الحضارة الغربية وهيمنتها في العالم العربي - الإسلامي. فجميع المجتمعات في العالم الثالث خارج العالم الغربي والعالم العربي - الإسلامي تمشي في ركاب العصرنة الغربية من دون مقاومة او تردد. طبعاً نحن نقر ونعترف بان الحضارة الغربية حضارة ديناميكية وجذابة لكنها ليست حضارة مثالية كما يرغب دعاتها في تصويرها لنا. من هنا ننطلق لنقول إن الحضارة الغربية

شان مثيلاتها من الحضارات الغابرة لا تمتاز عنها بشيء. فهي بنظر الكثيرين من ابنائها حضارة زائلة وزائفة. طبعاً هي تسعى الى ان تكون حضارة جميع البشر وباقية الى الأبد. هذا طموح كل حضارة. الا ان الحقائق تشير الى تراجع الحضارة الغربية في العالم على رغم مشاركة المجتمعات كافة لها في الرموز والمظاهر الخارجية. فالحضارة قيم ومثل وعادات وتقاليد وسلوك قبل ان تكون ادوات ومعدات ووسائل وتقنيات.

والحضارة العربية - الإسلامية الصاعدة تختلف من حيث المبدا في كثير من النواحي الاساسية عن الحضارة الغربية بحيث تزداد الهوة بينهما. ان تقدم الحضارة العربية - الإسلامية في العالم العربي - الإسلامي يشكل تراجعاً للحضارة الغربية ويبرزها كنموذج حضاري فذ يناهض الحضارة الغربية وينافسها على جميع المستويات وفي كثير من الامكنة وليس فقط في العالم العربي - الإسلامي. كما ان اختلاف المعطيات التي تقوم عليها الحضارة العربية - الإسلامية الصاعدة عن غيرها من الحضارات، خصوصاً الغربية منها، يسمح للمراقب بالتكهن بان شهر العسل الذي امتد قرناً ونصف القرن للحضارة الغربية في الربوع العربية - الإسلامية هو الى أفول وزوال. هذا لا يعني ان العالم العربي - الإسلامي سيبقى متخلفاً. بالعكس، فالحضارة العربية - الإسلامية تسعى الى العصرنة والتحديث من دون ان تتغرب، اي تتبنى معطيات الحضارة الغربية كافة.

ان بروز البعد الحضاري العربي - الإسلامي على الساحة الحضارية الدولية بقوة ينسف الكثير من الإدعاءات الحضارية الغربية حول طبيعة وابعاد وقيم هذه الحضارة. انه من الإفتراء والدعاية الرخيصة ان يدعي الغربيون ويتصرفوا وفقاً للمفهوم القائل ان الحضارة الغربية حضارة متفوقة ولا يمكن لأي حضارة اخرى ان تنافسها او تضاهيها في المستقبل. ان حركة التاريخ لا ترحم ولن ترحم المتغطرسين والمتحاملين والمغرورين.

خاتمة

الحضارة لا تعيش في عزلة او فراغ خصوصاً ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، قرن التفاعل العميق والتكامل الأكيد. ان تعيش حضارة بمعزل عن الحضارات هو امر غير ممكن وان بدا مرغوباً فيه من قبل البعض. وان تعيش حضارة في فراغ هو امر غير معقول. فالفراغ الحضاري يجلب اللعنة على رؤوس ابناء المجتمع. فالفراغ يجب ان يملأ والا وقعت الكارثة.

الحضارة العربية - الإسلامية الصاعدة لا تستطيع ان تحيا في عزلة او فراغ والا صحت الشائعات وباتت الإفتراءات حقائق. على الحضارة العربية - الإسلامية ان تسمح للمؤثرات الخارجية ان تدخل الى قدس اقداسها لتوقظ الهاجعين من سباتهم وتشحذ همم المتخاذلين وتزيل مخاوف المتشددين وشكوكهم. على الحضارة العربية - الإسلامية ان تفتح الأبواب على مصراعيها لاستقبال الخَيِّر والجيد من الغير اكثر من اي وقت مضى. هذه خطوة ضرورية لانطلاقة الحضارة العربية - الإسلامية حتى تتمكن من ان تتحرك بقواها الذاتية. هذا كله جميل شرط ان لا يتعدى الخطوط الحمر التي تفصل بين ما هو اصيل وقويم وبين ما هو تزوير وفاسد. وهنا بيت القصيد وإسم اللعبة.

---

* باحث جامعي لبناني.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٥/١/١٨

الأمين العام المساعد لهيئة الأمم المتحدة سمير صنبر لـ «الحياة»:

المشاركة العربية ضرورية في مؤتمر كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية

□ لندن - من سمير ناصيف:

■ التقت «الحياة» على هامش المؤتمر الاعلامي التحضيري للمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية (الذي سينعقد في كوبنهاغن الدنمارك ما بين ٦ - ١٢ آذار (مارس) المقبل) مع الامين العام المساعد لهيئة الامم المتحدة سمير صنبر الذي اشرف على ادارة الجلسات الاعلامية في لندن التي اطلع خلالها مسؤولو هيئة الامم، واختصاصيون آخرون، الصحافة العالمية على اهداف المؤتمر والدول المشاركة فيه ومستوى التمثيل. وهنا نص اللقاء:

● ما هو موقف الدول العربية من مؤتمر التنمية الاجتماعية الذي سينعقد في كوبنهاغن وكيف تتمنون ان يكون؟

- الأمم المتحدة ترغب بمشاركة شاملة وفعالة للدول العربية لأن مثل هذه المشاركة تضمن ان يؤخذ رأي هذه الدول في القضايا التي سيتطرق اليها المؤتمر وهي الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي التي هي مشاكل يعانيها العالم برمته وليس فقط الدول النامية. اذا لم تحضر الدول العربية وتمثل بواسطة قادتها فستغيب عنها فرصة الادلاء برأيها. وامام العرب فرصة شهرين لبحث موقفها ومشاركتها وكلما اسرعت في اتخاذ القرار فسيكون الامر افضل بالنسبة اليها ولنا. وقد ارسل الامين العام مندوبا عنه (السيد علي عتيقة) ليقوم بجولة على الدول العربية ويحثها على الحضور عن طريق توضيح اهداف المؤتمر. هناك ٧٠ دولة قررت المشاركة على مستوى القادة وبينها دول متحمسة جداً كبعض دول اميركا اللاتينية وفرنسا والدول الاسكندينافية ولن نعرف العدد النهائي للمشاركين في المؤتمر الا حتى اليوم السابق لانعقاده. والافضل للدول العربية اتخاذ القرار بسرعة لتتمكن من وضع برامجها على جدول الاعمال الذي سيتم تحضيره في نهاية الشهر الجاري في جلسة مخصصة لذلك في نيويورك.

وعلى الرئيس لن يطلب من رؤساء الدول تقديم خطابات طويلة لكثرة عددهم وسيتحدث كل منهم لفترات قصيرة لا تتعدى في بعض الاحيان ٥ دقائق.

● ما هو سبب تردد الدول الصناعية الست (دول جي ٧) باستثناء فرنسا في الحضور والمشاركة؟

- الى الآن لم تؤكد هذه الدول حضورها او عدم حضورها. اهمية وجودها معنوية اكثر منها مادية او مالية. فهناك قرارات سياسية ستتخذ ويجب ان تضع ثقلها في دعم مثل هذه القرارات. كما ان وجود العرب يساهم في شمولية القرار السياسي والمسالة ليست متعلقة بالتمويل. كلما زاد عدد الدول المتمثلة فهذا يزيد من اهمية قرارات المؤتمر. ان لكل بلد في العالم مشاكله ولكن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية اصبحت مرتبطة ببعضها في سائر الدول ومرتبطة بقرارات تتخذ عبر الحدود ومعالجتها الافضل تتم بتعاون اكثر من دولة.

● هل سيعزز المؤتمر دور الدول العربية الخليجية في دعم التنمية الاجتماعية لدول العالم الثالث الاسلامية؟

- ان دور الدول الخليجية في هذا الحيز كبير حالياً وسيتعزز عن طريق مشاركتها في المؤتمر. ان مشاركتها ترفع مكانتها الدولية كجزء من القرار الاقتصادي والاجتماعي الدولي.

الامين العام يهمه وجود الدول العربية الى اكثر درجة من اجل تحقيق شمولية القرار لكي تتمثل وجهات نظرهم افضل تمثيل.

● على ماذا ستركز اجتماعات اللجنة التحضيرية في نهاية الشهر الجاري في نيويورك وهل سيشارك العرب فيها؟

- اللجنة التحضيرية ستعقد في نيويورك اجتماعها الثالث والأخير قبل انعقاد مؤتمر كوبنهاغن. وستحضره كل الدول المشاركة التي ترغب بالمشاركة الى بعض الخبراء وممثلين للمؤسسات غير الحكومية. وهناك خبراء من الاردن ولبنان ومصر والجزائر وغيرها من الدول العربية بين المشاركين. وسيحضر هذا الاجتماع مسودة جدول الاعمال والقرارات التي ستطرح في كوبنهاغن. ومن المهم ان يتكثف التمثيل العربي الحكومي ولا يقتصر على الخبراء وممثلي المؤسسات غير الحكومية. وسيحضره الكثير من مندوبي دول العالم في الامم المتحدة.

● هل بالامكان اضافة مواضيع اخرى غير الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي على جدول اعمال المؤتمر كقضية التشدد الديني والاثني المنتشرة في بعض البلدان العربية وبلدان اوروبا الشرقية وغيرها.

- مسودة القرار متروكة للدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة. حتى الآن هذه المواضيع غير مشمولة بشكل اساسي انما الامر بيد المشاركين والدول الاعضاء. كل وفد يحضر مؤتمر نيويورك في ٢٣ الجاري له حق الكلام. الامم المتحدة في النهاية ما هي الا الدول الاعضاء. من الافضل تقديم الاقتراحات في



المصدر : ....الحياة اللندنية........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....١٨ يناير ١٩٩٥........

اسرع وقت ممكن لاتاحة المجال لبحثها واضافتها. لكن يمكن تقديمها حتى آخر لحظة في كوبنهاغن.

● ما هي أهمية مشاركة الولايات المتحدة وحضور الرئيس بيل كلينتون المؤتمر؟

– ان الدول «تجر بعضها» فاذا حضر كلينتون فقد تلحقه المكسيك وهندوراس ودول اميركية لاتينية اخرى. ولدى الدول العربية اذا ذهب البعض فسيلحقه الآخرون.

رؤساء الدول الغربية يهمه الموضوع لاسباب انتخابية فالرئيس كلينتون بنى جزء من برنامجه الانتخابي على مساعدة الفقراء. وهذه قضايا تسقط وتنجح حكومات. ويواجه كلينتون حالياً وضعاً داخلياً صعباً بعد نجاح الجمهوريين في انتخابات الكونغرس. والجمهوريون متشددون في قضايا المساعدات وتكرس الاموال للمشاريع الاجتماعية لكنهم في الوقت عينه مهتمون بالقضايا الاخلاقية.

قد يرسل كلينتون وزيرته دونا شلالا لتمثله. اذا اتى هو او احد وزراء حكومته البارزين فقد ياتي آخرون بوزنه. ان الاميركيين لديهم تركيبة بامكانهم من خلالها ارسال وفد حكومي وشعبي في الوقت عينه يتمثل فيه قادة الديموقراطيين والجمهوريين وهذا الامر يمكن تطبيقه لدى دول اخرى.

● لماذا كان حضور قادة العالم الصناعي كثيفاً في المؤتمرات السابقة (ريو، القاهرة) وهم يترددون في هذا المؤتمر؟

– كثير من الناس اطلقوا على المؤتمرات السابقة اسم «كونغرس اوف ذا ريتش» (مؤتمر الاغنياء) وعلى كوبنهاغن (مؤتمر الفقراء). البيئة تهم الدول الصناعية وتتطرق الى كيفية التخلص من النفايات والسموم النووية. ويطرح البعض ما اذا كان يهم الدول الغنية تحقيق التنمية الاجتماعية في الدول الفقيرة. لكن هذه القضايا مترابطة جداً في هذا العصر فالفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي قضايا منتشرة في الدول الغنية والفقيرة وما يحدث في مكان ما من العالم يؤثر على المكان الآخر. العالم اصبح واحداً. ولهذا نجد فرنسا مثلاً تتحسس اهمية هذا المؤتمر ونتمنى ان تراه الدول الصناعية الاخرى من المنظار نفسه.

● ما هي رؤيتكم للنظام العالمي الجديد واهمية التنمية الاجتماعية فيه بصفتكم عملتم في الصحافة والكتابة واصبحتم في مركز قيادي في هيئة الأمم.

– ليس هناك من نظام عالمي جديد، هناك وضع عالمي جديد. النظام يتغير كل يوم والامم المتحدة تكتسب اهمية خاصة ودورها يتقدم مع التطورات العالمية. يطلب من الامم المتحدة اليوم اشياء لم تطلب منها في السابق. كان لديها ١٧ الف عسكري لحفظ السلام واصبح العدد الآن ٨٠ الفاً. موازنة السلام كبرت، القضايا الاجتماعية تفاقمت، (البيئة، السكان، حقوق الانسان، المراة، مكافحة الجريمة).

هناك توقعات «عدة وافاق ومتطلبات وحاجات جديدة والمطلوب حلول جديدة تتعاطى مع هذه الامور. لا شك صار دور الامم المتحدة اهم وزاد الثقل علينا لكن دورنا لم يعد بالوضوح نفسه الذي كان عليه سابقاً. هناك ضرورة لتوضيح قواعد عملنا ومهماتنا فقد اصبحنا مضطرين لمعالجة كل القضايا مهما كانت صعوبتها ونوعيتها. واللوم يلقى عليها كلما حدثت صعوبات او تعقيدات. على الدول الاعضاء ان تعمل على اعادة ارساء القواعد الواضحة.

● ما هي نشاطاتكم الانتاجية في حقل الكتابة فانتم الفتم كتباً عن مواضيع اجتماعية اختبرتموها في لبنان فهل تحضرون مثل هذه المؤلفات عن حياتكم وعلاقاتكم في هيئة الامم.

– الكتب التي كتبتها حضّرتها منذ زمن (قبل عملي في هيئة الامم) وبينها «ناس من راس بيروت» و«عليكم السلام» ومعظمها قصص وحكايات وكاريكاتور. في الوقت الحاضر لست في صدد تحضير مثل هذه النتاجات. الآن اقوم بعملي لكن الكتابة غريزة في الانسان ولا اعلم ما سافعل في المستقبل.

● ما هو تقييمكم لعمل الامم المتحدة بقيادة بطرس غالي بالمقارنة مع الفترات السابقة؟

– اننا نمر بفترة فريدة من نوعها في تاريخ الامم المتحدة، انها مرحلة خاصة، متطلبات اليوم اكثر من اي وقت مضى والناس تتوقع اكثر والتحديات اكبر. الامين العام يلعب دوراً رئيسياً في مواجهة هذا التحدي ولديه المؤهلات لذلك فهو كان وزيراً وبروفسوراً وباحثاً لمدة طويلة والمامه بشؤون العالم كبير وهو يلتزم شخصياً نجاح مؤتمر كوبنهاغن كما التزم نجاح المؤتمرات الاخرى التي نظمتها المؤسسة الدولية بقيادته.

● هل يجب ان يكون العالم الثالث اكثر املاً في ظل النظام العالمي الجديد مما كان عليه في عصر الحرب الباردة؟

– على العالم الثالث ان يمارس ويشارك في صنع هذا العالم الجديد. الغياب يترك للآخرين اخذ القرار. الحضور يضمن على الاقل حضور وجهة النظر. العالم الثالث جزء مهم جداً من هذا العالم وله دور اساسي في صياغة المستقبل ويستحق الازدهار والعدل والاوضاع الاجتماعية الافضل.

العمل الجاد والمستمر والمثابر على الساحة الدولية يضمن ان تؤخذ مصالح العالم الثالث في الاعتبار. احياناً يبدو الامر صعباً، انما يجب المتابعة.

الدول العربية تهتم كثيراً بالسياسة وعليها ان تهتم اكثر بالشؤون الاجتماعية. هناك بريق خاص للسياسة ووهم بان الاشياء السياسية اهم وسيغطيها الاعلام بشكل اكبر وان الشؤون الاجتماعية والاقتصادية تهم الاختصاصيين فقط هذا منطق خاطئ: فمعظم قادة دول العالم الكبرى كانوا من الاختصاصيين والناس لا تعي وثاقة علاقة السياسة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والانسانية.

والامل يتحقق اذا ركزّ النظام العالمي الجديد بشكل اكبر على هذه القضايا كما يحاول فعله مؤتمر كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية.



▪في ندوة «العرب وعصر المعلومات»

محاولة لحجز مقعد بقطار المستقبل!

هل يخرج العرب من المستقبل دون ان تتاح لهم الفرصة لدخوله ليتحول حاضرهم الى ماض لا يذكره احد كما لا نذكر الآن حضارة القرود؟

ازاء المستقبل لا مجال للحديث عن «فرصة» لأن المشاركين فى صنع هذا المستقبل لا ينتظرون فرصة للحاق بالمقعد الخلفي للعربة الاخيرة من القطار وإنما يتحكمون فى هذه الفرصة ويبدو اننا لاحظنا ان العرب (مائتى مليون نسمة) نواجه المستقبل بظهورنا بدليل تجاهلنا وجهلنا بلغة هذا المستقبل وهى المعلومات ليس اختزانها واسترجاعها وإنما التحكم فيها والقدرة على الاستفادة من المعطيات فى ابداع اسس جديدة نستند اليها فى خلق دعائم للتحدى الحضارى..

من اهم الكتب التى عالجت هذه القضية كتاب الدكتور نبيل على «العرب وعصر المعلومات» ولأن العرب غير موجودين وان كانوا احياء فقد غابوا عن عصر المعلومات وفقدوا القدرة على فك رموز المستقبل والتقاط الاشارة ومن حسنات معرض الكتاب هذا العام تنظيم ندوة لمناقشة هذا الكتاب تحدث فيها المؤلف والدكتور احمد شوقى والناقد سامى خشبة والدكتور يوسف زيدان واداره والكاتب صلاح المعداوى.

فلسفة جديدة

ركز د. احمد شوقى على علاقة التخلف المعلوماتى بنظم التربية فى العالم العربى مشيرا الى الأمية الكمبيوترية التى يجب محوها قبل بلوغ الطالب مرحلة التعليم الجامعى وهذا يتطلب وضع أسس تربوية مغايرة وفلسفة جديدة للتربية بدلا من اسلوب الحفظ الذى يتعارض مع الانفجار المعرفى ويستوى فى هذا الجانب المتخلف معظم العرب الأثرياء ماديا والفقراء ويقاس نجاح التربية فى عصر المعلومات بمدى استيعابها للتغيرات المجتمعية ولا يزال أمامنا التحدى الأكبر المتمثل فى الوصول الى سياسة عربية تمهد الطرق للدخول الى عصر المعلومات «مع مراعاة أن أمامنا تحديا معلوماتيا اسرائيليا - وهذا بعد أمنى استراتيجى - حيث تحرص اسرائيل على الاهتمام بنا معلوماتيا - حربا وسلما والترتيب مقصود.

قارب النجاة

وبلا مبالغة فإننا من الامم المرشحة للانقراض تلقائيا او تخطيطيا فى رأى سامى خشبة - وهذه نتيجة حتمية مالم نركز على التنمية ونراهن عليها لكى نجد موقعا فى قارب النجاة الذى ستقوده أمم وتلحق به أمم اخرى وفقا لقدرتها التنموية فى حين سيتعلق بأذياله اخرون ويغرق الباقون..

ان قيمة المعلومات فى احد جوانبها تكمن فى قدرتها على ان تقينا أخطار الكوارث الطبيعية المحتملة ومستقبلنا رهن تطبيق علم المعلومات فى كل المجالات ولعل حرب اكتوبر أهم نموذج حديث لاستخدام المعلومات عن طريق المنطق والرياضيات والحسابات الدقيقة ويجب ان ينسحب هذا التفكير العلمى المعلوماتى على كل انشطة حياتنا المدنية وهذا تطبيق عصرى للحديث الشريف القائل «اعقلها وتوكل» وامتلاك ناحية المعلومات والقدرة على الاستفادة منها هو المرادف للفظة «واعقلها».

اننا مطالبون بترجمة التراث الإنسانى فى العلوم الطبيعية والإنسانية التى انتجتها العقلية البشرية فى كل انحاء العالم على مدى القرون السبعة الاخيرة وهناك عشرات المئات من الكتب والدراسات والأبحاث التى نفتقر اليها ولعل هذا يفرض تعلم لغة تلائم المستقبل لأن اللغة ليست اداة تعبير فقط ولكنها اداة تفكير فبغير لغة لا يستطيع الإنسان ان يفكر .

المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٥

قلق اصطلاحي..

وبدافع الشفقة على المؤلف أوضح د. يوسف زيدان بعض الاضطرابات وعدم الاستقرار في اللغة او المصطلحات الواردة بالكتاب فقد عانى د. نبيل مما عانى منه ابن خلدون وهو يفتح فتحا جديدا فى علم الاجتماع ود. حسن وجيه وهو يكتب كتابه «مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي» ولابد ان ينتج عن ذلك اشارات متباعدة لمن يشق طريقا ثقافيا جديدا.

لقد اصبحت التبعية للغرب من أحد جوانبها - تبعية معلوماتية وبلا تهويل لم يعد أمامنا الا أن نواجه أنفسنا بهذا السؤال:

هل نوينا ان نخرج من العالم ام نريد ان نبقى فيه؟

لقد تغيرت الفترات التاريخية التى كان العلماء فيها يكتشفون الحقائق والآن يمكن «صنع» الحقائق عن طريق حشد وتسخير المعارف والمعلومات الدقيقة التى تلزمنا باتخاذ موقف يتم على ضوئه انتقاء نحقق به قدرتنا على البقاء مع الاحتفاظ بهويتنا.

وقد علق المؤلف د. نبيل على معترفا بانه وقع أسيرا لفوضى المصطلحات وان لم يكن معنيا بهذه النقطة بالذات بقدر اهتمامه بإيضاح حقائق اخرى عديدة وقال اننا نواجه تحديا اسرائيليا معلوماتيا مستشهدا بقول شيمون بيريز: «لقد ادخلنا الكمبيوتر نظام التعليم الاسرائيلى وننوى تعميمه فى الشرق الاوسط» وقوله مؤخرا «ان المعلومة اقوى من المدفع».

سعد القرش



دراسات

؟؟ أسئلة لا بد من طرحها على الضمير العربي

خص المفكر العربي التونسي الشاذلي القليبي «الحوادث» بدراسة عن أوضاع الدول العربية اختار لها العنوان التالي: «أسئلة لا بد من طرحها على الضمير العربي».

وغني عن القول ان الشاذلي القليبي هو من خيار العارفين بأوضاع الدول العربية، لاسيما وانه شغل على مدى عشر سنوات منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية. وفي ما يلي نص هذه الدراسة:



المصدر : الحوادث

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



في مطلع كتاب الحيوان، نجد فقرة جديرة بالتأمل، في كل العصور، يقول فيها الجاحظ: «جنبك الله الشبهة، وعصمك من الحيرة، وجعل بينك وبين المعرفة نسباً، وبين الصدق سبباً، وحبب اليك التثبت، وزين في عينك الانصاف، واذاقك حلاوة التقوى، واشعر قلبك عز الحق، وأودع صدرك برد اليقين، وطرد عنك ذل اليأس، وعرفك ما في الباطل من الذلة وما في الجهل من القلة».

وأهمية هذه الفقرة انها تجمع جملة من المعاني الجوهرية بالنسبة الى حياة الافراد ومصائر الأمم. ويمكن ان نتبين فيها محاور ثلاثة لا مندوحة عنها لأمة تريد درء التخلف عنها والأخذ باسباب العزة والازدهار.

المحور الأول يشتمل على معان تتصل بقيمة المعرفة ووظيفة الثقافة في حياة البشر.

والمحور الثاني يتعلق بجملة من القيم لا تستقيم بدونها حضارة. وهي السعي الى الصدق واقامة العدل والانصاف ونبذ اليأس، والأنفة من الذل، والتوق الى العز.

اما المحور الثالث فيتجاوز كل هذه المعاني الى ما يكسبها نبلها وشرفها، اعني ما ينبغي ان يتسامى اليه البشر وبدونه يكونون كالأنعام يأكلون، ويتمتعون، بل هم اضل سبيلاً، لانهم لا يفقهون مالهم، ولا يتخذون زادا لمعادهم.

بوحي من هذه المعاني المحورية الثلاثة، سنتناول بالتحليل والتمحيص ما تصبو اليه شعوبنا العربية من تنمية شاملة، اداتها الأساسية هي المعرفة والثقافة. لكن لا معنى للثقافة ان لم تقترن برقي حضاري اصيل. والحضارة لا تكتمل إلا بوعي روحي ونظام اخلاقي يتوخى الوسط، ويتجنب الشط.

وانما تحقيق هذه المعاني وهذه القيم هو الذي يمثل الرهان التاريخي الذي على شعوبنا ان تكسبه في زمن من دهرها قصير، حتى لا تذهب ريحها، وتندثر حضارتها، وتصبح من قبيل المتطفلين على مائدة الحضارة الانسانية.

ونبدأ بالح الضرورات لحياة الشعوب في هذا العصر، اعني التنمية. وهي فكرة حديثة، ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. اما قبلها، فقد كانت الشعوب المولى عليها تعيش حسب تقاليدها المتوارثة، وان كانت ترنو باعجاب الى اساليب عيش المستعمر، وتروم تقليده، ظناً منها - كما جاء في مقدمة ابن خلدون - ان كل ما يتصف به القوي المنتصر هو من مقومات قوته واسباب سؤدده فيحسن احتذاؤه في كل ذلك.

وكانت العبارات التي يستخدمها المستعمر، لوصف احوال الشعوب المغلوبة على امرها، جارحة لكبريائها، إذ كانت توصف بالمتاخرة وتنسب الى الانحطاط، ويدعي المستعمر انه جاء من اجل تمدينها ورفع الجهل عنها.

لكن، بعد ١٩٤٥، اصلحت الدول الغربية من قاموسها المتعلق بالعالم المتخلف، فسمته بالعالم الثالث، واستعملت في شأنه عبارات جديدة، مثل النقص في التطور، والحاجة الى تنمية امكاناته. ومن هنا انطلقت كلمة «التنمية» بمفاهيمها الحالية.



بقلم: الشاذلي القليبي

ولما كان العالم، بعد الحرب الأخيرة، منقسماً الى معسكرين، فالنماذج الانمائية كانت على صنفين: صنف عرف بالاشتراكية، ووسيلته التخطيط المركزي، والصنف الثاني مصدره الدول الراسمالية، ويهدف الى تطوير اقتصادات الدول المتخلفة، بتلقينها اساليب الاقتصاد الملقب بالحر، وما هو بالحر الا بنسبة معينة حسب مشيئة ومصالح الدول الكبرى المعنية.

وفي كلا الحالين فقد كان النمط الانمائي، عندنا في الوطن العربي، مستورداً من الخارج، غير نابع من اجتهادات ذاتية، ولا متاصل في التقاليد الوطنية وقيم حضارتنا العربية الاسلامية.

والى استيراد النماذج الانمائية الجاهزة مرد الكثير من المصاعب - والمصائب - التي منيت بها جهود التنمية في البلاد المتخلفة عامة، وفي الكثير من الاقطار العربية، خاصة.

وهي قضية «ثقافية» بالاساس. وانعكاساتها وخيمة على المجتمع إذ هي تمس بالشخصية الوطنية، وبالقيم والتقاليد التي منها ينطلق المجتمع في كل تصرفاته ومواقفه.

واعتقادنا انه في مقدور كل شعب ذي حضارة اصيلة ان يستنبط انماطاً انمائية اكثر تلاؤماً مع تراثه وتقاليد مجتمعه. وهو ما توفق اليه اليابان، إذ استطاع الاخذ بناصية العلم والتكنولوجيا، حتى بلغ من القوة



الاقتصادية ما يجعله اليوم منافسا خطرا لاكبر الدول الغربية، ولكن في الوقت نفسه، تمكن من الحفاظ على مقومات حضارته الأصلية، وجنب شعبه المسخ الذي وقعت فيه شعوب كثيرة انتهجت مناهج انمائية دخيلة عليها.

والذي اهتدت اليه اليابان، كان العرب في صدر الاسلام قد وفقوا اليه، إذ اخذوا من الحضارات القديمة ما يلائم ثقافتهم واوضاعهم، وصهروا كل ذلك ضمن مجموع تقاليدهم وعاداتهم، واجتهدوا في ذلك اجتهادات موفقة.

لذلك نرى ان دور «الاجتهاد» اساسي في عملية التنمية. وهي القضية الثقافية الأولى التي تعترض سبيل التنمية.

اما القضية الثقافية الثانية، في هذا المضمار، فتتعلق بكيفية اعداد اجيالنا الصاعدة، او بعبارة ادق، بنوعية الثقافة التي سنلقنهم إياها، ليكونوا مواطنين صالحين في مجتمعهم، قادرين على ان يوظفوا كامل جهودهم للنهوض به.

لقد كانت ثقافتنا العربية، في عصور الازدهار، ثقافة شاملة لمختلف العلوم، الدينية منها واللغوية والطبيعية والرياضية. وانما في عهد الضعف والتقهقر، انفصلت العلوم المسماة بالقديمة - اي المقتبسة من اليونان خاصة، عن سائر العلوم، لان المجتمع الاسلامي كان في تدهور وتقلصت حاجته الى العلوم التي تمكن من السيطرة على محيطه الطبيعي. وبتقلص الحاجة تقلصت الآلة.

اما اليوم، فحاجتنا الى تطوير مجتمعاتنا تحتم علينا الأخذ بالعلوم التي تكسبها القدرة على تسديد حاجاتها المتنامية. ولذلك لا مفر لنا من الأخذ بالعلوم المسماة اليوم «بالعلوم الصحيحة»، وبانواع التكنولوجيا، لانها من اهم اسباب قوة الغرب - الذي كان بدأ انطلاقته اعتماداً على ما وصل اليه العلماء العرب، في المشرق والمغرب - وخصوصاً في الأندلس.

لذلك كان اول واجباتنا، بعد الاستقلال، ان نبدأ باعداد الأجيال القادرة على النهل من العلوم الغربية، وعلى تعلم الطرائق التقنية التي منها القوة الصناعية.

لكن هذه مرحلة اولية، لا بد من تجاوزها الى المشاركة الفعلية في الجهود الدولية المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار التكنولوجي، حتى لا تبقى مجتمعاتنا عالة على المساعدات الخارجية في تطوير شؤونها، ورهينة دول اجنبية في تسديد حاجاتها الحيوية.

هذا الاعتبار الاول الذي من اجله يتعين علينا بلوغ مرتبة المشاركة الحقيقية في الجهد العلمي والتكنولوجي العالمي.

لكن الاعتبار الاضافي الذي من اجله يحسن بنا ان نشارك في تحمل مسؤولية الاجتهاد العلمي والتكنولوجي، ان تلك المشاركة تمكن علماءنا ومخترعينا من حرية التصرف، للملاءمة بين التقنيات المستحدثة في مختلف مرافق الحياة الفردية والاجتماعية، وبين اوضاع مجتمعاتنا وعاداتها وتقاليدها. وبذلك نتوقى المسخ الحضاري الذي يضر بالانتاجية وينال من الهوية الوطنية.

ولذلك نعيد ونؤكد ان العملية الانمائية عملية ثقافية لاعتبارين متلازمين:

فمن جهة، لا بد من اعداد الانسان للاضطلاع بوظيفته الانمائية، ومن جهة اخرى، لا بد من اجتهاد يهدف الى تطويع التكنولوجيا للمقتضيات الثقافية والحضارية - لا العكس.

والعلماء العرب الجديرون بهاتين الصفتين - صفة العلم وصفة العروبة - هم الذين يضيفون الى تمكنهم من العلم إلماماً واسعاً بثقافة ولغة قومهم.

وهنا نلقي على انفسنا السؤال الأول:

هل في استطاعة كل قطر من اقطارنا العربية ان يبلغ هذين الهدفين المشار اليهما آنفاً، اعني المشاركة الحقيقية في حركة البحث العلمي والابداع التكنولوجي من جهة، والحفاظ، من جهة أخرى، على مقومات الشخصية الوطنية؟

الاجابة، لا بد من بعض التأمل.

ان البحث العلمي يتطلب اليوم - وغدا اكثر فاكثر - من الاعتمادات المالية مقادير باهظة، ومن العلماء والفنيين اعدادا متزايدة. وهو ما تنوء به طاقة دولة واحدة من دولنا، مهما بلغت من قوة المال او العلم.

ثم ان البحث العلمي يتطلب ايضا محيطاً علمياً متناسقاً ومتفاعلاً ومتكاملاً، بدونه لا ينطلق الى كل ابعاده، ولا يكتسب كامل جدواه، وليس هذا متوفراً، في الوقت الحاضر، عالميا، الا في الولايات المتحدة وقلة من دول اوروبا الغربية. وهذه نفسها تشكو من ضيق الموارد المالية وقلة عدد الفنيين، بالقياس بما هو متوفر في الساحة الاميركية. وما هو صعب المنال في دولة اوروبية متقدمة، لهو اصعب منالاً في اقطار لاتزال في مرحلتها الاولى من النمو، مثل اقطارنا العربية التي غالبا ما يعوزها المال او الخبرة، او كلاهما معاً.

هذا في خصوص البحث العلمي.

اما في ما يتعلق بالتكنولوجيا، فهي اليوم تعتبر من الاسرار الاقتصادية التي تستأثر بها الدول المصنعة، ولا تسمح إلا بنقل البسائط منها، او ما يتعلق بصناعات زهدت فيها، اما حفاظا على نقاوة محيطها الطبيعي، واما لارتقائها الى ما هو الطف عملاً واكثر نفعاً. هذا على انواع خاصة تعتبر من توابع الأمن القومي، لتعلقها باسلحة متطورة جدا، ولا تستحسن الدول الكبرى ان تمتلكها دول من العالم الثالث.

واحتكار انواع مهمة من التكنولوجيا من طرف مبتدعيها في الغرب ينعكس سلبياً على الدول النامية سواء كانت الأسباب اقتصادية، او عسكرية.

فان كانت الأسباب اقتصادية، فالاحتكار يجعل دول الجنوب دوما في حاجة الى معونة دول الشمال، ويقلل من فرص التعاون بين دول نامية، وبالتالي يقلص حظوظ التنمية فيها. هذا مع اضافة عبء المديونية الخارجية التي تثقل كاهل اغلبية الدول في العالم الثالث. واصبحت اليوم عاملاً معطلاً لنموها، إذ هي تدفع، لتسديد ديونها، اكثر مما تتلقى من معونات انمائية - وذلك بشهادة «شاهد



المصدر : الحــــــوادث

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتماء شعوبنا الى امة واحدة ليس من قبيل الانفعالات العاطفية

كانت القضية الفلسطينية في طليعة المشاكل التي اختلفت في شأنها الآراء وتصادمت المصالح

من اهلها، ذي خبرة مشهود بها وهو الوزير الاول الفرنسي بيار بيرغوفوا.

بسبب كل هذه المعطيات الحالكة، فانه من الطبيعي ان يدب الى النفوس بعض التشاؤم.

لكن هل ينبغي ان تيأس شعوبنا العربية من ان يكون لها، يوماً ما، جيل قادر على المشاركة في البحث العملي وفي الابداع التكنولوجي؟

الجواب نستوحيه مما هو جار اليوم في اوروبا الغربية.

فالمانيا - قبل توحيد الشطرين - كانت اقوى شعب اوروبي على الاطلاق، في مختلف الميادين، ولاسيما في المجال الحيوي الذي يهمنا هنا، والذي منه تنطلق القوة الصناعية، أعني البحث العلمي والابداع التكنولوجي. وهذا عائد، لاشك، الى جملة من العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية، ولكن يعود ايضا الى الحجم الديمغرافي في مرحلة اولى، ثم الى الطاقة المالية، في مرحلة تالية.

هذين العاملين نفسهما، نجدهما - منضافين الى عوامل أخرى - في الولايات المتحدة التي تتجاوز كل دول العالم، بعدد علمائها ومبدعيها المتفرغين للبحث والاختراع، وكذلك بقدرتها على تخصيص مبالغ ضخمة لتمويل هذين القطاعين.

فلم اذا يختلف الامر بالنسبة الى الاقطار العربية؟

أعلم ان القياس ليس بحجة كافية، وان الفروق بين الاقطار الاوروبية والعربية كثيرة، واحياناً شاسعة. لكن رغم ذلك، نرى انه في امكان اقطارنا التوصل الى تركيز نهضة علمية بالمعنى الصحيح، ان هي اقدمت على ضم جهودها في هذا المضمار، وتوخت في ذلك التنظيم المحكم، واتخذت كل التدابير التي تمكن من تذليل العقبات.

وبذلك تكون دولنا قد هيأت للتنمية المرحلة الضرورية الاولى، والتي بدونها لا تنطلق التنمية: وهي انشاء فضاء عربي موحد للعلم والتكنولوجيا، تنسق فيه طاقات دولنا العلمية والفنية.

وهنا نصل الى المرحلة التي هي مدار كل الجهود، ونلقي على انفسنا السؤال الثاني، وهو:

اعتماداً على الفضاء العلمي والتكنولوجي الموحد، هل تقدر كل دولة من دولنا، بمفردها، على تحقيق تنميتها المنشودة؟

الجواب، بكل وضوح، واستنادا الى خبراء الاقتصاد، من عرب واجانب، هو: لا.

وذلك لحقيقة اقتصدية دامغة، وهي ان السوق الداخلية لاي دولة من دولنا، اقل سعة من ان تستوعب ما سيمكن انتاجه، فلا بد اذن من ضمان اسواق اضافية.

ولما كان المشكل هو نفسه بالنسبة الى كل دولة عربية، فالحل، هنا ايضا، هو ضم الأسواق العربية، بعضها الى بعض، لتكوين فضاء اقتصادي موحد، يكون سنداً للتنمية العربية الشاملة.

وان توفرت الارادة السياسية، وساندها تنظيم محكم ومتطور، فان دولنا ستكتسب من ذلك وزناً اقتصادياً على المستوى الدولي يضطر كل القوى الاقتصادية في العالم الى التعامل معها بشروط متطورة بحسب تنامي القوة العربية وثبوت مصداقيتها.

اعلم ان الكثير ممن يسمعون هذا الحديث سيقولون، همساً او علانية، ان الواقع العربي مخالف للواقع الاوروبي، وان العقبات السياسية والثقافية - والأمنية كذلك - التي طالما حالت، في الماضي، دون تحقيق السوق العربية المشتركة لاتزال قائمة، بل هي في تفاقم.

لا بد، هنا، من التوقف، لنلقي على انفسنا السؤال الثالث، السؤال الحيوي، السؤال الحاسم في كل هذه القضايا التي نحن بصددها: هل نحن امة؟

وماذا تعني عبارة: الأمة العربية؟ وما معنى الأمة، عامة؟

كلنا يعرف نظرية المؤرخ الفرنسي جول ميشليه القائلة بان الأمة تقوم على جملة من الروابط التي بها يكون الانتماء.

اما نحن العرب، فنركز دوماً على روابط اللغة والثقافة والتاريخ. وبعضنا يضيف الدين، وبعضنا يكتفي بالحضارة، تفادياً للتمييز بين المسلمين والمسيحيين.

لكن الجدل في حقيقة الانتماء الى امة عربية قديم. وكلنا يذكر ان بعض قادة الفكر الحديث عندنا ذهبوا، خلال الثلاثينات، مذاهب شتى في هذه القضية.

ثم ان كيفية تعامل شعوبنا ودولنا مع مفهوم الامة - جعجعة خطابية دائمة، ولا اكتراث في الواقع بأي عمل - يدعو ايضا الى ان نتساءل: مادامت تلك الروابط - التي نفخر بها ونكثر من الاشادة بها - قائمة، فلماذا لا تتصرف شعوبنا ودولنا بمقتضاها؟

وهنا لا بد من الاشارة الى اننا اهملنا من بين الروابط التي تقوم عليها الأمة، عاملين لا يقلان اهمية عن التي ذكرناها آنفاً، وهما:

- العيش فوق وحدة ترابية متماسكة.
- ووجود ارادة جماعية متجهة الى العيش معاً.

اما العيش على وحدة ترابية متماسكة، فواضح ان هذا العامل غير متوفر بالنسبة الى المنتمين الى العروبة، إذ الوطن العربي مترامي الأطراف، يشتمل على اقطار متعددة ومتباعدة. ولا شك ان ذلك من شانه ان يضعف عاطفة الانتماء، إذ يمكن ان يتساءل العماني عما يربط بين بلده وبين القطر التونسي، مثلاً، في الشؤون الاقتصادية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحـــــــوادث

التاريخ : 2 يناير 1995

والمصالح الخارجية، وحتى في الكثير من الامور الاجتماعية.

لكن الذي كان شرطاً من شروط الانتماء، في عهود ماضية، لم يعد اليوم شرطاً لازماً، بعد توفر المواصلات بانواعها وتزايد سرعة النقل، بصورة مذهلة، إذ ما كان يتطلب الشهور العديدة اصبح يطوى اليوم في ساعات قليلة. وكذلك فان وسائل الاتصال الاعلامي، وفي مقدمتها التلفزة، اصبحت من اقوى الروابط الثقافية والاجتماعية بين مختلف الشعوب.

ومما يدعو الى الأسف ان وسائل المواصلات الحديثة ووسائط الاتصال الاعلامية لم يقع الاستفادة منها في العالم العربي، بالقدر الذي يدعم اللحمة ويعوض عن بعد الشقة. ونحن، لاشك، مقصرون في استخدام ما كان يمكن ان يقوم مقام تماسك الأرض الواحدة يعيش عليها كل العرب.

اما ارادة شعوبنا العيش معاً، فانها لم تجد مجالاً للظهور، إذ كل شعب عربي يعيش، منذ دهور، ضمن وحدة وطنية منفصلة، وفي ظل حكم سياسي متميز.

لكن هذه الارادة الجماعية ليست من المعطيات الطبيعية، بل هي من صنع الانسان والتاريخ وتنشأ بطول الممارسة.

وهنا يمكن ان نلقي السؤال الرابع:

فيما يتعلق بالشعوب العربية، كيف يمكن انشاء هذه الارادة الجماعية ـ على قول من ينكر وجودها؟ او كيف يمن تغذيتها حتى تقوى وتعطي ثمارها الطبيعية ـ على قول من يؤكد وجودها؟

الجواب هو، دون تردد: بالتعاون المنظم، المجدي، الذي يقيم الدليل على جدواه، كل يوم، وتظهر منافعه في كل مجال، ويحسّن من ظروف حياة كل شعب من شعوبنا، دون استثناء.

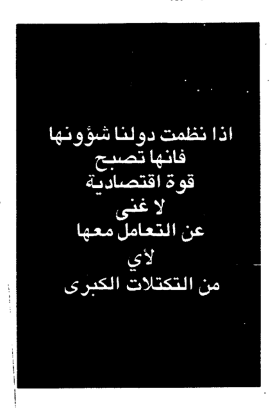
والحق يقال: ان هذا التعاون لم تعطه الظروف حظه، فلم يظهر للرأي العام العربي، بالمظهر المقنع، وذلك لاسباب تاريخية، ويمكن التذكير بها على عجل.

من اهم هذه الأسباب ان دولنا، فور انشائها منظمة لتطوير التعاون بينها، انشغلت بقضية فلسطين ـ واساءت الاهتمام بها، وبقيت بسببها ٣٧ سنة في مثل النوبة العصبية المتواصلة، دون ان تقدر على تدبير امرها، للخروج من المازق، حتى سنة ١٩٨٢، حيث وافقت قمة فاس على اعتبار القانون الدولي قاعدة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي.

ولكن جاء هذا التحول بعد فوات الوقت المناسب لاستغلاله دولياً، إذ ان اسرائيل استحوذت بعد على كامل فلسطين، واحتلت معها مناطق مهمة من اقطار مجاورة.

واليوم، وبعد جهود مضنية من كل دولنا، فان التفاوض اصبح من اجل استرجاع تلك المناطق مع الاكتفاء باجزاء من فلسطين كانت بحوزتنا قبل ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. والتفاوض لا يعني بالضرورة الحصول على كامل المطالب، لاسيما والقاعدة المستند اليها هي قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي ينص، في روايته المعتمدة رسميا، على ارجاع «اراض» اغتصبت بالقوة، لا على ارجاع «الاراضي» التي اغتصبت بالقوة.

ومما زاد فترة السبع والثلاثين سنة جدباً في خدمة القضية، ان بعض دولنا كان يرى ان الطريق الوحيد لبناء قوة عربية تمكن من مواجهة اسرائيل، انما هي توحيد الدول العربية. الأمر الذي اثار حساسيات، وشكوكاً في النوايا، واضعف التضامن العربي، من حيث كان الهدف هو تعزيزه.



وانعكست الخلافات المتزايدة على العلاقات الخارجية: فالملقبون بالثوريين والوا المعسكر الشرقي، املاً في مساعدته الاقتصادية والعسكرية، بينما والى الآخرون المعسكر الغربي، للغرض نفسه ـ وتفاقمت الخلافات لاحتدام الصراع بين المعسكرين، وتزايد الانحياز الغربي لاسرائيل، رغم ما ترتكبه من اعتداءات على الشعب الفلسطيني، وعلى عدد من الدول العربية، وامعن السوفيات في مجاملة اصدقائهم العرب، لكن دون ان يحركوا ساكناً.

وتغذت الخلافات بكل مشكل يطرا على الساحتين العربية والدولية. فكان كل فريق يستخدم لصالحه القضايا المطروحة، ويصدع في شانها باراء تنسجم مع ما له من اهتمامات ظرفية، او خطط بعيدة المدى، وكل فريق يطالب الآخر بالانسجام معه في الموقف، ويندد بكل ما لا يتفق وآرائه.

ولا شك انه دخلت على المصالح العربية خلافات عقائدية، وحسابات ومقاصد اجنبية، زادت الوئام عسراً، والتضامن بعداً. وبطبيعة الحال، فقد كانت القضية الفلسطينية في طليعة المشاكل التي اختلفت في شانها

الآراء، وتصادمت المصالح. ومن أفدح نتائج هذه الخلافات انها شغلت دولنا عن لب القضية، ثم انعكست على قيادات الفصائل. بينما المصلحة العليا كانت تفرض ان يبقى رجال الثورة خارج كل النزاعات العربية وان لا يخوضوا، قبل تحرير الأرض، في موضوع النظام الذي ستكون عليه فلسطين المستقلة، وان يعمل الجميع لكسب الصداقات، في المعسكرين الشرقي والغربي، على السواء.

ولا شك ان اكبر عامل من عوامل الضعف في التعاون العربي يعود الى قيام دولة اسرائيل، وما يعنيه من تهديد للأمن العربي. بينما كان يجب ان يكون وجود اسرائيل وكل ممارساتها العدوانية، حافزاً للم الشمل العربي، وحمل دولنا على تنسيق جهودها واحكام تعاونها، لضمان امنها ومصير شعوبها.

ثم ان اختلاف الاجتهادات العربية تجاه «القضية المقدسة»، وما واكب ذلك من اجواء مشحونة بالتوتر، ادى الى قراءات خاطئة للأوضاع الدولية. وقويت القناعة لدى البعض بانه من الممكن الاطاحة بدولة اسرائيل، والحال ان المعسكرين متفقان على حماية وجودها، وانه من الواضح ان الولايات المتحدة هي اكبر ضمانة لتفوق الدولة العبرية عسكرياً على سائر الدول العربية، مجتمعة.

وقويت القناعة لدى بعض آخر بانه لا مناص من التعامل مع وجود اسرائيل واتخاذ سبيل الى ذلك. لكن لم يصبروا على بناء الوفاق العربي الذي بدونه تذهب الجهود سدى.

ولا شك ان رفضنا الشرعية الدولية ـ لما تقوم عليه فعلاً من ظلم فادح ـ وتمسكنا بالشرعية القومية، او الأخلاقية، قد مكنا اسرائيل من ممارسة العدوان اليومي، بدعوى حماية امنها. وهي لغة كان يصغى اليها المجتمع الدولي بكل تعاطف، دون ان ينتبه الى ان اسرائيل هي ايضا رافضة للشرعية الدولية، وعاقدة العزم على الاستيلاء على كامل فلسطين.

ولما كانت دولنا في حاجة متزايدة الى السلاح والخبرة العسكرية، فقد اضطرت الى الاستيراد من دول كبرى باثمان باهظة وبشروط مشددة. لكن كل ذلك دون ان تتوصل الى حماية امنها، فضلاً عن استرجاع الحق السليب.

وانما الاعتقاد ان القوة العسكرية يمكن بناؤها بشراء السلاح واقتراض الخبرات هو الذي ادى الى ما وقعنا فيه: فلا الحق العربي استرجع، ولا امن دولنا ضمن، ولا التنمية اعطيت حقها.

وليس مستغرباً ان لم تكن الدول الكبرى راغبة حقاً في استتباب الأمن في منطقتنا ـ وهل تغير الامر اليوم؟ اعتقاداً منها ان التعامل مع دول متفرقة، يسيطر عليها الهاجس الأمني، اكثر نفعاً لها، وأضمن لدوام الحاجة اليها.

وبانهيار الاتحاد السوفياتي، فان الخشية اليوم، في اوروبا والعالم الثالث، ان يكون دور الولايات المتحدة متجاوزا لطاقاتها الحقيقية، وان يقلل لديها من وضوح الرؤية وسداد الرأي في الملمات.

ويخشى بعض المحللين العرب ان يكون العهد الجديد عهد هيمنة اميركية كاملة على منطقتنا. غير انه يمكن النظر الى الوضع من زاوية اخرى اقل تشاؤماً: فبزوال الاتحاد السوفياتي زالت الثنائية السياسية والعسكرية التي كانت توتر العلاقات الدولية وتعفن المشاكل احيانا كثيرا. واليوم، بظهور اقطاب اقتصادية مهمة في العالم مثل المجموعة الاوروبية، ومجموعة اميركا الشمالية واليابان، ستحل، محل المنافسة السياسية، منافسة اقتصادية متعددة الأطراف، واذا ما نظمت دولنا شؤونها على النحو الذي ذكرنا، فانها ستصبح من القوة الاقتصادية بحيث لا غنى عن التعامل معا لأي من التكتلات الكبرى. وبذلك يكون تنظيم القوى العربية اقتصادياً قد اكسب دولنا رهان التنمية واولاها ايضا مركزاً دوليا مرموقاً.

—

هذه اهم ـ او من اهم ـ العومل التي جعلت التعاون العربي غير مجد، وغير مرغوب فيه بصدق، وجعلت الكثيرين يتخذونه هزؤاً.

لكن، ان يكون التعاون العربي دوماً قاصراً، غير راشد، وخاسرا غير مجد، ليس حتماً من احتام القدر، جدوى التعاون العربي متوقفة على الارادة العربية، وعلى توفير الشروط الضرورية لقيامه ونجاحه، وعلى حسن التنظيم لمسالكه، وما كنا بصدده، عن شروط الانطلاقة العربية في مجالات البحث العلمي والابداع التقني، والتنمية الاقتصادية، لا فقط يؤيد امكان قيام تعاون عربي مجد، بل يقيم الدليل على انه هو الحل الوحيد، امام دولنا، لتحقيق النهضة الصحيحة والشاملة.

وانتماء شعوبنا الى امة واحدة ليس من قبيل الانفعالات العطفية، ولا هو جري وراء مثاليات ساذجة.

ان انتماءنا الى أمة عربية فرصة تاريخية للنهوض من الكبوة، وضمان الأمن لدولنا، والكرامة لشعوبنا. هي فرصة تاريخية قل ان تظفر بمثلها شعوب اخرى. ونكون قد فرطنا في مكسب عظيم، ان نحن زهدنا فيها، او استهنا بما تنطوي عليه من امكانات القوة والازدهار.

ولرفع ما يقع فيه البعض من التباس، نؤكد ان انتماء الى امة واحدة لا يعني البتة ضرورة اندماج دولنا في دولة واحدة، لاسيما ان اتجاه التطور في العالم اليوم انما هو نحو جدلية مزدوجة تهدف الى ترابط الدول في شؤون معينة، والى تعميق اللامركزية في سائر الشؤون ـ اي في الحكم السياسي والادارة الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والثقافية.

لكن، ليكون التعاون مجديا بين كل دولنا فيؤدي الى انشاء ارادة العيش الجماعية التي كنا نتحدث عنها، لا بد من توفر شرط بدونه تذهب الجهود سدى: وهو ان تسود علاقات دولنا ثقة متبادلة، ثقة تبنى على نوعية التعامل الثنائي بينها، ثقة تنبع من مضمون النوايا التي تضمرها كل دولة من دولنا لجاراتها وسائر شقيقاتها.

والحق يجب ان يقال بصراحة: لم تكن الثقة دوماً بين دولنا بالمقدار الذي تفرضه الاخوة، وبالشكل الذي يجعل التعامل بينها يتطور نحو بناء الانتماء الى امة واحدة.

ويعود هذا الوضع الى ما كنّا تعرضنا له من مشاكل، وكذلك الى ما يطرا بين الأجوار من توتر قد يستفحل فيفضي الى مشاحنات، وقطع علاقات. وقد يتفاقم فيؤدي الى صدام مباشر، مثل ما يحصل، هنا او هناك، باشكال متفاوتة الخطورة. وقد يصبح الشجار من الخطورة بحيث يتطور الى حرب حقيقية، مثل ما وقع، في اوائل الستينات، بين الجزائر والمغرب، او يؤول مثل ما حصل في

المصدر : الحـــــــــوادث

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥



ضائقة مشؤومة ـ الى اجتياح دولة صغيرة من طرف جارة لها كبيرة، كنا نكن لجهودها الانمائية كل اعجاب، ونعلق عليها آمالاً جساماً في تعزيز العمل العربي المشترك، وفي بناء التضامن بين الدول الأعضاء في الجامعة، دولة ساهمت مساهمة فعّالة في بلورة الخطوط الرئيسية التي قام عليها بروتوكول اعدته لجنة وزارية لضبط فروض العلاقات العربية وبيان المحرمات التي لا يمكن اتيانها من اية دولة عضو في الجامعة، مهما كانت الاعتبارات، لأن الأخوة العربية أعلى من كل اعتبار، ولأن التضامن بين اعضاء الأسرة العربية هو أغلى ما تملكه امتنا، لبناء كيانها، وفي نضالها من اجل كرامتها.

بعد كل الذي حصل والذي أدمى قلوب العرب جميعاً، مرتين لنكبة الكويت، اولاً، وما قاساه شعب الكويت الشقيق من ويلات، ثم لنكبة البصرة وبغداد، ثانية، مع ما ترمز اليه البصرة وبغداد من مجدنا المشترك، بعد كل هذه المحن، هل نستسلم الى اليأس؟ هل يحق لنا ان ننفض ايدينا من اي عمل يهدف الى تقوية اللحمة القومية؟ هل ندير ظهورنا لكل ما من شأنه ان يعزز انتماء اجيالنا الصاعدة الى امة لها حضارة، ولها تاريخ، ولها طموح؟

النكبات مآس انسانية، لا تنقضي بانتهاء الأحداث التي سببتها، ومن الصعب ان يطويها النسيان. ثم ان الذين يعانون هذه المآسي، هم منغمسون في خضمها ومحقون في تصورهم انها قوضت كل شيء من حولهم، وفي انفسهم، وقطعت كل الروابط، وعصفت بكل العواطف.

ولا ينبغي ان يغيب عنا ان كلا من الشعب العراقي والشعب الكويتي عاش ظروفاً قاسية، وان كليهما ذاق مرارة العدوان وحرقة العجز عن رده هذا. اذا اضافة الى ان اخوانهم العرب عانوا من وخز الضمير: اولا لضعفهم عن القيام بالواجب في الوقت المناسب، وثانيا لاضطرارهم الى الاستعانة بالأجانب.

ولنا ان نتساءل:

ـ هل كان في العدوان على الشعب الكويتي ادنى حل لمشاكل العراق، آنذاك؟

ولنا ان نتساءل كذلك:

ـ هل محق الشعب العراقي من طرف اكبر قوة في العالم بالشكل الذي حصل كان ضروريا لتحرير الكويت؟ وهل في تجويع الشعب العراقي اي دخل في تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بدولة العراق؟

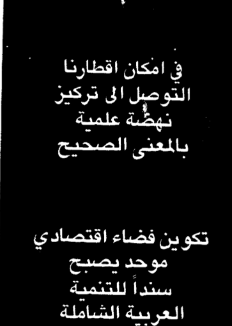
لكن علينا ايضا ان نتساءل:

ـ هل نسمح للمأساة ان تطمس مصير امتنا، وان تنال من القيم التي عليها تقوم حضارتنا؟

اذا ما نظرنا في تاريخ امتنا ـ وفي تاريخ اغلب الامم ـ فاننا نجد سلسلة من النكبات ومن الويلات ومن المآسي. غير ان ذلك لم يمنع امتنا ـ ولا سائر الأمم القوية ـ من النهوض من الكبوة، وتجاوز المحن والشدائد. ولم يمنعها من بناء مستقبل جديد.

الذي نأمله ونرجوه، بل الذي نثق به، بل الذي يتحتم في هذه الفترة العصيبة والحاسمة لقضية الصراع العربي الاسرائيلي، ولتثبيت مكانتنا ضمن المجتمع الدولي الجديد، الذي يتحتم علينا هو ان نغلب العفو، وان نتطهر من الأحقاد ومرارتها، وان نكظم الجراح، على عمقها، وان نقدم القيم الثابتة على المشاعر الجامحة، مهما كنا محقين فيها، وان نعطي الأولوية لما فيه عز الأمة، وان كان سبيلنا اليه محفوفاً بالأشواك، مليئاً بالآلام والأحزان.

وعز الأمة لا يكون الا ببناء الثقة بين دولها، وتوطيد المودة بين شعوبها.



بذلك، وبذلك فقط، يتسنى للشعوب العربية ان تؤلف وحدة حضارية متماسكة القوى، متحدة الارادة، فلا تؤول الى مجموعة شعوب متنافرة الاتجاهات، متصارعة الأهداف. وبذلك تكون امتنا حقيقة، لا مجرد شعار.

واصل الان الى خاتمة هذا الحديث. فقد بينا شروط الانطلاقة الانمائية في الوطن العربي: وهي قيام فضاءات موحدة، للبحث العلمي، والابتكار التكنولوجي والنشاط الاقتصادي. ورأينا كيف ان هذه الفضاءات الثلاثة تؤكد جدوى الانتماء الى أمة واحدة، خلافاً لما قد توحي به تجارب مرة، ومآس أليمة.

فاذا ما تمت الانطلاقة الانمائية، واستند الانتماء القومي الى حقائق ملموسة، فان شعوبنا سوف تجد القوة على استئناف مسيرتنا الحضارية التي كانت توقفت منذ قرون.

ولا تكون امة جديرة بهذا الاسم، حتى تبلغ من نموها المبلغ الذي يمكن ابناءها من السيطرة على حاضرهم، ومن استشراف المستقبل، والسعي الجاد لنحت نصيبهم منه، بالعقل النير والخيال المبدع. وعندئذ يكتسب كل شعب من شعوبنا سندا حضاريا يجعله في مأمن من غائلات التاريخ، ويثبت جذوره في تربة كريمة صلبة، لما تعصف الانواء وما اكثرها في حياة الشعوب.

ولا يكون الأمر كذلك. الا اذا توفق ابناء هذه الأمة الى تنظيم شؤونهم تنظيماً يضمن التكافل بين الشعوب، والتضامن بين الأجيال. ولا يكون ذلك الا نتيجة التوادد

والاحترام المتبادل بين كل دولنا، وارساء المجتمع العربي على العدل والانصاف والمساواة ـ وكلها من قيم حضارتنا العربية الاسلامية. وحضارتنا ثرية بمثل هذه الايحاءات الكريمة، التي ترفع الانسان الى اعالي القمم.

لكن، ليتسنى لحضارتنا ان تستعيد اشعاعها في العالم، لا بد ان يكتمل اجتهاد ابنائها بصحيح الفقه لدينهم، وما جاء به ليتمم «مكارم الاخلاق». ولا تكون حضارتنا على هذا النحو من الاشراق، حتى ينظر ابناؤها، كل ابنائها، الى الاسلام نظرات متألفة، غير متنافرة وحتى يجتمعوا على كلمة سواء بينهم.

وهذا يستلزم حركية فكرية واريحية اخلاقية، وسماحة سلوكية، هي لب الاسلام، كما نهج له القرآن والسنة، واجتهاد اولي الفضل والعزم.

وانما بذلك ندحض عن ديننا الحنيف ما يوجه اليه من تهم هو منها براء: من ان الاسلام دين جمود، بينما القرآن يدعو الى التدبر واعمال العقل في كل امر.

ومن ان الاسلام دين شطط، والحال ان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يخير بين امرين الا اختار ايسرهما، ما لم يكن اثما.

ومن ان الاسلام دين تزمت يتمسك بالشكليات ويهمل اللب الروحاني، بينما القرآن والسنة يحلان النية المحل الأول في تقييم اعمال البشر.

ومن ان الاسلام دين عنف بينما القرآن يؤكد ان الاكراه في الدين، ومن ان الاسلام معطل للحركة العلمية، بينما الاحاديث النبوية تشدد على ضرورة طلب العلم ـ ولو في الصين.

ومن ان الاسلام دين يعرض عن شؤون الدنيا، بينما هو يدعو المؤمن الى العمل لدنياه كأنه يعيش ابدا.

هذه حقيقة الاسلام التي ينبغي ان يعمل بمقتضاها كل المسلمين. ولن يفلحوا في تغيير صورة الاسلام لدى الامم بمجرد الكلام والحجة، لكن بتغيير ما بانفسهم، وما بما مجتمعاتهم، حتى تكون صورة الاسلام مشرقة باشراق صورة المجتمع الاسلامي.

هذا هو الرهان الأعظم الذي على امتنا كسبه، لأن ما يهم الاسلام يعنيها ايضا بالدرجة الاولى. ولأنها بذلك تستشعر عن الحق، وتنبذ عن ابنائها ذل اليأس، وما في الباطل من الذلة، وما في الجهل من القلة، ولأنها، بالسعي لما هو افضل، وبالاجتهاد في امور الدنيا والدين، تكون، بحق، خير امة اخرجت للناس.

مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية

فى مواجهة الفقر والبطالة من أجل التكامل الاجتماعى للنساء الفقيرات

يعقد فى نيويورك هذه الأيام أخر اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمى للتنمية الإجتماعية. ويعد هذا الإجتماع الذى تشهده العديد من الوفود الحكومية والمنظمات الأهلية من كافة بلدان العالم والمقرر ان تنتهى أعماله يوم ٢٧ يناير الحالى هو المحطة الأخيرة الذى ستحدد خلالها المسودة النهائية للوثيقة الدولية التى سيناقشها المؤتمر العالمى الذى سينعقد بكوبنهاجن فى الفترة من ٦ إلى ١٢ مارس القادم وسيطرح العديد من القضايا الإجتماعية التى من شانها تحسين مستوى المعيشة من خلال ثلاثة محاور رئيسية هى:

أولاً: التأكيد على أهمية التكامل الإجتماعى وخاصة بالنسبة للفئات المحرومة والمهمشة وفى مقدمتها النساء الفقيرات والريفيات والعائلات للأسر.

ثانيا: التخفيف من حدة الفقر.

ثالثا: القضاء على البطالة.

- وحول الاستعدادات المصرية الأخيرة لهذا المؤتمر الهام الذى تنظمه الأمم المتحدة تحدث د. عبدالسلام البنا رئيس اللجنة الوطنية للهيئات والمنظمات غير الحكومية للاعداد لمؤتمر القمة.

مؤكدا ان أعمال اللجنة خرجت بوثيقة مصرية ستقدمها الى المنتدى العالمى وهى تعكس وجهة نظر المنظمات والجمعيات الأهلية المصرية تجاه القضايا الإجتماعية المطروحة لمناقشتها فى المنتدى العالمى والذى يعد فرصة ذهبية لمعرفة راى الشعوب تجاه هذه المحاور الثلاثة التى تهدف إلى رفع مستوى المعيشة من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والإجتماعية والصحية لدول العالم ومواجهة مشكلات التنمية.

واضاف د. عبدالسلام البنا ان ورقة العمل المصرية ركزت على اهمية دور المراة وكيفية ادماجها فى عملية التنمية الشاملة من خلال وضع مقترحات لازالة كافة المعقبات التى تجعلها اكثر الفئات المحرومة والمهمشة ولا تظهر ايضا القدر الحقيقى للأعمال التى تقوم بها كما يحدث للنساء الريفيات وايضا العمل على التخفيف من حدة الفقر وخاصة للنساء العائلات للأسر مع توجيهه اهتماما خاصا لتوفير الرعاية الصحية والتعليمية لها. وايضا العمل على التخفيف من صور العنف ضد المراة والتى من شانها التاثير على كافة جوانب حياتها المختلفة وتحد من مشاركتها الإيجابية كعنصر فعال فى التنمية الشاملة.

واضاف د. عبدالسلام البنا اننا استفدنا من قضايا ومقترحات المؤتمر العالمى للسكان والتنمية ونحن بصدد الاعداد لمؤتمر القمة العالمى للتنمية الإجتماعية خاصة فيما يتعلق بالقضايا المطروحة ومن هنا يجب على المراة ان تضع فى اعتبارها توصيات ومقترحات هذا المؤتمر وهى تعد لمؤتمر المراة الرابع فى بكين لان قضايا المراة جزء لا يتجزأ من مشكلات وقضايا المجتمع ككل.

هالة السيد



القمة الاجتماعية فى مارس تبحث مشكلة ١٧٠٠ مليون فقير فى العالم

الأمم المتحدة - ر - بينما حددت قمة القضايا الاجتماعية التى تنظمها الأمم المتحدة فى شهر مارس القادم بكوبنهاجن أهدافا طموحة للغاية مثل استئصال الفقر ورفاهية الشعوب وخلق وظائف جديدة، يكافح مندوبو عشرات الدول بنيويورك لانقاذ القمة من الخلافات التى قد تحول دون اتخاذها اجراءات فعالة.

ويصف مسئول أمريكى بارز المشاكل التى ابتلى بها المؤتمر التمهيدى للقمة والتى تسيطر على المشاركين فيه من ١٨٥ دولة بأنها أشبه ببحر من الرمال ما أن تمسك بها حتى تتسرب من بين أصابعك.

وقد تعهد أكثر من ٩٠ رئيس دولة وحكومة بحضور القمة من بينهم الرئيس الروسى بوريس يلتسين والفرنسى فرانسوا ميتران ونيلسون مانديلا رئيس جنوب افريقيا، بالاضافة الى ٢٠٠٠ منظمة غير حكومية.

وقد أوضحت أحدث الاحصائيات أن أكثر من ألف مليون شخص فى العالم يعيشون فى حالة فقر مدقع وبدون وظيفة بينما يعمل ٧٠٠ مليون آخرون ساعات طويلة فى وظائف لاتغطى احتياجاتهم الأساسية كما ان ٧٠٪ من الفقراء فى العالم من النساء.

ومن بين المقترحات المطروحة فى قمة مارس والتى أعدتها احدى وكالات الأمم المتحدة مايعرف باسم «الحل ٢٠ - ٢٠» الذى يلزم الدول الغنية بتخصيص ٠,٧٪ من اجمالى ناتجها القومى للمساعدات الخارجية وتحديد ٢٠٪ من هذه الأموال لبرامج بعينها مثل التعليم والصحة.

فى المقابل تخصص الدول النامية ٢٠٪ من ميزانياتها القومية لنفس هذه المشروعات.

وتعد قمة كوبنهاجن احدى بنات أفكار خوان سومافيا سفير شيلى لدى الأمم المتحدة، الذى وصف القمة بأنها معركة من أجل روح الأمم المتحدة حيث يعتقد أن المؤتمر سوف يولد تفاعلا بين الحكومات والقطاع الخاص للتركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية الهامة التى تدمر أجزاء واسعة من العالم الثالث ودول شرقى أوروبا وبعض المناطق الحضرية فى الغرب. وتتوافق هذه القمة مع اصرار الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى على وضع القضايا الاجتماعية والتنمية على رأس القضايا التى تناقشها المنظمة الدولية فى الذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة هذا العام.



البروفسور صمويل هنتنغتون Huntington هو استاذ علم الحكم، ومدير معهد جون م. اولين للدراسات الستراتيجية في جامعة هارفرد الاميركية. وقد نشر نظريته في صدام الحضارات في مجلة «فورن افيرز» وذلك ضمن مشروع مركز اولين لدراسة «مناخ الامن المتغير والمصالح الاميركية القومية»، وحصلت «الشرق الأوسط» على حقوق النشر الخاصة بدراسة «هنتنغتون» بالعربية. وقد حرصت «الشرق الأوسط» على نشر هذه الدراسة لاهميتها وخطورتها، وكونها تشكل باباً واسعاً لنقاش عميق.

صدام حضارات؟

السيطرة على السياسة الدولية والمجابهة الحضارية سترسم حدود المستقبل



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

صمويل بـ هنتنغتون

ترجمة: خلدون الشمعة

هل هذه خطوط المواجهات المستقبلية؟



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

تدخل السياسة في العالم طورا جديدا لم يتردد المفكرون في نشر رؤاهم حول ما سيكون عليه: نهاية التاريخ، عودة التنافس التقليدي بين الدول القومية Nation States، وتدهور الدولة القومية بفعل انجذابها من قبل نزعات متنابذة، لعل اهمها القبلية والعالمية.

ويشتمل كل من هذه الرؤى على بعض مظاهر الواقع المتشكل ومع ذلك فانها تسهو جميعها عن مظهر حاسم، بل مركزي، ويتصل بما ينتظر ان تكون عليه السياسة الدولية في السنوات المقبلة.

وتقوم فرضيتي على ان المصدر الجوهري للصراع، في هذا العالم الجديد، لن يكون ايديولوجياً او اقتصادياً بالدرجة الاولى. فالانقسام الكبير داخل الجنس البشري، وكذلك مصدر الصراع المسيطر، سيكون حضارياً. كما ان الدول القومية ستظل هي اللاعب الاقوى على مسرح الشؤون الدولية. الا ان الصراعات الرئيسية في السياسة الدولية ستنشب بين الدول وبين مجموعة من الحضارات المختلفة. وستكون حدود التوتر الفاصلة بين تلك الحضارات، خطوط المعارك في المستقبل.

ان الصراع بين الحضارات ان هو الا الطور الاخير في عملية تطور النزاعات في العالم الحديث. فخلال قرن ونصف قرن اعقب ظهور النظام العالمي الحديث نتيجة التوصل الى سلام ويستفاليا Peace Of West-phalia كانت الصراعات في العالم الغربي محصورة الى حد بعيد، بين الامراء، والاباطرة، والملوك المستبدين والدستوريين الذين حاولوا توسيع حدود بيروقراطياتهم وجيوشهم وقواهم الاقتصادية التجارية، واكثر من ذلك كله توسيع الحدود التي يحكمونها. وخلال تلك العملية اسسوا الدول القومية. وبدءا من الثورة الفرنسية كانت الحدود الرئيسية للصراع حدودا بين الدول اكثر منها بين الامراء. وفي عام 1793 فان حروب الملوك، كما يقول ر. ر. بالمر: «انتهت لتبدأ حروب الشعوب». وقد استمر نموذج القرن التاسع عشر هذا حتى نهاية الحرب العالمية الاولى، حيث تحول صراع الامم نتيجة للثورة الروسية ورد الفعل عليها، الى صراع للايديولوجيات بين الشيوعية والفاشية والنازية والديمقراطية الليبرالية لينتقل من ثم الى صراع بين الشيوعية وبين الديمقراطية الليبرالية.

وخلال الحرب الباردة تجسد الصراع الاخير في الصراع بين الدولتين الاعظم اللتين لم تكن اي منهما دولة قومية بالمعنى الاوروبي الكلاسيكي، واللتين كانتا تحددان هويتهما حسب شروط الايديولوجيا.

وكانت هذه الصراعات بين الامراء والدول القومية والايديولوجيات صراعات في داخل الحضارة الغربية بالدرجة الاولى. انها «الحروب الاهلية الغربية» كما اطلق عليها وليم ليند. وهذه التسمية صحيحة بالنسبة للحرب الباردة قدر ما هي صحيحة بالنسبة للحروب العالمية والحروب التي سبقتها في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر.

ومع نهاية الحرب الباردة تخرج السياسة الدولية من طورها الغربي، ويغدو قوامها التفاعل بين الغرب وبين الحضارات غير الغربية، وكذلك التفاعل بين الحضارات غير الغربية. وفي خضم سياسات الحضارة تلك لم تعد شعوب وحكومات الحضارات غير الغربية موضوعا للتاريخ بصفتها مستهدفة من قبل الاستعمار الغربي، وانما انخرطت مع الغرب كمحرك ومشكل للتاريخ.

طبيعة الحضارات

خلال الحرب الباردة كان العالم ينقسم الى عالم اول وثان وثالث. هذه الحدود لم تعد ذات دلالة. ولعل من الافضل الآن تصنيف الدول ليس من خلال شروط انظمتها السياسية والاقتصادية او شروط تطورها الاقتصادي بل من خلال شروط ثقافتها وحضارتها.

ماذا نعني عندما نتحدث عن الحضارة؟.. الحضارة هوية ثقافية. فالقرى والمناطق والمجموعات العرقية (الاثنية) والجنسيات والمجموعات الدينية، كلها تمتلك ثقافات متمايزة تبعا لاختلاف مستويات الامشاج الحضارية. ان ثقافة قرية في جنوب ايطاليا قد تكون مختلفة عن قرية في شمالها. الا ان كلا منهما يشترك مع الآخر في ثقافة ايطالية مشتركة تميزه عن القرى الالمانية. وتشترك المجتمعات الاوروبية بدورها في ملامح حضارية تجعلها متميزة او قل متمايزة عن المجتمعات العربية او الصينية.



المصدر : .... الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢١ يناير ١٩٩٥

الا ان العرب والصينيين والغربيين ليسوا جزءا من اي كيانية حضارية اوسع. انهم يشكلون حضارات. فالحضارة تبعا لذلك هي اعلى تجمع ثقافي بشري. كما انها تمثل اوسع مستوى من مستويات الهوية الثقافية التي يمتلكها الكائن البشري وتميزه عن الكائنات الاخرى. واما محدداتها فهي العناصر الايجابية المشتركة كاللغة والتاريخ والدين والعادات والمؤسسات، وكذلك الخصائص الذاتية المميزة. وثمة مستويات متعددة للهوية. فقد يعتبر احد سكان روما نفسه، بدرجات مختلفة من الشدة، رومانياً، ايطالياً، كاثوليكياً، مسيحياً، اوروبياً، غربياً. واما الحضارة التي ينتمي اليها فهي تمثل اوسع مستويات الهوية التي يتماهى معها بشدة. ولأن الناس يستطيعون اعادة تحديد هوياتهم بل يعاودون تحديدها فعلا، فان تكوينات وحدود الحضارات تتبدل نتيجة لذلك.

وقد تشتمل الحضارات على اعداد كبيرة من البشر كما هو الشان في الصين التي يصفها لوسيان باي بقوله انها: «حضارة تدعي انها دولة». او يمكن ان تشتمل على عدد صغير من الناس كما هو الشان في دول البحر الكاريبي ذات النزعة الانجلوفونية والتي تتحدث بالانجليزية. بل ان الحضارة قد تشتمل على العديد من الدول القومية كما هي الحال في مثال الحضارات الغربية والاميركية اللاتينية والعربية، او قد تكون حضارة واحدة كما هو الشان بالنسبة للحضارة اليابانية. ومن الواضح ان الحضارات تتداخل وتتقاطع وتتماهى. كما انها يمكن ان تشتمل على حضارات فرعية. فالحضارة الغربية لها شكلان رئيسيان هما الشكل الاوروبي والشكل الاميركي. واما الاسلام فينطوي على حضارات فرعية: حضارة عربية واخرى تركية وثالثة ماليزية.

ان الحضارات تشكل وحدات ذات دلالة. وعلى الرغم من ان الحدود الفاصلة بينها نادرا ما تكون حادة فانها حقيقية، كما انها ديناميكية الطابع. فهي تصعد وتنحدر، وتفصل وتدمج. وكما يعلم اي تلميذ للتاريخ فان الحضارات تختفي وتدفن في رمال الزمان.

ويميل الغربيون عادة الى النظر الى الدول القومية باعتبارها اللاعب الرئيسي على مسرح الشؤون الدولية. الا ان هذه الحالة مع ذلك، لا تنطبق الا على عدد من القرون الماضية. فنزوعات التاريخ البشري في اطارها العريض، كانت باستمرار تصب في تاريخ الحضارات. وفي كتابه «دراسة في التاريخ» يشير ارنولد توينبي الى 21 حضارة رئيسية لا يوجد منها على قيد الحياة في عالمنا المعاصر سوى ست حضارات.

لماذا ستتصادم الحضارات

ستكون الهوية الحضارية متزايدة الاهمية في المستقبل، كما ان العالم سيتشكل الى حد بعيد، نتيجة للتفاعلات بين حضارات سبع او ثمان رئيسية هي:

الغربية، الكونفوشية، اليابانية، الاسلامية، الهندية، السلافية الارثوذكسية، الاميركية اللاتينية، وربما الحضارة الافريقية.

واما الصراعات الاهم، والتي ستنشب في المستقبل، فان حدودها ستكون حدود التوتر الحضاري التي تفصل بين هذه الحضارات الواحدة عن الاخرى.

لماذا سيكون الامر على هذا النحو؟

اولا: حدود التمايز والاختلاف بين الحضارات ليست حقيقية فقط وانما هي اساسية ايضا. فالحضارات تختلف واحدتها عن الاخرى، من حيث التاريخ واللغة والثقافة والتراث، والاهم من ذلك، الدين. فالاقوام التي تنتمي الى حضارات مختلفة تمتلك اراء مختلفة عن العلاقة بين الله والانسان، الفرد والجماعة، المواطن والدولة، الآباء والابناء، الزوج والزوجة، وكذلك فانها تحمل آراء متباينة عن الاهمية النسبية للحقوق والمسؤوليات، الحرية والسلطة، المساواة والتراتبية. وهذه الاختلافات هي حصيلة قرون. ولهذا فانها لن تختفي عما قريب. انها اشد تجذرا من تلك التي توجد بين الآيديولوجيات او الانظمة السياسية. صحيح ان الاختلافات لا تعني الصراع، ولا تعني العنف بالضرورة، ومع ذلك فان الاختلافات بين الحضارات هي التي افرزت اطول الصراعات وأشدها عنفا.

ثانيا: لقد اصبح العالم مكانا اصغر حجما، كما ان التفاعلات بين الاقوام التي تنتمي الى حضارات مختلفة تتزايد باستمرار. وهذه التفاعلات المتنامية تزيد من شدة الوعي بالحضارة والاحساس بالاختلافات الماثلة بين الحضارات، وكذلك النقاط المشتركة بينها.

ان الهجرة من شمال افريقيا الى فرنسا تثير العداء لدى الفرنسيين، وفي الوقت نفسه الاستجابة المتعاطفة ازاء هجرة البولنديين الكاثوليك «الاوروبيين الطيبين».

واما الاميركيون فان ردود فعلهم على الاستثمارات اليابانية اشد سلبية بكثير من تلك التي يبدونها تجاه استثمارات اكبر حجما، ومصدرها كندا ودول اوروبا. وبالمقابل فان نيجيرياً ينتمي الى قبيلة الايبو - يقول دونالد هوروديتز - قد يكون متحدرا من الاويري ايبو او الاونيتشا ايبو التي تقطن في القطاع الشرقي من نيجيريا: «هذا النيجيري قد يكون في لاجوس مجرد ايبو. واما في لندن فهو نيجيري. بينما يعتبر في نيويورك افريقياً».

ان التفاعل بين شعوب تتحدر من حضارات مختلفة يشحن الوعي الحضاري لدى شعب ما، وينشط الخلافات والعداوات الممتدة، او التي يظن انها ممتدة، في عمق التاريخ.

ثالثا: تؤدي عملية التحديث الاقتصادي والتغير الاجتماعي في العالم الى فصم العلاقة التي تربط الشعب بهويته المحلية الراسخة الجذور. كما انها تؤدي ايضا الى اضعاف الدولة القومية كمصدر للهوية. وقد تحرك الدين في معظم انحاء العالم لكي يملأ هذه الفجوة، على شكل حركات كثيرا ما توصف بانها حركات «اصولية». ومثل هذه الحركات يمكن العثور عليها في المسيحية الغربية واليهودية والبوذية والهندوسية بقدر ما يمكن العثور عليها في الاسلام. وفي معظم البلدان والاديان يلاحظ ان المنخرطين العاملين في الحركات الاصولية هم من الشبان الذين نالوا حظا من التعليم الجامعي، التقنيين الذين ينتمون الى الطبقات الوسطى، ورجال الاعمال والحرفيين.

وكما يلاحظ جورج ويغل فإن: «نزع العلمنة عن العالم هو احد الحقائق الاجتماعية المسيطرة على الهزيع الاخير من القرن العشرين».

بل ان نزعة «إحياء الدين» على حد تعبير جايلز كيبل، تقدم اساس الهوية والالتزام الذي يتعالى على حقائق الحدود القومية ويوحد بين الحضارات.

رابعا: ان نمو الوعي الحضاري يتزايد بفعل الدور المزدوج الذي يلعبه الغرب.

فهو من جهة يمثل قمة السلطة. ومع ذلك فان العودة الى الجذور ربما كانت - نتيجة لذلك - الظاهرة الابرز في الحضارات غير الغربية.

ان المرء لا ينفك يسمع اشارات الى تيارات تدعو الى الانكفاء على الذات والى الاسيوة Asianization او اعلاء شان العودة الى «النزعة الآسيوية» في اليابان.

كما يسمع المرء ايضا الدعوات الى انهاء تراث نهرو، واعادة الهند الى الهندوسية، وفشل الافكار الغربية في الاشتراكية والقومية، وضرورة اعادة اسلمة الشرق الاوسط، وتصاعد الجدل حول «الغربنة» مقابل «الروسنة» في بلد بوريس يلتسين.

ثمة غرب في قمة السلطة يجابه بلدانا غير غربية وتتعاظم لديها الرغبة والارادة والموارد في ان تقوم بصياغة العالم وفق طرق لا غربية.

في الماضي كانت النخب في المجتمعات غير الغربي هي الاشد ارتباطا بالغرب. فقد نالت قسطها من التعليم في اوكسفورد والسوربون او ساندهيرست وتشبعت بالمواقف والقيم الغربية. هذا في الوقت الذي ظل السكان في البلدان غير الغربية غارقين في ثقافاتهم المحلية.

واما الآن فان هذه العلاقة اصبحت معكوسة. فهناك عملية نزع للغربنة De - Westernization وتاصيل او اعادة الى المهاد الطبيعي Indiginization تطال النخب في العديد من البلدان غير الغربية. وفي الوقت نفسه فان الثقافات الغربية او قل الاميركية بما تنطوي عليه من طرز وعادات، هي الآن اكثر شعبية وانتشارا لدى جماهير السكان.

خامسا: ان الخصائص الحضارية والاختلافات اقل قابلية للتحول، وبالتالي اقل قابلية للاقتباس والتعديل من تلك التي تتعلق بالسياسة والاقتصاد.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

في الاتحاد السوفياتي السابق يستطيع الشيوعيون ان يتحولوا الى ديمقراطيين، والاغنياء الى فقراء والفقراء الى اغنياء. ولكن الروس لا يمكن ان يصبحوا استونيين كما ان الآذريين لن يتحولوا الى ارمن.

في الصراعات الطبقية والأيديولوجية كان السؤال الرئيسي هو: «على أي طرف تقف الآن؟».

وقد كان باستطاعة الناس ان يختاروا طرفا وان يغيروا من طرف الى آخر.

واما بالنسبة للصراعات الحضارية او الصراعات بين الحضارات فان السؤال هو: «من انت؟».

وهذا المعطى لا يمكن تغييره. فكما نعلم فان الجواب الخاطئ على السؤال، من البوسنة الى القفقاس الى السودان، يمكن ان يعني رصاصة في الراس.

ولعل الدين، اكثر مما هو الشان بالنسبة للانتماء العرقي Ethnicity هو الذي يحدث انقسامات بين الناس اشد حدة وشمولا. فبوسع المرء ان يكون نصف فرنسي ونصف عربي وان يكون في الوقت نفسه مواطن دولتين. ولكن الاشد صعوبة هو ان يكون نصف كاثوليكي ونصف مسلم.

واخيرا فان الاقتصاد القائم على اساس التعاون الاقليمي يزداد قوة وانتشارا. فنسبة التجارة الاقليمية ارتفعت بين عام 1980 وعام 1989 من 51 في المائة الى 59 في المائة في اوروبا، ومن 33 في المائة الى 37 في المائة في شرق آسيا، ومن 32 في المائة الى 36 في المائة في اميركا الشمالية. والمتوقع ان تستمر اهمية الكتل الاقتصادية الاقليمية في التصاعد مستقبلا.

فمن جهة سيكون للنزعة الاقليمية الناجحة في الاقتصاد دورها في تعزيز الوعي الحضاري.

ومن جهة اخرى يمكن للنزعة الاقليمية في الاقتصاد الا تنجح الا عندما تكون متجذرة في حضارة مشتركة.

فالمجموعة الاوروبية تقوم على اساس مشترك من الحضارة الاوروبية والمسيحية الغربية. كما ان نجاح منطقة التجارة الحرة الاميركية الشمالية يعتمد على التقارب الذي يجري تفعيله الآن بين الحضارات المكسيكية والكندية والاميركية. واما اليابان فهي على النقيض من ذلك، تجابه العقبات في سعيها لايجاد كيانية اقتصادية من هذا النوع في منطقة شرق آسيا. فهي حضارة ومجتمع من طراز متفرد. وبصرف النظر عن متانة علاقات التجارة والاستثمار التي يمكن ان تطورها مع بلدان شرقي آسيا الاخرى، فان اختلافاتها الحضارية مع تلك البلدان لا بد ان تعرقل وتعيق تعزيز الاندماج الاقتصادي الاقليمي على غرار ما يجري في اوروبا واميركا الشمالية.

وخلافا لذلك، فان الحضارة المشتركة تساعد كما هو واضح، على النمو المطرد في العلاقات الاقتصادية بين جمهورية الصين الشعبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة والجاليات الصينية التي تقطن في البلدان الآسيوية الاخرى. ومع انتهاء الحرب الباردة، يبدو ان العوامل الحضارية المشتركة تتغلب على الاختلافات الأيديولوجية على نحو متعاظم، فالصين وتايوان تتقاربان الواحدة من الاخرى. واذا كانت القواسم الحضارية المشتركة شرطا للاندماج الاقتصادي، فان من المتوقع ان تتمحور الكتلة الاقتصادية الرئيسية في شرق آسيا، مستقبلا، حول الصين.

أن هذه الكتلة هي الآن في حالة صيرورة.

وكما يلاحظ موري وايدنبوم:

«على الرغم من السيطرة اليابانية على المنطقة في الوقت الراهن، فان الاقتصاد الآسيوي بقاعدته الصينية، يبرز باستمرار على اساس انه يشكل الارضية الممهدة فوق الزلزال، والتي تنهض عليها الصناعة والتجارة والمال.

بل ان هذه المنطقة الستراتيجية تضم قدرا يعتد به من الطاقات التكنولوجية والقدرات الصناعية (تايوان)، والامكانات الادارية والتسويقية الخارقة التي تضاف اليها النباهة في قطاع الخدمات

(هونج كونج) وشبكة اتصالات ممتازة (سنغافورة)، ومجموعة هائلة من الرساميل (المناطق الثلاث) ومساحات شاسعة جدا من الاراضي والمصاير الطبيعية والطاقات العاملة (الصين)... فمن جوانج تزو الى سنغافورة، ومن كوالالامبور الى مانيلا، توصف هذه الشبكة المؤثرة والتي كثيرا ما تعتمد على عملاء محليين تقليديين، بانها العمود الفقري للاقتصاد في شرق آسيا».

ومن جهة اخرى فان الثقافة والدين عاملان يشكلان اساس منظمة التعاون الاقتصادي التي تجمع بين عشر بلدان اسلامية غير عربية هي ايران وباكستان وتركيا وانربيجان وكازاخستان وقرغيزستان وتركمانستان وتادجيكستان واوزبكستان وافغانستان. واحد الدوافع التي تشجع على إحياء وتوسيع هذه المنظمة التي تم تاسيسها في الستينات من قبل تركيا وباكستان وايران، هو ادراك زعماء عدد من قادة تلك الدول، بانه ليس لديهم حظ في ان يسمح لهم بالانضمام الى المجموعة الاوروبية.

وكذلك الامر بالنسبة لمنظمة CARICOM التي تضم دولا تنتمي الى سوق مشتركة في اميركا الوسطى، فهي تقوم على اسس ثقافية وحضارية مشتركة. واما المحاولات الرامية الى تأسيس كيان اقتصادي واسع يضم دول الكاريبي واميركا الوسطى ويقوم في الوقت نفسه بجسر الهوة في داخل العالم الانجلو - لاتيني، فقد اخفقت حتى الآن.

وفيما يحدد البشر هويتهم من خلال شروط عرقية (إثنية) ودينية فان من المرجح ان ينظروا الى الاشياء من منظور «نحن» مقابل «هم» اي عبر العلاقة القائمة بينهم وبين شعوب تنتمي الى عرق او دين مختلف. فنهاية الدول التي تقوم على محددات آيديولوجية في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا، تفتح المجال امام الهويات العرقية التقليدية وما يتصل بها من عداوات الى البروز.

ان الاختلافات الحضارية والدينية هي التي تخلق اختلافات حول المسائل السياسية، بدءا من حقوق الانسان الى الهجرة والتجارة والبيئة. كما ان القرب الجغرافي يؤدي الى ظهور النزاعات الاقليمية وما تثيره من مطالب، بدءا من البوسنة حتى ميندناو (الفيلبين).

والحال ان محاولات الغرب رفع لواء قيم الديمقراطية والليبرالية باعتبارها قيما عالمية، والمحافظة على هيمنته العسكرية وتعزيز مصالحه الاقتصادية تستثير ردود افعال معاكسة من قبل الحضارات الاخرى.

ومع تناقص قدرة الحكومات على استنفار التأييد وتحقيق التحالفات على الاسس الآيديولوجية، فانها ستبذل المزيد من الجهود للحصول على التأييد عن طريق مناشدة عوامل الدين المشترك والهوية الحضارية.

وهكذا يحدث الصدام بين الحضارات على مستويين:

على المستوى الاصغر، تتصارع المجموعات المتضافرة على طول حدود التوتر الفاصلة بين الحضارات، بوسائل عنيفة احيانا، من اجل السيطرة على الارض واخضاع واحدتها الاخرى.

وعلى المستوى الاكبر، تتنافس الدول التي تنتمي الى حضارات مختلفة على الاستحواذ على السيطرة العسكرية والاقتصادية النسبية، وتتصادم على المهيمنة على المؤسسات الدولية وعلى الاطراف الاخرى، وتقوم بتعزيز قيمها السياسية والدينية الخاصة خلال ذلك.

حدود التوتر بين الحضارات

تحل حدود التوتر بين الحضارات محل الحدود السياسية والآيديولوجية الخاصة بالحرب الباردة كنقاط تندلع منها شرارات الازمات وتسفك الدماء. لقد انتهت الحرب الباردة مع نهاية الستار الحديدي. ومع اختفاء الانقسام الآيديولوجي في اوروبا، عاد الانقسام الحضاري في اوروبا بين المسيحية الغربية من جهة، والمسيحية الارثونكسية والاسلام من جهة اخرى، الى البروز مرة اخرى.

ولعل احدى اشد الحدود الفاصلة في اوروبا، دلالة، كما يقترح وليام والاس، هي الحدود الشرقية التي كانت تفصل المسيحية الغربية في عام 1500.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

ان خط الحدود هذا يعبر الآن من خلال الحدود الفاصلة بين فنلندا وروسيا، وبين دول البلطيق وروسيا، ويتخلل بيلوروسيا واوكرانيا فاصلا اوكرانيا الغربية الأشد كثلكة عن اوكرانيا الشرقية الارثوذكسية المذهب، وينعطف غربا ليفصل مقاطعة ترانسلفانيا عن بقية اراضي رومانيا، ويتجه من ثم عابرا يوغوسلافيا عبر الحدود الفاصلة الآن بين كرواتيا وسلوفينيا عن بقية يوغوسلافيا.

ويتطابق هذا الخط الحدودي في بلاد البلقان مع الحدود التاريخية التي كانت تفصل بين امبراطورية الهابسبورغ والامبراطورية العثمانية. فالشعوب التي تقطن الى الشمال والغرب من هذا الخط تدين بالبروتستانتية او الكاثوليكية وتشترك في تجارب مشتركة في التاريخ الاوروبي: الاقطاع والنهضة (الرينيسانس) والتنوير والثورة الفرنسية والثورة الصناعية. كما انها بشكل عام، افضل من حيث اوضاعها الاقتصادية، من حال الشعوب القاطنة الى الشرق. وقد تكون الآن منهمكة في التطلع الى توثيق علاقاتها باقتصاد اوروبي شامل، وكذلك تعزيز الأنظمة السياسية الديمقراطية.

واما الشعوب القاطنة الى شرق وجنوب هذا الخط الحدودي فهي اما ارثوذكسية او اسلامية. وهي تنتمي تاريخيا إما الى الامبراطورية العثمانية او القيصرية. بل انها لم تتاثر الا تاثرا طفيفا بالاحداث التي صنعت بقية اوروبا. كما انها عموما اقل تقدما من الناحية الاقتصادية ويبدو ان حظوظها اضعف، من حيث تطوير انظمة سياسية ديمقراطية. وهكذا فإن الستار الحضاري المخملي هو الذي حل محل الستار الايديولوجي الحديدي، باعتباره الحد الفاصل، الأشد دلالة في اوروبا.

وكما توضح الاحداث في يوغوسلافيا فإن هذا الحد لا يقتصر على كونه حد الاختلاف بل هو ينقلب الى حد صراع دموي.

ويعود تاريخ الصراع على خط حدود التوتر بين الحضارتين الغربية والاسلامية الى 1300 سنة. ففي اعقاب ظهور الاسلام، لم تنته الاندفاعة العربية غربا وشمالا الا في مدينة تورز Tours في عام 732.

وبدءا من القرن الحادي عشر والثالث عشر حاول الصليبيون، بخطوط نجاح مؤقتة، ان يفرضوا المسيحية والحكم المسيحي على الاراضي المقدسة.

وبين القرن الرابع عشر والقرن السابع عشر، نجح الاتراك العثمانيون في عكس التوازن، واستطاعوا بسط سيطرتهم على الشرق الاوسط والبلقان، والاستيلاء على القسطنطينية وضرب الحصار مرتين على فيينا.

ومع انهيار قوة العثمانيين في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، فرضت بريطانيا وفرنسا وايطاليا السيطرة الغربية على معظم بلدان شمال افريقيا والشرق الاوسط.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ الغرب بدوره يتراجع، وبرزت القومية العربية. ومن ثم الاصولية الاسلامية، واصبح الغرب يعتمد اعتمادا شديدا على دول الخليج الفارسي من اجل الحصول على الطاقة، وتحولت الدول الاسلامية الغنية بالنفط الى دول غنية بالمال، والى دول مدججة بالسلاح متى شاءت.

وقد نشبت حروب عديدة بين العرب واسرائيل (التي صنعها الغرب). كما خاضت فرنسا حربا دموية وشرسة في الجزائر خلال معظم سنوات الخمسينات، وغزت بريطانيا وفرنسا مصر في عام 1956، بينما ذهبت القوات الاميركية الى لبنان في عام 1958. وفي وقت لاحق عادت القوات الاميركية الى لبنان وهاجمت ليبيا واشتبكت مع ايران في مواجهات عسكرية عديدة.

وسارع الارهابيون العرب والاسلاميون، بدعم من حكومات ثلاث دول شرق اوسطية على الاقل، فشهروا سلاح الضعيف وقاموا بقصف الطائرات والمنشآت الغربية واخذوا رهائن غربيين. وهذه الحرب بين العرب وبين الغرب وصلت الى ذورتها في عام 1990 عندما حشدت الولايات المتحدة جيشا جرارا ارسلته الى منطقة الخليج الفارسي للدفاع عن بعض الدول العربية في مواجهة عدوان دولة اخرى.

وفي اعقاب تلك الحرب اصبح تخطيط حلف شمال الاطلسي موجها نحو مناطق التهديد المحتمل والتي تؤدي الى زعزعة الاستقرار على جناحه الجنوبي.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

ان هذا التفاعل العسكري الذي يعود بتاريخه الى قرون، بين الغرب والاسلام لن يتلاشى. بل لعله سيشتد ويصبح اكثر اشتعالا. لقد ادت حرب الخليج ببعض العرب الى الشعور بالفخر لان صدام حسين هاجم اسرائيل وتحدى الغرب. كما انها جعلت الكثيرين يشعرون بالهوان ويستنكرون الوجود العسكري الغربي في الخليج الفارسي، وكذلك السيطرة العسكرية الغربية الساحقة، وعدم قدرة العرب على صياغة مصيرهم بانفسهم.

وقد وصل العديد من البلدان العربية، بالاضافة الى البلدان المصدرة للنفط، مستويات من التطور الاقتصادي والاجتماعي اضحت معه اشكال الحكم الاوتوقراطي غير صالحة. كما تعززت الجهود الرامية الى تطبيق الديمقراطية. وبالفعل فإن بعض الانفتاحات في الانظمة السياسية العربية قد حدثت هنا وهناك. وكان المستفيد الرئيسي من هذه الانفتاحات هو الحركات الاسلامية، وباختصار يمكن القول ان الديمقراطية الغربية تؤدي الى تعزيز القوى السياسية المناهضة للغرب. وقد تكون هذه ظاهرة عابرة. الا انها تزيد بكل تأكيد من توتر العلاقات القائمة بين البلدان الاسلامية والغرب.

وهذه العلاقات من جهة اخرى تزيدها العوامل السكانية (الديمغرافية) تعقيدا. فالنمو السكاني الهائل في الدول العربية، وبخاصة في شمال افريقيا، ادى الى زيادة حركة الهجرة الى اوروبا الغربية. كما ان التحرك داخل اوروبا الغربية نحو تخفيف القيود على الحدود، اسفر عن شحذ الحساسيات السياسية بالنسبة لهذه التطورات.

فالعنصرية في ايطاليا وفرنسا والمانيا تأخذ طابعا مكشوفا. بل ان ردود الفعل السياسية وكذلك العنف ضد المهاجرين العرب والاتراك اصبح اشد حدة واوسع نطاقا منذ عام 1990.

والحال ان التفاعل بين الاسلام والغرب، ينظر اليه من قبل الطرفين، باعتباره صراعا بين حضارتين.

واما «المجابهة المقبلة» مع الغرب، كما يلاحظ م. ج. اكبر.. المؤلف الهندي المسلم، فمن المؤكد انها: «ستبدأ من جانب العالم الاسلامي. ان النضال من اجل نظام عالمي جديد سيتحقق بتحرك شامل للدول الاسلامية من المغرب الى باكستان».

ويتوصل برنارد لويس الى نتيجة مشابهة، يقول: «اننا نواجه مزاجا وتحركا سيرفعان الى حد كبير، من وتيرة القضايا والسياسات والحكومات التي تنتهجها. وهذا ليس سوى صدام حضارات، قد يكون رد الفعل اللاعقلاني، بله التاريخي، لخصم قديم، على تراثنا اليهودي المسيحي، وحاضرنا العلماني، وانتشارهما على نطاق عالمي».

ولعل التفاعل الصدامي الكبير، الآخر، التفاعل الصدامي للحضارة العربية الاسلامية على المستوى التاريخي، كان مع الشعوب السوداء الى الجنوب، الشعوب الوثنية والارواحية Animist التي تعتنق المسيحية على نحو متزايد الآن.

في الماضي كان هذا العداء يتجلى في صورة تجار الرقيق العرب والعبيد السود. وقد انعكس ذلك في الحرب الاهلية المستمرة في السودان، بين العرب والسود، وفي الحرب التشادية بين المتمردين المدعومين من قبل الليبيين وبين قوات الحكومة، وكذلك في نقاط التوتر بين المسيحيين الارثوذكس والمسلمين في القرن الافريقي، والصراعات السياسية والاضطرابات المتكررة والعنف الطائفي بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا. ومن المتوقع ان يؤدي التحديث في افريقيا وانتشار المسيحية، الى تعزيز احتمالات العنف على طول خط حدود التوتر هذا.

ولعل احد مظاهر اشتداد الصراع، الخطاب الذي القاه في الخرطوم، البابا جون بول الثاني في فبراير (شباط) 1993، منحيا باللائمة على حكومة السودان الاسلامية ازاء الهجمات التي تتعرض لها الاقلية المسيحية هناك.

وعلى الحدود الشمالية للاسلام، يتفجر الصراع على نحو متفاقم بين الشعوب الارثوذكسية والاسلامية، بما في ذلك مذابح البوسنة وسراييفو، والعنف الكامن بين الصرب والالبان، والعلاقات غير واضحة المعالم بين البلغار وبين الاقلية التركية في بلغاريا، والصلات العنيفة بين الاوسيتيين والانجوش، والمذابح المستمرة بين الارمن والآذريين، والعلاقات المتوترة بين الروس وبين المسلمين في آسيا الوسطى، وعملية ارسال القوات الروسية لحماية المصالح الروسية في قفقاسيا وآسيا الوسطى. ان الدين هو الذي يعزز احياء الهوية العرقية وينعش المخاوف لدى الروس حول سلامة حدودهم الجنوبية. وقد عبر آرشي روزفلت عن

هذه المخاوف التعبير المناسب: «يدور معظم التاريخ الروسي حول الصراع بين الشعوب السلافية والشعوب التركية على حدود روسيا، وهو يعود الى تاسيس الدولة الروسية قبل اكثر من الف عام، في مجابهة السلاف الالفية مع جيرانهم الشرقيين، لا يكمن مفتاح فهم التاريخ الروسي فحسب، بل الشخصية الروسية نفسها. ولكي يفهم المرء الحقائق الروسية اليوم فإن عليه ان يمتلك مفهوما عن الجماعة العرقية التركية الكبرى التي شغلت الروس عبر العصور».

ان صراع الحضارات متجذر عميقا في اماكن اخرى من قارة آسيا. فالصدام التاريخي بين المسلمين والهندوس في شبه القارة الهندية لا يعبر عن نفسه فقط في علاقة التنافس والعداء بين باكستان والهند، وانما في الصراع الديني المحتدم في الهند بين الجماعات الهندوسية ذات النزوع المتزايد نحو العنف، وبين الاقلية الاسلامية الكبيرة العدد هناك. وقد دفع تدمير مسجد ايوديا Ayodhaya في ديسمبر (كانون الاول) 1992 الى مقدمة الاحداث، قضية ما اذا كانت الهند ستظل بلدا علمانيا وديمقراطيا، ام انها ستصبح بلدا هندوسيا.

وفي آسيا الشرقية تنشغل الصين في نزاعات اقليمية كبرى مع معظم جيرانها. وقد سبق ان انتهجت سياسة بالغة القسوة تجاه شعب التيبت البوذي. وهي تنتهج الآن سياسة متزايدة التشدد تجاه الاقلية الاسلامية التركية.

ومع انتهاء الحرب الباردة عادت الخلافات الكامنة بين الصين والولايات المتحدة لتبرز في مناطق متعددة، كحقوق الانسان والتجارة وانتشار السلاح. وهذه الخلافات لا يبدو انها ستضعف. وقد اكد دينج جياو بنج في عام 1991 ان: «ثمة حربا باردة اخرى على وشك ان تنشب بين الصين واميركا».

وهذه العبارة نفسها استخدمت في وصف العلاقات المتزايدة التوتر بين اليابان والولايات المتحدة. في هذه الحالة يسهم الاختلاف الحضاري في زيادة درجة الاحتدام في الصراع الاقتصادي.

ويوجه كل من طرفي النزاع الاتهام بالعنصرية الى الطرف الآخر. غير ان الكراهية الفطرية لدى الطرف الاميركي على الاقل ليست عنصرية بل حضارية. ان القيم الاساسية والمواقف ونماذج السلوك لدى المجتمعين لا يمكن ان تكون اشد اختلافا مما هي عليه. كما ان القضايا الاقتصادية بين الولايات المتحدة واوروبا ليست اقل جدية من تلك التي بين الولايات المتحدة واليابان. الا انها لا تتسم بنفس القدر من البروز السياسي والتوتر العاطفي، نظرا لان الاختلافات بين الحضارتين الاميركية والاوروبية هي اقل حدة بكثير من الاختلافات بين الحضارتين الاميركية واليابانية.

وتتنوع التفاعلات بين الحضارات الى حد بعيد، وبخاصة من حيث المدى الذي يجعلها قابلة لان توصف بالعنف. فالتنافس الاقتصادي هو المسيطر بوضوح على الحضارتين الاميركية والاوروبية، وكلاهما غربي. كما انه يسيطر على صراعهما مع اليابان. واما في القارة الاوروبية الآسيوية فإن الصراع العرقي الذي يعبر عنه حسب صيغته القصوى بعبارة «التطهير العنصري»، كان التواتر والعنف سمته الابرز لانه نشب بين جماعات تنتمي الى حضارات مختلفة. في اوروبا الآسيوية (يوراسيا) تشتعل حدود التوتر العظمى الفاصلة بين الحضارات مرة اخرى.

وهذا ينطبق تحديدا على خط حدود كتلة الدول الاسلامية التي تشبه الهلال، والممتدة من نتوء افريقيا الى آسيا الوسطى. كما ان ثمة حالة عنف ناشبة بين المسلمين من جهة، والصرب الارثونكس في البلقان، واليهود في اسرائيل، والهندوس في الهند، والبوذيين في بورما، والكاثوليك في الفيلبين.

حقا ان للاسلام حدودا دموية.

غداً : حشد الحضارات .. أغراض الدولة المتماثلة



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١/١٩٩٥

صدام حضارات؟ (2)

في عالم المواجهة لا بد من ازدواجية المقاييس

البروفسور صمويل هنتنغتون Huntington هو استاذ علم الحكم، ومدير معهد جون م. اولين للدراسات الستراتيجية في جامعة هارفرد الاميركية. وقد نشر نظريته في صدام الحضارات في مجلة «فورن افيرز» وذلك ضمن مشروع مركز اولين لدراسة: «مناخ الامن المتغير والمصالح الاميركية القومية». وحصلت «الشرق الأوسط» على حقوق النشر الخاصة بدراسة «هنتنغتون» بالعربية. وقد حرصت «الشرق الأوسط» على نشر هذه الدراسة لاهميتها وخطورتها، وكونها تشكل باباً واسعاً لنقاش عميق.

صمويل ب. هنتنغتون

ترجمة: خلدون الشمعة

من الطبيعي ان تحاول دول او مجموعات دول تنتمي الى ارومة حضارية واحدة ومتورطة في حرب ضد بلد ينتمي الى حضارة مختلفة، الحصول على تأييد الدول الاخرى المنتمية الى تلك الحضارة.

ومع تحقق عالم ما بعد الحرب الباردة، فإن القواسم المشتركة للحضارة، او ما اطلق عليه هـ. د. س. جرينوي «اعراض الدول المتماثلة، تحل الآن محل الايديولوجيا السياسية واعتبارات توازن القوى التقليدية، كاساس للتعاون والتحالف. ويمكن ملاحظة هذا الوضع فيما هو يبرز تدريجيا في صراعات ما بعد الحرب الباردة في الخليج الفارسي، والقوقاس، والبوسنة. صحيح ان ايا من هذه الصراعات يمكن اعتباره حربا شاملة بين الحضارات. الا ان كلا منها اشتمل على بعض عناصر الحشد الحضاري الذي يبدو انه اصبح اشد اهمية مع استمرار الصراع، وقد يفصح عما ستؤول اليه الامور في المستقبل.

وبادئ ذي بدء قامت دولة عربية، خلال حرب الخليج، بغزو دولة اخرى، ثم قاتلت ضد ائتلاف دولي ضم دولا عربية وغربية ودولا اخرى.

وعلى الرغم من ان حكومات اسلامية معدودة ايدت صدام حسين علنا، فان بعض النخب العربية هتف له سرا. كما انه حصل على تأييد شعبي من قبل قطاعات من الجماهير العربية.

وقد انتصرت الحركات الاصولية للعراق بدلا من ان تنتصر لحكومة الكويت ، وتراجع صدام حسين عن القومية العربية في الظاهر ليتوصل الى العواطف الاسلامية. بل حاول هو ومؤيدوه وصف الحرب بالقول انها حرب بين حضارتين. وكما اشير في شريط تم توزيعه على نطاق واسع:

«لم يكن العالم ضد العراق بل الغرب ضد الاسلام». ومتجاهلا العداء بين ايران والعراق، دعا الزعيم الايراني الديني آية الله علي خامنئي الى شن حرب مقدسة ضد الغرب:

«ان النضال ضد العدوان والجشع الاميركي، وضد خطط وسياسات الولايات المتحدة يعتبر جهادا.. وكل من يقتل خلال ذلك يعتبر شهيدا».

وحاجج الملك الاردني حسين بقوله:

«هذه حرب ضد العرب والمسلمين وليس ضد العراق وحده».

واصبح المسلمون يقارنون العمليات الغربية ضد العراق، بفشل الغرب في حماية البوسنيين ضد الصرب، وفرض العقوبات على اسرائيل بسبب انتهاكها لقرارات الامم المتحدة. فالغرب، كما اتهموا، كان يستعمل مقياسا مزدوجا.

والحال ان عالم صدام الحضارات لا بد ان يكون عالم ازدواج في المقاييس، تطبق فيه الدول مقياسا على الدول التي تماثلها وتربطها بها صلة قرابة، ومقياسا مختلفا على الدول الاخرى.

ثانيا: ظهرت اعراض الدول المتماثلة والتي تربطها ببعضها البعض صلة قرابة، ظهرت ايضا في الصراعات التي شهدها الاتحاد السوفياتي السابق.

فالنجاحات العسكرية الارمنية لعام 1992 وعام 1993، دفعت بتركيا الى اظهار الدعم المتزايد لاخوتها في الدين والعرق واللغة في اذربيجان. وقال مسؤول تركي في عام 1992:

«هناك امة تركية تشعر بنفس العواطف التي يشعر بها الاذربيجانيون. اننا نتعرض لضغوط فصحافتنا مليئة بصور الفظائع المرتبكة، وهي تتساءل عما اذا كنا جادين حقا في انتهاج سياسة محايدة. ربما كان علينا ان نبدي لارمينيا ان ثمة تركيا كبرى في المنطقة».

وقد وافق الرئيس تورجوت اوزال على ذلك الطرح ملاحظا ان على تركيا «اخافة الارمن قليلا».

وهدد اوزال في عام 1993 بان تركيا: «ستكشر عن انيابها». وقام سلاح الجو التركي بطلعات استطلاعية على طول الحدود الارمنية، واوقفت تركيا شحنات الاغذية والرحلات الجوية الى ارمينيا. كما اعلنت تركيا وايران انهما لن تقبلا بتمزيق اوصال اذربيجان.

وخلال السنوات الاخيرة من وجودها، اظهرت الحكومة السوفياتية، تأييدها لاذربيجان نظرا لانها كانت تحكم من قبل شيوعيين سابقين: ولكن مع نهاية الاتحاد السوفياتي، انتهت الاعتبارات



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

السياسية وحلت محلها الاعتبارات الدينية، فقاتلت القوات الروسية الى جانب القوات الارمنية، واتهمت انربيجان: «الحكومة الروسية بالاستدارة 180 درجة، من اجل دعم ارمينيا المسيحية.

ثالثا: في ما يتعلق بالقتال في يوغوسلافيا السابقة، اعربت الشعوب الغربية عن تعاطفها مع المسلمين البوسنيين وتأييدها لهم ازاء الفظائع التي ارتكبت بحقهم من قبل الصرب. ولكن الهجمات التي شنها الكروات على المسلمين ودورهم في تمزيق اوصال البوسنة والهرسك لم تقابل الا بقدر محدود نسبيا من الاهتمام.

في المراحل الاولى من عملية تفتت يوغوسلافيا قامت المانيا في استعراض غير عادي جمع المبادرة الدبلوماسية الى القوة والتصميم، بحث الدول الـ11، الاعضاء في المجموعة الاوروبية على اتباع دورها القيادي في الاعتراف بسلوفينيا وكرواتيا. ونتيجة لتصميم البابا على ان يقدم دعما قويا لهاتين الدولتين الكاثوليكيتين فقد اعترف الفاتيكان بهما قبل ان تعترف المجموعة الاوروبية. وسرعان ما تبعت الولايات المتحدة الخطوة الاوروبية الرائدة. وهكذا قام اللاعبون الرئيسيون في الحضارة الغربية بالاحتشاد وراء شركائهم في الدين. وقد تلقت كرواتيا في ما بعد كميات كبرى من السلاح من اوروبا الوسطى ودول غربية اخرى.

ومن جهة اخرى حاولت حكومة بوريس يلتسين انتهاك طريق وسطى تكون متعاطفة مع الصرب الارثوذكسي دون ان تبعد روسيا عن الغرب.

ومع ذلك سارعت الجماعات الروسية المحافظة والقومية، ومن بينها العديد من المشرعين، فشنت حملات مناهضة للحكومة بسبب ترددها في الاعراب عن تأييدها للصرب. وقد تبين انه في مطلع عام 1993 كان هناك مئات المقاتلين الروس العاملين ضمن القوات الصربية. كما ان التقارير تحدثت عن تزويد صربيا بالسلاح الروسي.

وبالمقابل نددت الحكومات والجماعات الاسلامية بالغرب لانه لم يبادر الى الدفاع عن البوسنيين. وقد حث القادة الايرانيون، المسلمين في جميع انحاء العالم على تقديم يد العون الى البوسنة. وقامت ايران، مخالفة بذلك الحصار الذي ضربته الامم المتحدة بتزويد البوسنيين بالسلاح والرجال، وارسلت الجماعات اللبنانية المدعومة من قبل ايران المقاتلين لتدريب وتنظيم القوات البوسنية.

وتردد في الانباء انه مع حلول عام 1993 كان هناك اربعة آلاف مقاتل مسلم ينتمون الى اكثر من عشرين دولة، يقاتلون في البوسنة. وشعرت حكومات العربية ودول اخرى بضغوط متزايدة مارستها الجماعات الاصولية في الداخل، لكي تقدم المزيد من الدعم للبوسنيين. ومع نهاية عام 1992، كانت السعودية، كما تردد في الانباء، قد اسهمت اسهاما يعتد به في تمويل شراء الاسلحة للبوسنيين الذين زادوا من وتائر قدراتهم العسكرية في مواجهة الصرب، على نحو مشهود.

في الثلاثينات حرضت الحرب الاهلية الاسبانية على تدخل دول فاشية وشيوعية وديمقراطية.

وفي التسعينات حرض الصراع اليوغوسلافي على تدخل دول اسلامية وارثوذكسية ومسيحية غربية.

ولم يفت هذا التشابه بين الحدثين معلقا سعوديا قال ملاحظا:

«لقد اصبحت الحرب في البوسنة والهرسك المعادل العاطفي للقتال ضد الفاشية في الحرب الاهلية الاسبانية. واولئك الذين قتلوا هناك هم شهداء ارادوا انقاذ اخوانهم المسلمين».

وكثيرا ما تحدث صراعات واحداث عنف بين دول ومجموعات داخل حضارة بعينها. الا ان هذه الصراعات غالبا ما تكون اقل حدة واقل احتمالا بان يتسع نطاقها مما يكون عليه الامر عادة بين حضارتين. فالعضوية المشتركة في حضارة واحدة تقلل من احتمال نشوب العنف في حالات كان من المؤكد انه سيحدث فيها لولا هذا الاعتبار.

في عام 1991 و1992 شعر الكثيرون بالجزع ازاء احتمال نشوب نزاع عنيف بين روسيا واوكرانيا حول ملكية اراض كشبه جزيرة القرم، واسطول البحر الاسود والاسلحة النووية والمسائل الاقتصادية. واذا كانت الحضارة هي العامل الذي يعتد به حقا فان احتمالات نشوب حوادث عنف بين الاوكرانيين والروس يجب ان تكون ضعيفة. فكل منهما شعب سلافي وارثوذكسي لديه علاقة وثيقة بالشعب الآخر طوال قرون. ومع بداية عام 1993 كان زعماء الطرفين، على الرغم من وجود اسباب النزاع، يتفاوضون وينزعون فتيل القضايا العالقة بين البلدين. وبينما كان هناك صراع جدي بين المسلمين والمسيحيين في مناطق اخرى من الاتحاد السوفياتي السابق، وكذلك توتر وقتال بين المسيحيين الغربيين والمسيحيين الارثوذكس في دول البلطيق، لم يحدث في واقع الامر اي عنف بين الروس والاوكرانيين.

لقد كان التجمع والتآزر على اساس الانتماء لحضارة واحدة ظاهرة محدودة حتى الآن. الا انها بدات تنمو وتزداد قابلية على الانتشار.

ومع استمرار الصراعات في الخليج الفارسي والقفقاس والبوسنة، اخذ تموضع الدول وعلاقة الواحدة بالاخرى يجري وفق خط حدود حضاري يزداد رسوخا يوما بعد يوم. وقد وجد السياسيون الشعبويون والدينيون والاعلام في ذلك الوسيلة المناسبة لاستثارة عواطف التأييد لدى الجماهير، وممارسة الضغوط على الحكومات المترددة. واتوقع ان تتطور النزاعات المحلية في السنوات القادمة الى حروب كبرى، شأنها في ذلك شأن البوسنة والقفقاس، على طول حدود التوتر بين الحضارات.

واما الحرب المقبلة، اذا كانت ستقع، فانها ستكون حربا بين حضارات.

الغرب في مواجهة بقية العالم

لقد وصل الغرب الآن الى ذروة خارقة من السيطرة تجاه الحضارات الاخرى.

فمنافسته، الدولة العظمى، اختفت من على الخارطة. والصراع العسكري بين الدول الغربية غير وارد اطلاقا. كما ان القوة العسكرية الغربية لا يوجد ما يضارعها. وباستثناء التحدي الياباني لا يجابه الغرب اي تحد اقتصادي. فهو يسيطر على المؤسسات السياسية والامنية الدولية. كما يسيطر - جنبا الى جنب مع اليابان - على المؤسسات الاقتصادية. بل ان القضايا السياسية والامنية العالمية تجد طريقها الى الحل، على نحو فعال، بادارة وتوجيه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

واما القضايا الاقتصادية فتتم تسويتها بفعالية ايضا، بادارة وتوجيه الولايات المتحدة والمانيا واليابان. وهذه الدول تتمتع الواحدة مع الاخرى، بعلاقات وثيقة وغير عادية تصل حد استبعاد الدول الاقل شأنا والتي تكون غالبيتها دولا غير غربية. فالقرارات التي تتخذ في مجلس الامن الدولي او صندوق النقد الدولي، وتعكس مصالح الغرب، تقدم الى العالم باعتبارها تعكس رغبات المجتمع الدولي. بل ان عبارة «المجتمع الدولي» نفسها اصبحت تعبيرا ملطفا حل محل تعبير «العالم الحر» يستهدف اسباغ الشرعية الدولية على افعال تعكس مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية الاخرى (*).

يحاول الغرب، من خلال صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الاخرى، الترويج لمصالحه الاقتصادية، وفرض سياساته الاقتصادية التي يظن انها مناسبة، على الدول الاخرى.

وفي اي استطلاع للرأي موجه الى الشعوب غير الغربية، لا بد ان يفوز صندوق النقد الدولي بتأييد وزراء المال وغيرهم. الا انه قمين بان



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

يواجه بردود افعال سلبية غير محبذة من قبل الجميع الذين سيوافقون جيورجي ارباتوف على وصفه لمسؤولي الصندوق بانهم:

«بلاشفة جدد يعشقون الاستحواذ على اموال الناس وفرض قوانين غريبة ولا ديمقراطية تتصل بالسلوك الاقتصادي والسياسي، وتخمد انفاس الحرية الاقتصادية».

لقد ادت الهيمنة الغربية على مجلس الأمن الدولي وقراراته، التي كان يخفف من شدتها استنكاف الصين عن التصويت بين أونة واخرى، الى تحقيق شرعنة LEGITI-MATION استخدام الغرب للقوة لطرد العراق من الكويت، والقضاء على السلاح العراقي المتطور وقدرته على انتاجه.

كما ادت هذه الهيمنة الى نجاح المبادرة التي لا سابقة لها والتي قامت بها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، واسفرت عن مطالبة مجلس الامن، ليبيا بتسليم المتهمين بتفجير طائرة البان ام 103 ومن ثم فرض العقوبات عليها عندما رفضت الامتثال.

تلك هي، على الاقل، الطريقة التي يرى فيها غير الغربيين العالم الجديد، وثمة قدر معقول من الحقيقة في هذه الرؤية.

فالاختلافات التي تطال السلطة، وكذلك الصراعات التي تستهدف تحقيق السيطرة العسكرية والاقتصادية والمؤسسية، كل ذلك يشكل مصدرا من مصادر النزاع بين الغرب وبين الحضارات الاخرى.

واما الاختلافات الحضارية التي تشتمل على القيم والمعتقدات الاساسية، فهي تشكل مصدرا آخر للنزاع. لقد حاجج ف.س. ينبول بأن الحضارة الغربية هي «الحضارة العالمية» التي «تناسب جميع البشر». والحال ان معظم ما في الحضارة الغربية، على مستوى السطح، تغلغل فعلا في بقية انحاء العالم. واما على مستوى اشد عمقا، فان المفاهيم الغربية تختلف اختلافا جذريا عن تلك التي تشيع في الحضارات الاخرى. فالافكار الغربية التي تتعلق بالنزعة الفردية والليبرالية والدستورية وحقوق الانسان والمساواة والحرية وحكم القانون والديمقراطية والاسواق الحرة، وفصل الكنيسة عن الدولة، غالبا ما تنطوي على قدر ضئيل من المعقولية في سياق الحضارات الاسلامية والكونفوشية واليابانية والهندية والبوذية او حتى الارثوذكسية.

بل ان محاولات الغرب المستمرة نشر مثل هذه الافكار كثيرا ما تؤدي الى ردود افعال ضد «امبريالية حقوق الانسان» او الى اعادة التأكيد على القيم المحلية، كما يلاحظ في مسالة الدعم والتأييد الذي تلقاه الأصولية الدينية من قبل الاجيال الشابة في الثقافات غير الغربية.

ولعل فكرة امكانية وجود «حضارة عالمية» هي فكرة غربية تتناقض تناقضا مباشرا مع النزعة الخصوصية لدى معظم المجتمعات الآسيوية والحاحها على الخصائص المميزة بين شعب وآخر.

والحق ان مؤلف كشف يراجع فيه مائة دراسة مقارنة حول القيم في مجتمعات مختلفة، يستنتج ان «القيم التي تحمل في الغرب اهمية تتجاوز ما عداها هي الاقل قيمة على مستوى العالم». (**).

ومن الواضح ان هذه الاختلافات، على الصعيد السياسي، تبرز بروزا كبيرا في محاولات الولايات المتحدة والقوى الغربية الاخرى تحريض الشعوب الاخرى على ان تعتنق الافكار الغربية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان.

لقد بدأت الحكومة الديمقراطية الحديثة في الغرب. وعندما تطورت في مجتمعات غير غربية فانها كانت في معظم الاحيان نتاجا للاستعمار الغربي او حصيلة لعملية فرض بالقوة.

وكما يقول كيشور مهبوباني فان السياسة العالمية في المستقبل يتوقع ان تكون عبارة عن صراع: «بين الغرب والآخرين».. وان تشتمل ايضا على ردود افعال الحضارات غير الغربية على الهيمنة والقيم الغربية.

وتتمظهر ردود الفعل هذه في شكل او ثلاثة اشكال متضافرة. فحسب احد هذه الاشكال المتطرفة، يمكن لدول غير غربية، كبورما أو كوريا الشمالية، ان تنهج نهجا انعزاليا يستهدف تحصين مجتمعاتها من اختراق او «فساد» الغرب، وان تحجم عن المشاركة في المجتمع الدولي الذي يهيمن عليه الغرب.

ان تكاليف هذا الموقف باهظة بطبيعة الحال. وهناك عدد صغير من الدول، اختار انتهاجه بكليته.

واما الخيار الثاني وهو الذي يعادل خيار «الانخراط» BAND-WAGONING في نظرية العلاقات الدولية، فهو يعني الانضمام الى الغرب والقبول بقيمه ومؤسساته.

واما الخيار الثالث فهو ينطوي على محاول تحقيق «التوازن» مع الغرب عن طريق تطوير القوى الاقتصادية والعسكرية، والتعاون مع المجتمعات الاخرى غير الغربية ضد الغرب، مع الاحتفاظ بالقيم المحلية والمؤسسات، اي التحديث وليس التغريب.

---

* يدعي الزعماء الغربيون انهم يتصرفون بالنيابة عن «المجتمع الدولي». ولكن حدثت خلال الفترة التي سبقت نشوب حرب الخليج زلة لسان صغيرة. ففي مقابلة مع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر اشار الى العمليات التي يتخذها «الغرب» ضد صدام حسين ثم سارع الى تصحيح عبارته قائلا ان المقصود هو «المجتمع الدولي». والحال ان رئيس وزراء بريطانيا كان مصيبا حيث بدا انه اخطأ.

** هاري ترايندس، «النيويورك تايمز»، 25 ديسمبر (كانون الاول) 1990.

غداً

البلدان الممزقة



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٥

صدام حضارات؟ (الحلقة الأخيرة)

على الحضارة الغربية أن تتعلم التعايش مع الحضارات الأخرى

البروفسور صمويل هنتنغتون Huntington هو استاذ علم الحكم، ومدير معهد جون م. اولين للدراسات الستراتيجية في جامعة هارفرد الاميركية. وقد نشر نظريته في صدام الحضارات في مجلة «فورن افيرز» وذلك ضمن مشروع مركز اولين لدراسة: «مناخ الامن المتغير والمصالح الاميركية القومية»، وحصلت «الشرق الأوسط» على حقوق النشر الخاصة بدراسة «هنتنغتون» بالعربية. وقد حرصت «الشرق الأوسط» على نشر هذه الدراسة لاهميتها وخطورتها، وكونها تشكل باباً واسعاً لنقاش عميق.

صمويل ب. هنتنغتون

ترجمة: خلدون الشمعة

مع قيام البشر بتمييز انفسهم بعامل الحضارة، فان الدول المرشحة للتمزق والانقسام في المستقبل هي الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا. وهناك دول اخرى تتمتع بقدر معقول من الانسجام الحضاري ولكنها تعاني من الانقسام حول ما اذا كان المجتمع ينتمي الى حضارة معينة او اخرى. هذه الدول دول ممزقة. فزعماؤها يرغبون رغبة طبيعية في انتهاج استراتيجية الانخراط، وتحويل بلادهم الى بلاد تنتمي في عضويتها الى الغرب. الا ان تاريخ وثقافة وتقاليد هذه البلاد ليست غربية. ولعل البلد الاوضح والاشد نموذجية من حيث تمزقه هو تركيا. لقد انتهج زعماء تركيا في اواخر القرن العشرين نهج التقليد الاتاتوركي ووصفوا تركيا بانها دولة حديثة وعلمانية وغربية. كما انهم تحالفوا مع الغرب في حلف شمال الاطلسي وحرب الخليج وتقدموا بطلب عضوية المجموعة الاوروبية.

ومع ذلك فان عناصر في المجتمع التركي اعلنت تاييدها لعملية احياء اسلامي، وحاججت بقولها ان تركيا في حقيقتها مجتمع اسلامي شرق اوسطي. وبينما عرفت النخبة التركية تركيا بانها مجتمع غربي فان النخبة في الغرب ترفض القبول بها حسب هذه الصفة. يقول الرئيس اوزال ان تركيا لن تصبح عضوا في المجموعة الاوروبية، وان السبب الحقيقي لذلك هو: «اننا مسلمون وهم مسيحيون ولكنهم لا يصرحون بذلك علنا».

ما دامت تركيا قد رفضت «مكة»، ثم رفضتها «بروكسل» فالى اين تتجه؟

قد يكون الجواب هو «طشقند». فنهاية الاتحاد السوفياتي تمنح تركيا الفرصة لكي تصبح على راس حركة احياء حضاري تركي تشتمل على سبع دول تمتد من حدود اليونان الى الصين. وبتشجيع من الغرب تبذل تركيا جهودا مضنية من اجل ان تستحوذ لنفسها على هذه الهوية الجديدة.

خلال العقد الماضي شغلت المكسيك موقعا شبيها على نحو ما بالموقع التركي. فكما ان تركيا تخلت عن مناهضتها التاريخية لاوروبا وحاولت الانخراط مع اوروبا، فقد توقفت المكسيك عن تعريف نفسها عن طريق مناهضة الولايات المتحدة. وبدلا من ذلك فانها تحاول تقليد الولايات المتحدة وان تنضم اليها في منطقة التجارة الاميركية الشمالية الحرة. والزعماء المكسيكيون منهمكون في مهمة اعادة تحديد الهوية المكسيكية. وقد حققوا اصلاحات اقتصادية جذرية لا بد ان تؤدي الى تغيير سياسي جذري. ففي عام 1991 وصف مستشار كبير



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٥

للرئيس المكسيكي كارلوس ساليناس جورتاري لي باسهاب طبيعة التغييرات التي كانت تقوم بها حكومة ساليناس. وعندما انتهى من الشرح قلت معلقا: «هذا مثير للاعجاب الشديد. يبدو لي انك تريد تغيير المكسيك جذريا من بلد اميركي لاتيني الى بلد اميركي شمالي».

نظر الي بدهشة وقال: «بالضبط. هذا بالضبط ما نحاول ان نفعله. ولكننا لا نستطيع بطبيعة الحال ان نقول ذلك علنا».

ان ملاحظته توضح بجلاء ان المكسيك مثلها في ذلك مثل تركيا، فيها قطاعات يعتد بها من السكان الذين يقاومون اعادة تحديد هوية بلادهم.في تركيا، يتعين على الزعماء ذوي النزعة الاوروبية ان يقوموا ببعض التصرفات التي تنم عن الاحترام الذي يكنونه تجاه الاسلام (حج اوزال الى مكة). وفي المكسيك يتعين على الزعماء ذوي النزعة الاميركية الشمالية ان يقوموا ببعض التصرفات التي ترضي اولئك الذين يعتبرون المكسيك بلدا اميركيا لاتينيا (اشتراك ساليناس في قمة جوادالاجارا التي ضمت دولا ايبيرية اميركية).

من الناحية التاريخية يمكن القول ان تركيا هي البلد الاشد تمزقا. واما بالنسبة للولايات المتحدة فان المكسيك هي البلد الاشد تمزقا. واما على الصعيد العالمي فان روسيا هي الدولة الاهم من بين الدول الاشد تمزقا. ان مسألة ما اذا كانت روسيا جزءا من الغرب او ما اذا كانت تتزعم حضارة سلافية ارثوذكسية كانت مسألة مطروحة باستمرار في التاريخ الروسي. وقد اسبغ انتصار الشيوعية في روسيا ستارا من الغموض عليها. فها هي تسارع الى استيراد ايديولوجيا غربية تؤقلمها بحيث تناسب الاوضاع الروسية ثم تتحدى الغرب باسم تلك الايديولوجيا. لقد اغلقت هيمنة الشيوعية ملف النقاش التاريخي حول الغربنة مقابل الروسنة. ومع خذلان الشيوعية يجابه الروس المسألة نفسها مجددا.

لقد تبنى الرئيس يلتسين المبادئ والاهداف الغربية، وهو يسعى الى جعل روسيا دولة «طبيعية» وجزءا من الغرب. ومع ذلك يمكن القول ان النخبة الروسية والشعب الروسي منقسمون حول هذه المسألة. ويحاجج سيرجي ستاكفيتش، احد المنشقين المعتدلين بان على روسيا ان ترفض النهج «الاطلنطي» الذي قد يؤدي بها الى: «ان تصبح اوروبية، وان تصبح العضو الثامن في مجموعة الدول السبع، وان تبدي اهتماما خاصا بالمانيا والولايات المتحدة باعتبارهما العضوين المهيمنين على تحالف الاطلنطي».

وبينما يرفض انتهاج سياسة اوروبية آسيوية خالصة، يحاجج ستاكفيتش بأن على روسيا ان تعطي الاولوية لحماية الروس الذين يقطنون في البلدان الاخرى، وان تؤكد على صلاتها التركية والاسلامية، وان تسعى الى تحقيق: «اعادة توزيع مناسبة لمصادرنا وروابطنا ومصالحنا مع آسيا.. مع الجانب الشرقي».

هذا النوع من المعلقين يوجه النقد ليلتسين بسبب اخضاعه مصالح روسيا لمصالح الغرب، وتخفيضه قوة روسيا العسكرية، وفشله في تقديم الدعم لاصدقاء تقليديين كصربيا، ودفعه حركة الاصلاح الاقتصادي في اتجاه مؤذ للشعب الروسي. ولعل من ابرز دعاة هذا الاتجاه، ما تلاقيه افكار بيتر سافتسكي مجددا، وهو الذي سبق ان اعلن في العشرينات ان روسيا تشكل ظاهرة حضارية اوروبية آسيوية متفردة.

وهناك منشقون اشد تطرفا، ويعربون عن افكارهم القومية على نحو اوضح، رافعين لواء وجهات نظر مناهضة للغرب وللسامية، ويحثون روسيا على تطوير قوتها العسكرية واقامة علاقات اوثق مع الصين والبلدان الاسلامية. ان الشعب الروسي منقسم قدر انقسام النخبة الروسية. وقد كشف استطلاع للراي اجري في روسيا الاوروبية في ربيع عام 1992 ان نسبة اربعين في المائة من الروس هناك ابدت مواقف ايجابية تجاه الغرب، بينما ابدت نسبة (36) في المائة مواقف سلبية. ان روسيا، شأنها في ذلك شأن وضعها عبر الشطر الاعظم من التاريخ، دولة ممزقة في مطلع التسعينات.ان اعادة تحديد مكونات الهوية الحضارية تضطر الدولة الممزقة الى تحقيق ثلاثة شروط اساسية: على نخبتها السياسية والاقتصادية اولا ان تؤيد هذه الخطة وان تبدي تجاهها الحماس.

ثانيا: على شعبها ان يكون مستعدا للاسهام في عملية اعادة تحديد مكونات هويته الحضارية.

ثالثا: ينبغي ان تكون المجموعات المسيطرة في الحضارة المتلقية مستعدة لاعتناق فكرة التحول.

وهذه الشروط الاساسية الثلاثة ماثلة في المثال المكسيكي الى حد كبير.

واما الشرطان الاساسيان الاول والثاني فهما متوافرن في مثال تركيا الى حد كبير.

وليس من الواضح ما اذا كان اي من الشروط متوفرا بالنسبة لمسألة انضمام روسيا الى الغرب. فالصراع بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية اللينينية كان صراعا بين ايديولوجيتين، تشتركان على الرغم من نقاط الاختلاف الكبرى بينهما، في نزوعهما لتحقيق اهداف الحرية والمساواة والرخاء.

واما روسيا تقليدية وسلطوية وقومية فستكون لديها اهداف مختلفة. ان باستطاعة ديمقراطي غربي ان يتحاور فكريا مع ماركسي سوفياتي، ولكنه عاجز عن القيام بذلك مع تقليدي روسي. واذا ما رفض الروس، فيما هم يكفون عن التصرف كماركسيين، الديمقراطية الليبرالية وبدأوا يتصرفون كروس وليس كغربيين، فان العلاقات بين روسيا والغرب يمكن ان تستحيل مجددا الى علاقات متباعدة وذات طابع صراعي

الرابطة الكونفوشية ـ الإسلامية

العقبات التي تواجهها الدول غير الغربية التي تريد الانضواء تحت لواء الغرب تختلف واحدتها عن الاخرى الى حد كبير.

انها اقل عددا بالنسبة لدول اميركا اللاتينية واوروبا الشرقية. ولكنها اكبر عددا بالنسبة للدول الارثوذكسية الاعضاء في الاتحاد السوفياتي السابق. بل لعل هذه العقبات تكون اكبر بكثير عندما يتعلق الامر بالمجتمعات الاسلامية والكونفوشية والهندوسية والبوذية.

لقد احتلت اليابان موقعا فريدا خاصا بها كعضو مشارك للغرب: انها موجودة داخل الغرب على نحو ما، ولكنها ليست كما هو واضح جزءا من الغرب في ما يتصل بالابعاد المهمة للمسألة.

ان الدول التي لا تريد او لا تستطيع، لاسباب تتعلق بالحضارة والسلطة، الانضواء تحت لواء الغرب، تسارع الى منافسته عن طريق تطوير قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

وهي تفعل ذلك عن طريق دفع



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يناير 1995

عجلة تطورها الداخلي والتعاون مع الدول غير الغربية. ولعل احد ابرز اشكال هذا التعاون، الرابطة الكونفوشية - الاسلامية التي برزت لتتحدى المصالح والقيم والهيمنة الغربية.

ان الدول الغربية كلها بلا استثناء تقريبا، تقوم الآن بتخفيض نفقاتها العسكرية. وهذا هو شان روسيا تحت زعامة يلتسين. الا ان الصين وكوريا الشمالية والعديد من دول الشرق الاوسط تحاول زيادة قدراتها العسكرية على نحو لافت للنظر. وهي تقوم بذلك عن طريق استيراد الاسلحة من مصادر غربية وغير غربية وتطوير صناعات عسكرية محلية. ونتيجة ذلك بروز ما دعاه تشارلز كروثامر «دول السلاح». هذه الدول ليست دولا غربية. كما ان ثمة نتيجة اخرى لهذا الواقع هي اعادة تعريف مبدأ الرقابة على التسلح، وهو مبدأ غربي وهدف غربي.

خلال الحرب الباردة كان الهدف الرئيسي من الرقابة على التسلح هو التوصل الى توازن عسكري مناسب بين الولايات المتحدة وحلفائها والاتحاد السوفياتي وحلفائه.

واما الهدف الرئيسي من الرقابة على التسلح في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فيتصل بالحيولة دون قيام المجتمعات غير الغربية بتطوير قدراتها العسكرية التي بوسعها ان تهدد المصالح الغربية. ويحاول الغرب ان ينجز ذلك عن طريق عقد الاتفاقيات الدولية، وممارسة الضغوط الاقتصادية ووضع ضوابط على حركة انتقال الاسلحة والتقنيات المتعلقة بصناعتها.

ويتركز الصراع بين الغرب وبين الدول الكونفوشية - الاسلامية بالدرجة الاولى حول الاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية والصواريخ البالستية والوسائل المتقدمة لاطلاقها، وكذلك القدرات الالكترونية والمعلوماتية التي تتعلق بذلك الهدف.

فالغرب يروج لفكرة الحد من انتشار الاسلحة كمقياس عالمي. كما يروج ايضا لمبدأ عقد معاهدات الحد من انتشار الاسلحة ومراقبتها كطريقة لتحقيق ذلك المقياس، بل هو يهدد بجملة من العقوبات التي يمكن ان يتخذها ضد اولئك الذين يساعدون على انتشار الاسلحة المتقدمة، ويقترح تقديم المعونات لاولئك الذين لا يساعدون. ان انتباه الغرب مركز بطبيعة الحال على دول معادية للغرب مباشرة او يمكن ان تكون كذلك.

ومن جهة اخرى تؤكد الدول غير الغربية على حقها في امتلاك واستخدام الاسلحة التي تظن انها ضرورية لضمان امنها. كما انها تشبعت الى اقصى حد، بالحقيقة الكامنة وراء رد فعل وزير الدفاع الهندي عندما سئل عن الدرس الذي تعلمه من حرب الخليج فقال: «لا تقاتلوا الولايات المتحدة ما لم تكن لديكم اسلحة نووية».

ان الاسلحة النووية والكيماوية والصواريخ ينظر اليها، ربما على نحو خاطئ، باعتبارها تشكل معادلا حيويا للقوة التقليدية الغربية المتفوقة.

فالصين لديها سلاح نووي بطبيعة الحال. وباكستان والهند تمتلكان القدرة على نشر هذا السلاح. واما كوريا الشمالية وايران والعراق وليبيا والجزائر فهي الدول التي تحاول، على ما يبدو، الاستحواذ عليه.

وقد اعلن مسؤول ايراني كبير ان على جميع الدول الاسلامية الحصول على اسلحة نووية. وفي عام 1988 اصدر رئيس جمهورية ايران امرا يقضي بضرورة تطوير: «اسلحة هجومية ودفاعية كيماوية وبيولوجية ومشعة».

ولعل التوسع المستمر لقوة الصين العسكرية والوسائل القمينة بتحقيقها، ينطوي على اهمية مركزية بالنسبة لتطوير القدرات العسكرية المناهضة للغرب. وبعد ان شعرت بالزهو من جراء تطورها الاقتصادي الباهر، تحاول الصين على نحو مطرد، زيادة انفاقها العسكري وتخطو خطوات جريئة نحو تحديث قواتها المسلحة.

فهي تبتاع الاسلحة من دول الاتحاد السوفياتي السابق. وتطور صواريخها البعيدة المدى. وفي عام 1992 قامت بتفجير قنبلة نووية استطاعتها ميجاطن واحد. كما انها تطور قدرات على تطبيق هذه القوة، وتستحوذ على تكنولوجيا الارضاع الجوي، وتحاول شراء حاملة طائرات.

ويستثير نمو الصين العسكري وتاكيدها على سيادتها على بحر جنوب الصين، سباقا اقليميا متعددا للسلاح في اسيا الشرقية. وهي تعتبر مصدرا رئيسيا للاسلحة ولتكنولوجيا صناعة الاسلحة. فقد صدرت مواد الى ليبيا والعراق يمكن استخدامها في [illegible] اعة الاسلحة النووية وغاز الاعصاب كما ساعدت الجزائر على بناء مفاعل صالح للبحث في مجال السلاح النووي وانتاجه. وباعت ايران تكنولوجيا نووية يعتقد المسؤولون الاميركيون انه يمكن استخدامها في صناعة الاسلحة فقط وشحنت الى باكستان قطع صواريخ يبلغ مداها ثلاثمائة ميل.

واما كوريا الشمالية فان لديها برنامج تصنيع سلاح نووي متطور. وقد باعت سورية صواريخ وتكنولوجيا صواريخ متقدمة. ان تدفق الاسلحة وتكنولوجيا الاسلحة يتجه عادة من شرق اسيا الى الشرق الاوسط. ومع ذلك فثمة حركة بالاتجاه المعاكس. فقد تلقت الصين صواريخ ستينجر من باكستان. ثمة اذن رابطة عسكرية كونفوشية - اسلامية، هدفها مساعدة الدول الاعضاء فيها على الاستحواذ على الاسلحة وتكنولوجيات صناعة الاسلحة اللازمة لموازنة القوة العسكرية لدى الغرب. قد تستمر هذه الرابطة او لا تستمر. الا انها في الوقت الحاضر، كما قال ديف ماكوردي: «حلف منشقين يقوم بتبادل الدعم ويديره الداعون الى انتشار السلاح والذين يدعمونهم».

ذلكم شكل جديد من اشكال سباق التسلح، طرفاه الدول الكونفوشية - الاسلامية، والغرب. في سباق التسلح القديم كان كل طرف يطور اسلحته لتحقيق التوازن او التفوق على الطرف الآخر. واما في هذا الشكل الجديد من سباق التسلح فهناك طرف يطور اسلحته، بينما يحاول الآخر الا يوازن وانما يحدد ويمنع نمو تكديس الاسلحة في الوقت الذي يقوم فيه بتخفيض قدراته العسكرية الخاصة به.

ملابسات أمام الغرب

لا تحاول هذه الدراسة البرهنة على ان هويات الحضارة ستحل محل جميع الهويات الاخرى، وان الدول القومية ستختفي، وان كل حضارة ستصبح كيانا سياسيا واحدا ومتسقا، وان الجماعات داخل حضارة بعينها لن تتصارع في ما بينها.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه الدراسة تطرح فرضية مفادها ان الاختلافات بين الحضارات حقيقية ومهمة، وان الوعي بالحضارة يزداد قوة، وان الصراع بين الحضارات سيحل محل الصراع الايديولوجي واشكال الصراع الاخرى» باعتباره الشكل العالمي المهيمن، وان العلاقات الدولية.. اللعبة التي تلعب داخل الحضارة الغربية تاريخيا سينزع عنها طابعها الغربي بحيث تصبح لعبة تقوم فيها الحضارات غير الغربية بادوار اللاعبين وليس مجرد المستهدفين، وان المؤسسات السياسية والامنية والاقتصادية الناجحة هي اشد قابلية على التطور والنمو داخل الحضارات منها عبر الحضارات، وان الصراعات بين مجموعات داخل حضارات مختلفة ستكون اشد عنفا وشراسة من تلك التي تنسب بين مجموعات داخل حضارة واحدة بعينها، وان الصراعات العنيفة بين مجموعات تنتمي الى حضارات مختلفة ستكون على الارجح المصدر الاشد خطورة والمؤدي الى تصعيد قد يسفر عن حروب عالمية، وان المحور البارز في السياسة الدولية سيكون العلاقة بين «الغرب وما عداه» وان النخب في بعض الدول غير الغربية والتي تشعر بالتمزق ستحاول ان تجعل بلدانها جزءا من الغرب ولكنها ستجابه في بعض الحالات عقبات كاداء تحول دونها ودون تحقيق ذلك، وان البؤرة المركزية للصراع في المستقبل غير البعيد ستكون بين الغرب وبين بعض الدول الاسلامية - الكونفوشية.

هذا لا يعني الدعوة الى نشوب النزاعات بين الحضارات. وانما هذه محاولة لتقديم فرضيات وصفية لما يمكن ان يكون عليه المستقبل. فاذا كانت هذه الفرضيات معقولة وقابلة للحدوث فان من الضروري التمعن في ملابساتها المتعلقة بسياسة الغرب.

ويمكن ان نقسم هذه الملابسات الى تلك التي تشتمل على فائدة قابلة للتحقق على المدى القريب، وتلك التي يمكن التكيف معها على المدى البعيد.

على المدى القريب يبدو انه من الجلي ان من مصلحة الغرب تعزيز قدر اكبر من التعاون والوحدة داخل الحضارة التي ينتمي اليها، وبخاصة من مكوناته الاوروبية والاميركية الشمالية، وان تدمج مع الغرب مجتمعات في اوروبا الشرقية واميركا اللاتينية ثقافاتها قريبة من الغرب، وان يتم تعزيز وتطوير علاقات التعاون مع روسيا واليابان، وان يحال دون تفاقم الصراعات المحلية داخل الحضارة نفسها الى حروب كبرى، وان يتم وضع حدود لتوسع القوة العسكرية لدى البلدان الكونفوشية والاسلامية، وان يخفف من عملية تخفيض الطاقات العسكرية الغربية ويحافظ على التفوق العسكري الغربي في شرق وجنوب غرب آسيا، وان تستغل الخلافات بين الدول الكونفوشية والاسلامية، وان تدعم في داخل الحضارات الاخرى جماعات متعاطفة مع القيم والمصالح الغربية، وان تعزز المؤسسات الدولية التي تعكس المصالح والقيم الغربية المشروعة ويشجع انخراط الدول غير الغربية في هذه المؤسسات.

واما على المدى البعيد فان اجراءات اخرى يمكن اتخاذها. ان الحضارة الغربية غربية وحديثة معا. وقد حاولت الحضارات غير الغربية ان تصبح حديثة دون ان تصبح غربية. وحتى هذا التاريخ نجحت اليابان وحدها في هذا المسعى. ستحاول الحضارات غير الغربية أن تستمر في السعي للاستحواذ على الثراء والتكنولوجيا والخبرات والآلات والاسلحة التي تشكل جزءا من كون البلد حديثا. كما ستحاول ايضا ان توفق بين هذه الحداثة وبين ثقافتها وقيمها المحلية. ستتزايد وتتعزز قوتها الاقتصادية والعسكرية بالنسبة للغرب. ولهذا فسيجد الغرب نفسه مضطرا لتكييف هذه الحضارات غير الغربية الحديثة التي تقترب مستويات قدراتها من مستويات الغرب، ولكن قيمها ومصالحها تختلف اختلافا كبيرا عنه. وهذا سيتطلب من الغرب ان يحافظ على القوة الاقتصادية والعسكرية اللازمة لحماية مصالحه بالنسبة لهذه الحضارات. كما ان ذلك سيتطلب من الغرب ايضا تطوير فهم اعمق للافتراضات الدينية والفلسفية التي تكمن وراء الحضارات الاخرى وللطريقة التي تفهم وفقها تلك الشعوب التي تنتمي الى هذه الحضارات، مصالحها، وسيتطلب الامر قدرا اكبر من الجهد للعثور على نقاط مشتركة بين الحضارة الغربية والحضارات الاخرى. لن تكون هناك في المستقبل المنظور حضارة عالمية وانما سيكون هناك عالم يضم حضارات مختلفة كل واحدة منها سيتعين عليها ان تتعلم كيف ستتعايش مع الحضارات الاخرى.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٥

الوضع العربى .. يتناقض وروح العصر



بقلم حسين فهمى

دبت روح جديدة فى العمل العربى بعد اجتماع قمة الاسكندرية بين مبارك والملك فهد والرئيس الأسد . فقد أعلن الزعماء الثلاثة أن هدفهم هو تحقيق التصالح بين الدول العربية ، وتنقية الأجواء العربية ! وفى المجال العملى صرح الرئيس مبارك بأن الاتصالات مع الملك فهد والرئيسين الأسد وعلى عبدالله صالح أدت الى وقف التوتر على الحدود السعودية - اليمنية .

كما صرح مبارك بأن الرئيس اليمنى على عبدالله صالح استجاب لطلب منع التحرشات خلال اتصالات هاتفية ، ومباحثات فى القاهرة ، وان الطرفين السعودى واليمنى يجتمعان للتفاوض لحل الأزمة بعد أن أصبحت النيات طيبة ، وقال مبارك ان هذه الاتصالات تضمنت المشكلة الحدودية بين السعودية واليمن . وأكد ان الخلاف توقف بعد هذه الاتصالات المكثفة .

ولا شك ان النتائج التى حققتها هذه الاتصالات تقدم نموذجا لتنقية العلاقات بين بقية العلاقات العربية . وهكذا تجدد الأمل فى رأب الصدع الذى دهم الدول العربية ، منذ عام ١٩٩٠ بسبب الغزو العراقى للكويت ! فقد أدى هذا الغزو الى انقسام الدول العربية لأول مرة بين معسكرين .. يؤيد أحدهما هذا الغزو ، ويرفضه المعسكر الآخر .

ولا شك ان توحيد العمل العربى ، وإعادته الى الوضع الايجابى سوف يقتضى بعض الوقت والجهد والعمل اذا تواصلت الجهود فى الطريق الذى بدأ فى قمة الاسكندرية الثلاثية .

ولقد بح صوتنا منذ وقع الانقسام العربى من الدعوة الى العودة الى التضامن العربى ، والعمل العربى المشترك .. وقلنا دائما ان الخلاف العربى يخرج العرب من عصرنا الحالى ، ذلك أن سمة هذا العصر هو تشكيل التكتلات الكبرى والكيانات والتجمعات العملاقة ، فقد اتحدت دول أوربا الغربية برغم ماكان بينها طوال القرون من عداوات وخلافات ، ورغم أن هذه الدول مختلفة التاريخ واللغات والمصالح : لكنها أدركت روح العصر وطرحت ظهريا كل ما كان يفرق بينها ! وأنشأت وحدة متكاملة بينها ، وتوحدت سياسيا واقتصاديا وعسكريا ونقديا ، وأصبحت قوة عملاقة ، وفى نفس الوقت فتحت مداخلها لانضمام بقيه دول أوربا التى كانت تعرف قبل سقوط الاتحاد السوفيتى السابق بدول شرق أوربا .

وفى الناحية الأخرى من الأطلنطى أقامت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وحدة اقتصادية بينها وأبدت كثير من الدول اللاتينية رغبتها فى الانضمام الى هذا التكتل ، ورحبت الوحدة الأمريكية بهذا الأمر !.

وبهذا قامت وحدة كبرى ثانية على الجانب الغربى من المحيط الأطلنطى .

● ● ●

وهكذا أصبحت سمة عصرنا هى تشكيل التكتلات العملاقة وتوثيق العلاقات بين دولها الى أقصى حد ، ويقودنا هذا الى العالم العربى الذى مازال يجتر خلافاته ، وتناقضاته !

ومن هنا تبدو أهمية قمة الاسكندرية والتى أعلنت أن هدفها هو تحقيق التصالح بين الدول العربية ، وتنقية الأجواء بينها . وقد تكون هذه المهمة صعبة وتحتاج الى وقت ، ولكن التمسك بها ، والمضى فى العمل على تحقيقها مهما كانت الصعاب أصبح حتميا !

ورغم كل العقبات ، فان الظروف التى تيسر عملية التكتل العربى أكثر وأقوى فاعلية .. فالوطن العربى يمتد على مساحة شاسعة متصلة والأمم العربية تتحدث لغة واحدة وتنتمى الى



ثقافة واحدة ، وآمال واحدة ، وتواجه عدوا واحدا . وبذلك يصبح تكتلها ووحدة عملها طريقا سهلا ومحتوما اذا أراد العرب ان يعيشوا عصرهم ، وينشئوا تكتلهم ووحدتهم فيصبحوا قوة قادرة على تحقيق مصالحها ، وحمايتها !

●●●

ونعود الى قمة الاسكندرية ، التي قررت العمل على تحقيق التصالح بين الدول العربية ، ونستطيع القول إن تحقيق هذا الهدف سيكون خير بداية على الطريق العربي .. كذلك فإن أى خلاف او تناقض بين الدول العربية لن يستطيع أن يحول دون هذا الهدف للاسباب التي ذكرناها ، ولقوة الوشائج والجذور التي تربط بينها ، وفداحة الأخطار التي تتهددها في وقت لا يخفى فيه أعداء الأمة العربية إنهم يخططون للقضاء على القومية العربية واستبدالها بما يسمونه الشرق اوسطية تذويبا لآمال العرب في الوحدة والتضامن .

ولسنا في حاجة الى تعداد مزايا الوحدة ـ فاذا كانت أوربا قد اتحدت سياسيا وعسكريا واقتصاديا ونقديا ، واذا كانت امريكا القوة الأعظم الوحيدة قد لحقت بقطار الوحدة الامريكية ..

اذا كان الأمر كذلك لأصبحت الوحدة العربية واجبة من جميع الوجوه .

ان السير على طريق الوحدة هو قبل كل شيء نابع من روح العصر ، وينسجم مع توجهاته هو بلاشك اللحاق بالعصر ، كما ان طريق الوحدة هو الطريق الاكثر ضمانا وأمانا وجدوى .

●●●

ولاشك أن التخلي عن التوحد يتناقض مع مسيرة التاريخ وروح العصر ومن غير المعقول أن تتوحد القوى الكبرى بينما يبقى العرب متفرقين ولا نقول متناحرين . ذلك ان تعاملهم مع القوى الكبرى التي نشأت سيجعل التعامل بينها وبين الدول العربية مؤديا بالضرورة الى ايذاء المصالح العربية ، والاستهانة بهذه المصالح .

واخيرا فإن الوضع الراهن للدول العربية يتناقض مع روح العصر ، ويعرض للأخطار جميع المصالح العربية سواء بالنسبة لكل دولة عربية ، أو سواء لكل الدول العربية .

اننا اذا لم نلحق بقطار العصر فسوف تكون خسائرنا كثيرة وسنتخلف بدلا من أن نتقدم ، وسيصبح علينا القول بأننا نعيش خارج عصرنا ، ولا شك ان تنقية العلاقات العربية التي تعمل من اجلها مصر والسعودية وسوريا هي الخطوة الأولى نحو تصحيح الوضع العربي برمته !

اوراق

يكتبها اليوم:

عبد الهادى البكار

السّلامُ سَلامٌ ، والحَرْبُ حَرْبٌ ، وهما لايلْتَقِيانْ ...

من خصائص الضوء أنه هو الذى يدحض الظلمة حين يتواجهان، لكن مرحلة الأربع سنوات العربية الفائتة شهدت ولاتزال تشهد حالة استثنائية فيزيائية تكاد تجعل الظلمة قادرة على دحض الضوء حين يتواجهان ،بمعنى أن الشمعة المنيرة العربية احيانا ما عجزت خلال السنوات الاربع الماضية عن اختراق الظلام ،وان الظلمة السوداء البهيمة احيانا مانجحت فى اختراق ضوء الشمعة المنيرة. ومن الملاحظ انه كلما اوقد اهل الوفاق العربى شمعة لاستكشاف الطريق المفضية إلى استرداد التضامن العربى الفقيد، سارع اهل الشقاق والحقد واللؤم العربى الى إطفائها بالنفخ فى انابيب الفحيح الثعبانى الاخرق.

وعلى الرغم من أن من تبقى من اهل الشقاق العربى ،عدده قليل جدا ،ويكاد لاتراه العين المجردة العاجزة عن رؤية «الجرثوم» المتناهى الصغر فى حجمه،فإن قدرة هؤلاء لاتزال تعوق وتجهض المساعى الحميدة التى بذلها بعض الحكماء العرب منذ صيف عام ١٩٩٢ لتجاوز ما خلفته حرب الخليج الثانية من آثار لامناص من لن تزال قبل ان تنقلب الآية، فيصبح الظالم من بعد ظلمه باربع سنوات ،هو المظلوم ويتحول المظلوم بعد اربع سنوات الى ظالم مستحق للثار والعقاب حين لن ينفع ندم.

ولايختلف اثنان على ان إقدام العراق على محاولة ابتلاع الكويت صيف ١٩٩٠ كان خطا عظيما فى حق اهل الكويت واهل العراق ،بل فى حق المجموعة العربية لكن ماحدث قبل اربع سنوات ونصف السنة قد حدث ولم يعد ممكنا قط استعادة ٢ اغسطس ١٩٩٠ مرة ثانية من الماضى الى الحاضر ،لتجريده مما كان قد حدث فيه، وربما لهذا التعليل بالتحديد قالت العرب «اللى فات مات».

ويخطئ كثيرا كل من يحاول تكريم ما كان قد «فات» بالتخليد الحى لأن تخليد حيوية ما كان قد حدث امس من خطا او سوء تقرير او فعل شرير، يؤدى بالضرورة الى تجدد تورم النفوس بالحقد الحى المسموم الباحث عن فرص للثار الذى سرعان مايتحول الى ثار متبادل دائم كم عانى منه الافراد، وكم عانت منه الشعوب.

وفيما نعلم فإن العرب اوصت «بالصفح عند المقدرة»، وان اليهود التلموديين اوصوا بتخليد الحقد الحى الى ابد الآبدين .

وبما اننا عرب ولسنا من اليهود التلموديين ،فقد حاول حكماء منا عرب منذ صيف عام ١٩٩٢ بذل مساعيهم الحميدة لتجاوز آثار وذكريات ٢ اغسطس ١٩٩٠ ،وهى آثار وذكريات مؤلمة محزنة سود، حتى لايتحول الظالم الى مظلوم يكون من حقه «الثار» من ظالمه الذى كان صيف ١٩٩٠ هو المظلوم ، اذا ما بالغ من ظلم (بضم الظاء) فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ بعقاب الظالم عقابا يتجاوز حدود العقاب المعقول.

وفى النصوص القانونية الجنائية مايوجب ان يكون العقاب على قدر حجم ونوع الجناية او الجريمة، فإن تجاوز العقاب حدوده العادلة ،تحول «العقاب» الى «ظلم» لايقره العقل ولا

المنطق ولا القانون ولا تقبل به ضمائر الشعوب.

وقد يكون من حق المظلوم ان يرد على الصاع بصاعين، لكن حين يحاول مظلوم الرد على الصاع الواحد بمائة الف صاع، يصبح من حق الآخرين من الحكماء ردعه عن الاستمرار بالمبالغة بالعقاب، قبل ان تنقلب الآية على المظلوم، فيصبح ظالما بعد ان كان هو المظلوم، ويصبح قاتلا بعد ان كان هو المقتول، وبذلك يخسر كل من بالغ بالعقاب، ولايكسب، وقد يواجه القتل ثارا حتى الإبادة بعد حين.

وبغض النظر عن كل مانشرته الصحافة العربية منذ صيف عام ١٩٩٢ وحتى يومنا هذا، فان قضية المصالحة العربية حظيت اول ماحظيت باهتمام الشيخ زايد رئيس دولة الامارات حين كان في زيارة للهند صيف ذلك العام، واستقبل فى مقر إقامته السفراء العرب المعتمدين فيها ليعلن دعوته الطيبة لاستعادة التضامن العربى ولتجاوز آثار وذكريات ٢ اغسطس ١٩٩٠ المؤلمة السوء. الا ان دعوته تلك لم تلق اذانا صاغية ممن كانت جراحهم لم تلتئم بعد.. وعلى الرغم من ذلك فقد حرص الشيخ زايد على احياء دعوته ومساعيه الحميدة تلك مرة ثانية حين استقبل فى مقر اقامته فى منطقة العين الشرقية فى دولة الامارات بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٠ كلا من ابراهيم نافع رئيس تحرير «الاهرام» وابراهيم سعده رئيس تحرير «اخبار اليوم» مرفوقين بمدير مكتب جريدة «الأنوار» فى الامارات، ليكرر مطالبته بوجوب تحقيق المصالحة العربية، قبل يومين من انعقاد مؤتمر القمة الخليجى فى ابوظبى يوم ١٩٩٢/١٢/٢٢.

وفى يوم ٢١/١٢/ نشرت الأهرام والأخبار القاهريتان، و«الاتحاد» و«البيان» الإماراتيتان، و«الأنوار» اللبنانية نص ذلك الحوار الصحفى مع الشيخ زايد، الا ان الذين لم تكن جراحهم قد التامت بعد، تمكنوا مرة ثانية من إجهاض مساعى الشيخ زايد الحميدة فى شوطها الثانى ، وبات واضحا انهم عازمون على إبقاء فوهات جراحهم منكوءة مفتوحة، لا يسمحون لها بالالتئام، إلى أبد الآبدين، وهكذا بقيت حالة التخاصم العربى على ما هى عليه، وتمكنت إسرائيل من استثمار حالة التمزق العربى للاستفراد «بالشرعية الفلسطينية» ومن ثم «بالشرعية الأردنية»، ومن بعد ذلك من التسلل الى الشمال الأفريقى ومن الانتشار السرى فى بعض دول شبه الجزيرة العربية والخليج، فى وقت كان فيه شعب العراق، وليس قيادته السياسية، يعانى من استمرار حالة الجوع والمرض انعدام حليب الأطفال والأدوية، معاناة لم يمارس كمثلها شعب آخر فى مراحل التاريخ العربى كلها، بل فى وقت اندلعت الحرب الأهلية اليمنية، وزرعت بذور الاضطراب الأمنى فى شبه الجزيرة العربية والخليج، حيث ظهرت نتائج ذلك مؤخرا فى كل من سلطنة عمان والبحرين، كبداية لما هو أخطر وأعظم، إضافة الى ما ظهر فى السعودية نفسها من علامات التمرد الداخلى.

وبصورة أو باخرى كانت مصر ودولة الإمارات تتشاوران باحثتين عن الأسلوب الناجح لوضع حد لحالة انهيار العلاقات العربية. العربية، وربما . لهذا السبب بالتحديد . قام الشيخ زايد بزيارة الاسكندرية صيف ١٩٩٤ ،أجرى خلالها مباحثات مطولة مع الرئيس مبارك.. فما كاد الشيخ زايد يغادر الاسكندرية الى جنيف لإجراء بعض الفحوص الطبية، حتى فوجىء العرب، مسرورين، بوصول الرئيس مبارك للعاصمة السويسرية، وكانت تلك «المفاجاة» توحى باحتمال توصل الزعيمين العربيين الى مرحلة من المشاورات والاتصالات تبشر بالانفراج، وبقرب حلول موعد تحقيق الخطوات المبدئية لتحقيق التصالح العربى المنشود، ثم سرعان ما تاكد هذا الاحتمال بصدور الصحف المصرية والإماراتية والكويتية والاردنية فى اليوم التالى، وفى صدور صفحاتها الأولى «مانشيتات» تؤكد نجاح الزعيمين العربيين بالتوصل الى بداية الطريق المفضية إلى التصالح العربى..

ولسبب مايزال مجهولا، وبسرعة صاعقة مثيرة فاجعة، تولت اقلام عربية صحفية معروفة بالجشع وببراعتها بالمتاجرة بمواقعها القيادية الصحفية لصالح القادرين على شرائها بالساعات الثمينة الذهبية، وبـ«المظاريف» المحشوة بمبالغ نقدية دولارية، مهمة «تكذيب» ما نشرته اقلام هؤلاء فى صحفهم قبل يوم واحد، واضعة بذلك مزيدا من الحطب اليابس فى موقد «الخلافات العربية» ، ثم سمعنا وقرانا كلاما ينكر بل يستنكر ما نشر فى الصحف المصرية والإماراتية والأردنية والكويتية عن التوصل الى صيغة لاستعادة التضامن العربى، وكانما بذل المساع الحميدة لتحقيق التصالح العربى هو «عار» او «ذميمة» تدعو إلى التبرؤ منها..

وقد أعقب ذلك وضوح حرص إسرائيل على كسب مواقع جديدة لها فى بعض دول شبه الجزيرة والخليج، وفى كل من المغرب وتونس ، وعلى نسف جامعة الدول العربية بلغم «الشرق اوسطية» ، وعلى مخاتلة سوريا مخاتلة صهيونية خبيثة تهدف الى «تكثيف» دمشق وإظهارها بمظهر الرافض لمبدا السلام، تماما فى الوقت الذى راحت فيه ماكينة الإعلام الأمريكى تقذف أحجار «منجنيقها» من القارة الأمريكية فى اتجاه مصر والسعودية بهدف كسر عظام مصر والسعودية بعد محاولة اسرائيل كسر عظم الساعد السورية ، ومطالبتها بخفض حجم قواتها العسكرية السورية بمقدار الثلثين ، ونقل الثلث المتبقى من خطوط المواجهة مع اسرائيل إلى خطوط المواجهة مع العراق وتركيا ، مع اصرار اسرائيل على ان توافق سوريا على تاجير منطقة «الحمة» فى الجولان لإسرائيل لمدة الـ ٩٩ سنة المقبلة ، وبذلك أصبح واضحا جدا ان كلا من امريكا وإسرائيل تسعى الى «عزل» مصر والسعودية وسوريا عن التاثير فى صنع القرار العربى، فى وقت لاتزال الضربات الأمريكية البريطانية الإسرائيلية تنهال فوق شعب العراق المحاصر بالظلم والطغيان الاستثنائى المتوحش غير الرحيم، وفى وقت ماتزال فيه الجزائر منشغلة بامراضها الداخلية..

وهكذا، بعزل كل من مصر وسوريا والسعودية والعراق والجزائر، عن الساحات العربية باعتبارها اهم الركائز العربية الأساسية، تتاح الفرصة لكل من امريكا وإسرائيل وبريطانيا، لالتهام ما تبقى من الأطراف العربية الاقل قدرة واهمية، واحدة بعد أخرى، باعتبار كل طرف منها يشبه «ساندويتش» يسهل التهامها بالسرعة الانزلاقية القصوى المتاحة .

وكما يؤكد الأستاذ محمد حسنين هيكل، «ان فى العالم العربى، خمس دول فقط تتوافر فيها «مقومات الدولة» هى: مصر ، سوريا ، العراق ، الجزائر ، والسعودية» وبعزل هذه الدول العربية الخمس إذن ، تسهل



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٥

عملية التهام بقية الأطراف العربية، وهذا ما تنبهت اليه كل من مصر وسوريا والسعودية فى الوقت المناسب تماما، فسارعت الى عقد «قمة الاسكندرية العربية الثلاثية» قبل انصرام عام ١٩٩٤، وهى قمة تتوازى فى رأينا مع اهمية مؤتمر قمة الخرطوم العربية عقب عام ١٩٦٧.

ولقد جن جنون المخططين لنسف العروبة القومية والتهام اللحم العربى، وتدمير الثقافة العربية والدهس على الهوية العربية القومية، والعبث بمقومات الشخصية العربية التاريخية العريقة، بعد اجتماع «ترويكا» الإسكندرية، وقد بلغ القلق عند هؤلاء الأعداء الألداء بعد عقد مؤتمر قمة الاسكندرية التاريخى وهو بالغ الاهمية بالنسبة للحاضر والمستقبل بل والمصير العربى، حدا دفع بشيمون بيريز الى التوجه فورا من فلسطين المحتلة الى مصر، لإجراء(تحقيق مباحثى) مع أرض الكنانة حول ما دار من احاديث ومشاورات بين زعماء سوريا ومصر والسعودية فى الاسكندرية، ثم تبع ذلك اقدام اسحق رابين على التهديد بشن حرب ضد مصر والعالم العربى، والى دفع صحيفة(يو.اس.نيوز آند وورلد ريبورت) الأمريكية لنشر تصريح لرئيس الاركان الاسرائيلى(ايهود باراك) قبل إحالته الى التقاعد بأيام قليلة قال فيه بالحرف الواحد:

« من المحتمل جدا حدوث مواجهة جديدة عسكرية مع سوريا اذا ما طالت كثيرا حالة الجمود التى انتهت اليها مؤخرا المفاوضات بين اسرائيل وسوريا، زاعما ان سوريا تمتلك أربعة آلاف دبابة و٧٠٠ طائرة مقاتلة وصواريخ من طراز(سكود -بى-او-سى) مزودة برؤوس كيمياوية اكثر تطويرا من تلك التى يمتلكها العراق، وجميعها- كما قال- تستطيع ضرب اسرائيل".. واكد «ان علينا الإبقاء على جزء هضبة الجولان تحت السيطرة الاسرائيلية».

وفى هذا المناخ الموحى باحتمال وجود نية اسرائيلية بتقويض عملية السلام بالحرب، بعد تمكنها من ابتلاع (الشرعية الفلسطينية) و(الشرعية الاردنية) وتحييدهما عن مستقبل المواجهة العسكرية الاسرائيلية العربية المحتملة، تراجعت سلطنة عمان عن التسرع بتقنين علاقاتها بإسرائيل، وصهل فى دبى مهر الخليج صهيله الرائع يوم الاثنين ١٩٩٥/١/٩ حيث اطلق الفريق اول محمد بن راشد آل مكتوم وزير دفاع دولة الامارات الاتحادية،ولى عهد امارة دبى الجديد،صرخته الصاعقة المؤثرة المدوية والتى جاء فى جزء منها قوله:« لا... والذى رفع السموات، لن نسمح لشعب عربى ان يهون ولا ان يفصل عن جسد الأمة العربية»، والتى بها دعا الكويت الى مد جسور المحبة والمودة والتواصل مع شعب العراق، والى تحقيق المصالحة العربية فى المرحلة الراهنة، وإلى التاكيد على ان السلام مع اسرائيل ينبغى ان يعنى عمليا اعادة كل الحقوق العربية كاملة الى اصحابها العرب اولا، وألمح فيها دون توضيح مفصل الى ان المرحلة المقبلة ستشهد مشاركة جيوش اخرى لم يحددها ، بالمناورات العسكرية التى ستجريها قوة (درع الجزيرة العربية)... وربما يفهم من ذلك احتمال مشاركة قوات رمزية عسكرية مصرية وسورية بهذه المناورات،تنفيذا لجزء من الجانب الامنى (لاعلان دمشق)، والله اعلم.

وما يهمنا من امر ذلك كله، هو ان تدرك بعض الاطراف العربية، إن الزمان بعد اليوم ليس لصالحها وانه لم يعد من مصلحتها قط العمل ولو فى الخفاء لتعطيل قضية المصالحة العربية، لانها بذلك انما تمارس عملية انتحارية ذاتية مستقبلية، وان يدرك المهرولون بدافع الجشع والجهل والأنانية فى اتجاه اسرائيل، ان عودتهم الى ضمير امتهم العربية وامتهم الاسلامية انفع لهم من تصهينهم الساذج الأهوج الأرعن، وانهم غير مؤهلين قط للإلمام باللغة العبرية لا حاضرا ولا مستقبلا، وان اسرائيل ستاخذ منهم كل ثرواتهم ولن تسمح لهم بان يكسبوا منها شىء ابدا ، وان الاكرم لهم ان يكتفوا بما انعم الله به عليهم من الثروة الحلال وان يحافظوا عليها من التبديد والضياع ، وان يحفظوا أوطانهم من التدمير.

وعلى اسرائيل ان تدرك من جانبها قبل فوات الآوان، ان السلام سلام، والحرب حرب، وهما لا يلتقيان، وان شعب اسرائيل لن يهنأ يوما بنعمة السلام مادام قادته يسعون الى اغتصاب الارض واغتصاب السلام فى آن، اما العرب الذين يتكاثرون ويتوالدون فوق اراضيهم محتلة كانت ام غير محتلة، فانهم كل لحظة يتوالدون ويتكاثرون، ولقد خاضوا من قبل مع اعدائهم فى تاريخ العرب العريق، مئات الحروب، وقتلت منهم ملايين وبقيت ملايين من خصائصها الخصوبة والتكاثر، وسيظل العرب الرجال، يقاومون ويتكاثرون الى ان يتمكنوا من تحقيق سلام حقيقى غير مشوب بعدم التكافؤ والتعادل ،ولا بغياب معادلة قيام سلام بين الند والند، لاسلام هش بين السيد والعبد....

اما اشباه الرجال من هؤلاء الذين يتوهمون خطا ان تهديد الكتاب والمفكرين الاحرار الصامدين بالتجويع، وبقطع اسباب الرزق الحلال، وما قاموا ويقومون به منذ حين لتحجيمنا واذلالنا وايذائنا ومنع وصول بياننا إلى الناس ، ويساوموننا بثمن الرغيف على قصف هذا القلم الذى ماانفك يجاهد ويحارب منذ اربعة واربعين عاما ضد الفساد وشبكات التجسس وشبكات التهريب، وضد اهل الاستعلاء والخبث والغرور وشراء بعض اصحاب الاقلام ورشوة الذمم، وضد باعة الأوطان والاعراض والشرف الى ابناء صهيون المتسترين بخوذات بريطانية، او بجوازات سفر امريكية، فإننا نحيلهم اليوم الى التصريحات التى ادلى بها واكدها مؤخرا الفريق اول الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم وزير الدفاع فى دولة الامارات الاتحادية، ولى عهد امارة دبى، حول معانى الشجاعة والشرف والعروبة والمقاومة والصفح عند المقدرة، وحول معانى الاخوة والعفوية والواجبات التحررية القومية، ليدركوا أن الرجال الشرفاء لاتفسدهم المناصب العالية او العليا، ولا تجعلهم يحاولون قصف اقلام الكتاب والمفكرين الاحرار، ولا إيذاءهم بالتهديد بقطع اسباب الرزق عنهم، ولا بإذلالهم وبمحاولة دفنهم وهم أحياء...

ولسوف نظل نقاتل مجاهدين ضد اهل الخوف والشقاق والنفاق، والاستعلاء والخبث والاستكبار الى ان تسترد امتنا تضامنها الغائب... حتى ولو اضطررنا الى تناول رغيف الخبز المصنوع من عجين الطين..

ولن تستطيع قوة فى الدنيا قهر جهاد قلم يقاتل فى سبيل الحق والعدل والخير والحرية، ومناصرة المظلومين ضد الظالمين مهما بلغ بهم الخبث الاستعلاء والاستكبار والغرور الأجوف كعيدان القصب.



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نبض الوطن

التحديات التى تواجه المستقبل العربى

بقلم: عبد الكريم العلوجى

يواجه الوطن العربى اكثر من تحد، خاصة بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى من ساحة الصراع الدولى. ولعل ابرز هذه التحديات هى الوصول الى حل المشكلة «الديمقراطية». ولم تعد الديمقراطية ترفا ثقافيا أو موضوعا لثرثرة المثقفين، بل هى ضرورة حيوية لنهضة الأمة، والخروج من أزمتها. هي السبيل الى إعادة الصلة بين المواطن ومجتمعه ودولته. هى السبب لاستعادة النظم لشرعيتها، ومصداقيتها، وهى السبيل لاستعادة الانسان العربى لدوره فى معارك النضال الوطنى القومى.

وأدى غياب الديمقراطية الى إغتراب المواطن العربى عن وطنه وعدم انتمائه الى شعبه.

وحكم الرجل الواحد أو حكم العسكريين واستئثارهم بالسلطة يدفع المواطنين الى الانزواء أو الهجرة الى خارج أوطانهم ويستسهل استخدام العنف فى مواجهة مخالفيه فى الرأى والالتجاء الى الحل البوليسى بدل الحل السياسى لمواجهة مخالفيه فى الرأى.

ولا يمكن لأى دولة ان تحقق اهدافها بدون شعبها الذى يهرب الى الخارج خوفا من تعسفها وفقدان الحرية، أو يهرب الى الداخل فى انزواء تام عن اى نشاط اجتماعى أو سياسى أو اقتصادى، وبذلك يخسر العالم العربى مثقفيه وعلماءه ورجاله الاكفاء، ويطفوا على السطح الأميون والمتزلفون لتولى شئون الدولة وادارتها ورسم سياستها وتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب الوطن.

فى ظل حكم الفرد أو العسكريين تبرز الوساطة والعلاقات المميزة كوسيلة الى تحقيق المنافع الشخصية والاثراء، والاغتناء الفردى على حساب الملايين ويعزز ذلك كله انعدام الصدق وانتشار الكذب وتحلل الاسر وكذلك الجماعات.

ومازالت الديمقراطية هى التحدى الذى يواجه العرب، خاصة بعد نكسة ١٩٦٧، والاجتياح الاسرائيلى للبنان. وكان التساؤل لماذا حدثت النكسة كما لم يستفز العدوان الاسرائيلى على لبنان مشاعر العرب. ولماذا لم يخرج العرب كما فعلوا عشرات المرات من قبل، وكان الرد هو القهر المنظم وغياب المشاركة الجماهيرية وعزلة الشعب العربى عن الاحداث وأزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى.

وبدأت الندوات والمناقشات حول الديمقراطية. هل نحقق الديمقراطية عن طريق الثورة أم الليبرالية؟ وهل تكون الديمقراطية باتباع النموذج الغربى أم ان التراث العربى يقود الى حل ديمقراطي يعطى لغالبية الجماهير المشاركة فى صنع القرار السياسى والمشاركة فى مراقبة أموال الشعب.

فالديمقراطية ضرورة حيوية لنهضة الأمم والخروج من أزمتها. ولكن اى ديمقراطية، هل هى الديمقراطية الليبرالية أم الديمقراطية الاشتراكية.

لقد توصل الفكر العربى خلال نضاله وتحت ضغط الحاجة الاجتماعية الى التقاء فكرة الحرية مع الثورة الاجتماعية وظهر شعار «ان جناحى الحرية هى الديمقراطية والاشتراكية».



ولكن كيف نطبق الديمقراطية الاجتماعية فى وطن عربى يتشكل من صور اجتماعية مختلفة بل متضاربة ، ان هذه المشكلة هى الاساس فى حالة الوطن العربى الذى يواجه التحديات المتعددة، يعتبر التناقض بين حركة التحرر العربى والامبريالية هو التناقض الحاسم فى عصرنا ، فان كل مشكلة يواجهها الوطن العربى ويكون قادرا على حلها يجد الرأسمالية اى الاستعمار واقفا له بالمرصاد. لقد كرست الدول الاستعمارية ثروة هائلة وجعلت الناس عبيداً لهذه الثروة.

ان خطر الامبريالية العالمية وعدوانها لا ينبغى ان يستهان بهما ، فالامبرياليون يستخدمون موارد ضخمة ويمتلكون طاقة عسكرية اقتصادية جبارة ويتعاونون فى طول البلاد وعرضها مع جميع القوى الرجعية ، ويبدون استعدادهم للمضى الى اى مدى فى تعزيز الاهداف العدوانية ليتمكنوا من سلب الشعوب ثرواتها وفرض السياسات المعادية للشعوب ، فتعرض حرية السوق لتغزوا بها بوساطة الشركات المتعددة الجنسية ، وأسواق العالم وتفرض حكومات لتحقيق اهدافها.

وتستغل الامبريالية علاقاتها بالبنك الدولى لتفرض شروطا على الدول تشجع الاحتكاريين الامريكيين على التوسع فى الإنشاءات العامة بالطرق والكبارى وموانىء السفن وغيرها، وهكذا تكون القروض لخدمة الإنشاءات على حساب الصناعات الثقيلة التى تحتاجها البلاد.

ويوصى صندوق النقد الدولى بتخفيض قيمة العملة المحلية والسماح بتعويمها. ويصل بذلك الى شراء الاحتكاريين الامريكيين للصناعات المملوكة للشعب بدولاراتهم العالية القيمة.

ويعمل الاحتكاريون الامريكيون الى عودة القوات العسكرية الى الوطن العربى بعد ان حققت الشعوب العربية استقلالها ،ولعل احداث الخليج ابرزت ذلك الى عودة القوات العسكرية الى الوطن العربى.

واذا كانت اسرائيل كما اعلن مؤسسها انها تقف ضد حركة التحرر العربى ، فان الامبريالية الامريكية هى التى دعمت الاقتصاد الاسرائيلى وسيطرت عليه. بل هى تعمل بالفعل من اجل القضاء على القوة العربية لصلحة اسرائيل ، وبعد ان ضربت اسرائيل المفاعل النووى العراقى قامت امريكا بإزالة كل قواعد الصواريخ والمنشآت النووية فى العراق ، وهكذا يصبح الوطن العربى مجردا من السلاح بينما اسرائيل تقوم بتنمية هذا السلاح بدعم من امريكا.

فلم يعد الوجود الاسرائيلى مجرد كيان يعمل على التوسع بل قوة امبريالية حربية تحاول ان تفرض نفسها عن طريق استسلام العرب الكامل..

فقد اعلن وزير مالية اسرائيل فى عام ١٩٨٧ ،ان طريقا جديدا يفتح امام اسرائيل اذا وضع الخبراء فى وزارتى سلسلة من المشروعات عن التعاون العربى الاسرائيلى يمكن ان يفتح أفاقا واسعة مرورا الي السلام. فان مستقبل المنطقة كله سيتبدل.

فان ما تريده الصهيونية هو السيطرة على الوطن العربى كله وليس مصر أو فلسطين فحسب بل المنطقة كلها من النيل الى الفرات ومن الخليج الى المحيط.

فالمواجهة بين العرب واسرائيل تنتقل الى مرحلة جديدة تؤيدها القوتان الاعظم روسيا والولايات المتحدة الامريكية على اساس:

١- اعتراف كامل
٢-إلغاء المقاطعة الاقتصادية
٣- استكشاف امكانات تطور اقتصادى واتفاقيات السلام النهائية ، وامكانات التطور الاقتصادى كما هو مطروح يقوم على المعادلة التالية:

استغلال صهيونى - مال عربى - أيد عاملة عربية رخيصة

والمال العربى يتدفق على البنوك التى يسيطرعليها اليهود واذا لايبقى إلا أن ندفع اليد العاملة العربية الى خدمة الصهيونية فى بناء كيانها.

ولمواجهة هذا التحدى لابد من :

١- سحب الأموال العربية من البنوك العالمية
٢- محاربة البطالة داخل الوطن العربى حتى لا ندفع العمال العرب الى خدمة الكيان الصهيونى وهذا هو احد التحديات الخطيرة التى تواجه الشعب العربى أى تحول اسرائيل من دورها كشرطة لحساب الاستعمار الى بيت يستنزف المال العربى ودماء الشعب العربى.

وهكذانجد مفاوضات السلام الجارية تحت مظلة الدول الكبرى لا تدور حول الارض مقابل السلام.

بل الارض مقابل الاستسلام الكامل. وهو هدف لم يمكن تحقيقه لان المؤسسة الصهيونية ترفض تقديم اى تنازل الى الآن.

وحتى السلام مع اسرائيل لا يبشر بالخير فبعد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل قامت اسرائيل بتفجير المفاعل الذرى العراقى ، وبعد سنة واحدة جاءت الحرب العدوانية على لبنان.

ان اسرائيل تسعى لتحويل الاقطار العربية الى دويلات صغيرة فإن مخططها هو تجزئة العراق الى ثلاث دول: دولة الاكراد- واخرى للشيعة فى الجنوب- وثالثة فى الوسط للسنة.

وكذلك بالنسبة الى مصر . وهناك انقسامات دينية وعرقية فى جنوب السودان ولبنان والجزائر، فهناك محاولات لتفتيت الشعوب العربية لتكون الدول المحيطة باسرائيل فى حجم يسهل استغلالها.

والأخطار قائمة بمعنى ان السوس بدأ ينخر جسد الأمة العربية ، ولا شك ان البعد الاقتصادى يلعب دوره كما تقوم المراكز الاجتماعية بدورها فى تفتيت الشعوب العربية ومازلنا نذكر دور بريطانيا عندما رفعت شعار « فرق تسد »وهاهو الشعار يرتفع من جديد فى ظل الاستعمار الصهيونى - الامريكى.

ولهذا تثار اهمية«موضوع العمل العربى المشترك» وهو الذى تفعل اسرائيل والدول الرأسمالية على مقاومته وتفتيت الدول العربية وتحطيم القومية العربية بكل الوسائل.

كما ان المهم تطوير صناعة النفط لتكون خطوة نحو التنمية الحقيقية

في مواجهة الغزو الاستعماري الجديد.

واصبحت امريكا هي حصن الامبريالية العالمي بل الوريث لكل الامبراطوريات السابقة التي نهبت الشعب العربي واستنزفت ثرواته. فالتحدي الرئيسي للعالم العربي هو مواجهة الاستعمار الجديد اى مواجهة امريكا.

فكيف نواجه التحدي الامريكي ؟؟ ، وان هذا السؤال يتكرر بعد ان ثبت تواطؤ الرجعية العربية مع كل مخططات امريكا.

فقد استطاعت امريكا ان تحول العالم العربي الى سوق استهلاكي ففي اللحظة التي أوشكت صناعة السيارات ان تواجه الافلاس ، فتحت البلاد العربية اسواقها لهذه الشركات وهي شركات متعددة الجنسيات واصبحت هذه الشركات هي الرائد للنظام الاقتصادي العالمي.

وأدرك قادة الوطن العربي ان إقامة اقتصاد وطني ومجتمع متقدم يؤدى الى نزاع مع الغرب . وهنا لعبت نظرية التبعية بدورها في تحطيم الاقتصاد الوطني وفرض نظرية التبعية.

فالتبعية حجبت الشعار القديم الذى رفعه الشعب العربي وهو الاستقلال ومقاومة الاستعمار.

ومن هنا لابد ان يرفع الشعب العربي شعار مقاومة التبعية والعودة من جديد الى رفع شعار الصناعة الوطنية ومقاومة تدفق البضائع الاجنبية وإقامة تنمية اقتصادية مستقلة للعالم العربي.

ولذلك يجب :

١- السيطرة على السوق المحلية.

٢- السيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها

٣- الهيمنة على سوق المال والتحرر من سيطرة الدولار

ولكن هذا يتطلب تعبئة شبه كاملة ولن تتاتى هذه التعبئة إلا من خلال حياة ديمقراطية حقيقية تسايرتطور الفكر الديمقراطي وان المثقفين عليهم بمراجعة تراثهم الثقافي في مواجهة الاستعمار القديم ليكون زادا للجيل الحاضر في مواجهة الاستعمار الجديد



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

حكايات عربية بقلم : وجيه ابو ذكرى

مابعد السلام :

العرب .. والقرن القادم !

صدر عن دار الهلال كتاب . تاليف ريتشارد نيكسون الرئيس الامريكي الاسبق والراحل بعنوان « مابعد السلام » وقام بالترجمة والتقديم والتعليق المشير محمد عبدالحليم ابوغزالة ، واحد من اكفا المفكرين الاستراتيجيين في عالمنا العربي ، وبذلك يحمل الكتاب وجهتي النظر الامريكية والعربية في « رؤية المستقبل في القرن القادم » . والكتاب مرجع هام لكل صناع القرار في العالم العربي ، ويرسم رؤية تكاد تكون واضحة لمستقبل البشرية في القرن القادم .

●● يرى نيكسون ان نادي القمة سيضم في القرن القادم « الصين » وروسيا الاتحادية . فنابليون قال عن الصين « الصين عملاق نائم . اتركوه نائما لانه عندما يستيقظ سيحرك العالم » .. ويرى نيكسون ان الصين اصبحت اسرع قوة اقتصادية في العالم ، وانها قد تصبح قوة اقتصادية عظمى في القرن الحادي والعشرين ، ويتحدث عن ضرورة اقامة علاقات اقتصادية امريكية صينية ، فالصين سوف تصبح اكبر سوق عالمي للمنتجات الامريكية ، وان وارداتها عام ٢٠٠٢ ستصبح ٦٣٩ مليار دولار .

ويقول المشير أبوغزالة : وماذا فعلنا أو سنفعل نحن العرب والمسلمين في كل انحاء العالم . هل سنشارك في صنع المستقبل ؟ أم سنبقى على مانحن عليه منقسمين متناحرين لنظل دولا صغيرة ضعيفة لاحول لها ولاقوة .

● ● ●

يتحدث نيكسون أن لااحد يملك القدرة ـ في القرن القادم ـ ليكون قوة عظمى الا الولايات المتحدة التي ليس لها تاريخ استعماري ، ولهذا تمتلك مصداقية الوسيط الشريف . ويعلق المشير محمد عبدالحليم أبوغزالة على هذه المقولة « هل صدق نيكسون في ذلك ؟.. ومارايه في الوسيط الشريف بين العربي واسرائيل ؟ ألم تنحز الولايات المتحدة بصورة سافرة وواضحة الى اسرائيل على حساب العرب . بل على حساب مصالحها الذاتية » ونيكسون يقرر ذلك إذ يقول « لايمكن لاي رئيس أمريكي ان يتنازل عن ضمان أمن وسلامة اسرائيل » .

يصف نيكسون في كتابه العالمين العربي والاسلامي بالغليان والغضب ، نتيجة وقوف الغرب وخاصة الولايات المتحدة الى جانب اسرائيل على حساب العرب وينادي نيكسون بان النظرة السليمة للعالم الاسلامي ليست باعتباره وحدة أو قوة متطرفة تميل الى مواجهة الغرب وانما يجب النظر اليه كمجموعات عرقية وثقافية مختلفة تربطهم عقيدة واحدة وتراث من الفتن السياسية .

ويعلق المشير ابوغزالة على هذه المقولة بقوله : وصف نيكسون ينافي الحقيقة ، فتوجد دول اسلامية كثيرة متماسكة ، وتملك من الامكانات والقدرات مايمكن ـ لو تم استغلالها بالاسلوب الامثل ـ لاحتلت مكانة مرموقة في العالم ، كمصر والسعودية ، ونيجيريا واندونيسيا وايران وباكستان وغيرها ، ثم يقول نيكسون ان خسائر العرب والمسلمين من الحروب الاهلية والهجمات الارهابية بلغ ١٫٤ مليون نسمة ، ويعيد المشير أبوغزالة هذه « السمة » الى مادسه

عصر الاستعمار الذي خضعت له العديد من الدول العربية والاسلامية ، ويضرب المشير أبوغزالة مثالا بتربص الغرب للامبراطورية العثمانية ليمزقها عن طريق النزعات الاستقلالية الاقليمية التي نتجت عن اخطاء من الحكام العثمانيين .

● ● ●

ويتحدث نيكسون عن ان التهديد الحقيقي ـ في منطقة الخليج ـ للمصالح الامريكية يأتي من الدول الراديكالية (العراق ـ ايران ـ سوريا ـ السودان ـ ليبيا) ، ويوصي بان التطرف سمة من سمات الدول التي تقوم فيها نظم اسلامية ـ يقول المشير أبو غزالة ـ ان اسرائيل قامت على اساس ديني متطرف ، بل ان المواطن لايكون اسرائيليا الا اذا كان من ابوين يهوديين . في حين ان الدول التي ذكرها نيكسون بها مسيحيون ويهود ومواطنون لهم الحقوق نفسها والواجبات نفسها كالمواطنين المسلمين تماما . بل تعتبر اسرائيل ان اليهودية جنسية قبل ان تكون دينا ، وهذا هو قمة التطرف ● ● ●

الكتاب يقع في اكثر من ٢٠٠ صفحة ، ويرسم صورة واقعية الى حد كبير لهذا الكوكب خلال القرن القادم ، ومن سيصعد الى نادي القمة ، ومن سيهبط ، لم يبق من هذا القرن سوى سنوات قليلة تعد على اصابع يد واحدة ، ثم ندخل القرن القادم بتحدياته العلمية والاقتصادية والعسكرية وتكتلاته التي بدات ، واعتقد اننا لم نعد انفسنا ـ على المستوى القومي والاقليمي ـ لمواجهة هذا القرن ، حيث نتجه اليه بسرعة .

المشير أبوغزالة يؤكد في نهاية الكتاب : شهد العالم انتهاء الحرب الباردة بهزيمة ساحقة للشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي ، وتسعى الولايات المتحدة ان تتربع على قمة العالم بصفتها القوة العظمى الاوحد ، ومن هنا فاننا نمر بمرحلة لايمكن لاحد ان يتجاهلها أو يقف انتظارا لنتائجها النهائية ، أو يقف مسلوب الارادة امام احداثها ولابد لنا ان نتساءل عما يجب ان نفعله لنواكب مطالب القرن القادم واحداثه .

كتاب نيكسون ـ يقول المشير ـ يتجه الى المستقبل من وجهة نظر أمريكية على درجة عالية من الخبرة ، مستقبل السنوات الباقية من هذا القرن ، ثم التوجه أساسا الى القرن الحادي والعشرين وهي مسئولية الجميع ، وبالقطع مسئوليتنا ايضا ان نفكر في المستقبل بجراة حتى نمهد الارض لاولادنا واحفادنا لنصنع لهم عالما افضل واكرم واكثر امنا وتحررا .

(ولنا عودة) .



حول أزمة «الفكر الاستراتيجي العربي»: نظرة مستقبلية(*)

محمود عبد الفضيل

استاذ الاقتصاد، جامعة القاهرة.

لن نحاول الخوض هنا في «بنية العقل العربي» وتجاويفه على نحو ما فعل محمد عابد الجابري في مشروعه الكبير حول **تكوين العقل العربي وبنية العقل العربي**[1]، كذلك لن نتطرق إلى تلك المجادلات الفلسفية التي انطلقت بدءاً من أطروحات جان بول سارتر التي احتواها كتابه **نقد العقل الجدلي** (١٩٦٠)، حيث كان موضوع بحثه هو العلاقة العضوية بين التاريخ والمجتمع، كما بين الجماعة والفرد[2]، وانتهاء بمؤلَّف محمد اركون حول **نقد العقل (التفكير) الاسلامي** (١٩٨٤) الذي يتصدى لتحليل ونقد «العقل التراثي» وامتداداته في منهاج التفكير لدى العقل العربي الحديث والمعاصر[3]. تقتصر محاولتنا هنا على طرح أزمة وإشكالية ما يمكن تسميته «العقل الاستراتيجي العربي». ذلك «العقل» الذي تم اكتشاف أهميته مؤخراً ضمن عملية اعادة الاعتبار إلى مفهوم «العقل» و «العقلانية» في الساحة الثقافية العربية بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وانكشاف خواء الايديولوجيا العربية السائدة[4] منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

(*) في الاصل محاضرة القيت في عمّان بدعوة من مؤسسة شومان، تموز/ يوليو ١٩٩٤.

(١) انظر ثلاثية محمد عابد الجابري: **تكوين العقل العربي**، نقد العقل العربي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)؛ **بنية العقل العربي**: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، نقد العقل العربي؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، و**العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

(٢) انظر: Jean Paul Sartre, *Critique de la raison dialectique, précédé de la question de méthode* (Paris: Gallimard, 1960).

(٣) انظر: Mohammed Arkoun, *Pour une critique de la raison islamique* (Paris: Maisonneuve et Larose, 1984).

(٤) انظر: جورج طرابيشي، «اصول نظرية العقل عند الجابري»، الحلقة الأولى، **الحياة**، ١٩٩٣/١١/٨.



أولاً: حول «العقل الاستراتيجي»

إن «العقل الاستراتيجي» هو «عقل جمعي» ذو توجه مستقبلي وكوني بالضرورة، وبالتالي فهو يختلف عن «العقل العملي» (practical reason) عند بعض مدارس التحليل السياسي ذات الطبيعة البراغماتية. وقد أشارت المقدمة التحليلية لـ **التقرير الاستراتيجي العربي الأول** الصادر عن **مؤسسة الأهرام** في القاهرة عام ١٩٨٦ إلى التعريفات الضيقة لمفهوم الدراسات الاستراتيجية في الغرب[٥]، حيث يُستخدم هذا المفهوم في الكتابات المتداولة ليكون مرادفاً لـ **دراسات الأمن القومي** التي تُعنى بمصادر التهديد لأمن الدول وانماط الصراعات بين الدول، وكثيراً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الحرب والدراسات المرتبطة بالدفاع عموماً[٦]. ثم تطوّر وتوسّع مفهوم «الفكر الاستراتيجي»، وأصبح يهتم بعمليات تجميع وتعبئة قوة الدولة وطاقاتها للحفاظ على قدرة مجتمع ما على البقاء وتحقيق طموحاته على الصعيد الدولي، على حدّ تعريف هنري كيسنجر[٧].

وبهذا الصدد، يشير جون تشيبمان (John Chipman) ـ مدير الدراسات في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ـ إلى «ان التفكير الاستراتيجي السليم يتطلب تقدير القوى الفاعلة محلياً وعالمياً على حد سواء». وهذا يعني أن أية رؤية استراتيجية هي **«رؤية كونية»** ومنظومية (systemic) لـ **نمط التطورات والتفاعلات** بين القوى المحلية والعالمية في الأجلين القصير والمتوسط. وكذا **المسارات الدينامية** لصعود فاعلية تلك القوى وهبوطها في الأجل الطويل. وبالتالي، فإن مشاكل «الحساب الاستراتيجي» تختلف نوعياً عن مسائل «الحساب السياسي» في مجال العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية الدولية في الأجلين القصير والمتوسط. ويدخل ضمن هذا «الحساب الاستراتيجي» (المستقبلي) (prospective analysis) تحليل **تطور عناصر القوة** بالمعنى الاقتصادي والسياسي، ودرجة التماسك الاجتماعي (social cohesion) على الصعيدين الاقليمي والدولي.

وعلى رغم أن السيد يسين قد وضع عنواناً للمقدمة التحليلية لـ **التقرير الاستراتيجي العربي الثاني** (١٩٨٧): «نحو صياغة خلاقة للعقل الاستراتيجي العربي»، فهو لم يوضح لنا عناصر ذلك «العقل الاستراتيجي العربي» وإحداثياته، وبالتالي تميزه من «العقول» الأخرى. وهكذا اقتصر الحديث في هذه المقدمة على التحديات الجديدة التي يواجهها الفكر الاستراتيجي العربي، ولا سيما في ما يتعلق بـ «استراتيجية النهضة» في ظل عالم متغير يتسم بالتحولات الكيفية المتلاحقة. وإذا كان لنا أن نعرّف **إحداثيات** ذلك «العقل الاستراتيجي» الذي نتحدث عنه، فيمكننا تعريفه بالاستناد إلى أبعاد ثلاثة (a three-dimensional space)، على النحو التالي[٨]:

١ ـ الرؤية **الكونية ـ المكانية** للعالم (طولاً وعرضاً).

٢ ـ الرؤية **المستقبلية**، بمعنى الرؤية الاستشرافية لتحركات عناصر القوة ومقوماتها ومحاورها على الصعيدين الاقليمي والعالمي (البعد الزمني).

---

(٥) انظر المقدمة التحليلية لـ السيد يسين، «نحو رؤية عربية للدراسات الاستراتيجية»، في **التقرير الاستراتيجي العربي الأول** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٨٦).

(٦) انظر في هذا الصدد: Karl von Clausewitz, *On War* (New York: [n.pb.], 1943), and Basil Henry Liddellhart, *The British Way of Warfare* (London: [n.pb.], 1932).

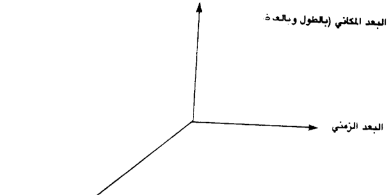
(٧) يسين، المصدر نفسه.

(٨) يهتدي هذا التعريف بكتابات مفكر التخطيط الفرنسي الكبير بيار مَسّه (Pierre Massé).



٣ ـ الرؤية بعمق، بمعنى النفاذ إلى الأعماق، أي إلى القوى الفاعلة والناهضة تحت السطح، وبالتالي فهم «دينامية» الأحداث، وليس فقط «ميكانيكيتها».

وبالتالي يمكن توضيح ابعاد الرؤية الاستراتيجية بيانياً على النحو التالي:



ولعل غياب «الرؤية الاستراتيجية» النافذة لدى دوائر النخبة وصنع القرار في الوطن العربي، وسيادة «العقلية الماضاوية» في التعامل مع القضايا الاستراتيجية والمستقبلية، هي التي دفعت بالمفكر المصري أحمد كمال ابو المجد إلى القول بأننا: «امة تُرى.. ولا ترى»[9]، وبالتالي «مفعول بها.. وليست فاعلة» في «لعبة الامم». وهكذا تتضح لنا اهمية بناء «العقل الاستراتيجي العربي» ليكون عقلاً هادياً لخرائط الملاحة الاستراتيجية المعقدة وسط عالم جديد يموج بالتحولات وتتلاطم فيه الامواج. **إن قوة هذا «العقل الاستراتيجي» تكمن في قدرته على التعامل مع «المحتمل» و «الممتنع» (fuzzy)، و «الثابت والمتحوِّل»، والمدبر والمقبل معاً.** إن هذا «العقل الاستراتيجي» ينهض على «حدسيات المعالجة» (heuristics) في عصر يتسم بعدم اليقين والاضطراب والغموض احياناً[10]، سعياً للممكن والافضل دوماً وفق خرائط ملاحية متغيرة، حيث يتوقف سلوك اللاعب الاستراتيجي العربي على استراتيجيات اللاعبين الآخرين وتحركاتهم على طول رقعة الملعب التي هي العالم على اتساعه[11].

كذلك يعرِّف المنظِّر الاستراتيجي الأمريكي توماس شلينغ (Thomas Schelling) «الاستراتيجيا» على أنها «ليست معنية بالتطبيق الكفؤ للقوة، بل تتعلق اساساً بكيفية استغلال عناصر القوة

---

(٩) جاء هذا القول في محاضرة القاها احمد كمال ابو المجد في مؤتمر المحامين العرب المنعقد في الدار البيضاء في ايار/ مايو ١٩٩٣.

(١٠) انظر بهذا الصدد: نبيل علي، **العرب وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٨٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤).

(١١) الخطط الاستراتيجية هي التي توضع من اجل قيام كل طرف بالاداء الأفضل بالاعتماد على المعطيات المتوفرة عند الأطراف الأخرى، وهي ترتكز على الاختراقات المتبادلة من اجل معرفة كل طرف بقرارات ونوايا الطرف الآخر. انظر: Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (London: Oxford University Press, 1971), p. 3, footnote (1).

الكامنة او المحتملة»[١١]. ويرتبط بذلك تحجيم إمكانات الخصم أو الطرف الآخر في صراع القوة، بما في ذلك «التأثير في سلوك الطرف الآخر في الصراع»[١٢]. ويرتبط بذلك استخدام كل وسائل «الردع» (deterence)، و «القهر» (coércion)، و «الابتزاز» (blackmail)[١٤]. ويلاحظ أن اسرائيل تستخدم هذه الأساليب مجتمعة في صراعها مع العرب، في الماضي وفي الحاضر.

ثانياً: بعض القضايا المنهجية في التحليل الاستراتيجي

يجدر بنا ان نطرح هنا بعض المفاهيم الأساسية التي تؤثر في نهج التفكير الاستراتيجي عموماً، والتي لها انعكاسات هامة وخطيرة على تشكيل بنية «العقل الاستراتيجي العربي» خصوصاً. ونود أن نشير فقط إلى قضيتين هامتين بهذا الصدد:

١ ـ ضرورة التفرقة بين الحدود «الجغرافية» والحدود «الجيو ـ سياسية»

إذا كانت المدرسة الحديثة في الاستراتيجيا تركّز على الجوانب الاقتصادية، ولا سيما ضمان تدفق الإمدادات من المواد الحيوية «ذات الطبيعة الاستراتيجية» (مثل النفط وغيره من الموارد الطبيعية)، فإن السيطرة الاقتصادية على هذه الموارد تعتبر في صميم عملية بناء «الأمن القومي»، الذي لا بد من أن ترسم حدوده دوائر بعيدة عن «الحدود الجغرافية» للدولة[١٥].

وعلى الصعيد العربي، فإن الحدود الجيو ـ بوليتكية (وكذا الجيو ـ اقتصادية) لكل قطر عربي يجب أن تكون مجمل المنطقة العربية (أو ما يسمى «العمق الاستراتيجي العربي»)، فالأمن الاقتصادي والتقاني العربي هو «أمن جماعي» بالضرورة. فإذا كان أحد لا يناقش اليوم الحدود الجغرافية السياسية لقطر عربي ـ في غياب مشروع واقعي وتدرّجي للوحدة ينهض على أسس ديمقراطية ـ فإن تطابق الحدود الجيو ـ بوليتكية (والجيو ـ اقتصادية) مع الحدود الجغرافية للقطر العربي هو مفهوم خادع، ويقوّض «مقومات البقاء» لذلك القطر داخل حدوده الجغرافية ذاتها. وكما يقول جون تشيبمان: «إن تهديدات الدول في منطقة الشرق الأوسط بحجب مصادر المياه، أو مهاجمة المنشآت الهيدروليكية هي جزء أساسي من الحسابات الاستراتيجية الاقليمية، إذ إن مصادر المياه السطحية والجوفية لا تحترم الحدود الدولية بالمعنى الجغرافي الضيق».

كذلك كانت الحدود الجيو ـ بوليتكية لأوروبا الغربية أثناء «الحرب الباردة» تمتد من الحدود الغربية لروسيا حتى مضيق جبل طارق، بل إننا إذا أردنا أن ننظر إلى الأمور من خلال رؤية أوسع وأرحب، يمكن التفرقة بين ثلاثة صنوف من الحدود:

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٤) خصص الباحث الاستراتيجي الأمريكي دانيال إلزبرغ (Daniel Ellsberg) سلسلة من المحاضرات حول «The Art of Coercion».

(١٥) انظر بهذا الخصوص Schelling, Ibid., p. 13, footnote (6); J. Holsen and J. Waelloeck, «The Less Developed Countries and the International Mechanism,» *Proceedings of the AEA*, vol. 66 (May 1972), and C. Fred Bergsten and L.B. Resanse, eds., *World Politics and International Economics* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1975).



المصدر : المستقبل العربي

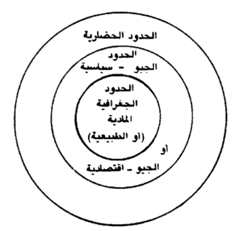
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : فبراير ١٩٩٠

أ ـ الحدود الجغرافية المادية للدولة.

ب ـ الحدود الجيو ـ سياسية (والجيو ـ اقتصادية).

ج ـ الحدود الحضارية، حيث يمتد النفوذ (والإشعاع) الحضاري والثقافي إلى دوائر أبعد من دوائر الحدود «الجيو ـ سياسية»، التي يجري تعريفها بشكل متغير بحسب طبيعة «الزمن الاستراتيجي» أو «الحراك الاستراتيجي» (la mouvance strategique) السائد.

ويمكن تبسيط هذه الرؤية «متعددة الدوائر» من خلال الرسم التوضيحي التالي:



٢ ـ مفهوم «الزمن الاستراتيجي»

يمكننا التفرقة بين ثلاثة أنواع من «الأزمنة الحديثة»:

أ ـ «**الزمن التقني**» على حد تعبير عبد الكبير الخطيبي (المفكر المغربي الكبير).

ب ـ «**الزمن الثقافي**»، حيث تسود موجة فكرية معينة (ليبرالية، اشتراكية، فوضوية، عبثية، تراثية).

ج ـ كذلك يمكن الحديث عن «**الزمن الاستراتيجي**» الذي قد يمتد إلى جيل أو أجيال عدة بحسب إيقاع التطورات، والتحولات في النظام العالمي، ويقاس «الزمن الاستراتيجي» بطول الموجة التاريخية. فيمكن، على سبيل المثال، التفرقة بين «الأزمنة الاستراتيجية» التالية في التاريخ العالمي المعاصر:

ـ الفترة الممتدة بين عام ١٨٧٠ حتى بداية الحرب العالمية الأولى.
ـ فترة مابين الحربين: ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥.
ـ فترة الحرب الباردة: ١٩٥٠ ـ ١٩٨٩ (من يالطا إلى مالطا).
ـ فترة مابعد الحرب الباردة (تحت التشكيل) منذ عام ١٩٩٠.

ويمكن إسناد فكرة «الزمن الاستراتيجي»، الذي يقاس بطول الموجة التاريخية التي تدور



حول «محاور جغرافية معينة» وعناصر محددة للقوة، إلى المفكر الاستراتيجي البريطاني هـ ـ ماكيندر (H. MacKinder) في مساهمته المهمة: **المحاور الجغرافية للتاريخ**، التي قدمها في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٠٤ أمام الجمعية الجغرافية الملكية في بريطانيا[١٦]. إذ ترتبط رؤية ماكيندر بتتابع عناصر للقوة عبر التاريخ، وتمركزها في مناطق جغرافية معينة، يتحقق لها الاحتكار والغلبة والسيطرة على مقدرات الأمور على الصعيد العالمي لفترة ما، ثم تبدأ في الانحسار. ويمكننا إعطاء صورة تقريبية (غير دقيقة) لتتابع بعض مقومات القوة عبر مسيرة التاريخ الحديث منذ القرن السابع عشر، على النحو التالي:

(١) **القوة البحرية** (naval power) التي كانت فاعلة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وما ارتبط بذلك من كشوف جغرافية وسيطرة على الموارد الطبيعية في المستعمرات.

(٢) **القوة الصناعية** (industrial power)، من خلال التطورات التقانية في مجال استخدام البخار والكهرباء، التي ظلت فاعلة خلال القرن التاسع عشر.

(٣) **القوة الجوية** (air power) التي كانت قوة فاعلة خلال الفترة (١٩٠٠ ـ ١٩٤٥).

(٤) **القوة النووية والصاروخية** (nuclear and missile power)، التي كانت القوة الفاعلة، خلال الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف الستينيات (١٩٤٥ ـ ١٩٦٥).

(٥) **القوة التقانية** (technological power) التي أصبحت قوة فاعلة خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)، من خلال تتابع حجم المبتكرات التقانية.

(٦) **القوة التجارية** (trade power) التي أصبحت قوة فاعلة منذ نهاية الثمانينيات وستمتد إلى سنوات طويلة قادمة.

ويلاحظ أن هناك تداخلاً بين فترات «فاعلية» كل عنصر من عناصر القوة، التي تظل موجودة في مجمل حسابات «معادلة القوة»، لكن بدرجة أقل، وفقاً للصفة «الغالبة» (dominant) والصفة «المتنحية» (receding) كما يحدث تماماً في «علم الأحياء». وتساعد الفكرة التي صاغها ماكيندر حول محددات «الزمن الاستراتيجي» على إرساء عمليات تصنيف لـ «الحقب التاريخية» على أسس علمية أكثر رسوخاً ووضوحاً. كذلك يمكن الاستناد إلى التحليل ذاته لتحديد عناصر **«متجه القوة»** (the power-vector) في العصر الحديث، على النحو التالي: القاعدة الصناعية، القوة الجوية، القدرات النووية، التنظيم المجتمعي، القدرة على الاختراع والتطوير التقاني، القدرة التصديرية.

وبالطبع تختلف «الأوزان» لكل عنصر من عناصر القوة بحسب الأهمية النسبية لكل منه مع تطور ديناميـة الأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم. وهذا يفسر بدوره صعود «القوى العظمى» وهبوطها في تاريخ العلاقات الدولية[١٧]، بحسب امتلاك العناصر المختلفة للقوة أو تآكلها مع مرور الزمن، وما لذلك من انعكاسات على الموازين الاستراتيجية الاقليمية والعالمية وعناصر «التفوق الاستراتيجي». وليس هناك من شك في أن «حجم السكان» و «مساحة البلد» يشكلان عنصرين من القوة الكامنة لو تم ضربها في «متجه القوة» الرئيسي. أما إذا كانت عناصر متجه القوة

(١٦) انظر: H.J. MacKinder, «The Geographical Pivot of History,» *Geographical Journal*, vol. 23, no. 4 (April 1904).

(١٧) انظر: Paul Kennedy, *Strategy and Diplomacy, 1870-1945* (London: Fontana Press, 1984), pp. 46-50.

الرئيسي غير موجودة بشكل فعال، فإن «حجم السكان» و «مساحة البلد» لا يشكلان في حد ذاتهما عنصرين مساعدين لبناء القوة.

ثالثاً: دوائر التحرك الاستراتيجي

بدأت الإرهاصات الأولى للفكر الاستراتيجي العربي في كلية أركان الحرب في مصر عند نهاية الأربعينيات، عندما وضع صلاح نصر مع كمال الحناوي مؤلفاً هاماً عن استراتيجية الصراع في منطقة الشرق الأوسط قبل قيام الثورة، بعنوان **الشرق الأوسط في مهب الريح** عام ١٩٤٩. ثم عبّر جمال عبد الناصر في مؤلفه **فلسفة الثورة** (١٩٥٤) عن تلك الرؤية الاستراتيجية الأوّلية بقوله: «وذهبت الأيام التي كانت فيها خطوط الأسلاك الشائكة التي تخطط حدود الدول تفصل وتعزل.. ولم يعد مفر أمام كل بلد من أن يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين تجيئه التيارات التي تؤثر فيه، وكيف يمكن أن يعيش مع غيره وكيف.. وكيف»[18].

ثم يسترسل فيقول: «واستعرض ظروفنا واخرج **بمجموعة من الدوائر**. لا مفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا وأن نحاول الحركة فيها بكل طاقتنا... إن هناك **دائرة عربية** تحيط بنا، وإن هذه الدائرة منا ونحن منها.. امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها. ايمكن أن نتجاهل ان هناك **قارة افريقية** شاء لنا القدر أن نكون فيها، وشاء أيضاً أن يكون فيها اليوم صراع مروّع حول مستقبلها، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء اردنا أم لم نرد؟»[19].

«ايمكن ان نتجاهل ان هناك **عالماً اسلامياً** تجمعنا وإياه روابط لا تقربها العقيدة الدينية فحسب. وإنما تشدها حقائق التاريخ.. فليس عبثاً ان بلدنا في جنوب غرب أسيا يلاصق الدول العربية وتشتبك حياته بحياتها»[20].

وإذا كانت «الدوائر الثلاث» للتحرك الاستراتيجي العربي، كما حدّدها جمال عبد الناصر في منتصف الخمسينيات، تمثل بدايات التفكير الاستراتيجي العملي على الصعيد العربي، فإن التطورات والتحولات التي طرأت على العالم منذ ذلك الحين تستدعي إعادة تحديد **دوائر الحركة الاستراتيجية** ورسمها في ظل أرض تتسم بالوعورة المستقبلية. وليس هناك من شك في أن «**الدائرة العربية**» هي الدائرة الأولى والحيوية للحركة، على رغم كل المحاولات التي تبذل لاختراقها وتقويضها، وهي دائرة تحتاج إلى قدر كبير من إعادة التأسيس والتفعيل في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية.

ويبقى بعد ذلك الخيار بين الدوائر والروابط الجديدة المطروحة أمام العرب للحراك المستقبلي، وهي على وجه التحديد:

١ ـ «**الدائرة المتوسطية**»، حيث انه مطروح حالياً تكوين فضاء اقتصادي متوسطي ـ عربي، تشارك فيه بلدان الجنوب الأوروبي وفرنسا. وتم عقد اجتماع لوزراء خارجية «بلدان النواة» في الاسكندرية في الثالث من تموز/ يوليو ١٩٩٤، ضم البلدان الآتية: مصر، المغرب، تونس، فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، تركيا، اليونان، البرتغال، والجزائر. وسيمتد «التجمع المتوسطي» ليشمل كل البلدان العربية المطلة على الشاطىء الشرقي للمتوسط.

---

(١٨) انظر: جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة** (القاهرة: هيئة الاستعلامات، ١٩٥٤)، ص ٥٧.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٨.
(٢٠) المصدر نفسه.



٢ ـ «الدائرة الشرق ـ أوسطية»، التي تسعى إسرائيل جاهدة لإنشائها بحيث تضم إلى جانب بلدان المشرق العربي، تركيا واسرائيل وايران في المستقبل، وتفضي إلى إنشاء منطقة تبادل تجاري حر (أو ما يسمى «السوق الشرق أوسطية»). وقد افاض شيمون بيريز في شرح مقومات هذه الرؤية في مؤلفه الذي أسماه الشرق الأوسط الجديد (*The New Middle East*) الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

٣ ـ «الدائرة الآسيوية»، حيث توجد بلدان أسيوية ناهضة يمكن أن ترتبط بعلاقات تعاون اقتصادي وتقاني وسياسي وثيق مع البلدان العربية. وتشمل تلك الدائرة عدداً كبيراً من البلدان الآسيوية ـ الاسلامية: اندونيسيا، ماليزيا، جمهوريات أسيا الوسطى الاسلامية، كما يمكن أن تضم تلك الدائرة الصين التي أصبحت عملاقاً اقتصادياً، وكذلك سنغافورة، والهند. وبالتالي، فهي في حقيقة الأمر دائرة «أسيوية ـ إسلامية» بالدرجة الأولى. ويلاحظ أن «دائرة باندونغ» التي تشكلت عام ١٩٥٥، هي أقرب ما تكون إلى تلك «الدائرة الآسيوية».

فإذا تناولنا أولاً «الدائرة المتوسطية»، يشير صلاح الدين حافظ إلى أن هناك مشاكل حول طبيعة علاقة العرب المستقبلية بتلك الدائرة[٢١]. فإذا كانت المسألة ستقتصر على خلق «فضاء اقتصادي» مشترك على ضفتي المتوسط يساعد على التنمية ونقل التقانة والاستثمارات المشتركة، فتعتبر تلك الدائرة دائرة مهمة من دوائر الحركة المستقبلية للبلدان العربية تفضي إلى تعاون متكافىء ومتوازن بين الأطراف المشاركة (خاصة بلدان الجنوب الأوروبي). ولكن المشكلة تكمن في مفاهيم وقضايا «الأمن» التي قد يطرحها الجانب الأوروبي، وما قد نتج منها من معوقات لفكرة القومية العربية ومشروعها الوحدوي، ومحاولة فصل «المغرب» عن «المشرق» العربي.

اما الدائرة «الشرق ـ اوسطية» التي يروّج لها الاستراتيجيون الاسرائيليون، فما هي سوى إحياء لدعوات تكررت في الماضي منذ الخمسينيات كمشروع مضاد لمشروع النهضة والتوحيد العربي، وكان هدفها دوماً تذويب العرب في ظل ترتيبات سياسية وعسكرية واقتصادية أوسع، تلعب فيها تركيا وايران وباكستان أدواراً رئيسية وحاكمة. وتكتسب هذه الدعوة معنى استراتيجياً جديداً في اعقاب حرب الخليج وانهيار التوازنات الاستراتيجية في المنطقة العربية، التي توجد فيها هندسة جديدة، لـ «الفك والتركيب»، بحيث تلعب اسرائيل دوراً قائداً ومسيطراً في ظل الترتيبات الشرق ـ أوسطية الجديدة. وليس هناك من شك في أنه توجد محاولات محمومة لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط. وتتلخص سيناريوهات «الفك» و «إعادة التركيب» على النحو التالي:

أ ـ بناء تجمع اقتصادي سياسي يضم اسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن على غرار نموذج «بلدان البنلوكس»، وبالتالي تمزيق منطقة المشرق إلى كيانات وفضاءات سياسية متمايزة.

ب ـ فصل بلدان «مجلس التعاون الخليجي» عن الإطار العربي، ودمجها في إطار منظومات اقتصادية وأمنية جديدة، قد تشمل إيران في المستقبل وتمتد لتشمل بعض جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية.

ج ـ دمج «بلدان المغرب العربي» في الفضاء الاقتصادي المتوسطي، وعزلها سياسياً واقتصادياً عن بلدان المشرق العربي.

(٢١) انظر: صلاح الدين حافظ، «العروبيون والاسلاميون وحوار البحر المتوسط»، الاهرام، ٢٠/٤/١٩٩٤.

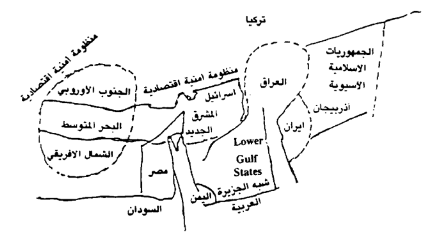


المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : فبراير ١٩٩٥

د ـ إقامة تنسيق اقتصادي ـ سياسي وأمني بين مصر واسرائيل وتركيا يمهد لإنشاء «السوق الشرق الأوسطية»، مع ملاحظة انه توجد حالياً منطقة تبادل تجاري حر تجمع بين تركيا واسرائيل.

«الشرق الأوسط الجديد» The New Middle East



عملية الفك وإعادة التركيب (رسم كروكي)

وفي إطار المخطط الاسرائيلي، يهدف إنشاء التجمع الاقتصادي «الثلاثي» بين اسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن إلى خلق توازنات استراتيجية جديدة في منطقة المشرق العربي. من خلال السيطرة على «الخط التجاري» الحيوي (vital trade-route) المتد ما بين «غزة» على البحر المتوسط إلى شط العرب[٣٢]. وبالتالي، فإن المطروح حقاً في إطار «الدائرة الشرق ـ أوسطية»، ليس مجرد **التطبيع** مع اسرائيل، بل **تطويع** منطقتي المشرق العربي والخليج للمخططات والرؤى الاستراتيجية الاسرائيلية المستقبلية.

اما الحديث عن «الدائرة الآسيوية»، أو ما يمكن تسميته «الرابطة الشرقية/ الاسلامية»، فإنه لا يستقيم إلا إذا فهمنا الدور المستقبلي لمنطقة آسيا في إطار التوازنات الاستراتيجية الجديدة في القرن القادم، وحيث تتشكل محاور جديدة للقوة (new axis of power). ولذا فإننا سنخصص القسم التالي لتحليل أبعاد «خط القوة الجديد» وأهميته في آسيا. وبالتالي، فإن «المفاضلة الاستراتيجية الأولى» هي بين الدائرة «المتوسطية» والدائرة «الشرق أوسطية». أما «الدائرة الآسيوية» فهي ليست موضع مفاضلة أو منافسة مع الدوائر الأخرى، بل هي دائرة «تكميلية» لا بد من بناء الجسور معها لأنها تشكّل خطاً من خطوط الحياة المستقبلية للمنطقة العربية.

---

(٣٢) انظر: حسين حجازي، «توازن جديد على الطريق ما بين غزة وشط العرب»، الحياة، ١٩٩٣/١٠/٥.



رابعاً: «خط القوة» الجديد في آسيا

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن أن القرن القادم (القرن الواحد والعشرين) سيكون «القرن الآسيوي»، إذ تحتل القارة الآسيوية (ولا سيما منطقة شرق آسيا) موقعاً متميزاً في البنيان المعماري الجديد لعصر «مابعد الحرب الباردة»[٢٣]. فخلال الثمانينيات، قادت منطقة شرق آسيا العالم في مجال المبتكرات الفنية التي دشنت عصر اقتصادي جديد. وظهرت اليابان كقوة اقتصادية عظمى، وحققت الاقتصادات الصناعية الجديدة في كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة نمواً سريعاً يستند إلى تقانة متقدمة[٢٤]، وتحولت الصين تدريجياً إلى عملاق اقتصادي تبلغ حجم تجارته الخارجية نحو مئة مليار دولار. وها هي ماليزيا واندونيسيا وتايلاند تحقق تقدماً اقتصادياً كبيراً وتصبح «نموراً جديدة» في حلبة السباق. كما بلغت الاستثمارات الآسيوية في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٩٥ مليار دولار مقابل ٦١ مليار دولار هي مجمل الاستثمارات الأمريكية في منطقة آسيا[٢٥].

وإذا كان البنيان المعماري الأمريكي (الاقتصادي والأمني) يرتكز في آسيا ـ أساساً ـ على اليابان وكوريا الجنوبية ورابطة دول جنوب شرق آسيا والفيليبين وتايلاند واستراليا، بهدف «الحفاظ على منافذ تجارية ومنع صعود أية قوة مهيمنة وحيدة أو تحالف معاد للولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها»، على نحو ما أكده جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي السابق[٢٦]، فإن ريتشارد نيكسون كان قد لمح في كتابه الأخير اقتناص الفرصة السانحة *(Seize the Moment)* الصادر عام ١٩٩٢، إلى أن التحدي الجديد الذي تواجهه الولايات المتحدة في المستقبل هو إمكانية نشوء «محور جديد للقوة» (new axis of power) يمتد من الصين شمالاً مروراً بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية حتى ايران، ثم وصولاً إلى بلدان المشرق العربي والخليج. وتكمن عناصر قوة هذا المحور في أنه يمثل «متصلاً جغرافياً» (geographical continuum)، ويحوي بين جنباته كتلة بشرية هائلة وموارد واحتياطيات غزيرة للطاقة، كما يضم طاقات تقانية وقدرات نووية عالية.

ولعل هاجس نيكسون لم يكن من قبيل الوهم أو المغالاة، فنحن سنشهد تدريجياً تكوّن عناصر مثل هذا المحور للقوة ليصل إلى حافة المنطقة العربية. ويمثل العراق ومنطقة الخليج بوابة العرب المستقبلية نحو «آسيا الجديدة»، في تحولاتها وتشكيلاتها كافة. فإذا فشلنا نحن العرب في الارتفاع فوق جراح حرب الخليج ومآسيها، ولم ننجح في إعادة اللحمة بين منطقة الخليج والعراق، من ناحية، وبين بقية أجزاء الوطن العربي، من ناحية أخرى، فسنفقد البوابات والقنوات الرئيسية باتجاه آسيا الجديدة الصاعدة، وستتحول منطقة الخليج والعراق إلى «مناطق عازلة» (buffer zones) تقطع الطريق على لقاء العرب (عرب المشرق والمغرب) مع خطوط القوة الجديدة في آسيا.

وليس سراً أن اسرائيل تسعى الآن جاهدة لكي تكون هي بوابة اليابان (وربما الصين) إلى منطقة الشرق الأوسط الجديد، حيث يلعب العرب دوراً هامشياً وملحقاً. ولقد كشفت مؤخراً مصادر المخابرات المركزية الأمريكية عن أن الصين واسرائيل تتجهان إلى تعزيز نطاق تعاونهما

---

(٢٣) انظر بهذا الخصوص James A. Baker III, «America in Asia: Emerging Architecture for a Pacific Community,» *Foreign Affairs* (Winter 1991-1992).

(٢٤) المصدر نفسه.

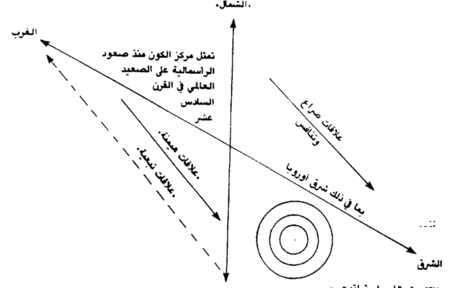
(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

العسكري وتوسيعه، وانهما وقعتا مؤخراً اتفاقاً للتعاون التقاني المشترك في مجالات عدة، من بينها «الفضاء والاليكترونيات»[٢٧]. كذلك سبقتنا اسرائيل إلى جمهوريات آسيا الوسطى «الاسلامية» واقامت معها علاقات اقتصادية وفنية وسياسية وثيقة. ولا غرو في ذلك، لأن اسرائيل تمتلك رؤية استراتيجية كونية ومستقبلية، وتسعى لفتح القنوات وبناء الجسور مع كل محاور القوة في النظام العالمي الجديد «تحت التشكيل». كذلك سعت اسرائيل مؤخراً لبناء علاقات وثيقة مع الهند (البلد الآسيوي الكبير والصاعد) بعد فترة طويلة من العلاقات الفاترة، في الوقت الذي بدأت تضعف فيه العلاقات الهندية ـ العربية التي كانت من أقوى العلاقات منذ فترة باندونغ في منتصف الخمسينيات.

وهكذا ففي الوقت الذي يفقد فيه العرب تحالفات هامة مع «بلدان قارية» في آسيا (الصين والهند)، تكتسب اسرائيل مواقع جديدة في تلك البلدان، في غياب رؤية استراتيجية عربية لا ترى سوى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبلدان المعسكر الاشتراكي، وهكذا يعاني «العقل الاستراتيجي العربي» ما يمكن تسميته بـ «قصر النظر» (myopia) و «عمى الألوان»[٢٨].

وعلى أية حال، يمكننا تلخيص الصورة الكلية لعلاقات الصراع، والتنافس، والتحالف على الصعيد العالمي، على النحو التالي:



علاقات تحالف «استراتيجي»
على غرار تجربة (باندونغ ومجموعة الـ ٧٧)

---

(٢٧) انظر: الاهرام، ١٥/١٠/١٩٩٣.

(٢٨) تجدر الاشارة هنا إلى أهمية الدراسات ذات الطابع الاستراتيجي التي قام بها أمين هويدي، وزير الدفاع ورئيس المخابرات العامة الأسبق في مصر، ونخص بالذكر: **الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)؛ **الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي** (بيروت: مركز =



وفي كل الأحوال، تصعب على البلدان العربية إقامة علاقات متوازنة ومتكافئة مع أطراف «الدائرة المتوسطية» أو «الدائرة الآسيوية»، في غياب إطار للتكامل الاقتصادي العربي يحافظ على الدينامية الاقتصادية للمنطقة العربية ويتفادى سلبيات «التجزئة الاقتصادية» الراهنة. ولن يتم ذلك سوى من خلال دعم نسيج «المصالح الاقتصادية المشتركة» في ما بين الأقطار العربية، وإقامة مجلس جديد للإنماء والتعاون الاقتصادي العربي يقوم بترشيد مبادرات التعاون والتنمية الاقتصادية العربية ويحل محل العديد من المنظمات والأجهزة المصابة بالشلل والازدواجية وعدم الكفاءة[٢٩].

يبقى لنا أن نؤكد أهمية أن يدخل العرب «عصر المعلومات» ويجتازون عتبة «التقانة المتقدمة» (high-tech' frontier)، من دون أن يفقدوا خصوصيتهم الثقافية ورؤيتهم المصير العربي المشترك في ظل كونية طاغية وغاشية. عندئذ فقط، يستطيع العرب أن يخرجوا من «قوس الأزمات» ـ على حد تعبير هنري كيسنجر ـ ويدخلوا «قوس النهضة» □

= دراسات الوحدة العربية: القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، وكيسنجر وادارة الصراع الدولي: فيتنام ـ الوفاق الدولي ـ ايلول الاسود ـ حرب اكتوبر ١٩٧٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩).

(٢٩) انظر: ورقة غير منشورة للمؤلف سوف تقدم إلى المؤتمر الثالث لجمعية البحوث الاقتصادية العربية، الذي سيعقد في تونس ربيع عام ١٩٩٥.



المصدر : الاهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/٢/١٩٩٥

الوهم والحقيقة معا فى الوضع الدولى الراهن

عاطف الغمرى

نحن - اى العالم العربى بكامله - جزء من عملية جدل صاخب عالى النبرة يجرى هنا فى الغرب ، وان كان خفوت الصوت سببه أن مايدور المناقشة فيه يتم وراء الستار داخل مراكز البحث والدراسات الفكرية والسياسية - حول حالة قوى ودول ومناطق اقليمية بعينها ، كما هى فى حقيقتها، وليس كما هى ظاهرة للعيون.

والحالة الدولية التى تشغل الكثيرين ببحثها الآن تتمثل فى كثير من الاوضاع الدولية التى تتعامل معها اليوم أوضاع قد تكون مضللة، نظرا لان هناك تمازجا بين الوهم والحقيقة يغلف الصورة الخارجية لهذه الأوضاع ، بحيث يكون الوضع الاقليمى او العالمى لدولة ماهو فى حقيقته عبارة عن «حالة نفسية» يعيشها الذى ينظر الى هذا الوضع ، متأثرا بعوامل كثيرة تجعله يتصور الوضع كما يراه هو ، وليس كما هو كائن ، وبالتالى يبنى مواقف وأحكاما وقرارات وسياسات تكون فى النهاية مثل زراعة فى أرض رملية .

والتساؤلات المثارة حول هذا الموضوع منها .. هل امريكا فعلا قوة عظمى وحيدة مهيمنة على العالم؟ .. هل اوروبا مازالت تنهل لمستقبلها مما عرف من قبل باسم الحضارة الغربية ؟ أم هذه الحضارة بئر جفت مياهها؟ ... هل اسرائيل كيان ممتد للمستقبل أم انها حالة تنتمى لماض ينوى وتنسحب اركانه؟ .. وماذا فى يد العرب ودول آسيا القريبة من الباسفيكى من فرص صعود قمة القوى الكبرى فى بناء العالم الجديد؟.

والذين تشغلهم هذه البحوث والمناقشات يمسكون الخيط الذى يتحركون على هديه من طرفين: الاول ان تاريخ العالم عبارة عن دورات تاريخية منتظمة ، فيها الصعود والهبوط للقوى الكبرى المهيمنة على العالم أو ذات الأثر والنفوذ فيه وان كل دورة تاريخية تتسم الى حد ما بالتغيير لكن الفترة التى نحن فيها الآن مختلفة كثيرا عن سابقاتها التى كانت مراحل انتقال الى عصر جديد فى النظام العالمى لأن ايقاع التغيير فيها اسرع والنتائج المترتبة عليه أعمق.

والطرف الثانى هو اننا ندخل عالما جديدا لم تعد المسلمات المستقرة لادارة السياسات العالمية صالحة له . فان هناك الكثير من الدلالات على ان السياسات العالمية لاتمر بعملية تغيير وحسب بل ان هذه السياسات تهدم من اساسها ويعاد تشييدها معماريا بطريقة ثورية .. وان هناك تيارات كاسحة تمزق نسيج هذه السياسات ولاينجو منها احد مثل تدهور البيئة ، وانتشار الاسلحة بغير قيود او ضوابط محكمة وانتهاء القطبية الثنائية وانبعاث القومية المنفلت زمامها ، وتفشى النزاعات العرقية.

وربما تكاد تكون مقولة شهيرة للسياسى الانجليزى العتيد ونستون تشرشل مفتاحا لما ينبغى ان يكون عليه نهج التعامل مع الاوضاع الراهنة التى تشغل الباحثين والتى قال فيها «كلما اتسع مدى نظرك الى الخلف ، امتد المدى الذى يطول به نظرك ماهو امامك»

والقصد - هو ان نظرتنا الى التغيير الذى يشهده العالم اليوم ينبغى ان تتسع لتستوعب جميع ابعاد التاريخ بدورات التغيير فيه، ومدى ماسيترتب على حجم التغيير الذى يحدث الآن بالنسبة لاوضاع المستقبل.

ولذلك كانت دوائر البحث هنا فى الغرب تحرص على عدم الوقوع فى المحظور ، حين تتمازج فى نظرتها هى الاخرى الحقيقة والوهم معا ، بالنسبة لحقيقة الوضع الدولى الحقيقى لقوى ودول ومناطق اقليمية فى العالم هذه الايام.

وهى ترجع أسباب هذا المحظور الى ان «الفوران» الذى يميز فترة التحول الحالية فى بناء العالم والذى يجعل مانحن فيه لايقوم على اى اساس من الحقيقة لاننا فى لحظة «تسيب» وسيولة وانفلات فى النظام العالمى لاتجعل بالضرورة كل «وضع» يقف على ارضية هى ارضيته القديمة ويتعلق بحبال لم تعد تقوى على حمل ثقله.

هناك الوضع الامريكى الذى مازال يتعامل معه الكثيرون على اساس التسليم بانه القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على المرحلة الراهنة من حالة العالم . يقابل ذلك جدل يدور داخل امريكا ذاتها بين الذين يتمسكون بهذه المقولة والمتشبعين بمفهوم ان امريكا هى المؤهلة لزعامة العالم وقيادته وادارة ازمات وصناعة قرارات امنه العسكرى والسياسى وبين الذين لايكتفون بالمحافظة على الصورة الخارجية بقدر مايهمهم تهيئة اوضاع دولتهم لمستقبل غير موات وينبغى ان تكون جاهزة من الآن لملاقاته . باعادة ترتيب شبكة علاقاتها الدولية على قدر ماهو متاح لها من مفاتيح القوة المواتية للعصر ، ولتحقيق مصالحها الحيوية ، فى اطاريسمح لها بان تكون واحدة من القوى العظمى المتعددة على قمة النظام الدولى الجديد - تحت التأسيس.



الجدل محتدم - داخل مراكز البحث والفكر السياسى فى امريكا - عند الخط الفاصل بين الوهم والحقيقة.

وفى اوروبا يلفت النظر ان النقاش يشمل نقطة طفت مؤخرا على السطح : هل صحيح ان الحضارة الغربية مازالت بعافيتها ، وهى التى تعتبر ضمن الحسابات التى تحسب على اساسها فرص تبوئها وضع القوة العظمى فى العصر المقبل؟ يدفع الى اثارة هذا التساؤل مابدأ يدب فى مجتمعات الغرب من ظواهر تراجع القيم تقف على طرفى نقيض مع المبادىء التى كانت بمثابة الاعمدة التى تقوم عليها هذه الحضارة ومن بروز قوى دولية اخرى تملك مقومات النهوض الحضارى مثل القوى الصاعدة اقتصاديا فى اسيا ، والتى تجاوزت مرحلة التفوق والصعود الاقتصادى، الى دخول مرحلة البعث الحضارى لقيم الشرق القديمة ، التى تقيم منها خطر مواجهة امام محاولة الغرب التمسك باستمرار احتكاره لدوره كمصدر القيادة والالهام الوحيد للشعوب التى تريد التقدم والتحضر.

ثم هناك - مايتعلق بعالمنا العربى الذى يرى التشخيص المطروح فى مراكز البحث انه فعلا يملك مفاتيح العصر ، من مقومات تكامل مصادر القوة - من ثورة مادية وثروة بشرية وخبرات وموقع استراتيجى وعناصر الحضارة الواحدة التى تعتبر اساس اى تكتل اقليمى مشترك فى النظام الدولى القادم. لكن هذا الوضع يظل حتى الآن مجرد حالة وليس موقفا قادرا على الحركة لان الفارق كبير بين ان تملك وبين ان تكرس ماتملكه لتغيير وضعك الى الافضل.

يبقى ذلك التعبير الذى وصف اسرائيل بانها «حالة نفسية» اكثر منها واقعا دوليا. وهو تعبير يؤسس اسانيده على ان كيانها - اقتصاديا وعسكريا - لم يكن ابدا يملك خاصية الاستقلال ولان المؤسسين الاوائل للدولة وبعض قادتها الحاليين ممن يتمتعون بالحنكة السياسية يعرفون لماذا كان دائما ربط اسرائيل بقوة كبرى هو عندهم قرار استراتيجى ؟ فهم بدأوا ببريطانيا وحين غربت شمس امبراطوريتها اصبح الحبل السرى الاستراتيجى الاسرائيلى مربوطا الى الولايات المتحدة تستمد منه الحياة والنشاط والقوة والتفوق كان كيانها الاقتصادى فى جوهره يشتغل بما يرد اليها من خلال هذا الحبل السرى او العلاقة الاستراتيجية الخاصة - الذى اهترأ مع انقلابات النظام الدولى الذى تهدم وتمزق نسيجه، ولذلك فانه ينطبق على اسرائيل بالتحديد مفهوم تمازج الوهم بالحقيقة فى نظر الذين مازالت نظرتهم اليها محكومة بميراثها القديم الذى كانت له ظروفه ومكوناته.

ولعلنا نعود بذلك الى طرفى الخيط الذى يمسك به المنشغلون فى الغرب بدراسة هذه الحالة ، وهما : ان العالم محكوم بدورات تاريخية لاتثبت على حال ، فيها الصعود وفيها الهبوط - وان من يريد ان يكون له مكان فى البناء الجديد للعالم عليه الا يظل يقيس الاوضاع الدولية بنفس المقاييس المستقرة للسياسات العالمية والتى فقدت صلاحيتها.

صدام حضارات أم رواسب أحقاد؟

مصطفى البارودي

الطبيب الفرنسي الذي اتخذ الاسلام دينا، الدكتور موريس بوكاي، الذي الف كتاب «التوراة والقرآن والعلم» يبين في كتابه كيف كان في جهالة كبيرة لحقائق الاسلام، قبل ان يزور ارض الرسالة، حيث تسنى له ان يستمع الى اقوال الملك فيصل (يرحمه الله) فيعبر عن كامل عرفانه لذلك الحديث الذي يبقى منطبعا في ذاكرته، ثم يعقب قائلا (في الصفحة 122 من الطبعة الثامنة التي صدرت آخر عام 1981 باللغة الفرنسية وكانت الطبعة الاولى عام 1976)، انه ادرك عندئذ مدى الافكار الخاطئة السائدة لدى الغربيين، فوجد ان احسن ما يفعله هو ان يحذق اللغة العربية، ليقرأ القرآن مباشرة، لا من خلال مختلف الترجمات التي نشرت باللغة الفرنسية لمعاني القرآن الكريم، فكان كتابه من ثم جليلا طيبا.

وفي معهد الحقوق المقارنة، المتفرع عن كلية الحقوق في باريس (وكانت الوحيدة في العاصمة في الاربعينات) كان الاستاذ رونه دافيد ينصح الطلاب، الذين يريدون التعرف على حقيقة النهج الحقوقي في بلد اجنبي، ان يدرسوا ويحذقوا اولا لغة ذلك البلد، وهو ما فعله هو نفسه، قبل ان يحاضر طلابه عن النهج الحقوقي البريطاني، ثم تفرغ لدراسة اللغة الروسية كيما يقدم عرضا للنظام الحقوقي السوفييتي! ويضيف هذا الاستاذ، الذي ظل حتى بعد التقاعد يتتبع انباء طلابه السوريين، وما فعلوا وما فعل الله بهم، ان الذي لا يملك الامكانات لدراسة لغة اجنبية، عليه ان يتخير اصدق الترجمات راجعا في ذلك الى خبرة الاساتذة المشهود لهم بعمق الدراسات المقارنة، فيعتمد على النص الفرنسي الذي يطلعون به هم انفسهم او يدلون على صاحبه.

كل ذلك يمثل في الخاطر، لدى قراءة عدد «الشرق الاوسط» الصادر يوم 1995/1/21 حيث وقفت عند الجهد الطيب الذي بذله خلدون الشمعة، وقد عرفته يمور حيوية في رحاب الصحافة في مقتبل شبابه قبلما يزيد على خمسة وثلاثين عاما في سورية، فقد عرض في العدد المذكور ترجمة امينة للذي كتبه صموئيل هنتنغتون، الاستاذ في جامعة هارفارد الاميركية، تحت عنوان «صدام حضارات». وقد حرص خلدون الشمعة على تنبيه القراء الى ان هذا البحث الذي نشرته مجلة «فورن أفيرز» ـ الشؤون الخارجية ـ هو اقرب الى ان يكون «نقار ديكة عمياء».. وبمعنى آخر ان البحث قد لا يتسم بالامانة العلمية والتاريخية! وكانما اندفع صموئيل وراء الاحقاد الموروثة عن الاسلام والمسلمين، غافلا او متغافلا عن فضل الحضارة الاسلامية على الغرب جميعا، وبخاصة حين كان جامع قرطبة بمثابة جامعة يقصدها ابناء اوربا الغارقة في الظلام، ليتنوروا بالكثير من الحقائق، في اهم العلوم، فإن عرض المعلمون العرب المسلمون للحضارات السالفة، فمن اجل القاء الاضواء عليها وكشفها، ومن ثم فإن الذي يجلو الظلمات بالانوار ليس صداما ولا هداما.. وما من ريب في ان اصداء كثيرة ستظهر في صفحات الرأي من اجل تبيان الحقيقة، التي يضيعها بحث لا يقف كاتبه موقف التبحر والدقة، وذلك ما توقعته «الشرق الأوسط» حين مهدت للحلقة الاولى وما بعدها من بحث صموئيل، بان جريدتنا العربية الدولية قد نشرت ذلك البحث لاهميته وخطورته، وانه يشكل بابا واسعا لنقاش عميق.

فالحلقة الاولى التي نحن بصددها الآن (نشرت يوم 1995/1/21) والتي تعني بالتاكيد على انه مع انتهاء الحرب الباردة بين الدول الكبرى حاليا، فإنه سيحل محلها «التوتر بين الحضارات»! هذه الحلقة اختتمت بادعاء صموئيل ان كتلة الدول الاسلامية تشبه الهلال في امتدادها (من نتوء افريقيا الى آسيا الوسطى كما ان حالة عنف ناشبة بين المسلمين من جهة، والصرب الارثوذكس في البلقان، واليهود في اسرائيل، والهندوس في الهند، والبوذيين في بورما، والكاثوليك في الفلبين)! ولأمر ما فإن صموئيل لم يدرج مع هذه الاسماء ما جرى ويجري في الشيشان! غير انه يعقب على الذي وضعناه بين قوسين قائلا: «حقا ان للاسلام حدودا دموية»!

وهنا نسأله، مثلما نسأل اميركا، التي لم تقف موقفا



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ تموز ١٩٩٥

ملائما صريحا ضد يلتسين في مذبحة غروزني:

هل ان الاسلام هو الذي «رسم» هذه الحدود الدموية، ام ان الحاقدين على المسلمين هم الذين بادروا بالمعارك الدموية؟!

وهل كان المسلمون في الكتلة التي شبهها صموئيل بالهلال هم الضحايا ام كانوا هم الآثمين المعتدين؟!

ونبدأ بالدعوى المضللة حول السبب المزعوم للعداء ضد الصربيين، فما ذلك لانهم من الارثوذكسيين، بل انهم لا يرعون حتى ديانتهم المسيحية المطهرة، وانما ينشدون الطغيان والغطرسة.. اوليس الكرواتيون، وهم نصارى ايضا، يقفون الى جانب المسلمين في سيراجيفو؟!

ولنقف، من ثم، عند الاشارة الى «اليهود في اسرائيل»، فهل ينكر أي استاذ جامعي حر الضمير، يعتلي منبر التدريس بصدق ونزاهة، او يقدم بحثا حول فلسطين، ان اسرائيل هي الغاصبة والمتعنتة والماكرة؟! ولقد بلغ من كيدها ان رفعت علمها في الاردن، واستفردت سورية بحسبان انها تذلها.. فما أضيع امل اسرائيل في اذلال السوريين!

أفلا ينظر صموئيل الى المصير الذي آل اليه اتفاق واشنطن (الموقع في 1993/9/13) تحت اشراف بيل كلنتون؟ أوليست شعلة الامل في وصول العرب الى ادنى حد من حقوقهم المهضومة، قد اوشكت ان تنطفئ، حين اقفلت حدود غزة واريحا على الحكومة الفلسطينية الناشئة؟!

فإذا انثنينا الى مزاعم صموئيل حول العنف من جانب المسلمين ضد الهندوس والبوذيين، فقد وجب ان نسأله: من ذا يغتصب كشمير وهي تدين بالاسلام، او ليس الهنود هم الغاصبين؟ ومن ذا يعذب المسلمين اشد العذاب في بورما، وما لهم من ذنب اقترفوه؟!

واما القول ان المسلمين في الفلبين كانوا هم المعتدين، فيدحضه ما صورته وسائل الاعلام، من مطالبة المسلمين بحقوقهم المهضومة، وشراسة بعض الحكام في مواجهتهم، حتى اضطروهم للدفاع عن النفس، دون ان يكونوا في القتال هم البادئين.

هذا وانه لم يعد خافيا ان مراكز السلطة في اميركا تعتمد كثيرا على الدراسات الجامعية، في شتى الشؤون الدولية، ولكن لن يضللها، وهي تملك كل وسائل التدقيق والتحقيق، والاقمار الصناعية الاستطلاعية والتجسسية، ما تنطوي عليه بعض البحوث من الاباطيل.. فالمسلمون منذ اربعة عشر قرنا هم دعاة هدى وتقوى، وأمن وسلام، وما اصدق غوستاف لوبون حيث يقول ما عرف التاريخ فاتحا أرحم من العرب!



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحضارة الحق تتبرأ من العدوان

مصطفى البارودي

الحديث عن «صدام الحضارات» الذي اثاره بحث اعده صموئيل هونتنغتون، يحفز من يقرؤه الى ردود سريعة اولا، ثم الى نقاش يرد الأمور الى نصابها، بدلا من الانسياق مع صاحب البحث في تصوراته التي تجانب الصواب، مما حرصت جريدتنا العربية الدولية على التنبيه عليه اصلا، لدى نشر البحث تباعا في ثلاث حلقات، بدءا من 1995/1/21 حيث ابانت وفي الصفحة الاولى انه اقرب الى ان يكون «نقار ديكة»! والديكة عمياء ايضا!

ولا ادل على صحة هذا التنبيه من ان صموئيل يرسم «هلالاً اسلامياً» ما بين الشرق البعيد، والمغرب الأقصى، ليزعم ان «التوتر الحضاري» هو شعار هذا الهلال في مواجهة حضارات اخرى، وان الهلال يتوازى مع «خطوط دموية» تثور من خلالها ثائرة المسلمين، ضد هاتيك الحضارات، مما فندناه في مقال نشر يوم الخميس الماضي، وختمناه بالقول ان حضارة الاسلام انما كانت دعوة الى الله تعالى، لا طغيانا او عدوانا، وان المنابذة في الفتوح كانت هي المنطلق اصلا، فلم يكن ثمة غدر او خسة او تضليل، فمن شاء ان يبقى على دينه، ولم يقاتل لوجه القتال، فقد عاش في احضان دولة الاسلام، تصونه بذمتها وترعاه باحلى صور التسامح، لا بل يلقى التكريم، فتصان معابد الله، اكانت للنصارى ام لليهود، فلا تهدم بيوت يرتفع فيها اسم الله تعالى. وقد رسخ عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ذلك في القدس.

فاذا ما استعرضنا الحروب الصليبية، رأيناها غزوا عسكريا، يتستر تحت شعارات مضللة، ولذلك كان النصارى العرب يقفون الى جانب المسلمين في صراع الغربيين المعتدين. واذا ما نظرنا الى عداء القياصرة الروس للمسلمين في شرق آسيا واواسطها، لم نجد للارثوذكسية المطهرة يدا في هذا الصراع الدامي، الذي بدأ منذ تصدت الشعوب المسلمة هنالك للزحف الروسي، ثم تجدد نضالها في عهد ستالين، وهو اليوم ماثل للعالم جميعاً في غضبة الشيشان (وسيليهم غيرهم) ضد «العسكريتاريا» الروسية، فليس «التوتر» القديم الجديد منسوبا الى «الحضارة»، وانما هو صرخة الحرية في وجه الاستعباد، وصيحة الحق تدين باطل المستكبرين في الأرض الذين يتلذذون بسفك الدماء! ولقد سار الصربيون في البلقان على النهج العدواني نفسه ضد جيرانهم المسلمين!

اوليس يكفي ان نقول لهذا الباحث الأميركي في جامعة هارفارد، ان بلاده اصلا قامت بالتصادم مع الوطن - الأم بريطانيا، لتنتزع من براثن تلك الامبراطورية، استقلال المستعمرات في العالم الجديد، فهل كان هذا صدام حضارتين، اوكان يجوز ان نطلق عليه التسمية الجديدة التي يقترحها صموئيل: «التوتر الحضاري»؟!

فاذا ما انضمت الجمهوريات الإسلامية الخاضعة للسيطرة الروسية، في صف واحد، فنهضت معا تقاتل جيش يلتسين، لتؤلف «الولايات المتحدة الاسلامية»، ناقلة كلمتين عن التسمية التي ابتغتها ثلاث عشرة ولاية في وجه بريطانيا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، فهل يكون هذا بوازع «التوتر الحضاري»، ام ان المعذبين في الارض، يسعى بعضهم الى بعض، فيكون منهم بنيان مرصوص، تجاه القيصرية الروسية، التي حطمت غروزني فوق من تبقى فيها، ممن لم يستطع ان يحمل سلاحا، بينما ظل المقاتلون الأشاوس، يذودون عن ارض الوطن شبراً فشبراً؟!

اولا ننكر حروبا تعاقبت في اوربا، وهي تكاد تكون دولا ذات حضارة واحدة، فكانت تدوم مائة عام غربا، ثم استمرت اكثر من ذلك في وسط القارة الأوربية؟ فاذا ما رجعنا باصل الصراع الألماني . الفرنسي الى اكتساح نابوليون بونابرت الأراضي الجرمانية في طريقه الى روسيا، فهل كان نابوليون يحمل فعلا حضارة جديدة، ام كان قائدا عسكريا ينشد ان ينشئ امبراطورية كبرى؟!

فلقد اتفقت كلمة المعلقين المتجردين على الثورة الفرنسية، في انها لم تستطع ان تبني شيئا جديدا، بل كانت مجرد شعارات... فلئن كان اول المتحدثين عن زيف تلك الشعارات هو البريطاني ادموند بورك، منذ الاحداث الأولى للثورة، فان فرنسيا اصيل المنبت هو الكسي دوتوكفيل، قد اكد في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، اي بعد مرور ما يزيد على اربعين عاما على قيام الثورة، انها وقد هدمت كل شيء، لم تقم بنيانا بديلا.. وقد كتب دوتوكفيل في جو من الحرية، فلم يكن يخشى شيئا.. ولكن من قبل ان ينشر الكسي دوتوكفيل اقواله تلك، كان فيخته المفكر الالماني قد عرض نفسه للموت، حين تصدى لكشف زيف الثورة الفرنسية، فكان يلقي محاضرات تحت عنوان: «خطب الى الامة الالمانية»، على حين كانت مفارز الجيش الفرنسي، تجوب الطرقات من تحت نوافذ القاعة التي كان يتحدث فيها، فكان الموت قاب قوسين من عنقه او ادنى!

وكان في ركاب نابوليون اناس يصورون للشعوب التي يكتسح اراضيها، انه انما يسعى في حروبه في اوربا، الى اقامة عالم افضل، فليس جنوده بالمحتلين، وانما هم رسل النور لتحقيق ما كان يصفه بـ«المملكة العالمية». فهب فيخته رجلا واحدا في الرجال، لا يابه بجيش الاحتلال، لينكي روح المقاومة، ويستثير الامارات المتفرقة لتنضم صفا واحدا، ومن هنا قيل انه هو ابو الوحدة الالمانية... وكان افتتاح الخطب يوم 1807/12/13 في قاعة المحاضرات الكبرى في اكاديمية برلين، وكان المنطلق في الخطبة الاولى دعوة الى «ثقافة جديدة»، مما توهم معه الفرنسيون ان استاذا جامعيا يتحدث في موضوع تربوي محض، على حين ان الذين استمعوا الى المحاضرات ادركوا المعاني التي عناها، وتهيبوا ان تشتعل النار على فيخته، فتاكله قبل ان يتم حلقاتها.

وتحت ستار هذا المنطلق كان فيخته يقول: لقد اضعنا كل شيء وبقيت لنا الثقافة، فالجديد فيها هو الذي ينشئ من الألمانيين جماعة موحدة، من بعد ان تفرقوا كمثل تفرق عظام الطير.. وهنا يستعير قصة ابراهيم عليه السلام، حين سال ربه كيف يحيي الموتى، فيقول فيخته: لئن اضحت الامة الالمانية موزعة كتوزع عظام الطير فان نفخة الروح الجديدة كفيلة بان تلم عظام الجسم الوطني في وجود حي جديد.

الامبراطورية التي توهم نابوليون انها لن تقتصر على ارض فرنسا، بل تنداح لتبلغ في دوائرها جميع اوربا، هي التي تخيلها ايضا هتلر واوشك ان يحققها، لولا ان السلاح النووي الذي كان



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

العلماء الألمان منكبين على اكتشافه في اول صوره بالتفجر الذري، قد تاخر وتاخر، في فاضحى هذا السلاح اداة فعالة في حمل اليابان على الاستسلام، من بعد ان سقطت المانيا، وانهارت قبلها ايطاليا، فتفكك المحور الثلاثي، الذي كان ينشد اقتسام الكرة الأرضية.

تلك هي مسيرة التاريخ: امبراطوريات يصطرع بعضها مع بعض، فليس ثمة صدام حضارات. الحضارة الحق تتبرأ من العدوان، ويبقى نورها متوهجاً متالقاً رغم عثرات الزمان. وبكلمة واحدة: الحضارة ايمان واخلاق وعلم وتكريم للانسان انى كان.. اما ان يكون التهديد النووي هو الوجه الجديد للحضارة، فهو الذي يقلب الأمور رأسا على عقب، حتى يشاء الله امراً اخر. والله هو القائل جل جلاله: «وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا».. فلا رادّ لما اراده الله.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العالم العربي والتسوية:

مخاطر وتحديات

علي فهمي

دعا المركز اللبناني للدراسات إلى عقد مؤتمر تحت عنوان: «العالم العربي واحتمالات التسوية: مخاطر وتحديات»، وقد تم انعقاد المؤتمر ببيروت في الفترة ما بين 6 و8 يناير 1995 وشارك في اعداد الدراسات المقدمة عدد من الأساتذة والباحثين ورجال السياسة من عدد من الاقطار العربية «لبنان والأردن وفلسطين ومصر والمغرب»، كما شارك في المناقشات التي دامت ثلاثة أيام على التوالي عدد أكبر من المهتمين بالشئون العربية، وسوف تخصص مجلة «أبعاد» وهي دورية علمية تصدر عن «المركز اللبناني للدراسات» عددا خاصا لنشر ابحاث ومداولات المؤتمر.

هذا وقد تنوعت الأوراق العلمية التي قدمت إلى المؤتمر وعرضت على مائدة الحوار العلمي، من أوراق اهتمت بالجوانب التاريخية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي: من المواجهة إلى التسوية، كما تناولت بعض الأوراق أوضاع الأراضي المحتلة بعد «غزة واريحا»، واهتمت بعض الدراسات بالتركيز على آثار التسوية قطريا واقليميا وقوميا، مثل آثار التسوية على الفلسطينيين، و«آثار التسوية على الأردن»، وتجربة مصر مع التسوية: الظروف والنتائج. والمستقبل السياسي والاقتصادي للمشرق العربي في ظل التسوية المحتملة، و«مجلس التعاون الخليجي أمام التحولات المرتقبة»، وأيضا موقع اتحاد المغرب العربي في تحديات التسوية».

وقد ركزت بعض الدراسات على أبعاد محددة مثل «الابعاد الأمنية للنظام الاقليمي المرتقب»، والتحديات السياسية لهذا النظام الاقليمي وأيضا التحديات الاقتصادية.

كما اهتمت بعض الدراسات بالتحديات الثقافية وبدور المجتمع المدني في مواجهة تحديات التسوية. وخصصت دراستان لعرض وجهة نظر الدول الغربية في الدور السياسي للنظام الشرق أوسطي، والدور الاقتصادي لهذا النظام.

الدراسة التي قدمها الدكتور هيثم الكيلاني رئيس تحرير «شئون عربية» - والتي تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تحت عنوان: مشروع النظام الشرق أوسطي في بعده الأمني - اتسمت بأهميتها البالغة، حيث عرضت لبيئته مشروع النظام الشرق أوسطي وخلفياته التاريخية في الفكر الغربي والصهيوني، ونقاط التناقض بينه وبين النظام العربي وواجبات العرب في ابراز مصالحهم الخاصة بما يكفل تقليص الآثار السلبية للمشروع الشرق أوسطي إذا لم يكن ممكنا احباطه.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ حزيران ١٩٩٥

وركزت دراسة الاستاذ نجيب عيسى على التحديات الاقتصادية للتسوية وابرزت الرؤى العربية حول الآثار الاقتصادية للسلام، و«ألمحت الدراسة إلى ان هذه الرؤى تعرض بشكل عام وبدون عناء النقاش والتحليل»، مما قد يعرض المصالح العربية للخطر، كما عرضت لبعض الافكار المحورية كإطار استراتيجي لمواجهة الآثار السلبية المحتملة للتطبيع الاقتصادي».

وأكدت على ضرورة استخدام ورقة المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، كسلاح لتحسين شروط التسوية السياسية نفسها.

كما ناقش المؤتمر دراسة عن قدم الباحث المصرى «دور المجتمع المدنى فى مواجهة تحديات التسوية»، ومع اعتراف الدراسة بأن المجتمع المدنى بالمفهوم الغربى والمعروف، لم يتحقق فى مجتمعاتنا العربية بعد، ويظل أقرب إلى فكرة أو شعار منه إلى واقع فعلى إلا أنها تطرقت إلى الدور الذى يمكن ان تقوم به الهيئات الموجودة ـ على علاقتها ـــ فى تحجيم الآثار السلبية للتسوية.



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٥/٢/٨

قمة كوبنهاجن الدولية للتنمية الاجتماعية

هل تنجح فى حل مشكلة ٥٠ مليون لاجىء فى العالم ؟

بعد ان ارتفع عدد اللاجئين فى العالم ليصل إلى حوالى ١٨ مليون ، وفقا لاحصائيات الأمم المتحدة ، و٥٠ مليونا وفقا لتقديرات المنظمات الانسانية .. اصبحت مسألة اللاجئين تمثل مشكلة من أعتى المشكلات التى تواجه سكان عالمنا المعاصر وأكثرها خطورة .. خاصة بعد ان تركت اثارها السلبية على النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية فى دول عديدة من المعمورة .. هى الدول التى تستقبل اللاجئين او تصدرهم . ان صح التعبير . وان كان الاثر الاكبر يقع على تلك الدول المستقبلة لهم .

محمد معمدين

لهذه الاسباب .. من المتوقع ان تكون قضية اللاجئين فى العالم على رأس قائمة الأولويات فى جدول أعمال القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التى ستعقد فى كوبنهاجن فى مطلع شهر مارس القادم تحت رعاية الأمم المتحدة ومشاركة ما يزيد على ثمانين دولة وعشرين منظمة انسانية دولية .

ومن غير شك ان هذه القمة ستشكل منطلقا لبداية صحيحة نحو التوجه الدولى لاتخاذ الاجراءات الفعالة الكفيلة بوضع الحلول العملية لقضية اللاجئين فى العالم عبر تنسيق وتعاون دولى جدى .

قضية قديمة

قضية اللاجئين قضية قديمة قدم المجتمعات البشرية ووجود اختلاط بين الاجناس والاعراق .. غير ان اتخاذها اشكالا واسبابا مختلفة باختلاف حيثيات العصر الحديث وتعقيداته فرضها كمشكلة ذات ابعاد خطيرة تهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى العالم .

وحتى سنوات قليلة مضت كان ينظر لمسألة اللاجئين فى العالم على أنها مسألة انسانية بحتة تستحق العطف وتقديم المساعدات الغذائية والطبية والتعليمية .. وفى بعض الاحيان السعى لتوطين عدد من هؤلاء اللاجئين فى الدول التى توافق على منحهم حق اللجوء السياسى والمواطنة .

وقد انعكست هذه الرؤية فى سلوك الأمم المتحدة والمفوضية العليا لشئون اللاجئين فى العالم التابعة لها تجاه معاناة الشعب الفلسطينى ، ولاجئى القوارب الفيتناميين والكمبوديين الفارين من جحيم الحكم والاحتلال العسكرى والحروب الداخلية وكذلك بعض لاجئى هاييتى .

غير ان قضية اللاجئين قد اتخذت ابعادا اخرى فى الفترة الاخيرة ، بعد ان ازداد عدد اللاجئين والمهاجرين فى العالم بشكل هائل ، وبعد ان اختلفت وتنوعت اسباب الهجرة واللجوء والمشاكل الناجمة عنها ، واصبحت دول عديدة تنظر اليها على انها عبء ثقيل ، ترغب فى التخلص منه خوفا من الاثار الجانبية السلبية المترتبة عليه .

فقد ذكرت احدث احصائيات الأمم المتحدة ان عدد اللاجئين فى العالم يقدر بنحو ثمانية عشر مليون لاجىء ، أكثر من نصفهم من الاطفال .. وفى الوقت نفسه ارتفعت بعض تقديرات المنظمات الانسانية بعدد اللاجئين الى خمسين مليونا .. بحجة ان الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين ينتمون إلى فئات بسيطة يعتريها الخوف من تسجيل اسمائها لدى أجهزة الأمن بالدولة المضيفة حتى لا يكونوا عرضة للمطاردة أو الطرد فى أى لحظة بوصفهم اشخاص غير مرغوب فيهم تحت وطأة الركود الاقتصادى وتفشى البطالة .

يضاف إلى ذلك ان بعض الدول النامية فى افريقيا وجنوب اسيا وامريكا الوسطى ليس لديها اجهزة احصائية موثوق فى قدرتها ودقتها .

مآسى انسانية

رغم ضخامة اعداد المهاجرين واللاجئين فى العالم فإن قضية اللجوء السياسى تخفى تحت طياتها ما لايحصى من المآسى الانسانية المفعمة بالاضطهاد والحرمان والتشرد والمعاناة وكافة المؤشرات تدل على أن اعداد اللاجئين فى العالم تتزايد بشكل مستمر وبسرعة كبيرة .

ووفقا لبيانات منظمة العفو الدولية التى نقلتها وكالة الانباء القطرية مؤخرا مازالت موجات الهجرة واللجوء تتدفق من البوسنة والهرسك والشيشان وولاية راجنين فى بورما فرارا من الحروب حتى شهر ديسمبر الماضى ، وهو الشهر الاخير من عام ١٩٩٤ .

كما ان موجات الفرار الجماعى من سريلانكا وكمبوديا وافغانستان وهاييتى وانجولا والنيجر وليبيريا ورواندا وغيرها ما تزال تتدفق بشكل مستمر .. اضافة الى اعداد اللاجئين الفلسطينيين المتزايدة سكانيا حيث اماكن لجوئهم فى الشتات .

اعتقاد خاطىء

استمر لفترة طويلة نسبيا اعتقاد خاطىء فحادة انه بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية وتفكك ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية من اوروبا ، فإن اعداد اللاجئين سوف تتضاءل ، وان مشاكلهم ستنتهى بعودة غالبيتهم العظمى التدريجية إلى أوطانهم الأم ...

بعد حصولهم على ضمانات كافية لحماية حقوقهم الانسانية .. وانه لن يبقى فى المهجر سوى اعداد قليلة من اللاجئين لاسباب سياسية تحتاج إلى حلول دولية ، كالقضية الفلسطينية وغيرها من الأزمات الحديثة فى البوسنة والهرسك والشيشان .

غير أنه سرعان ما تبدد هذا الاعتقاد - الخاطىء - وتبين أنه كان هناك مغالاة فى تقدير أهمية النزاع بين الشرق والغرب فى تأثيره على حركة الهجرة واللجوء علاوة على وجود عوامل اخرى تشكل اسبابا جديدة للجوء .

أول هذه العوامل هو تزايد حدة النزاعات الحدودية الاقليمية بين الدول الجديدة التى نشأت فى ظل النظام الدولى الجديد مثلما هو حاصل بين الهند وباكستان بالنسبة لكشمير



ووجود لاجئين كشميريين فى باكستان وكذلك الصومال واثيوبيا وكمبوديا وفيتنام ومنطقة البلقان وبين دول الاتحاد السوفيتى السابق .

وثانى هذه العوامل هو نمو الاتجاهات الانفصالية للاقليات العرقية والدينية التى رفضت كياناتهم السياسية منحهم حقوقا سياسية وادارية للمحافظة على تراثهم وخصائصهم كالتاميليين فى سريلانكا والسيخ والكشميريين فى الهند وقبائل شمال الصومال .

والعامل الثالث هو التسلط والظلم الذى تمارسه انظمة حكم معينة ضد بعض فصائل شعوبها خاصة فى امريكا الوسطى والجنوبية جنوب الصحراء رواندا ، ليبيريا ، مما يخلق حالات من الفوضى تسبب الهجرة واللجوء ..

والعامل الرابع هو تآكل شرعية النخبة الحاكمة فى بلدان الحزب الواحد والدكتاتوريات العسكرية ، مثلما يحصل فى بعض دول الوسط الافريقى .. وخامس واخر هذه العوامل هو استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية مع البطالة والفقر والجوع والمثال واضح على ذلك فى كوبا وشرق افريقيا وجنوب شرق اسيا .

فهل تنجح قمة كوبنهاجن فى معالجة قضية اللاجئين الشائكة جدا .. خاصة بعد تعدد اسباب اللجوء وتشعبها بشكل جعل المشكلة اكثر من خطيرة ؟!



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٥

في محاضرة ألقيت في القاهرة عن النظام العربي الجديد

هل أدت نهاية الحرب الباردة إلى تحرر سياسي عربي

□ القاهرة - من أمينة خيري:

■ كان انحلال النظام السوفياتي وتفكك الكرملين مدعاة لكثير من الانظمة في العالم لأن تعيد النظر في مستقبل نهجها السياسي والاقتصادي، وعلى رغم الصلة الوثيقة بين النظامين السوري والاتحاد السوفياتي في الماضي، الا ان المسؤولين السوريين هرعوا الى نفي اي وجه تشابه بين الانظمة القديمة في روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا السابقة وبين النظام السوري، وقد يكون ذلك لدرء زحف «الغلاسنوست» وما يترتب عليها من نتائج «ضارة».

واذا كان ذلك النفي اجراء وقائيا لحماية النظام السوري من خطر التغيير، الا ان اعدام نيقولاي تشاوشيسكو المفاجئ في رومانيا ارسل اشارة تحذيرية عنيفة الى السلطات الحاكمة في الشرق الاوسط عموما.

وانعكس ذلك في خطاب للرئيس حافظ الاسد القاه في شباط (فبراير) عام ١٩٩٠ قال فيه: ان سورية لن تقدم على عمل لتأثرها بآخرين او لتعرضها لضغوط معينة، ولو كان لدى سورية استعداد للخضوع لضغوط او احداث خارجية، لخضعت منذ زمن بعيد.

يقول البروفيسور ابرهارد كينل، الاستاذ في قسم الدراسات السياسية في كلية الدراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن، في محاضرة القاها في جامعة القاهرة حول «نهاية الحرب الباردة وآثارها وآفاقها على آسيا وافريقيا» ان الرئيس الاسد كان يعني ان لا حاجة لاتباع الآخرين لأن آخرين كانوا يتبعون المثال السوري، وان «بريسترويكا» و«الغلاسنوست» ما هما الا تقليد متأخر للثورة التصحيحية في سورية التي اعترفت بعد عام ١٩٧٠ بدرجة محدودة من التنوع والنشاط السياسي خارج حزب البعث الحاكم. وما دام التغير قد حدث فعلا في سورية، فيمكنها ان تبقى «خارج التاريخ» بينما يغير صفحاته في مكان آخر في العالم.

وكلمات الاسد عنت كذلك ان السياسة في سورية تتمتع بمناعة تقيها اثر التغيرات التي تحدث في موسكو، واذا كانت درجة التغير السياسي التي كانت سورية تنوي القيام بها محدودة للغاية في نظر المراقبين الخارجيين، فإنها بالمقاييس السورية كانت تجديدا لم يسبق له مثيل.

ويذكر ان الرئيس الاسد القى ذلك الخطاب في حفلة عشاء عقدت لتكريم البرلمان السابق، استعدادا لبرلمان جديد يتضمن - للمرة الاولى - ثلث الاعضاء منتخبين.

السؤال الذي طرحه كينل في محاضرته هو مدى امكان الربط بين التغيرات السياسية الاخيرة في سورية ودول اخرى من الشرق الاوسط ونهاية الحرب الباردة وما ترتب عليها من آثار وعلى رأسها تدهور الاتحاد السوفياتي وانهياره.

ويلخص كينل الآثار المترتبة على تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة في ثلاث نقاط: تقليل المساعدات المادية التي كانت تحصل عليها الحكومات الموالية لموسكو، وبالتالي احتكار الفائزين في الحرب الباردة للمساعدات والمعونات الدولية، كما ان حكومات كثيرة في الشرق الاوسط وانحاء اخرى من العالم حرمت من المضي قدما في استراتيجيات التنمية عن طريق القطاع العام والسياسات الاشتراكية لمجرد انها فشلت في «الاتحاد السوفياتي» على رغم ان ظروف واوضاع تلك الدول تختلف عنها في ذاك البلد.

ويستعرض كينل التغيرات السياسية الحديثة في سورية، فيقول انه بعد حقبتين من القيود الشديدة المفروضة على المشاركة السياسية والحريات، بل غيابها التام بالنسبة الى الغالبية العظمى من السوريين، بدأت الأحوال تتغير مع اجراء انتخابات مجلس الشعب في ايار (مايو) ١٩٩٠ في شكل بدا فيه البرلمان اكثر تمثيلا للشعب، وقد انعكس ذلك على المناقشات التي اصبحت اكثر حيوية ومدعاة للجدل من نظيراتها في السبعينات والثمانينات. وقال وصل الامر الى درجة قيام مجلس الشعب بالتصويت بعدم الثقة في عدد من الوزراء ما ادى الى استقالتهم، الا ان قضايا معينة لم تطرح ابدا خصوصا كل ما يتعلق بالامن الداخلي والدفاع والسياسات الخارجية.

وعن مجلس الشعب الذي انتخب في ٢٤ و٢٥ آب (اغسطس) الماضي، يقول كينل انه على رغم عدم حدوث تطور في شأن التمثيل والمشاركة، فان تعديل عام ١٩٩٠ أكد واستمر.

ويضيف ان «درجة اكبر من التحرر السياسي كانت ستدعو الى الدهشة في المرحلة الحالية من المفاوضات غير المباشرة مع اسرائيل».

ويستكمل كينل استعراضه للتغيرات السياسية في سورية التي اتجهت نحو المزيد من الليبرالية فيقول «ان المشاركة السياسية امتدت الى افراد وجماعات كانوا من قبل محرومين منها». ومثال على ذلك، يذكر الوفود الرسمية السورية في المقابلات



الثنائية مع «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» منذ خريف عام ١٩٩٣، إذ تشكلت من ممثلين بارزين عن القطاع الخاص الآخذ في النمو اضافة الى مسؤولين حكوميين.

كما تغيرت طبيعة العلاقة - على المستوى غير الرسمي - بين مسؤولي المؤسسة العسكرية وجهات حكومية اخرى من جهة واصحاب المشاريع الخاصة والتجار والصناعيين من جهة اخرى، اذ استثمرت شخصيات من القطاع الخاص ومن يحميهم في جهاز الدولة في عدة شركات. على رغم ان القانون يمنع العسكريين من المشاركة في الانشطة الاقتصادية المدنية. ولجأ اولئك الى طرق واساليب تحميهم من طائلة القانون.

ويشير كينل الى ان التغيرات التي طرأت على المشاركة السياسية صاحبها قدر متواضع من الليبرالية في مجالات اخرى، فالرقباء في وزارة الاعلام يفرجون عن الصحف الاجنبية بعد وقت اقل من ذي قبل، ووجود المخبرين والقوات الخاصة في الاماكن العامة لم يعد شديد الوضوح، وبدأ الناس في المقاهي والمطاعم يتحدثون بقدر اكبر من الحرية في مواضيع لم يكن يرد ذكرها في الماضي.

ويتساءل كينل عما اذا كانت تلك التغيرات قد نتجت عن انهيار الاتحاد السوفياتي واتجاهه نحو الغرب، ويجيب ان درجة تخفيف الضغط السياسي التي شهدتها سورية منذ عام ١٩٩٠ تقريبا تزامنت مع ظهور «النظام الدولي الجديد»، كذلك مع الدور والاهمية المتناميين للقطاع الخاص في سورية.

وعن القطاع الخاص يقول كينل: ان اهميته النسبية في الاقتصاد السوري زادت بعد ازمة المبادلات الخارجية في عام ١٩٨٦، التي كان التركيز على القطاع العام كاستراتيجية للتنمية سببا فيها.

من ناحية اخرى، ومع ازمته المتصاعدة، صمم الاتحاد السوفياتي منذ نهاية الثمانينات على ان تدفع سورية ديونها - واغلبها ديون عسكرية - التي وصلت الى حوالي ١٠ - ١٢ بليون دولار اميركي. بل ان موسكو رفضت غير مرة تزويد سورية بقطع الغيار اللازمة للمعدات العسكرية «السوفياتية» الصنع، وكانت تصر على الدفع نقدا.

ولم يقف الامر عند ذلك الحد. بل ان سياسة روسيا الخارجية الجديدة قلصت حجم التاييد الذي كانت تحظى به سورية، لاعتبارات سياسية دولية، إذ رفضت موسكو الطلب السوري بمساواتها استراتيجيا مع اسرائيل، ليس فقط لانه طلب مكلف جدا، لكن ايضا لان تلك المساواة من شانها ان تعقد عملية الوصول الى تسوية للمشكلة العربية - الاسرائيلية.

ويلخص كينل موقف النظام السوري بقوله انه وجد نفسه محتاجا الى مصادر جديدة للتاييد على مستويين: التنمية الاقتصادية الداخلية والدفاع عن مصالحها، وبما ان الدول العربية المنتجة للبترول كانت نفسها تعاني مشاكل اقتصادية، فإن التاييد الديبلوماسي والسياسي الفعال كان يمكن أن ياتي من الغرب فقط.

الا ان الحصول على تاييد الغرب كان يعني الامتثال لشروطه، اضف الى ذلك اعتبار سورية من الدول المتهمة بايواء «الارهاب الدولي» الى سجلها الضعيف في قضايا حقوق الانسان. وجاءت موافقة البرلمان الاوروبي على بروتوكولين ماليين لسورية في مطلع ونهاية عام ١٩٩٣ في وقت تفاقمت فيه ازمة سورية الاقتصادية، كما تزامنتا مع الافراج عن عدد من المعتقلين السياسيين.

ويذكر كينل ان سورية لا تزال على القائمة الاميركية التي تضم الدول المساندة للارهاب الدولي، وهي قائمة سهل الانضمام اليها لكن يصعب الانسحاب منها.

ويقول «ان القائمة قد تستخدم كوسيلة ضغط على الحكومات لتقديم تنازلات في مجال آخر ويمكن اعتبار التنديد السوري السريع بالاحتلال العراقي للكويت ومشاركتها في ما بعد في تحريرها تاكيدا على الانتباه السوري للتغيرات الخارجية».

ويشير كينل الى ربط المساعدات الاوروبية بقضايا حقوق الانسان في الدول المتلقية وغالبا ما تكون ربطا نظريا فقط الا انها في حالة سورية والمغرب وفي وقت لاحق اسرائيل كانت تطبق تطبيقا عمليا، لذا نظر النظام السوري بعين الجدية الى القرار الذي صدر في ستراسبورغ لتجميد البروتوكولين الماليين الخاصين بسورية.

ولا يستبعد كينل أن يكون الاصلاح في النظام الانتخابي الذي حدث عام ١٩٩٠ نبع من شعور عام في داخل النظام السوري بضرورة إدخال بعض الديموقراطية لتحسين صورة سورية امام الدول التي قد تؤيدها، كذلك نبع من الخوف من حدوث انفجارات سياسية شبيهة بأوروبا الشرقية. أما السبب المباشر، في رأي كينل، لذلك الاصلاح الديموقراطي هو مكافاة واسعاد رجال الاعمال الذين لعبوا دورا مهما بعد ازمة عام ١٩٨٦، وهم فعلا الذين فازوا باكبر منفعة من وراء القانون الانتخابي الجديد بحصولهم على نصيب الأسد من المقاعد المستقلة.

ويشار الى ان ما يزيد على ٤٠ في المئة من المستقلين الذين انتخبوا في عام ١٩٩٤ كانوا تجارا وصناعيين ممن «تضخمت ثرواتهم» بفضل إجراءات التحرر الاقتصادي منذ الثمانينات.

وتحت عنوان فرعي «سورية في السياق الاقليمي» يقول كينل: انها أضحت عرضة للضغوط الخارجية الموجهة للوصول الى تسوية سلمية مع اسرائيل، وتبقى الديموقراطية وحقوق الانسان من القضايا الثانوية في نظام تفوق على كل من حوله في المنطقة في التغلب على خطر الاسلاميين في الداخل.

ويؤمن كينل ان الضغوط الخارجية المبذولة على منطقة الشرق الاوسط من اجل تحقيق الديموقراطية وحقوق الانسان تعد «مخففة» بالنسبة الى انحاء العالم الاخرى، ويعود ذلك الى نظرية «المستشرقين» الخاصة بالتضاد بين الليبرالية والاسلام، الى خوفهم من ان الليبرالية ستحقق مارب الاسلاميين، «وهم اعداء الليبرالية واسرائيل في الوقت نفسه».

وعن مصر يقول كينل ان التحرر السياسي - الذي يعد كبيرا بالمقاييس الاقليمية لكنه رغم ذلك مقيد - بدأ اثناء رئاسة جيمي كارتر للولايات المتحدة و تاثر قطعا بتاكيده على حقوق الإنسان والمشاركة الجماعية، إلا أن محاولات الرئيس أنور السادات لاقتلاع ما تبقى من الناصرية وبناء نظام تابع له ساهمت في إلغاء نظام الحزب الواحد.

وفي التسعينات نكرت الولايات المتحدة الحكومة المصرية عدة مرات وان كانت باسلوب متحفظ بوصول حقوق الانسان الى مستوى ضعيف للغاية وذلك في حرب الحكومة المصرية ضد الجماعات الاسلامية، وعلى رغم ذلك، فإن الشروط التي ارتبطت بالحصول على المساعدات الخارجية ظلت مقصورة على الاصلاحات الاقتصادية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كذلك الحال في الاردن إذ حدث قدر من الليبرالية السياسية حين اعاد العاهل الاردني الملك حسين البرلمان في عام ١٩٨٤ بعد ما ظل موقوفا منذ عام ١٩٦٧. وبعد خمسة اعوام عقدت انتخابات عامة، إلا انه لم يسمح للناخبين الا بترشيح انفسهم كمستقلين فقط كما ان الاحزاب لم يسمح لها بتقديم قوائم حتى انتخابات عام ١٩٩٣.

ومنذ عام ١٩٩٣ افرج عن معتقلين سياسيين وخفت حدة القيود على حرية الصحافة والتعبير عن النفس، ويقول كينل انه على رغم تزامن انتخابات عام ١٩٨٩ مع نهاية الحرب الباردة، إلا أنها تعكس تطورات في سياسة المملكة الاردنية. وكان قد تم التمهيد للانتخابات قبل عام حين قرر الملك حسين فصل كل الروابط الادارية بالضفة الغربية المحتلة، وبذلك تكون الانتخابات مقصورة على الضفة الشرقية حتى لا تتدخل القوى الاجنبية.

اضاف «ان اليمن - وهي احدث دولة تقام فيها انتخابات عامة حرة نسبيا - فإن التغير الديموقراطي نتج بطريقة غير مباشرة عن انتهاء الحرب الباردة مع وضع الحرب الاهلية الاخيرة في الاعتبار فلا يمكن وصفها بالنجاح او الاستمرار».

واخيرا، يقول كينل ان بعض الحكومات مستعدة لإدخال قدر من المشاركة السياسية، إلا أن غيابها في دول اخرى يعطي المقياس الصحيح لقدرة التغيرات الدولية على إحداث تغيرات في السياسات الداخلية في الشرق العربي.

ويمكن القول أن السياسة الغربية تتبع الخط نفسه مع دول الخليج الاخرى، ربما تستثنى الكويت من ذلك التعميم إذ بُذلت ضغوط خارجية على العائلة المالكة في الكويت عقب خروج الغزاة العراقيين، من اجل قدر اكبر من المشاركة السياسية. وقبلت عائلة الصباح احياء دستور عام ١٩٦٢ الذي عطل في عام ١٩٨٦. ويعود كينل فيقول انه على رغم اعتماد الكويت على المساعدة الخارجية فإن ذلك التغيير السياسي لا يمكن تفسيره في ضوء الضغوط الخارجية فقط لكن في ضوء الاسباب الداخلية كذلك والحاجة الى وجود حكومة مسؤولة يمكنها اعطاء ضمانات بعدم تكرار الاخطاء الفادحة التي اتضحت في سياسة الكويت الامنية والدفاعية.

ومثل اليمن، يمكن القول ان نهاية الحرب الباردة اقتصر دورها على ايجاد ظروف معينة لإدخال الاصلاحات السياسية. ويستنتج «مرة اخرى اعقب التحرر السياسي نهاية الحرب الباردة تاريخيا وليس منطقيا».

ويعود كينل الى سورية ويذكر ان النظام الدولي الجديد كانت له نتائج اكثر وضوحا فيها مقارنة بغيرها من الدول على رغم ان التغييرات السياسية في سورية قد تكون اقل او اكثر بطئا من الاردن او الكويت مثلا.

وعلى اية حال يجب وضع ظروف وعوامل اخرى في الاعتبار مثل التغير الاقتصادي في سورية، او الحاجة للوصول الى شكل معين للمشاركة في السلطة في اليمن، كذلك يجب النظر بعين الاعتبار الى ان تلك الانظمة تعرضت لقدر اكبر من الضغوط من قبل اميركا واوروبا.

واخيرا، يقول كينل ان حكومات الولايات المتحدة واوروبا تشارك المفكر السياسي صامويل هاتنينغون فكرة «الخطر الاسلامي على الغرب». إذ امتنعت تلك الحكومات عن تعريض الدول العربية لضغوط في ذلك الشان خوفا من «الخطر الاسلامي الذي تعده عاملا غير مرغوب فيه لكن موجوداً على رغم ذلك».



لماذا الإصرار على أن يكون العدو البديل «عربيا» ؟!

عاطف الغمرى

هذه هى المرة الأولى التى يخرج علينا فيها مسئول عسكرى على أعلى مستوى فى الغر ب كى يحدد خط المواجهة الجديد بين الغرب وبين عدوه البديل للعدو السوفيتى السابق، ليكون هذا الخط فاصلا بين الغرب من ناحية وبين ما أسماه بالأصولية الإسلامية من ناحية أخرى.

ومنذ ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط مفهوم العدو القديم، وانهيار خط المواجهة بين الشرق والغرب فى أواخر عام ١٩٨٩، ونحن نتابع انشغال الغرب على مستوى المفكرين السياسيين ومراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية وصناع القرار السياسى بقضية البحث عن عدو بديل يشغل المكان الشاغر الذى خلا بانسحاب الاتحاد السوفيتى من موقع العدو، إلا أن طرح هذا المسئول الغربى الكبير وهو ويلى كلايس السكرتير العام لحلف الأطلنطى رؤيته بقوله: «إن الأصولية الإسلامية تمثل نفس التهديد الذى كانت تمثله الشيوعية للغرب على الأقل وهى خطر علينا مثل الشيوعية فى الماضى، ويجب عدم التهوين من هذا الخطر، وأن حلف الأطلنطى يمكنه أن يساهم فى مواجهة هذا التهديد الذى يمثله المتطرفون الإسلاميون من حيث قيام الحلف بإعادة تحديد دوره بعد الحرب الباردة، فإن حلف الأطلنطى هو أكثر من كونه مجرد تحالف عسكرى ، فهو قد الزم نفسه بالدفاع عن المبادئ الأساسية للحضارة التى ربطت أوروبا الغربية بأمريكا الشمالية».

ويلاحظ أن خط المواجهة الاستراتيجى بين أى قوتين دوليتين متعارضتين يقام عندما يكون هناك عالمان أو معسكران بينهما صدام حضارى وثقافى واقتصادى واجتماعى وفكرى وعسكرى، حيث تكون رسالة كل منهما أو هدف كل منهما هو تدمير الآخر استنادا إلى عقيدة صراع القوى العظمى، بأن فى إطار هذه المواجهة فإنه لابقاء لأحدهما فى وجود الآخر. وقد كان ذلك هو أساس خط المواجهة بين الشرق والغرب، فهناك على جانب كل منهما عالمان مختلفان تماما عن بعضهما، وكل عالم منهما له إطاره المنهجى الكامل الذى يجعله كتلة كاملة متكاملة قائمة بذاتها على النقيض التام من الأخرى.. بينما ما يصفه سكرتير عام حلف الأطلنطى بالأصولية الإسلامية أو على وجه التحديد ما يقصده بالتطرف. وهو ما ورد على لسانه فى فقرة من حديثه: ليس عالما قائما بذاته ولا يشكل كتلة لها قوامها المتكامل جغرافيا وسياسيا واستراتيجيا، بل إن هناك انعداما للتناسق للفكر الواحد داخل هذا التيار المسمى بالتطرف، وهو ما يجعل من هذا التطرف مجرد ظاهرة.. سواء ظاهرة إقليمية أو دولية ليس لها أبعاد الخط الاستراتيجى الكامل.

بل إن الدراسات السياسية والاستراتيجية التى أعدت فى كثير من مراكز البحوث فى الغرب تتفق على أن التطرف الذى ينسب نفسه إلى الإسلام فى عالمنا العربى هو جزء فقط من ظاهرة التطرف الأشمل والأعم فى العالم كله، والتى أصبحت تمثل تيارا مثيرا للقلق فى الغرب نفسه وفى أوروبا بالتحديد، انفلت زمامها فى شكل تيارات النازية الجديدة والعنف المسلح والعرقية والعنصرية وبعض تنظيمات العقائد الدينية المتطرفة فى الغرب المسيحى وفى الديانة اليهودية، وكثير منها قد بدأ يظهر بقوة فى هذه البلاد كرد فعل لحالة التسيب واللانظام الدولى التى نشأت نتيجة الانهيار المفاجئ للنظام الدولى القديم.

وبالتالى فإن محاولة إقحام هذه الظاهرة على الإسلام، وبالتحديد بظواهره العربية، بينما يدرك الذين يقومون بهذا الإقحام أنها جزء من ظاهرة عالمية موجودة أيضا فى عالمهم الغربى، هو محاولة لتجاوز الحقيقة والدوران حولها لملء الفراغ الذى أصبحت هناك ضرورة استراتيجية لملئه وهو الفراغ المطلوب أن يوجد فيه عدو بديل.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٥

ثم ان كون التطرف الذى ينسب نفسه للإسلام مجرد ظاهرة وليس تكوينا استراتيجيا يقع على الجانب الآخر لخطر المواجهة مع الغرب، يظهر من خلال ما كانت الولايات المتحدة قد مارسته حين اقامت تحالفا مع هذا التيار وهذه الجماعات اثناء حرب أفغانستان، وقدمت لها الأموال والتدريب والسلاح واعتبرتها رصيدا استراتيجيا لها فى فترة احتياجها لوقوفها معها فى مرحلة السعى لتوسيع نفوذها ومصالحها فى هذه المنطقة من العالم اثناء احتدام الصراع الدولى على المصالح مناطق النفوذ بينها وبين الاتحاد السوفيتى، وهو الصراع الذى كان من بين وسائله وأدواته إشعال النزاعات الإقليمية والحروب الأهلية فى دول العالم الثالث.

ومن الملاحظ أن هناك عوامل كثيرة تدفع بمسالة البحث عن العدو البديل، لكى تكون ضرورة استراتيجية منها مثلا:

□ ان تعبير العدو فى المفهوم الاستراتيجى انه ليس مجرد خصم يناصبك العداء تدخل معه فى مواجهة وينتهى الأمر لكن العدو فى مجتمعات المصالح والامبراطوريات الاقتصادية الكبرى هو خط الحياة الذى تتدفق منه الدماء التى تبقى هذه الكيانات على قيد الحياة. هذه الكيانات الاقتصادية العسكرية تضع خططها للعمل والنشاط الاقتصادى فى الداخل والخارج مقدما ولعشرات السنين المقبلة وتقيم شبكات من المشروعات والعلاقات على المدى البعيد تكلفها المليارات، بحيث انها تعرف أن هذه الاستثمارات المكلفة ستعود عليها بعائد يعوض ما تكبدته من إنفاقات.

ولما كان الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفيتى قد جعل هذه الكيانات تصاب بصدمة شديدة لأن معنى انتهاء الحرب الباردة واختفاء العدو، إن إنتاجها العسكرى والاقتصادى الضخم الذى تستلزمه ضرورات مواجهة هذا العدو سوف تتوقف، وهو ما يعنى خسائر وركودا اقتصاديا وبطالة ومشاكل اجتماعية كبيرة.

□ إن أنظمة الحكم فى المجتمعات الغربية لا تستطيع أن تتخذ قرارا برسم الخط الرئيسى لاستراتيجية الدولة والمجتمع الذى تحكمه، والمواجهات التى تدخلها فى الخارج، وما هو مطلوب منها تخصيصه من إنفاقات لمواجهة هذا العدو، إلا برضا الرأى العام واقتناعه التام، وإلا فقدت أنظمة الحكم القدرة على اتخاذ القرار، وربما أيضا فقدت ثقة الرأى العام الذى يستطيع تغييرها فى أى وقت. ولذلك فهى تحتاج ليس فقط لتحديد من هو العدو، وإنما لأن تحشد شرايين المجتمع كله وتعبئتها فى اتجاه هذا العدو، بحيث تكون هناك حالة اقتناع واستنفار وحركة كاملة للأفراد والقطاعات والمؤسسات وراء هذا الهدف.

□ إن هناك ملاحظة لفتت أنظار الكثيرين هنا فى الغرب، وهى انه فى الوقت الذى يتعرض فيه التحالف على جانبى الأطلنطى للتهديد بالتمزق بين طرفى العلاقة وهى الولايات المتحدة من جانب وأوروبا الغربية على الجانب الآخر، بسبب تعارض المصالح الاقتصادية وتفكك الرابطة القديمة التى كانت تربط بينهما هى رابطة الأمن الجماعى، وبدء ظهور ملامح مختلفة لأمن كل منها، نتيجة اختلاف موقفه ورد فعله من التحديات الدولية الجديدة التى تواجهها، فى هذا الوقت وفى هذه الظروف تصدر من داخل الولايات المتحدة نظريات سياسية تحاول أن تلملم شتات الغرب القديم وتمنع انفصام روابطه بمحاولة التأكيد على وجود تهديد واحد ومشترك لهما معا وللحضارة الغربية ككل. وكان من ضمن هذه النظريات وأشهرها نظرية صدام الحضارات للبروفيسور صمويل هاننجتون، وكذلك عشرات البحوث والدراسات التى تحاول أن تضع اسم الإسلام مقترنا بظاهرة التطرف باعتباره هو العدو الواحد للغرب البديل، وزحزحة خط العداء القديم الذى كان يمتد فى أوروبا على الحدود بين الشرق والغرب إلى ناحية الجنوب ليمتد الخط الجديد بين الشمال وبين الجنوب ونحن جزء منه.

وضمن هذا الاتجاه خرج علينا السكرتير العام لحلف الأطلنطى من موقعه الرسمى الحساس، بهذا الرأى المعلن محاولا أن يقحم اسم الإسلام على ظاهرة منفلتة عن التيار العام للمبادئ والديانة والقيم والشخصية القومية فى الدول والمجتمعات التى تظهر فيها فى عالمنا العربى، حتى فى العالم الغربى ذاته.



المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٢ / ١٩٩٥

تعقيباً على مقالة البروفسور الأميركي صامويل هنتنجتون «صراع الحضارات» التي ترجمتها «الشرق الأوسط» ونشرتها اخيرا يعلق على ما تضمنته المقالة التي نشرت لأول مرة في مجلة «فورن افيرز» عام 1993، كل من الاستاذين عبد المحسن عبد العزيز العكاس وخالد القشطيني، كل من زاوية ومن موقف

صراع الحضارات بين الطائفية والموضة

صراع الحضارات أم حضارات الصراع؟

خالد القشطيني



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير 1995

للعلوم في اوائل الثمانينات الميلادية رفضت الاكاديمية قبول عضويته لانه حسب تعبيرها لا يمارس العلم بل يمارس (Psuedo - Science)وقد نشر هذا الرد في الصفحة الاولى لجريدة «النيويورك تايمز» في حينه. ثم اخذ الناس يراجعون مقولات هنتنجتون من مثل ان الأسلم حجب التعليم ووسائل الاتصال عن العامة لكي لا يؤدي ذلك الى تعبئتهم (Mobilization) في وقت لا يستطيع النظام السياسي استيعاب ذلك. واذا كان قد نظر لمثل هذه الفكرة سابقا على انها نتيجة اعمال العالم لمنطق العلم دون النظر الى العواطف فانها بعد رفض الاكاديمية لعضوية هنتنجتون تبدت على انها لا تعدو وصفة متطرف يخلط بين الاستقرار والتخشب.

7 ـ ليس هذا نحضا لمقولات هنتنجتون لان بعض اهل الاختصاص قام بذلك كما ان مثل هذه المقولات بطبيعتها تنسب الى الموقف السياسي/ الفلسفي وليس بالضرورة العلمي.

السبب في كتابة هذا هو ان مقولة هنتنجتون تجد قبولا في قلوب اهل العزلة في العالم العربي كما في العالم الغربي. ولان صوت الذين عندنا لا يعدو ان يكون صدى لصوت من في الغرب يقول قائلهم «انظروا حتى الغربيون يقولون بذلك».

8 ـ العالم دائما متداخل المصالح. وفي الوقت الراهن وفي المستقبل سيزداد هذا التداخل سعة وعمقا. وليس مجاله مجالا للعزلة. وتداخل المصالح لا يعني تطابقها بل يعني تضاربها احيانا. وتضارب المصالح لا يعني بالضرورة النزاع الدائم او الحرب لان المصالح ليست دائمة ولان امكانية حل النزاع سلميا موجودة في كثير من الحالات.

9 ـ صامويل هنتنجتون صاحب بدع يستلذ لها القارئ لكنه يرمي بها تمثيل وجهة نظر متطرفة. وهو قد لا يرى في الاسلام والمسلمين سوى عمر عبد الرحمن او الموسوي الخميني. ولو اردنا مجاراته لما رأينا في الغرب سوى ديفيد كوريش وصامويل هنتنجتون.

الا ان ذلك مجانب للصواب.

كان من نتائج انهيار الانظمة الشيوعية وانحسار الحركة الاشتراكية عموما ان صاحب ذلك تراجع في فلسفتها وافكارها، وهو امر متوقع. فاذا فشل النظام فلا بد ان تكون اسسه النظرية قد قامت على خطا. هذا استنتاج يبدو منطقيا للكثيرين.

لقد قامت الانظمة الشيوعية على الفلسفة الماركسية (على الاقل نظريا) وقامت الفلسفة الماركسية على المادية. قالوا اذا فالمادية فلسفة خاطئة. لقد مر العالم في النصف الاول من هذا القرن، وما قبله وما بعده قليلا، بموضة المادية التي اكتسحت اسواق الفكر. والآن وبعد انهيار الماركسية، زحفت موجة جديدة، هي موضة الافكار المثالية التي اخذت في كثير من الاحيان طابع النظرة الدينية، او بالاحرى الاديانية.

بدلا من النظرة الى المنازعات الدولية في اطار الصراع بين المستعمرات والغرب الاستعماري والصراع بين الدول الاشتراكية والدول الراسمالية، اخذوا ينظرون الى المنازعات الدولية في اطار الدين، وعلى الخصوص النزاع بين المسلمين والعالم الغربي المسيحي. صدرت مقالات وابحاث كثيرة من هذا المنطلق كان منها المقالة التي اجاد ترجمتها الى العربية زميلنا خلدون الشمعة ونشرتها هذه الصحيفة في حلقات اعتبارا من يوم 21 يناير الماضي. نشرت مجلة «فورن افيرز» البحث الاصلي للبروفسور صامويل هنتنجتون الاستاذ في جامعة هارفرد الاميركية. يوحي الناشر والكاتب بالاحترام والاجلال لمكانتهما العلمية، ولكنني قلما وجدت بحثا واهيا يفتقر الى العلم كما وجدته في اطروحة هذه المقالة.

تتلخص اطروحة هنتنجتون في ان المنازعات العالمية الجارية تنطلق من الاختلاف بين الحضارات، ولكنه يمضي في كلامه بما يوحي بانه ينظر الى الحضارات كمرادف للاديان، فضلا عن ذلك ان الصراعات لم تنشا بسبب وجود حضارات مختلفة. الاحرى ان نقول ان الحضارات المختلفة نشات على هامش وجود هذا الصراع، وهو ما ازمع تقديمه في هذه المقالة.

لقد وقع هنتنجتون بنفس الوهم الذي وقع فيه الكثير من المفكرين الغربيين اخيرا ممن نظروا الى تفجر العنف والارهاب في بعض اجنحة العالم الاسلامي وتوجهه نحو الغرب فتصوروا ان الموضوع لا يخلو من كونه مسالة نزاع بين الاسلام والمسيحية، او العالم الاسلامي والعالم الغربي «المسيحي» لم يعبا كثير منهم باستقصاء العوامل التي فجرت هذا العنف والارهاب. لم يحاولوا حتى الربط بين ذلك وانهيار القومية والاشتراكية والماركسية.

من الاخطاء الرئيسية التي وقع فيها المنظرون الماركسيون حذفهم لعنصرين مهمين في تحليلهم للتاريخ والسياسة، وهما العنصر النفسي للبشر والعنصر الجيوفيزيائي للمحيط. يرتبط هذان العنصران ارتباطا قويا بذلك النزاع



المصدر : أنـسـرق الأوسـط

التاريخ : ١٢ حزيران ١٩٩٥

عبد المحسن العكاس

1 - كتب الدكتور صامويل هنتنجتون، وهو استاذ مرموق للعلوم السياسية في جامعة هارفرد، مقالة بعنوان «صراع الحضارات» ونشرها في مجلة فورن افيرز التي يصدرها مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك. وقد نشرت المقالة في العدد الصادر في صيف 1993.

ويقال على سبيل الممازحة ان المجلس المذكور يضم اما الخارجين توا من وزارة الخارجية الاميركية او الذين يطمحون الى دخولها قريبا.

واهمية الممازحة ليس في طرافتها بل لانها تعكس ان ما يكتب في المجلة هو حوار بين صانعي ومتخذي قرارات السياسة الاميركية او المؤثرين عليهم.

2 - ملخص المقالة ان الحروب السابقة كانت بين امبراطوريات ودول وايديولوجيات (تباعا). اما بعد نهاية الحرب الباردة فان الحروب القادمة ستكون بين الحضارات. ويعدد هنتنجتون الحضارات التالية: الغربية، الكونفوشية، اليابانية، الاسلامية، الهندية، السلافية الارثوذكسية، الاميركية اللاتينية، وربما (حسب زعمه) الافريقية.

ويخلص هنتنجتون الى ان تحالفا كونفوشيا اسلاميا سيمثل التحدي الاساسي للحضارة الغربية. وبصرف النظر عن الصيغة العلموية لهنتنجتون فان مقولته احد مقومات ما صار يتردد في الغرب من ان العالم الاسلامي هو عدو الغرب البديل للاتحاد السوفياتي.

3 - وليس هذا مجال دحض مقولات هنتنجتون فقد قام بذلك الكثير من اصحاب الاختصاص.

لكن يمكن التعرض في عجالة الى تهافت دعائمها بالاشارة على سبيل المثال لا الحصر الى ضبابية تفريقه بين الحضارة الغربية والاميركية اللاتينية، والى ان خطوط الطول التي لا يتورع هنتنجتون عن رسمها على الخريطة للفصل بين حضارتين تبدو في اقل تقدير طريفة، كما ان هنتنجتون يتجاهل كليا تاريخا طويلا من تعايش وتداخل الحضارات بالشكل الذي يصفه فريناند بروديل مثلا.

4 - ويتساءل المرء ما الذي يدفع هنتنجتون لمثل هذه المواقف؟

واول رد على مثل هذا هو ان هنتنجتون مقتنع بذلك نتيجة اعماله لفكره ونظره بصرف النظر عن انه كان وفق للصواب ام ضده. وهذا وارد طبعا. الا ان لهنتنجتون تجارب سابقة في البحث عن (والحصول على) النجومية عن طريق تمثيل اصحاب التطرف وصياغة ذلك بشكل شبه علمي (حسب تعبير الاكاديمية الاميركية للعلوم) ويتميز بقدرته على الامساك بطرف فكرة تبدو معقولة جدا ثم صياغتها بطريقة شبه علمية ثم الخروج بنتائج لا تستمد منطقيا ولا امبريقيا من الفكرة الاساسية ولا بوسائل الاستقراء التي وضعها. الا ان هذه النتائج تبدو باهرة وتستجيب لحاجات وضرورات لا علاقة لها بالعلم.

5 - مقولة صدام حلف الحضارة الكونفوشية/ الاسلامية مع الحضارة الغربية نشرت في مجلة الايكونومست البريطانية في الصفحات 17 - 19 من عددها الصادر في الاسبوع الاخير من عام 1992 اي قبل مقالة هنتنجتون بنصف سنة.

قد يكون هنتنجتون من واضعي تصور «الايكونومست»، وقد يكون هنتنجتون قدم مسودة ورقته في وقت سابق. لكن الثابت انه لا جديد في قوارير هنتنجتون.

6 - ومقالة الايكونومست تاملية ومصوغة بشكل شبه روائي الا ان هنتنجتون في «صيغته يلبسها لبوس العلم (ولا يعفيه وضع علامة استفهام بعد العنوان)، ويبني عليها نتائج فاسدة ويروجها على انها علم.

وليست هذه هي المرة الاولى التي يبني فيها هنتنجتون نتائج كبيرة على افكار ووسائل استقراء هزيلة. فقد اشتهر هنتنجتون بانه احد منظري التنمية السياسية من خلال مقولاته التي اوردها على شكل معادلات رياضية (هكذا) لتبيان العلاقة بين الاستقرار السياسي مثلا وقدرة المؤسسات السياسية على استيعاب الطلبات السياسية. لكن عندما رشح لعضوية الاكاديمية الاميركية

التاريخي الطويل والمرير بين اوروبا والشرق الاوسط، او بين الساحل الشمالي والساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط. يكون هذا النزاع اهم حلقة عسكرية وسياسية واقتصادية ودينية في التاريخ، وعلى سياقه قامت اعظم الحضارات التاريخية.

من العناصر التي قلما التفت اليها الباحثون، عنصر الشمس، فنحن جميعا نعتبر وجودها وسلوكها امرا مفروضا لا يتطلب الكثير من التفكير. ولكنها كما نعلم تتفاوت تفاوتا كبيرا في شدتها وحرارتها وزاوية سقوطها ومدى بقائها يوميا وظهورها او اختفائها سنويا.

الشمس اكبر مؤثر على الحياة عموما، وذلك يشمل حياة البشر. ومن المؤسف والغريب ان احدا لم يقم بدراسة كل هذه الجوانب من تاثير الشمس على الانسان. ولو كانت بيدي الامكانات والظروف الملائمة لكرست حياتي لدراسة هذا الموضوع. لا يمكن حصر نتائج المؤثرات الشمسية ولكن يكفينا منها ان نقول انها لعبت دورا كبيرا في مسالة النزاع بين اوروبا والعالم العربي (واعني به في هذه المقالة المنطقة الممتدة شرق البحر المتوسط وجنوبه على مدى التاريخ). كلنا نلاحظ كيف تمتد النباتات وتشرئب وتنازع بعضها البعض في الوصول الى الشمس. نلاحظ نفس السلوك في الحيوانات، ونفس السلوك عند البشر في السعي اليها عند البرد والهروب منها عند الحر.

تعاني اوروبا عموما من قصر المدة الشمسية وتلبد سمائها غالبا بالغيوم والضباب وبرودة شمسها وطقسها. لهذا الجو نتائجه النفسية في خلق الاكتئاب النفسي الذي يعالجونه بنصح المريض بالذهاب الى الشمس. ويعالجونه في السويد باخضاع المصحات العقلية الى نور كهربائي قوي متواصل يحاكي اشعة الشمس. وكان الاطباء في القرن التاسع ينصحون المصابين بالسل بالذهاب الى مصر حتى يشفون من مرضهم. لفتت نظري هذه الظاهرة اولا في لندن عندما رايت الناس يتركون اعمالهم وواجباتهم ويهرعون الى المتنزهات حيث يخلعون ملابسهم كالمجانين ليتشمسوا بضع ساعات طالما كانت الشمس طالعة. ولمستها ايضا في سعيهم للكدح ليلا ونهارا والتقتير في اكلهم وعيشهم ليوفروا بضعة باوندات تكفيهم لقضاء اسبوعين من اجازتهم السنوية في تونس او المغرب. ويعودون ليقضوا بقية السنة يتحدثون عن هذين الاسبوعين ويقترون على انفسهم ليكرروا ذلك في العام التالي.

هكذا ينزع الافراد. ولكن نزوع الافراد يتطور أجلا او عاجلا الى نزوع عام ينتظم المجموعة، القبيلة او الشعب. وعندئذ تتقدم في الظروف المناسبة لغزو المنطقة المشمسة واحتلالها. هكذا اعطى الاوروبيون الصيغة الشعرية لفتوحاتهم ونزاعاتهم الاستعمارية فقالوا «انها من اجل الحصول على مكان تحت الشمس». وفي روسيا تكلموا عن الوصول الى المياه الدافئة.

لم يعد هذا الغزو الاستعماري للمناطق المشمسة مقبولا او ممكنا في العصر الحالي، عصر ما بعد الاستعمار. بيد ان التطور الهائل في طرق ووسائل المواصلات جعل بامكان الملايين من الغربيين الذهاب الى الشمس لقضاء اجازاتهم وفسحاتهم بشكل سياح في المناطق الدافئة. انه الغزو القديم في لباس سلمي تجاري، وسرعان ما تداخل هذا العنصر السياحي في صياغة افكار النظام العالمي الجديد ومسالة حقوق الانسان والنهوض بالشعوب المتخلفة وتحسين احوالها. فلتمكين الملايين من السياح من التمتع بالدفء بامان وسلام، لا بد من توفير قدر كاف من وسائل الأمن والصحة والراحة في هذه المناطق السياحية الدافئة، على الاقل لتستطيع شركات السفر والسياحة والتامين في مزاولة اعمالها بكفاءة. وامام ذلك، توالت الانباء عن قيام الجماعات الاسلامية المتشددة بمهاجمة هؤلاء السياح.

الحكومات الغربية التي تسعى لتحسين الاحوال في المناطق المتخلفة تقوم في الواقع بما قامت به في القرن التاسع عشر عندما سعت الى تحسين احوال العمال في بلادها. فقد اكتشفوا عندئذ انه للحصول على احسن النتائج من يد العامل، لا بد اولا من تحسين احواله وضمان حد ادنى من حقوقه.

رغم انني تكلمت عن هذا الجري نحو الشمس بالصيغة النفسية فان له في الواقع ابعاده المادية. فتحت الشمس تتحسن صحة الانسان فلا يحتاج الى الادوية او كثير من الاكل. ولا يحتاج الى ملابس او افرشة او اغطية او وقود للتدفئة. عاش الانسان الافريقي بدون اي لباس او فراش او غطاء او تدفئة لآلاف السنين. ولهذا فالانسان في المناطق الدافئة لا يتعين عليه ان يبذل من الجهد للبقاء حيا مثل ما يبذله الاوروبيون. ومن هنا سر نشاطهم وتفوقهم الانتاجي علينا. والبرد من المحركات للنشاط والنشاط يدفع الى عدم الاستقرار والتحرك والغزو والمقاتلة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٥

يقوم الاوروبيون في غزوهم للمناطق الدافئة بما تقوم به طيورهم المهاجرة التي لا تشم برد الشتاء الا وتنشر اجنحتها وتهاجر الى المناطق الاستوائية. وفي سعيها هذا يموت الوف منها في الطريق مثلما مات الوف الجنود من الدول الاستعمارية سعيا وراء نفس المناطق والتقاتل عليها.

نجد تطبيقات سياسية وعسكرية تاريخية لهذه الظاهرة. فلو تمعنا في تاريخ منطقة البحر المتوسط لوجدنا ان معظم الغزو الحربي جرى من الشمال الى الجنوب. الحيثيون ضد بابل وسورية. الآشوريون ضد مصر وبابل، ومصر ضد بلاد النوبة، الاغريق ضد مصر وكريت وقبرص. الرومان في نفس الاتجاه. الصليبيون نحو فلسطين. الاسكندر المقدوني ضد الشرق العربي وايران والهند. السويد ودول البلطيق ضد جنوب روسيا. الفيزيكوث ضد ايطاليا واسبانيا، الفايكنغ النرويجيون ضد انكلترا. الانكليز والالمان ضد فرنسا. وفي العصر الحديث طبعا، اوروبا بكاملها ضد كامل المناطق المشمسة والدافئة. وعلى غرار ذلك نجد اتجاه الأسفار التي قام بها الرحالة عبر العصور فقد كانت على الاكثر من الشمال الى الجنوب، من اوروبا الى الشرق الاوسط.

اذا كان لكل قاعدة استثناءاتها فمن استثناءات ما اقول الفتوحات الاسلامية التي تداخلت فيها عوامل اخرى. ومع ذلك فما فتحه العرب من اقاليم كانت ايضا مناطق مشمسة.

كان هذا من عوامل جنوح الغرب الى غزو العالم العربي (بمعناه التاريخي كما اسلفت) واندلاع النزاع بين شمال البحر المتوسط وجنوبه. ولكنه بالطبع لم يكن العامل الوحيد في الموضوع. هناك ايضا العامل التجاري والاقتصادي. لم تكن افريقيا وآسيا في حاجة الى شيء من اوروبا. الاستثناء الوحيد الذي يخطر لي هو سعي الفينيقيين للحصول على فلز الخارصين من انكلترا حيث اقاموا عددا من المستعمرات التجارية في منطقة كورنويل. على عكس ذلك كان الاوروبيون في حاجة مستمرة لشتى البضائع من افرو آسيا كالذهب والفضة والعاج والابنوس والبخور والصمغ العربي، وفي ما بعد التوابل والبهارات والزجاج والحبال والفواكه والنحاس والحرير الصيني والمنسوجات الدمشقية. واخيرا ظهرت حاجتهم الى العبيد من افريقيا لمزارع القطن والسكر في العالم الجديد.

في عصرنا طبعا احتاجوا الى كل المعادن، ربما باستثناء الحديد، من افرو آسيا والى القطن من مصر واخيرا النفط.

احتكر العرب (واقصد بهم سكان منطقتنا عبر التاريخ) بعض هذه البضائع والبعض الآخر احتكروا تجارته عبر منطقتهم. الطريق من تمباكتو في اواسط افريقيا يمر عبر مراكش وطريق البخور والتوابل يمر عبر صنعاء ومسقط ومصر والبصرة. وطريق الحرير يمر عبر الموصل وحلب ونصيبين. كان على الاوروبيين ان يدفعوا اتاوة ومرابحة للعرب عن كل رطل من البضائع يستوردونه من افرو آسيا. وسيطر المسلمون (العرب والعثمانيون) على خطوط الملاحة في البحر الابيض المتوسط. مسرحية عطيل لشكسبير تتعرض لهذا النزاع بين المسلمين والاوروبيين للسيطرة على هذه الخطوط.

لقد عز على الاوروبيين ان يدفعوا هذه الاتاوات فحاولوا عبر التاريخ اخضاع المنطقة لمشيئتهم فانفجرت الحروب سجالا بين الطرفين. من اولى حلقاتها حرب طروادة ثم الحرب الفارسية اليونانية ثم حرب روما وقرطاجة ثم الغزو الروماني لشواطئ البحر المتوسط الشرقية والجنوبية والحروب المتقطعة بين الروم وبدو الجزيرة العربية. وفي فلسطين اندلع القتال بين اليهود والرومان. صاحبت ذلك حروب مستمرة دامية بين الفرس والروم انتهت بظهور العنصر الجديد وهو المسلمون. وكان ظهورهم ايذانا لاندلاع صراع مستمر بين العرب والعثمانيين من ناحية والاوروبيين عموما من الناحية المقابلة. وكان من اهم حلقاتها غزو الصليبيين للشرق. وفي القرن الرابع عشر قامت اوروبا بعدة حملات ضد الشرق تعرضت لها الاسكندرية والمهدية (في تونس) وازمير (في تركيا).

كل هذه الحروب جرت من اجل السيطرة على الطرق التجارية ومصادر البضائع. واخذت هذه الصيغة العامة في نزاع دائم بين جانبي البحر المتوسط. نحن طبعا اعلم بالحلقة الاخيرة من هذا النزاع الذي ابتدا بالنسبة لنا كعرب بمعاهدة سايكس ـ بيكو ونظام الانتداب.

تعب بعض الاوروبيين من هذا النزاع المستمر والطريق المسدود ويئسوا من السيطرة على عموم العالم العربي ففكروا باسلوب جديد يتفادون به هذه العقبة التي تقف في طريقهم الى مصادر التجارة في الشرق. فكر كريستوفر كولومبوس بالوصول الى الهند بطريق مختلف تماما يتجاوز العالم العربي كليا وذلك بالابحار لا شرقا وجنوبا وانما غربا عبر بحر الظلمات. ولكن محاولته ادت الى اكتشاف عالم جديد لا علاقة له بمصادر البضائع في الهند.

تلاه بعدَ قليل فاسكو دي غاما الذي تفتق ذهنه عن طريق اخر الى اسيا وذلك بالالتفاف حول افريقيا. وكلل مسعاه بالنجاح الذي لم يتحقق لكولومبوس.

تدفق البرتغاليون عبر هذا الطريق فاقاموا مستعمراتهم التجارية في افريقيا والهند والصين. حاولت مصر اعادة التجارة الى العالم العربي بمهاجمة الاسطول البرتغالي فجرت معركة بحرية حاسمة بين الطرفين في عام 1509 استطاعت فيها البرتغال تدمير الاسطول المصري. يرى الاستاذ نقولا زيادة ان تلك المعركة اسدلت الستار على الشرق الاوسط فبدأ بالتدهور. ومما يذكر ان البندقية المسيحية تحالفت في هذه المعركة مع المسلمين ضد اخوانهم في الدين البرتغاليين.

لم يعد التاجر الاوروبي في حاجة الى العرب. ولكن العرب لم يولدوا ليسكتوا عن ذلك. انطلقت سفنهم من المغرب ومن عمان وزنجبار تتصدى للسفن الاوروبية فتلونت البحار بالدماء. بادر الاوروبيون الى تسمية هذه الشواطئ العربية بشواطئ القرصنة. فعمدت البرتغال الى اقامة الحاميات العسكرية على امتداد هذه الشواطئ والى ما بعد البحرين مما نجد مخلفاته في القلاع القائمة حتى الآن. وكلها لضمان سلامة القوافل التجارية الاوروبية. واستمر النزاع العسكري سجالا بين العرب والاوروبيين. وطبعا بادرت اوروبا الى استحصال وثيقة دولية بتجريم القرصنة والحكم بالاعدام على اصحابها.

حسم هذا النزاع في الاخير لصالح اوروبا باحتلال انكلترا لعدن ونشر هيمنتها على الجنوب العربي والخليج ثم شق فرنسا لقناة السويس وانتشالها من قبل الانكليز. توجت هذه الانتصارات بمكاسب الحرب العالمية الاولى، ولكن العرب لم يكونوا مستعدين لتسليم مصادر عيشهم بهذه السهولة فانفجر العالم العربي بالثورات والحركات التحررية لطرد السيطرة الاوروبية وهو ما كان.

هذا هو فحوى النزاع التاريخي الطويل بين اوروبا والعالم العربي. وبالطبع كان لا بد لمثل هذا النزاع الماراثوني الطويل ان يترك آثاره النفسية والفكرية والروحية في نفوس الطرفين. نجد ذلك في نظرة الاوروبيين الى العرب ونظرتنا اليهم.

يخطئ من يتصور ان كره الاوروبيين لنا حاليا يعود الى مجرد التاثير الصهيوني او الاعمال الارهابية او سلوك العرب الافراد في اوروبا. كلا.

لهذه النظرة المتحاملة خلفية عميقة وواسعة يمكن ان نتلمس شيئا منها في التراث الاوروبي الشعبي والفني، مثلا في الاقوال الشعبية. الام الانكليزية تقول لابنها آه يا كذاب يا عربي! وآه يا وسخ يا عربي! وآه يا متشرد يا بدوي. لهذه الاقوال مرادفات في كل اللغات الاوروبية. بل وكانت لها مرادفاتها في الاغريقية واللاتينية. نجد في التراث الفني ايضا اصداء لهذا التحامل. ما علينا غير ان نتذكر ما قاله شكسبير عن المسلمين ونلاحظ الرسوم والتماثيل التي مثلوا بها الشخصية العربية كذلك التمثال المعروض في ساحة عامة في غرب باريس.

نحن ايضا نعبر عن سخطنا على الاوروبيين بوصف المرأة الاوروبية بانها عديمة العفة ونستعمل كلمة «الافرنجي» كصفة عيب. نقول عن مرض الزهري في العراق بانه مرض «الفرنجي». ووصف اجدادنا الاوروبيين بانهم اصحاب العيون الزرقاء التي تعبر عن القسوة.

هذه كلها خلفيات نفسية وتراثية لهذا النزاع المرير بين جانبي البحر المتوسط. اما الاثر الفكري للنزاع فله نتائج اخطر واعمق. ذهب هنتنجتون الى ان الصراع بين اوروبا والعالم العربي هو صراع بين حضارتين، او في مفهومه ديانتين، الاسلام والمسيحية. هذه في رايي نظرة سانجة مفرطة في التبسيط.

الراي الصحيح هو ان نقول ان هاتين المنطقتين اختلفتا دينيا بسبب الصراع التاريخي بينهما وليس انهما دخلتا في صراع بسبب اختلافهما دينيا. فلو كانت مصالح اوروبا متطابقة مع مصالح العالم العربي لتطابقت معه في الدين ودخلت الاسلام. من اصول الحرب ومستلزماتها، ان يحمل كل فريق من المتحاربين علما خاصا متميزا عن علم خصمه، بل وكثيرا ما يلبس ملابس وخوذا ايضا مختلفة عما يلبسه خصمه. هذه من متطلبات الحرب، لها ضروراتها العملية ولها ايضا تاثيراتها النفسية. فمن الضروري للجندي ان يعرف بانه يقاتل تحت علم خاص نشا عليه منذ طفولته واحبه وحفظ الاناشيد والقصائد في التغني به. في طفولتنا كانوا يعلموننا جميعا في العراق ان نحفظ قصيدة:

عش هكذا في علو ايها العلم
فاننا بك بعد الله نعتصم

ان من اخطاء الانظمة الثورية قيامها بتغيير العلم الذي يتطلب الاستمرارية ليحدث اثره السايكولوجي في النفوس.

ابلغ اثرا من كل ذلك ان يؤمن الجندي باله او دين او مذهب يختلف عما يؤمن به خصمه. عندئذ يعرف بانه انما يقاتل ليس فقط من اجل ارضه او اهله او حكومته وانما ايضا من اجل دينه. وهل اكثر من ذلك اثارة للحماسة والتفاني؟ كان البشر في العالم القديم يؤمنون بقومية الإله، اي ان لكل قوم الههم الخاص بهم يحميهم هم فقط ولا يحمي غيرهم. هكذا آمن بنو اسرائيل. اذا آمن الشعبان بنفس الدين فسيكون من الصعب نفسيا للمقاتل ان يقاتل اخاه في الدين الواحد ولا سيما عندما ينص ذلك الدين على ان المؤمنين به اخوة. هذا في الواقع ما يجعلنا كمسلمين نمتعض من سماع ان مسلمين يقاتلون بعضهم البعض، كما في الصومال. اذا استمر هذا التقاتل لمدة كافية فمن المحتمل ان تتبنى القبائل المتنازعة مذاهب مختلفة في الصومال.

لتحاشي مثل هذا الموقف ومثل هذا النزاع النفسي، دابت الشعوب ذات المنازعات التاريخية الطويلة على تبني دين او على الاقل، مذهب، يختلف عما يتبناه الطرف الآخر. وبالنظر لمنازعات اليهود المستمرة مع كل جيرانهم في فلسطين وخارج فلسطين، فقد دابوا على الايمان بان ديانتهم تخصهم هم فقط ووضعوا شتى العقبات امام من يحاول الدخول فيها. وعندما نستعرض حلقات النزاع بين جانبي البحر المتوسط نجد ان الجانب الشمالي آمن غالبا بدين يختلف عما آمن به الجانب الشرقي والجنوبي. انها نتيجة من نتائج الصراع وضرورة من ضروراته.

المصالح المتناقضة وليس المعتقدات المختلفة هي التي تؤدي الى الحروب والمنازعات. لو لم يكن الأمر كذلك لما تحارب الكروات والصرب وكلهم مسيحيون، ولما تحارب المسلمون في ما بينهم في البوسنة، وكلهم مسلمون حنفيون، ولما تحارب الصوماليون مع بعضهم البعض وكلهم من مذهب ودين واصل واحد. وايضا لو لم يكن الأمر كذلك لما تحالف هارون الرشيد مع شارلمان ضد عرب الاندلس من ناحية وضد قيصر القسطنطينية من الناحية المقابلة. ولو كان الصليبيون يقصدون خدمة المسيح والمسيحيين لما استباحوا القسطنطينية المسيحية وتركوا الكثير من المدن المسلمة في طريقهم.

يعطينا النزاع العراقي - الايراني مثلا جديرا بالتشريح. لهذا النزاع خلفية طويلة تمتد الى ما قبل التاريخ وتعتمد بصورة جوهرية على هذه الظاهرة العالمية الشائعة، وهي النزاع بين اهل الجبل واهل الوادي. وبصورة عامة اخذت هذه الظاهرة شكلها باسلوب الغارات وعمليات الغزو من اهل الجبل على اهل الوادي، وهو الفصل الذي يعطينا صفحات عديدة من قصة النزاع العراقي الايراني عبر تاريخ سومر وبابل وآشور والكلدان والتاريخ العربي للعراق. أخذ النزاع شكله الفكري بتمسك كل من العراق وايران بدينين مختلفين. لم يتقبل العراقيون زرادشتية ايران ولا تقبل الايرانيون وثنية العراق او مسيحيته. وحدهما الفتح الاسلامي ولكن كما رأينا سرعان ما أخذ الطرفان مذهبين مختلفين من الاسلام.

تأسس المذهب الشيعي في العراق وفي العراق جرت تلك الفصول الدراماتيكية من مقتل الامام علي والامام الحسين رضي الله عنهما وما تلا ذلك من مآس لآل البيت، وفي العراق دفنوا. وكان المفروض أن يصبح العراق شيعيا وتبقى ايران سنية. ولكن تحول الخلافة الى بغداد وتحولها الى عاصمة لامبراطورية كل المسلمين، منع العراق من التحول الى التشيع. اذا كان العراق قرر البقاء سنياً فقد اصبح على ايران ان تتبنى التشيع، كما تقضي به اطروحة هذه المقالة، وهو ما كان. فعندما استولى العثمانيون على الحكم، تبنوا المذهب السني على طريقة الامام ابي حنيفة لسبب بسيط هو ان ابا حنيفة جوز الخلافة لغير العربي. ولما كان الايرانيون في نزاع مر مع العثمانيين، فقد ردت ايران على ذلك في القرن السادس عشر بتبني المذهب الشيعي الذي يحصر الخلافة في آل البيت. هكذا أعلن الشاه اسماعيل الصفوي (وكان قد خاض في شبابه معركة تشالدران الدامية ضد الاتراك) التشيع في ايران. وعندما امتنعت قطاعات من الشعب عن التحول الى المذهب الشيعي، اعمل السيف فيهم.

هذا القرار سياسي استراتيجي لا يجوز لأحد ان يستعمل فيه ضميره.

هكذا اصبح التشيع في ايران والتسنن في تركيا العلمين اللذين تتقاتل في ظلهما جيوش الطرفين المتنازعين.

كثيرا ما تغيب هذه الحقائق عن الاعين فيخطئون في الحساب كما وقع الايرانيون مؤخرا في حساباتهم مع العراق. لقد تصور الخميني ان الشيعة في جنوب العراق سيثورون وينضمون الى الايرانيين، اخوانهم في المذهب، اثناء الحرب العراقية - الايرانية. ولكن ذلك لم يحدث. وقاتل شيعة العراق قتال الابطال ضد الايرانيين. والحقيقة ان من انضم الى الايرانيين في مقاتلة صدام لم يكونوا الشيعة وانما الاكراد السنة. وهذا مثال آخر على ان المنازعات لا ترجع الى اختلاف الحضارات وانما الى العوامل السياسية والاقتصادية.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٥

من كل ذلك نفهم ان الاختلاف الحضاري بين اوروبا والعالم العربي والنزاع التاريخي الطويل بينهما، اي بين جانبي البحر الابيض المتوسط يعود اساسا الى التركيبة الجيوفيزيائية للمنطقة وما ترتب على ذلك من نتائج اقتصادية وتجارية وسياسية. لا احد يستطيع ان يتكهن بمستقبل هذا النزاع، ولكن من الواضح ان على المسؤولين من كلا الجانبين السعي للوصول الى ترتيبات تؤدي الى التعاون والى حل المشاكل السياسية القائمة، وعلى راسها مشكلة فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي، والى اهم من كل ذلك، وهو رفع مستوى المعيشة في العالم العربي بما يقلل من هذا البون الشاسع بين مستوى السائح الاوروبي الذي يفد الى المنطقة والشحاذ العربي الذي يجلس في قرنة الشارع ويصرخ، «اعطونا مما اعطاكم الله».

لهذا الوضع الجيوفيزيائي نتيجة نفسية وفكرية اخرى. فبالنظر لقربنا من اوروبا، دابنا على تصور انفسنا جزءا من هذه الكتلة البشرية. ورحنا نقارن انفسنا بالاوروبيين دائما. ادى ذلك بالاتراك الى التنصل من اصلهم ووضعهم الجغرافي الآسيوي، واعتبار انفسهم اوروبيين وجزءا من اوروبا. للتاكيد على ذلك استعاضوا عن الابجدية العربية بالحروف اللاتينية، ودابوا على تحرير لغتهم من الكلمات العربية والفارسية وابقاء الكلمات اللاتينية والاوروبية عموما. نزعوا الطربوش ولبسوا القبعة. وسعوا ما وسعهم السعي الى تقليص ظل الدين الاسلامي وتحويل الدولة الى دولة علمانية. انضموا الى حلف «الناتو» وهم الآن يحاولون الانضمام الى المجموعة الاوروبية.

جرت محاولات مشابهة في ايران ولكن الى حد اقل تطرفا. ونجد في بلادنا العربية اصداء من ذلك كلبس الملابس الاوروبية ونبذ الطربوش والكوفية والعقال وتقليد الاوروبيين في كل شيء في ميادين الفن والفكر والادب والحياة الاجتماعية. أهم من كل ذلك، اننا بسبب النزاع التاريخي الطويل مع اوروبا، شعرنا بواجب التوازن معها في القوة والقدرة والاستعداد. ولكننا وجدنا انفسنا في القرن التاسع عشر متاخرين عنها بمئات الاميال. ظهرت عندنا وعند الاتراك فكرة «اللحاق باوروبا» دوت الصيحة، «انهضوا واستفيقوا ايها العرب». كانت مصر اول دولة في العالم الثالث انطلقت للحاق بالغرب ايام محمد علي الذي ارسل البعثات لأوروبا وترجم امهات الكتب العلمية وبنى ذلك الاسطول الجبار والقوة العسكرية الضاربة التي تحدت الغرب.

السعي لتقليد الغرب واللحاق به هما طبعا ظاهرة عالمية شائعة، بيد ان العرب والاتراك كانوا اول من قام بذلك وتمادوا وتطرفوا فيه. معظم سكان العالم الثالث مثلا حافظوا على ملابسهم التقليدية. وبالنسبة لليابان والصين، اوصدوا ابواب موانئهم ومدنهم في وجه البضائع والمؤثرات الاوروبية واضطرت بريطانيا الى تجييش اسطولها لضرب ميناء شنغهاي لاجبار الصينيين على فتح اسواقهم لبضائع الغرب. اعتقد الصينيون ان حضارتهم ارقى من حضارة الغرب وليس هناك شيء يمكن لهم ان يتعلموه من اوروبا. بقيت خيوط من ذلك حتى الآن كادعاء الصينيين بطب خاص بهم يعتمد على النباتات والاكوابنكشر. استمرت الصين بهذا الوهم حتى العشرينات من هذا القرن ودفعت وما زالت تدفع ثمنا غاليا عن خطئها ذلك.

اما اليابان، فقد كانت اسعد حظاً اذ تنبهت الى خطئها في اواخر القرن التاسع عشر فبذلت جهودا محمومة لاكتساب خبرة اوروبا وعلومها حتى وصلت الى ما نعرفه عنها الآن.

كانت المحاولة اليابانية جادة وصادقة فاتت اكلها بنجاح، اما المحاولة العربية التي سبقتها تاريخيا، فقد ظلت متهافتة فلم تثمر عن شيء حاسم. بيد انه لا بد من الاعتراف بان من الاسباب الرئيسية لفشل المحاولة العربية كان تدخل القوى الغربية لواد المحاولة في مهدها بالوقوف في وجه مصر وتدمير اسطولها وتحجيم سلطتها. فمن الاسس الاستراتيجية للغرب في هذا النزاع التاريخي، عدم السماح بظهور اي قوة ضاربة في العالم العربي.

لألوف من السنين سلك هذان العالمان (العالم الغربي والعالم العربي) طريقين مختلفين وتوصلا الى حضارات مختلفة. هذه نقطة لا بد من الاذعان فيها لاطروحة هنتنجتون. هذا الاختلاف العميق والطويل يجعل من الصعب او بالاحرى من المستحيل لعالم العرب ان يتحول الى عالم اوروبي كما يحلم الحالمون. لقد فشلنا في التقليد والمحاكاة وفشلنا في منازلة الغرب وفشلنا في اللحاق به. لقد كان طموحا عاليا. يرى بعض علماء النفس، وانا معهم في ذلك، ان فشل الانسان الطموح في الوصول الى مراده يودي به الى براثن الكابة بما يتضمنه ذلك من احتقار الذات والسوداوية. وهذا ما حصل للأمة العربية على المستوى الفكري. هناك انين مستمر من ابنائنا ومفكرينا ينعون فيه احوالنا ويسخرون من وجودنا، بل وينهالون بالشتم والاقذاع على امتنا.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

من اول اصوات هذا النغم كانت قصيدة ميخائيل نعيمة، «اخي ان ضج بعد الحرب غربي باعماله». يقارن فيها بين سؤدد الغرب وخزي عالمنا وأمتنا فيخاطب الانسان العربي ويقول له ليس لك من شيء غير ان تحمل معي الرفش والمعول لنواري موتانا. وفي العراق انشد ناجي القشطيني قصيدته الشهيرة «تعال نبك على ما حل بالعرب».

هذه نغمة نواجهها حيثما التفتنا في ادبنا المعاصر. ففي القصيدة التي القاها معين بسيسو في لندن وجه شتماً مباشراً وصريحا للعرب. استعرض مساوئهم ومهازلهم ثم قال متسائلا، «وما العجب؟ هم العرب!».

انها صورة من احتقار الذات الكابي. وقبله في الثلاثينات قال الرصافي:

اما والله لو كنا قروداً

لما رضيت قرابتنا القرود

ولا بد ان يتذكر اكثرنا شتائم نزار قباني ومظفر النواب في ما قالاه من شعر في هذا الخصوص. كم لا بد لي ان اعترف شخصيا بانني كثيرا ما انزلق في كتاباتي فاتناول العرب والعروبة بالسخرية ايضا. وبعد النكبات والهزائم والفضائح التي توالت في السنوات الاخيرة، اصبح شتم الذات، شتم العرب، من الاحاديث الاعتيادية في المجتمعات. كلما سمع الناس بفضيحة، قالوا، «معلوم! إش تنتظر من العرب؟!».

بيد اننا لو تاملنا قليلا بهدوء وموضوعية، لما وجدنا الكثير مما يبرر هذا الاحتقار الذاتي. كل ما نحتاجه للوصول الى تقدير علمي موضوعي في هذا الصدد هو ان نعقد المقارنة بين عالمنا العربي وبقية عوالم العالم الثالث الذي نكون جزءا لا يتجزأ منه. ولكننا لا نفعل ذلك. ما نفعله هو اننا نقع في ذلك المطب القديم فننظر الى انفسنا بالمقارنة مع اوروبا وكجزء من عالمها الغربي. وهو طبعا خطأ فاضح.

بنظرة سريعة الى عالمنا العربي قياسا مع بقية اجزاء العالم الثالث نستطيع ان نلاحظ بسهولة انه لا يوجد احد في العالم العربي يموت من الجوع كما هو الحال في القرن الافريقي والهند، حيث تعثر اقدام الانسان في طريقه على الرصيف بجثث الموتى من الجوع والمرض. وحتى في العراق تسهر الحكومة على تزويد كل مواطن بقدر من الطعام يصونه من الموت جوعا. وفي كل مكان تعالت صيحات المواطنين العرب تنادي برفع العقوبات عن الشعب العراقي فلن يسمح احد باندلاع مجاعة حقيقية في العراق. لا توجد في العالم العربي امراة تبيع اطفالها كما يجري في الصين الشعبية والهند، او تسمسر بهم في سوق الدعارة كما في الفلبين وتايلاند. وبصورة عامة نجد ان عالمنا العربي خال من التمييز العنصري والطبقي كما في الهند حيث توجد طبقة المنبوذين الذين لا يجوز لأحد ان يمسهم.

ديننا الاسلامي لا يقول للفقير والمنبوذ عليك ان تقبل مصيرك فهذا عقاب لك على حياة شريرة سابقة عندما كنت ذئبا او بقة او برغوثا.

بصورة عامة ايضا لا تعاني شعوبنا من الادمان على الكحول كما في روسيا او على المخدرات كما في ايران وافغانستان وبوليفيا والولايات المتحدة.

ومهما فعلت الحكومات الدكتاتورية عندنا من اعمال ارهابية وقتل وتصفية، فان مجموع ضحاياها لا يقاس بما جرى في الارجنتين او تشيلي، ناهيك مما جرى في المانيا النازية والاتحاد السوفياتي.

وحتى الارقام والاحصائيات تعطي صورة مشرقة للعالم العربي في اطار مجموعة الدول الافروآسيوية. اذا كانت زيادة السكان تعطي مؤشرا على زيادة الرخاء، فالعالم العربي في خير اذ يسجل نسبة 2.4 في المائة من الزيادة السنوية. وباستثناء مصر، لا تشكل الزيادة السكانية حالة مرعبة، فهي بصورة عامة تتماشى مع الزيادة في الثروة والحاجة الى مزيد من الايدي العاملة.

اننا لا شك مقصرون بالنسبة للتعليم، ولكن مع ذلك فاحصائيات التعليم عندنا تضعنا في الصف الاول. اذا صدقت الحكومة العراقية في ارقامها فان العراق يعتبر اول دولة في العالم الثالث في مكافحة الامية، اذ بلغت نسبتها فيه 10 في المائة فقط. العينة التالية تعطينا نموذجا (حسب احصائيات الامم المتحدة الاخيرة) يعكس التفوق العربي في نسبة الامية:

تصبح هذه المقارنة اكثر تباينا لصالح العرب بالنسبة لحيازة اجهزة الراديو والتلفزيون والتسجيل لكل الف مواطن. نلمس هذا التفوق في الميدان الصحي ايضا. فباستثناء الصومال، لا توجد دولة عربية واحدة وصلت نسبة وفيات الاطفال فيها حد المائة وفاة لكل الف طفل. بينما نجد ان هذه النسبة تبلغ 119 في بنغلادش و181 في افغانستان و91 في الهند. تعطي ايضا نسبة الاطباء صورة مشرقة اخرى للعالم العربي. وبينما تعتبر الكوليرا والطاعون والملاريا من الامراض المقيمة في الهند، لا نجد لها اي اثر في البلاد العربية. ولا شك ان الاصابات بالايدز ظلت محدودة جدا في العالم العربي عند مقارنتها بالحالة الوبائية للايدز في افريقيا.

حسب احصائيات البنك الدولي الاخيرة، هناك الآن 55 دولة في العالم تصنف كدول فقيرة. منها خمس دول عربية تدخل في هذا الجدول، وهي الصومال وموريتانيا والسودان ومصر واليمن. وتقول هذه الارقام ايضا ان 1.1 مليار من سكان العالم من مجموعة الـ55 دولة فقيرة يعيشون على دخل يومي يقل عن دولار واحد. الصومال فقط من الدول العربية تقع ضمن هذا الحد. فحتى السودان يبلغ دخل الفرد فيه 520 دولارا في السنة، اي حوالي دولار ونصف في اليوم. في مقابل ذلك نجد الدول النفطية العربية تسجل ارقاما في حدود الآف الدولارات للفرد الواحد سنويا (الامارات 22020 دولارا).

الواقع ان الحركة العمرانية والمشاريع الجبارة واحياء الارض الموات وقائع لا تستطيع حتى العين المجردة ان تغض النظر عنها. التقدم سائر والتفوق ايضا ظاهر، ولكن الروح السوداوية تنتابنا عندما نقارن انفسنا باوروبا، وهذا في الواقع موقف صحي يدل على الطموح نحو التقدم. فيجب الا ننظر الى افغانستان او افريقيا الوسطى ونهنئ انفسنا على احوالنا ونكتفي بما نحن عليه. يجب ان نستمر في تشبثنا بشعار اللحاق باوروبا سواء توصلنا اليه او لم نتوصل. وبعين الوقت يجب الا يعمي ابصارنا هذا الشعار فنتجاهل ان لاوروبا طريقها وقيمها ولنا طريقنا وقيمنا، او نسعى الى مغالبتها بالالتجاء الى العنف والصدام. فليكن السباق سباقا حضاريا.

لا شك ان جزءا كبيرا من نظرتنا السوداوية يعود الى فشلنا في مواجهة اسرائيل. حقاً اننا قصرنا كثيرا واخطانا كثيرا في هذه المواجهة، ولكن علينا بنفس الوقت ان نضع النزاع في اطاره العقلاني. لقد كان نزاعا غير متكافئ منذ البداية وصحبته احداث استثنائية لم تشهد البشرية مثلها. ولا ننسى الطريقة التي تكالبت بها القوى الغربية علينا بمساندتها التامة لاسرائيل لاسباب اكبر من ان نستطيع التغلب عليها.

وضعنا في الواقع لم يكن افضل بكثير من وضع شعب الإنكا في اميركا الجنوبية عند مواجهة الغزو الاسباني. انها معركة غير متكافئة. ولا داعي للشعور بالعار حيالها.

مثل ذلك يقال عن الفشل في تطوير انظمة سياسية تضارع ما عند الغربيين. نقع هنا ايضا في مطب المقارنة مع اوروبا. فانظمتنا لا تختلف كثيرا عن بقية الانظمة في العالم الثالث والحكم الديمقراطي كان حتى عهد قريب محدودا في جزء صغير من الكرة الارضية. ولسوء حظنا اننا طورنا انظمتنا السياسية الحديثة في عهد موضة النازية في الثلاثينات وموضة الشيوعية حتى التسعينات. وفي كلتا الحالتين وقعنا بما وقع به غيرنا في العالم الثالث بل وفي اوروبا ايضا من حيث تقليد دكتاتورية وعسكرية تلك الانظمة. ادركنا خطانا الآن وشرعنا هنا وهناك لتصحيح ذلك الخطأ، ولكن المثل اللاتيني يقول «لم يتم بناء روما في يوم واحد». الطريق طويل وسيصبح اطول عندما نحاول ان نقصره. في هذه المواجهة مع العالم الغربي، لا بديل هناك من البناء التدريجي الرصين في اطار الصبر والمثابرة وصيانة الاستقرار من ناحية والتطور السلمي الحثيث من ناحية اخرى.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في المائة (البنك الدولي يجعل هذا الرقم 40 في المائة)

العراق	10	في المائة
مصر	50	في المائة
اليمن	61	في المائة
المغرب	69	في المائة
الهند	59	في المائة
باكستان	74	في المائة
بنغلادش	70	في المائة
افغانستان	82	في المائة

ومن الناحية الثقافية والفكرية، تتفوق البلاد العربية تفوقا عن غيرها في استهلاك المطبوعات، كما ينعكس في الجدول التالي القائم على احصائيات 1989 للأمم المتحدة.

السعودية	2064	كجم لكل 1000 مواطن
الأردن	2290	كجم لكل 1000 مواطن
العراق	1860	كجم لكل 1000 مواطن
مصر	1648	كجم لكل 1000 مواطن
تونس	1252	كجم لكل 1000 مواطن
الصين	891	كجم لكل 1000 مواطن
الهند	610	كجم لكل 1000 مواطن
اندونيسيا	740	كجم لكل 1000 مواطن
باكستان	445	كجم لكل 1000 مواطن
بنغلادش	435	كجم لكل 1000 مواطن
ايران	188	كجم لكل 1000 مواطن
اثيوبيا	48	كجم لكل 1000 مواطن



